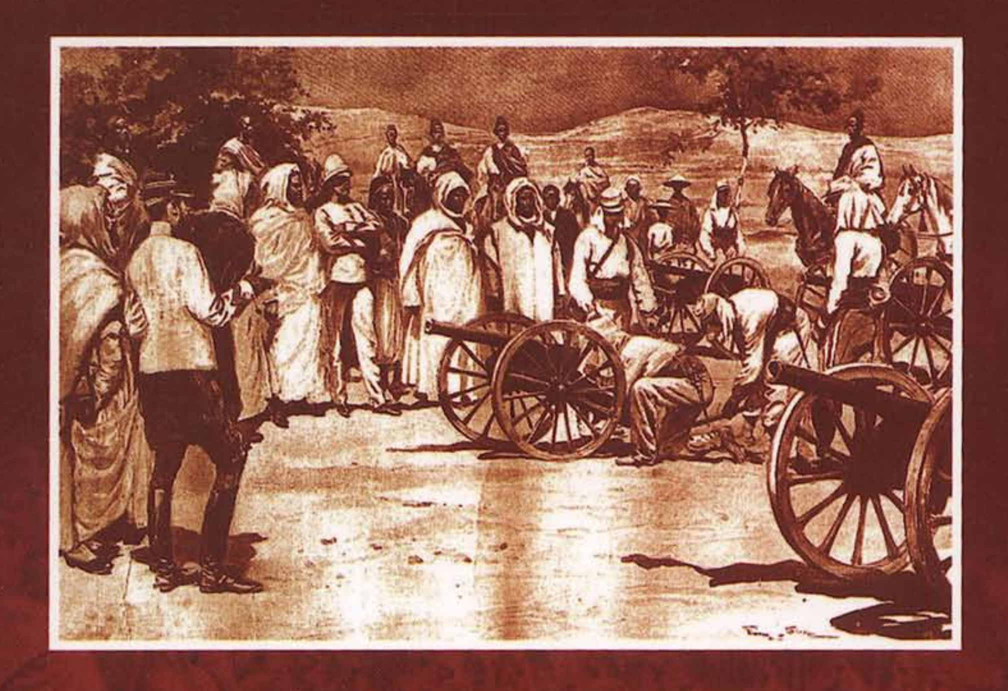
الجيش المغربي في القرن التاسع عشر

1830-1912



مصطفى الشابي

الجزء الثاني



الجيش المغربي
في القرن التاسع عشر
1830-1912

العنــــوان : الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912)

المـؤلـف : مصطفـى الشابـي

عنوانــــه : قطاع 11، هـ 18، حي الرياض – الرباط.

الهاتــف: 43 15 71 037

الغــلاف : من تصميم وإعداد عبد السلام العمراني

10، شارع اليمامة – الرباط

الهاتف: 28 38 26 037

لوحة الغلاف : تمثل تقنيين فرنسيين وهم يسلمون إلى ممثلي السلطان مولاي عبد العزيز مدافع خفيفة تحت مراقبة ضباط فرنسيين، وهي مأخوذة من مجلة: L'Illustration الفرنسية تحت عدد 3102 بتاريخ 3 أكتوبر 1903.

تاريخ الإصدار : الطبعة الأولـى 2008 م.

الإيداع القانوني : 2007/0531

ردمــــك : 6- 0- 8776- 9954

الطبــــع : المطبعة والوراقة الوطنية

زنقة أبو عبيدة – الحي المحمدي، الداوديات – مراكش

الهاتف : 91 25 30 024/ 74 37 30 024

الجيش المغربي في القرن التاسع عشر
1912-1830

مصطفى الشابي

الجزء الثاني
2008

طبع هذا الكتاب بدعم من الجمعية المغربية
للتأليف والنشر والترجمة

الباب الثاني

وظائف الجيش ومنجزاته

الفصل الرابع

الأعمال والخدمات

1) الجيش أداة لاستتباب الأمن الداخلي

1-1 ظاهرة الانتفاضات والتمردات في القرن التاسع عشر، وموقف المخزن منها

عرف المغرب، كما هو معلوم، عدداً من التمردات والانتفاضات الشعبية، ساهم في إيقاد نيرانها، وتأجيج لهيبها، ونشر فتيلها، أهل الحواضر والبوادي على السواء، رغم أن تلك التي اندلعت في بعض المدن كفاس ومراكش مثلاً، لم تكتس قط طابع الخطورة، وظلت محدودة في الزمان والمكان، على عكس ما تميزت به تلكم التي اهتزت لها جهات عريضة من البادية المغربية، بل البلاد برمتها، كما هو شأن حركة المغامر أحمد الريسوني في شمال المغرب، وفتنة الدعي الروكَي بوحمارة في منطقة شمال شرق البلاد والريف.

وتكمن وراء حدوث مثل هذه الرجات الاجتماعية، أسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ولذلك نلاحظ أنها لم تكن تهدف إلى تحقيق أهداف معينة تشكل قاسماً مشتركاً لها جميعاً، بل منها ما اقتصر أمره على مساعي شخص مغمور، لا سند ولا عصبية قويين له في وسطه القبلي، كحركة الجيلالي الروكَي السفياني الذي لم تُعمر مغامرته سوى شهر ونصف فقط، ما بين بداية شهر رجب 1278 وأواسط شهر شعبان من نفس السنة، الموافق لشهر يناير وأواسط يبراير من سنة 1862[1].

1- الناصري، أحمد بن خالد بن حماد السلوي: **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954-1956، ج 9، ص. 108.

ويرجع تردي الأوضاع المادية والاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع المغربي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الخصوص، وتدني مستوى عيشها، إلى تمكن اقتصاد السوق، والمنتوج والنقد الأوربيين، ودسائس الدول الاستعمارية، من نسف التوازنات الهشة لاقتصاد بلد موسوم بالخصاصة، والقلة، والعتاقة، الأمر الذي أدى إلى تقبل واستجابة العديد من القبائل إلى دعوات وحركات مشعوذين ومغامرين، كالروكَي بوحمارة، أو شبيهه أحمد الريسوني[1].

ولقد عبّر عن وجهة النظر هذه، ولو بأسلوب جد ركيك، أقرب إلى العامية منه إلى الفصحى، أحد وجهاء الوقت، وكبار التجار والملاك وقتئذ، وهو بوبكر بن البشير الغنجاوي، في كتاب إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، سنة تقريباً بعد اندلاع فورة قبيلة الرحامنة، في شهر محرم 1312/ الموافق لشهر يوليو 1894، حيث قال:

«.. ها متحصل الكلم، وبالله عليك من كان غني في الحضر وفي البداية، وله مال، وتجرت أو مشية، وفي لحة، احترمه إلا بالسلطان... وبسطوطيه

1- كان السلطان المولى الحسن، أياماً قلائل قبل وفاته، وبعد أن علم بدون شك باستفحال ظاهرة مديونية أفراد قبيلة دكالة، قواداً، وشيوخاً، وأعياناً وعامة القوم، قد كلّف عامل الجديدة، مَحمد بن يحيى الجديدي، بإجراء بحث في الموضوع وموافاته بنتائجه. إلا أن هذا الأخير لم يتمكن من إنجاز ما طلب منه إلا بعد رحيل السلطان المذكور، وتولي المولى عبد العزيز الحكم بالبلاد، فوجه رسالة إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى يؤكد فيها فعلاً بأن:

«ما بلغ العلم الشريف من التحمل بزيادة الثلث حقاً فأكثر، إلى أن بلغ النصف، وفرار جل القبيلة من ذالك حقاً كذلك... وما سلم من تحمل الدين من هنا إلا البوعزيزي والخديم الشتوكي...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 17، وثيقة بتاريخ 2 صفر 1312/ 16 يونيو 1895.

يحفظ مله ورقبته، ويدع للمخزان بخير، ومن كان مفلس ومعدم، ليراد إلا الفتنة والروعة... بذلك يجهد سبيل لمعيشته...»[1].

طبعاً، إلى جانب هذه الأسباب وغيرها، كابتلاء البلاد، بين الفينة والأخرى، بجوائح وكوارث طبيعية، كالجفاف، والقحوط، والجراد، والأوبئة، لابد من ذكر جور واشتطاط القواد والشيوخ، وقواد الجيش والعسكر أنفسهم، في استعمال السلطة، وتسخيرها للإثراء الفاحش، على حساب بسطاء الناس وعامتهم. وكثيرة هي الأصداء التي نجدها في الوثائق حول هذه الظاهرة، وما كانت تتسبب فيه من نزاعات وتمردات.

ومعلوم كذلك أن من علامات خلع القبائل للطاعة والخضوع إلى وُلاَتِها، إسراع متزعمي حركتها إلى كسر الأسواق التي تعتمر فوق أراضيها، أو قريباً منها. وهذا ما حدث فعلاً في عدد من جهات حوز مدينة مراكش، على إثر وفاة المولى الحسن، وتنصيب ابنه الأصغر المولى عبد العزيز سلطاناً مكانه[2].

وذكر من جهته عامل قبيلة الشياظمة، المجاورة لمدينة الصويرة، سعيد بن عمر الشيظمي، في رسالة إلى المولى الحسن، جواباً ونفياً لما نُسب إلى أعضاء جماعتي ءال حارث والمدارعة من إخوانه، مما اقترفوه من ضرب، وجرح، ونهب وسطو، في حق أشخاص من «ءال الصويرة مرامر»، ما يلي:

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 17، وثيقة بتاريخ 22 ذي الحجة 1312/ 16 يونيو 1895.

2- بوعشرين، الحسن بن الطيب بليمني: **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**، تقديم وتصحيح محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص. 46 وما بعدها، حيث نقرأ ما يلي:

«... لما مات السلطان مولانا الحسن رحمه الله، وبويع نجله مولانا عبد العزيز، وذهب لفاس، قامت قبيلة مسفيوة على عاملها، وكسّرت سوق الثلاثاء المعتمر في وسط أحيائها ومداشرها...».

بعض أتباع الثائر الروكي بو حمارة في طريقهم إلى ميادين القتال

«... ومن العادة هنا أن الرعية إذا أرادت الفساد على العامل، أوقدوا النار ليلاً بمثل ذالك، وبها يشيع الفساد...»[1].

ومهما يكن من أمر، وإذا ما استثنينا تمرد أتباع المهدي الشرادي في حوز مراكش سنة 1825، وعصيان كَيش الأوداية سنة 1831، وكذا الانتفاضات والفورات التي شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين، والتي ننوي التعرض إلى واحدة منها في الفقرة الموالية، ويتعلق الأمر بانتفاض قبيلة الرحامنة سنة 1894، فإن نسبة كبيرة من هذه الفتن والتي نجد لها صدى في الوثائق كان يتسبّب في إيقاد نارها أعوان المخزن المحليون، وفي مقدمتهم قواد وشيوخ القبائل، وبعض أرباب الزوايا، كرئيس زاوية وزان، الشريف عبد السلام بن العربي الوزاني الذي حصل على الحماية الأجنبية من فرنسا سنة 1884، وعقد القران على سيدة إنجليزية، ومقدمي زاويته في جهات مختلفة من البلاد، وبالخصوص في المناطق الشرقية والشمالية.

ففي سياق الحديث عن الأوضاع بمنطقة الريف، وموقف كل واحدة من قبائلها من المحلة المخزنية التي حلت بأراضيها، كموقف قبيلتي بقوية وبني يطفت مثلاً الرافض لمرور المحلة بترابهما، كتب أحد قواد المنطقة، وهو العربي الوليشكي، إلى نائب الوزير مَحمد بن أحمد الصنهاجي، ما يلي:

«... والحاصل أن سبب فسادهم شرفاء من وازان قاطنين معهم. فكل مفسدة، جرّت لهم نفعاً عاملين لهم فيه الثلث، كالعدة المغصوبة من المركب، والكنطردات الطرقة، وجميع المفاسد، ويقولون لهم، إن أردتم الحمية، نذهبوا معكم لسيدي الحاج عبد السلام، وتأخذون ذالك...»[2].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 361، وثيقة بتاريخ 6 رمضان 1309/ 4 أبريل 1892.

[2]- خ. س، مح. ح رقم 257، وثيقة بتاريخ 20 جمدى الأولى 1307/ 12 يناير 1890. =

ولدينا شواهدُ عديدة على ما كان يصدر من حيف وتجاوز عن عدد من القواد، كان يذهب ضحيتهما بسطاء وصغار القوم، الأمر الذي كان يخلف في نفوسهم المقهورة، وقلوبهم المجروحة، مشاعر استياء ويأس، وحقد وضغينة، ومن ثمة انتهازهم أول فرصة سانحة تلوح لهم في الأفق، كفترات انتقال الحكم من سلطان إلى آخر، للانتفاض والتمرد، وتجريد حكامهم مما كان بيدهم، وهدم بيوتهم، وطردهم وذويهم من حضيرتهم، إذا لم يكونوا قد بادروا قبل ذلك إلى قتلهم.

فهذه مثلاً قبيلة غيغاية، يقع مجالها جنوبي مدينة مراكش، في السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط، والتي كانت تتدفق من جبلها مياه وادي غيغاية التي كانت تستغل في سقي بساتين المخزن بهذه المدينة، وبعد أن أعلنت عصيانها، في الأسابيع الأولى التي تلت وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن في شهر رجب من سنة 1290/ الموافق لشهر سبتمبر 1873، قد ظلت على هذه الحالة أكثر من سنة بعد هذا التاريخ، رافضة بذلك الانصياع إلى قائدها، باشا قصبة المنشية بمراكش أحمد أمالك، ومانعة وصول مياه واديها إلى بساتين المدينة المذكورة. وبعد أن أشار هذا القائد في رسالة وجهها إلى السلطان إلى أنه كتب لأهل هذه القبيلة «**ما يزيد على الخمسين مرة، فلم يزدهم ذالك إلا طغياناً كثيراً...**». أضاف أمالك قائلاً:

«... وكذالك الوصيف وجه إليهم أصحاب مولانا الخارجين على الواجب. وقد اطردوهم كذالك، ولا زالوا سيدي متمادين على الفساد الكثير إلى أن

= انظر عن "نازلة الحاج عبد السلام الوزاني": بوشعراء، مصطفى: **الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280-1311/1863-1894**، المطبعة الملكية، الرباط، 1987، ج 3، ص. 1194.

عم سيدي فسادهم جميع الدير كله، عدا قبيلة وريكة هم القائمين بجميع الكلايف، وواقفين في الخدمة الشريفة بصفاء قلوبهم...» [1].

وتسمح الوثائق كذلك، من حين لآخر، برصد جوانب من سياسة المخزن ومواقفه، عند اندلاع نزاعات ومواجهات مسلحة بين المجموعات القبلية في عدد من المناطق. فهذا مثلاً السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، يكتب إلى ابنه وخليفته المولى الحسن، مبيناً له الخطة الواجب نهجها تجاه الاقتتال الدائر وقتئذ بين فصائل من قبيلة بني موسى، وأخرى من قبيلة بني عمير بتادلة، حيث خاطبه قائلاً:

«... وأن حال أهل تادلا في الفساد معلوم. فإن رأيتهم متكافين في القتال، فدعهم ينتقم الله بعضهم من بعض. وإن رأيت منهم جهة غالبة على الأخرى، فسدد بينهم، وقارب خشية استغاثة الجهة المغلوبة بالبرابر...» [2].

على أنه كان للمخزن كذلك سياسة أخرى، أكثر إيجابية وتفهماً، في تعامله مع المجموعات القبلية المستقرة في الأطراف والتخوم، حيث كان يُراعي خصوصياتها الجغرافية والطبيعية، ومصادر اكتساب وعيش أهلها والتي غالباً ما

1- خ. س، و. ز، مج 11، وثيقة رقم 49 بتاريخ 13 شعبان 1291/ 25 سبتمبر 1874.
ونقرأ في رسالة القائد حدو أوعيسى الورياغلي إلى السلطان، بعد أن انتفض أعضاء فرقته ضده، بإيعاز وإغراء من أحد أقاربه كان يُناصبه العداء، ما يلي:
«... وقد انحرقت إلي دارنا، وخرجت من بلادنا، فها نحن بقبيلة تمسمان... وسباب ذالك تكلمت معهم على قبل المرص، لأنه يوسقوا منها أناس يتوجه لمدينة وهران، وحيث انهيتهم على ذالك، امتنعوا، وقامت قياماتهم على ما ذكرنا من فسدهم...».
- خ. س، مح. ح رقم 88، وثيقة بتاريخ 24 رمضان 1303/ 26 يونيو 1886.

2- خ. س، ك 47، ص. 160، وثيقة بتاريخ 3 رمضان 1285/ 18 دجنبر 1868.

كانت تتسم بالشحة والندرة والخصاصة من جهة، وآخذاً بعين الاعتبار، في نفس الوقت، قصوره بل عجزه المادي عن فرض إرادته، ومراقبة الأوضاع فيها مراقبة فعلية، وتدبير شؤونها، كما كان يستطيع ذلك في المناطق التي كانت قبائلها طوع يده، لا يطالبها بأداء لا واجب أو فرض، أو وظيف وكلفة إلا نادراً، مكتفياً بما كانت تضطلع به من دور الحارس اليقظ، والمنبه إلى حيل ودسائس الأوساط الاستعمارية في كل من الجزائر وسبتة ومليلية السليبتين من جهة أخرى.

وهذا ما نلمسه مما تضمنته رسالة مطولة وجهها المولى الحسن إلى نائبه بطنجة مَحمد برگَاش، في شأن تصدي أهالي مرسى بادس إلى محاولة فرنسي قادم من مدينة وهران النزول بها، مفنداً ادعاءات ومزاعم السفير الفرنسي بالمغرب أوردگَا (Ordéga)، حيث حمّل المسؤولية كاملة إلى القائد إدريس بن عبد السلام أمَقشد، في أمر تشجيع هؤلاء الأهالي على منع الوافد الفرنسي على هذه المنطقة من الحلول بها مفتعلاً ضجة كبرى حول هذه القضية.

وهذا يعني، في الحقيقة، أن هذه القبائل المستقرة في الأطراف، والصعبة المنال، والشديدة المراس، والجانحة أحياناً إلى الاقتتال فيما بينها، كانت تلتزم بالانضباط، وتأتمر بأوامر المخزن، حين كانت الظروف تفرض ذلك، منصبة نفسها المدافع الأول عن حوزة الوطن وسلامة ووحدة أراضيه.

ومما جاء في رسالة السلطان إلى مَحمد برگَاش، ما يلي:

«... فهذه القضية من أول حدوثها، ونحن نخبرك أنت والباشدور بما تجدد فيها لدينا، ونوجه لك وله الأصول والفروع من المكاتيب الاختراعية

الواردة من القبائل المجاورين لمرسى بادس، بأنهم منعوا الكندي من النزول منها، ومن أحد مقدمي زاوية تلك الناحية بالإخبار عن أولائك القبائل بمنعهم من النزول، وتحريهم على الفتنة، ومن الخديم الورياغلي بهدمهم داره، وحرقهم لها وجرحهم له، حيث رام كفهم عن ذلك، وقتلهم شريفاً وعساكرية، وسبهم له وللمخزن... لكونها (أي قبائل الريف) متطرفة، مجبولة على الفساد وعدم الإذعان للولاة، مقلة لا يحصل لها في تلك البلاد إلا ما تتعيش به، ولا تعطي واجباً ولا غيره، ولأجل ذلك يجعل لها المخزن ولاة بعداء عنها، بقصد السداد وتسكين الحدادة فقط، كعامل وجدة، وعامل فاس، وأمقشد...» [1].

1- خ. س، ك 348، ص. 365، وثيقة بتاريخ 17 ربيع II 1301/ 15 يبراير 1885.

- وانظر كذلك ما كتبه القائد مبارك بن علي الدوبلالي السابق الذكر إلى السلطان، ثمانية وعشرين شهراً ونيف بعد التاريخ أعلاه، ذاكراً له بكل دقة وتفصيل، الأماكن والمحطات التي مر وتوقف بها الحاج عبد السلام الوزاني المذكور، وكذا الشخصيات التي التقى بها، أثناء سفره عن طريق البر، ذهاباً وإياباً، من مدينة طنجة إلى مدينتي تلمسان ووهران، وتوقفه حوالي 40 يوماً بحمام بوغرارة قرب ضريح للامغنية، حيث قال:

«... وتوجه براً (من مليلية وفي طريق العودة) قاصداً ثغر طانجة وفي رفقته رجل فرانساوي بخزانته وأروامه. فكل موضع جاز عليه، إلا وقيد اسم الموضع، واسم أهله، وغير ذالك من الجبال والأودية والشعب، ومن الحدّاق في إخراج التصاوير، وقد كثر سؤاله على جبل الحمام ببني ورياغل، وكثر سؤاله أيضاً علي جبال الأرز. ثم إن عمال قلعية وامناءها منعوا الرومي المذكور من المرور من بلادهم منعاً كلياً...».

- خ. س، مح. ح رقم 78، وثيقة بتاريخ 11 رمضان 1303/ 13 يونيو 1886.

ومما ورد في ملخص الرسالة التي وجهها عامل فكَيكَــ إلى السلطان، بتاريخ 22 رمضان 1309/ الموافق لــ 20 أبريل 1892، مخبراً بتحركات واتصالات "شريف وزان" في التخوم المغربية الجزائرية، ومناطق القصور والواحات في الجنوب الشرقي للبلاد، كإكَلي، وكرزاز، وتوات، ما يلي:

«... عامل فجيج بأنه لما بلغه قدوم الوزاني على حاكم الصفراء، وأخفوه أياماً حتى وقع الشك في قدومه، وبلغه ثانياً أنهم وجهوه لتوات مصحوباً بفرسان 110، كل فارس معه رجلان، وتحقق بذلك، وجه رقاصاً لتوات...».

- خ. س، ك 1963، ص. 9.

وتعطينا فكرة عن هذا الجانب كذلك الفقرة الآتية، استقيناها مما تضمنته رسالة مخبر من تافيلالت، يُدعى المكي بن عبد الله، إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، يطلعه فيها على تطور الأوضاع في هذه الناحية، بعد أن شرع الفرنسيون في الاستيلاء على أراض ومواقع مغربية، في واحات الجنوب الشرقي للبلاد، حيث كتب ما يلي:

«... إن هذه النواحي تافلالت ووادي أفلي والبرابر جمعهم، لما سمعوا بخروج العدو بتوات، وأخذهم لجلها، ابن صالح وغيره، وخروجه بمحل آخر، وأنه صار يأخذ السحراء شيئاً فشيئاً، وترك فجيج وراءه، وصار يبني في كل محل نزل فيه، اجتمع الجميع بالسيفة تاريخ 21 منه، وجعلوا الهناء بينهم وأن لا يطالب أحدهم أحداً بشيء مما تقدم بينهم ولو التقى العدو مع عدوه لمدة عامين من تاريخه، وأنهم يد واحدة على العدو الذي قصدهم...» [1].

وهذا ما يعطي للقوة العسكرية كل الأهمية في استتباب الأمن، ونشر الطمأنينة والسكينة في نفوس السكان، الأمر الذي كانت تفقده البلاد، في فترات تراجع سلطة وهيبة المخزن، وتعدد حركات التمرد والعصيان، كما هو شأن الأوضاع فيها، في العقد الأول من القرن العشرين بأكمله تقريباً. وفي هذا الصدد، لنا خير مثال فيما ورد في رسالة الباشا عبد الكريم اللبادي إلى النائب السلطاني بطنجة مُحمد بن العربي الطريس، وهو يصف له الحالة في مدينة تطوان، وافتقارها في المقام الأول إلى قوة عسكرية تحمي المدينة وسكانها من هجمات القبائل المجاورة لها، وتعمل على نشر الأمن وترسيخه فيها، حيث نقرأ ما يلي:

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 416/ 2، وثيقة بتاريخ 23 ذي الحجة 1317/ 24 أبريل 1900.

«... لا يخفاك أن التشويش الحاصل لهم (أهل البلد) ولا لغيرهم من سكان الأجانب ومحميهم، إنما هو من اختلال نظام الجيش والعسكر السعيدين هنا، وتلاشيهما وصيرورتهما إلى الاضمحلال، وذالك بسبب تعذر المئونة عليهم المدة المديدة حتى ذهب جلهم لطلب معايشهم واكتساب القوت لأهلهم حتى تشوشت الأفكار، وتطالت الألسن...».

ويضيف اللبادي قائلاً بأن مناخ الخوف و«التشويش» الذي أصبح يخيم على المدينة وسكانها، قد حمله على الإسراع في تأسيس قوة عسكرية محلية، تحت قيادة الأغا أقلعي، يكون عدد أفرادها ما بين 250 إلى 300 رجل، يُؤمرون بالانتشار في الأماكن الحساسة في المدينة، وبأبوابها، في الليل والنهار. وبما أن الأمناء قد صرحوا له بفراغ يدهم من أدنى قدر من المال، فإنه اضطر إلى استسلاف 500 ريالاً، تنفق في تجهيزهم ومؤونتهم، الأمر الذي يعطينا فكرة عن تردي الأوضاع الأمنية والمالية في هذه المدينة وغيرها من مدن الشمال والشمال الشرقي في البلاد والتي تضررت كثيراً من حركتي عصيان وتمرد وعتو كل من المغامر أحمد الريسوني، والفتان الروكَي بوحمارة[1].

وتتجلى كذلك وبكل وضوح أهمية القوة العسكرية في استتباب الأمن في مختلف جهات البلاد، مما يرد في العديد من الوثائق في شأن طلبات القواد الموجهة إلى السلطان، يلتمسون فيها مدهم بكتيبة من العسكر، لأمر أوجبته الظروف.

---

[1]- م. و. م. ر، مح. تطوان، وثيقة بتاريخ 3 ذي الحجة 1325/ 7 يناير 1908.

- داود، محمد، **مختصر تاريخ تطوان**، المطبعة المهدية، تطوان، 1955، ص. 226، حيث أشار المؤلف إلى عزل اللبادي عن باشوية مدينة تطوان من قبل السلطان الجديد المولى عبد الحفيظ، وتولي القائد عبد السلام بن الحسين البخاري مكانه، في 29 جمدى الأولى 1326/ الموافق لـــ 29 يونيو 1908.

وهذا ما يتبين مما كتبه القائد مبارك بن الطاهر الرحماني، متزعم انتفاضة الرحامنة سنة 1894 إلى السلطان، في وقت كان لا زال فيه عضداً للمخزن وممثله في الحوض الأوسط لوادي درعة، في شأن ما كلفه السلطان بالسعي إلى تحقيقه، وهو شد عضد القائد المدني الكَلاوي ضد من تمرد من أتباعه ضد سلطته، وعقد الصلح بينه وبين متزعم العصيان ويُدعى ولد الحسن الدراوي، الأمر الذي نجح فعلاً في إنجازه.

ولكنه في نفس الوقت، طلب هو الآخر من السلطان:

«... أن يعجل لنا بتوجيه المدد عزماً كاملاً، وإن لم يتيسر توجيهه كاملاً، فليوجه لنا سيدنا نحو خمسمائة من العسكر السعيد إدالة كما هي عند غيرنا من القبائل، ليستقيم الأمر، ويجلس كل واحد عندما حُدّ له، ويذعنوا جميعاً للخدمة الشريفة...» [1].

وينبغي أن نذكر هنا ما كانت تلحقه حركات التمرد والعصيان من خسائر بشرية ومادية في صفوف العابرين لبعض المسالك، تجاراً وغيرهم، حيث تظهر وتكثر أعمال النهب والسطو. وهذا ما أشار إليه الرائد لوفلوا (Cdt. Levallois)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، في أحد تقاريره عن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية بالبلاد، بالنسبة للمحور الطرقي الرابط بين تافيلالت وفاس، والذي يقول عنه بأن القوافل التجارية التي تسلكه عادة، قد اضطرت إلى التخلي عنه، الأمر الذي سيؤدي بكل تأكيد إلى تقلص حجم السلع والبضائع التي تصدرها الواحات الصحراوية إلى مدينة فاس. وما من شك أن كميات من هذه المنتوجات، يضيف الضابط الفرنسي، سوف تقصد المراكز

---

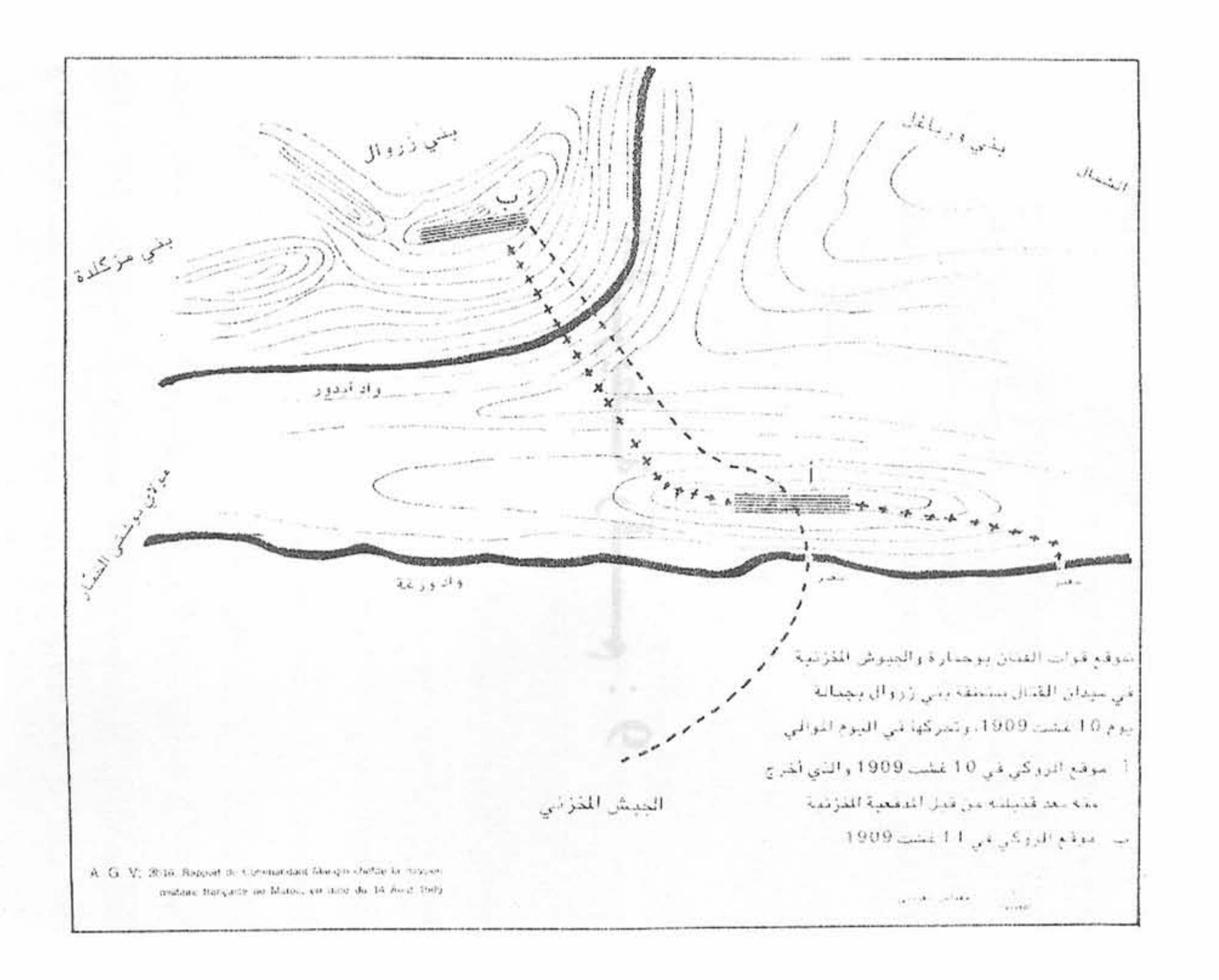
[1]- خ. س، مح. ح رقم 296، وثيقة بتاريخ 23 شوال 1309/ 21 مايو 1892.

التجارية في الغرب الجزائري، بسبب ما أصبحت توفره من أمن وحماية، سلسلة المراكز العسكرية المنبثة على امتداد المسالك التجارية المؤدية إليها. ويختم لوفالوا تقريره قائلاً:

«... ولاشك أن حالة التمرد والعصيان المستمرة، لعدد من فصائل قبيلة أيت يوسي، وقبيلة أيت إزدگ، سوف تؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية بين واحات الجنوب والجزائر. ومهما يكن الأمر، فلا يمكن إيجاد فرصة سانحة، ومناسبة أحسن من الظروف الحالية، لتشجيع هذا التحول، اقتناعاً مني بضرورة إثارة الانتباه إلى ذلك...» [1].

1- A.G.V., 3h4, Rapp. n° 1, Fez le 31 décembre 1884.

الخـــريطـــة رقـــــم : 9



بني زروال
بني مزكلدة
الشمال
واد ورغة
الجيش المخزني
موقع قوات الفتان بوحمارة والجيوش المخزنية
في ميدان القتال بمنطقة بني زروال بجبالة
يوم 10 غشت 1909، وتحركها في اليوم الموالي
أ موقع الروكي في 10 غشت 1909، والذي أخرج
ب موقع الروكي في 11 غشت 1909

ولكي تتضح الصورة بشكل أوضح وأدق، سنحاول تسليط الأضواء على واحدة من هذه الانتفاضات الشعبية الخطيرة، والتي اهتزت لها منطقة حوز مدينة مراكش بأكملها تقريباً، ويتعلق الأمر بانتفاضة قبيلة الرحامنة (1894 – 1896).

1 – 2 انتفاض قبيلة الرحامنة نموذجاً (1894 – 1896)

إن موضوعاً كالذي نحن بصدد معالجته في هذه الفقرة، كان لابد وأن يستأثر باهتمام الأخباريين المغاربة، سواء من عاصر منهم بعض هذه الحوادث، كالزياني، والسباعي، والمشرفي، صاحب "**الحلل البهية...**"، أو الذين وصلتهم وقائعها عن طريق السماع والتواتر، والقراءة والمطالعة، كابن زيدان، والعباس بن إبراهيم السملالي المراكشي.

بيد أن حديثهم ظل يكتنفه الغموض والاختزال، ويتميز بتحيز مطلق إلى وجهة نظر المخزن وموقفه المعروفين من كل عصيان، ومن ثمة شجبهم وتنديدهم بمتزعمي مثل هذه الحوادث، بقطع النظر عن بواعثها وأسبابها، وظروفها، إذ إن هؤلاء المتمردين والثائرين، ما هم سوى «عصاة»، و«فساد»، و«رعاع»، و«غوغاء»، و«أوباش»، و«صعاليك» وما شابه ذلك من الأوصاف والنعوت المطبوعة بطابع التحقير والإهانة[1].

وأما الكتابات الأجنبية حول هذا الموضوع، قديماً وحديثاً، وباستثناء عدد قليل منها، كأطروحة بول باسكون مثلاً، حول «**حوز مراكش**»، فنادراً ما كانت تعالجه بما ينبغي من التجرد والموضوعية، بل كان معظمها لا يتردد أصحابها في تحميل المخزن وحده المسؤولية كاملة في وقوع مثل هذه الحوادث[2].

1- ابن زيدان، م. س، ج 1، ص. 388؛ وج 2، ص. 121 مثلاً.

2- Doutté (Ed), Marrakech, Comité du Maroc, Paris, 1905, pp. 394-395.

- Arnaud (Dr Louis): Au Temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912. Edit. Atlantides, Casa, 1952, pp. 91-121.

ثم بعد هذا وذاك، ظهرت في العقود الأخيرة، مجموعة من الدراسات والأبحاث، إما في إطار الجامعة، أو خارجها، في المغرب كما في الخارج، حول واحدة أو أكثر من هذه الانتفاضات والفورات الشعبية، استناداً إلى وثائق وطنية وأجنبية، تتسم أغلبيتها بالجدة والموضوعية[1].

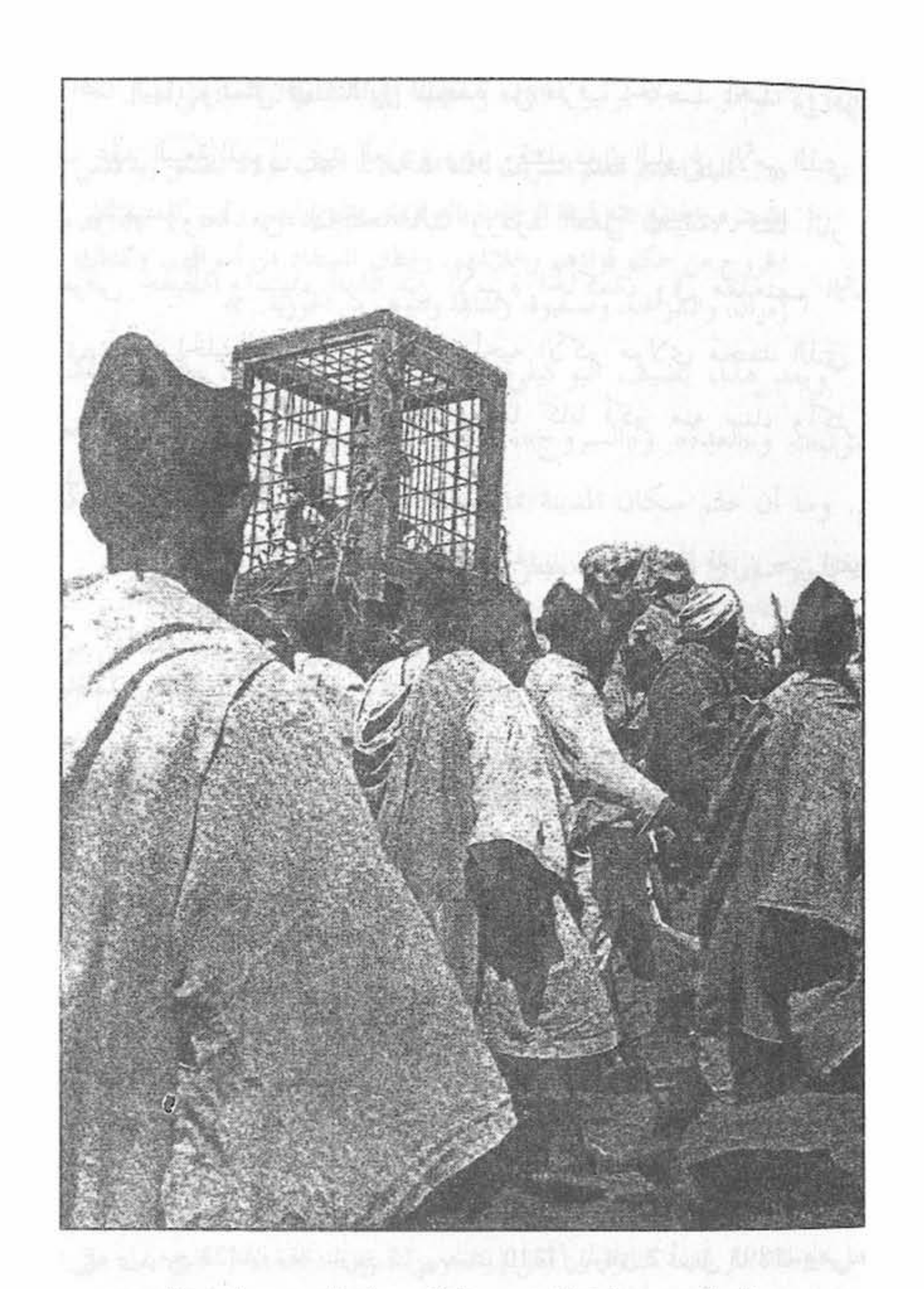
وأما نحن، فسنعمل على التركيز على بعض الجوانب من انتفاض قبيلة الرحامنة، أغفلتها هذه الدراسات، أو لا يشفي الغليل ما أوردته عنها، كأعداد المقاتلين، وأطوار المعارك، والخسائر البشرية والمادية في معسكر المخزن، وفي معسكر المتمردين، علنا نوفق في إضافة الجديد من معلوماتنا حول هذا الموضوع، ونساهم في إثراء النقاش حوله.

ومن المعلوم كذلك أن فترات انتقال الحكم من سلطان إلى آخر، سواء تعلق الأمر بالقرن التاسع عشر، أو بالقرون التي سبقته، كانت تكون دوماً مناسبة مواتية بالنسبة لسكان المدن، وأبناء القبائل، للانتقام من حكامهم، والهجوم على جيرانهم، فتنتشر أعمال النهب والسطو، وتنقطع السبل، ويفتتن الناس. وهذا ما حدث فعلاً سنة 1894، على إثر وفاة السلطان المولى الحسن في جهات مختلفة من البلاد، وبالخصوص في حوز مدينة مراكش.

1- بن منصور، عبد الوهاب، **أبو حمارة**، ضمن تراجم أعلام المغرب العربي، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ج 1، ص. 303 - 397.

الصديقي، عبد الرزاق، **علاقة قبيلة الرحامنة بالمخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، د.د.ع، ك.أ. ر، 1989، ص. 239 - 264.

- Pascon (P), Le Haouz de Marrakech. Edit. Marocaines et Internationales, Tanger, 1977, T.1, pp. 201-205. op.
- Hoover (Ellen Titus), Among Competing Worlds, The Rehamna of Morocco, on the Eve of French Conquest, Yale university, Ph. D, 1978, pp. 82-110.



الروكي بوحمارة في قفصه بعد الظفر به بقبيلة بني زروال بجبالة

على أن هذه المرة انضاف عامل جديد وبالغ الأهمية إلى العوامل التي سبق وأن ألمحنا إليها، ويتمثل في التدابير المتخذة من طرف الحاجب أحمد بن موسى، بهدف عقد البيعة للمولى عبد العزيز، وهو وقتئذ دون البلوغ، الأمر الذي تم له فعلاً، وأثار زوبعة من الاحتجاجات وردود الفعل العنيفة، كما أثار على الخصوص حفيظة واستياء أفراد من الأسرة الحاكمة، وفي مقدمتهم الأميران مولاي عمر، الخليفة السلطاني بفاس، وأخيه الأكبر مولاي مَحمد الذي كان يشغل نفس المهام بمراكش، والرجلان معاً كانا أكبر منه سناً، وأكثر منه استعداداً وتجربة لتولي الحكم.

وما أن تم هذا الأمر، واستقر السلطان الجديد وحاشيته في فاس، حتى انتفضت بعض المجموعات القبلية، في نواحي جبالة، والغرب، والشاوية، ودكالة، وعبدة، والشياظمة، وسوس، ومسفيوة، والرحامنة على الخصوص الذين كانوا سباقين إلى الإعلان عن تمردهم، مترعمين بذلك حركة العصيان في حوز مدينة مراكش[1].

1- بوعشرين، الحسن بن الطيب، م. س، ص. 46 وما بعدها.
- A.G.V., 3h8, Rapp. Schlumberger, oct, 1894, p. 12 et suiv.
ينبغي التنبيه هنا إلى أن بعض القبائل والعشائر، كانت لا تنتظر حلول مثل هذه الظروف والمناسبات العصبية، للتنكيل والتضييق والهجوم على خصومها من أهل القبيلة أو المدينة المجاورة لها، ولنا في سلوك وتصرف أفراد قبيلة بني مستارة تجاه سكان مدينة وزان، خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، خير دليل على ما نقول. يرجع حول هذه النقطة إلى:
- خ. س، مح. ح رقم 406، وثيقة بتاريخ 7 ربيع الأول 1310/ الموافق 29 سبتمبر 1892، بها الخبر عن هجوم عناصر من هذه القبيلة على مداشر قبيلة مصمودة، ونهب أمتعة الناس وماشيتهم، وقتل وجرح عدد منهم.
- خ. س، مح 423، وثيقة بتاريخ 15 رمضان 1310/ الموافق 2 أبريل 1893، وهي عبارة عن رسالة للشريف عبد السلام الوزاني، يشكو له فيها مما لحقهم من أضرار من طرف قبيلة بني مستارة. =

يقول محتسب هذه المدينة، مولاي عبد الله البوكيلي، في رسالة بتاريخ 5 محرم 1312/ الموافق لـ 9 يوليو 1894، وجهها إلى السلطان، ما يلي:

«... فلينه الخديم للعلم الشريف أسماه الله أنه، لما أجاب مولانا المقدس ربه قدس الله سره، اجتمع جمع قبيلة الرحامنة بالعرقوب، فاتفق رأيهم، وتمت كلمتهم على الخروج من حكم قوادهم وخلائفهم، وإبطال المستفاد من أسواقهم، وكذلك زمران، والسراغنة، ومسفيوة، والمنابهة وغيرهم من الحوزية...»[1].

وبعد هذا، يضيف البوكيلي، قصدوا مدينة مراكش، وكسروا أسواق «الكمون»، و«العدة» و«السروج»، وحذا حذوهم كل من المنابهة، وحمير، ودليم. وما أن علم سكان المدينة بما أحدثه الرحامنة في الأسواق، حتى رفضوا العطاء بدورهم، في أسواق «الخميس»، و«السباط».

وكتب القائد حمادي بن أحمد المسفيوي، إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى ما يلي:

=- خ. س، مح. ح رقم 385، وثيقة بتاريخ 10/10/ 1310/ الموافق 27 أبريل 1893، وهي رسالة لقائد الأرحى العربي بن العربي السوسي إلى الحاجب أحمد بن موسى، يخبره فيها بانعقاد الصلح بين أهل وزان وبني مستارة بحضور عامل العرائش أحمد بن التهامي العرائشي الذي كانت مدينة وزان تابعة لحكمه، وكبير الزاوية محمد بن المكي، والقاضي محمد العسال، عن الجانب الأول، وأما من كان يمثل الجانب الثاني، فهو أحد قائدي القبيلة وهو محمد المرابط.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 427/ 3، وثيقة بتاريخ 27 ذي القعدة 1312/ 22 مايو 1895، تولية القائد عبد المالك بن علي السعيدي على وزان، مكان العرائشي السابق الذكر، ولكن على «عامة وزان» فقط.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 401/ 1، وثيقة بتاريخ 23 ذي الحجة 1312/ 17 يونيو 1895، شريف من وزان يدعى محمد بن عبد السلام الوزاني يخبر السلطان بفشل مساعيه من أجل «إطفاء نار الفتنة الثائرة بين أهل وزان وبني مستارة...»، الأمر الذي يدل على تجدد النزاع والصراع بين الطرفين، وباستمرار.

[1]- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 401/ 1.

«... إن الأمر قد هال، وعظم في جهة الحوز، من دسائس خفية... لأن القال والقيل كثر، ومن جملته أن مرادهم إعطاء العهد لمولاي محمد، ومحاصرتهم لمراكش...» [1].

وتحدث القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، من جهته، عن «...القيامة القائمة بالحوز...» والتي تسبب في إضرام نيرانها مجموعة من القبائل ذكرها في طرة الكتاب الذي وجهه في هذا الشأن إلى أحمد بن موسى على النحو الآتي: الرحامنة بأسرهم؛ السراغنة، زمران؛ تكَانة؛ مسفيوة؛ المنابهة؛ حربيل؛ أولاد دليم؛ حمير. ثم أضاف قائلاً:

«... ورأيسهم مبارك بن الطاهر ابن سليمان، واحمدوش لعربيي المراسي، وبما وقع لمراكشة من الانحصار والضيق، وضربوا على قبيلة ايتمور،

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، وثيقة بتاريخ 24 محرم 1312/ 28 يوليو 1894.
وورد في نفس الوثيقة أن شخصاً من القبيلة واسمه جلول الزاتي هو المتسبب في إيقاد نار الفتنة، الأمر الذي حمل القائد حمادي على اعتقاله وتوجيهه إلى سجن مصباح بمدينة مراكش.
ولا بأس أن نذكر هنا أن حركة عصيان وتمرد كانت قد اندلعت بهذا السجن، إثني عشر يوماً قبل التاريخ أعلاه، حيث هب نزلاؤه إلى كسر أبوابه، ليلوذوا بالفرار، إلا أن الحراس تصدوا لهم، شاهرين سلاحهم الناري في وجوههم لتخويفهم وقمعهم وإرهابهم.
وما أن علم الباشا ويدة بالحدث، حتى حضر وأعوانه إلى عين المكان، يغلو غضباً ويرعد عتاباً ولوماً على أحد القيِّمين على السجن، وهو القائد عياد (ولعله بن حميدة المنبهي، من قرابة المهدي بن العربي المنبهي، والذي استصدرت عقاراته بمدينة مراكش في شهر رمضان من نفس السنة).
وقد قتل في هذه الأحداث سجينان، أحدهما «حاحي»، والآخر «تادلي». انظر:
- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 7، رسالة عبد الله بن الطاهر، (ويبدو أنه المسؤول عن سجن مصباح وقتئذ) إلى أحمد بن موسى بتاريخ 15 محرم 1312/ 19 يوليو 1894.
- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 12، رسالة من المهدي بن العربي المنبهي إلى أحمد بن موسى بتاريخ 2 رمضان 1312/ 18 مارس 1895 في شأن مصادرة دور وحوانيت وفنادق في ملك عياد المذكور بمدينة مراكش.

وأكلوهم، وأحرقوهم عن ءاخرهم، ورجعوا لمراكشة يطلبون خروج مولاي مَحمد، وإن منعوه منه، كيف ما كان أجنبياً أو غيره، وأراد كسر الملك بلاشك...» [1].

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 7، وثيقة بتاريخ 29 صفر 1312/ فاتح سبتمبر 1894.

ألمحنا، فيما سبق إلى أسماء بعض متزعمي التمردات والمحرضين عليها، وها هي أخرى لعدد من أبناء هذه القبائل الحوزية، نعرضها على النحو الآتي:

1) ذكر القائد العربي بن التمار العبدي أن أحد أتباعه ويُدعى جبُّور الأودي يمثل خطراً حقيقياً على سلامة القبيلة واستقرار الأوضاع بها، ويشبهه بمبارك بن الطاهر الرحماني.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، وثيقة بتاريخ 2 شعبان 1312/ 29 يناير 1895.

2) وأخبر الذمي إيشوعة قرقوز من جهته أن الشريف محمد المراني، قد التقى ببعض أتباع مبارك بن الطاهر الرحماني المذكور، وهم:

ولد الفاطمي، ودحان الصنهاجي، وولد الغوات الذي كان معه «فطواكة وولتانة، عريانين متال أصحاب دحان...»، إلا أن اللقاء قد فشل لأن المتمردين اشترطوا منحهم 000 10 ريال، مقابل رفع الحصار عن مراكش، الشيء الذي رفضه المخزن.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، وثيقة بتاريخ 23 قعدة 1311/ 18 مايو 1895.

3) وأما الوثيقة الثالثة، فضمنها عم السلطان مولاي عبد المالك بن عبد الرحمان أسماء مجموعة من أملياء إيالة القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، وجماعة سكورة التي كانت تابعة إليه. وهم من "أكابر الفساد"، والذين فروا وتشتتوا في القبائل المجاورة، حتى لا يؤدوا أي شيء إلى المخزن، مما وظف على إخوانهم، وهؤلاء هم:

- العربي بن الصغير الوسلامي.
- وبن رحال وأولاده (ثلاثة).
- والمداني النسب.
- والعباس ولد الحاج مُحمد.
- ومسعود الوصيف.

وجميعهم بقبيلة زمران الآن:

- قدور بن إسماعيل، وهو كاتب مبارك بن الطاهر الرحماني.
- المكي بن الحاج المعطي (هرب إلى تُكَانة).
- قدور بن المقدم.

=

وأما متزعم حركة الرحامنة هذه، مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني، فلا نعرف عنه أشياء كثيرة ودقيقة، حيث إن الوثائق التي أمكن الوصول إليها في شأنه، وتتراوح ما بين سنة 1883 وسنة 1896، لا تقدم لنا معلومات كافية، ولا تفاصيل وافية عن أسرته ووسطه الاجتماعي، ونشأته وتعلمه، وظروف وملابسات التحاقه بالخدمة المخزنية مثلاً.

ومهما يكن من أمر، فإننا نجد الرجل، سنة 1883، بقبيلة الرحامنة، ثم بعد ذلك، شغل نفس المهام في جبال الريف حيث أسندت له القيادة على قبائل بني شيكَر، وبني بويفرور، وبو كَافر، كما نتبين ذلك من الوثائق التي ترجع إلى سنة 1888، مع قيامه بدور الوسيط والمنسق بين المخزن وقبائل هذه المنطقة، فضلاً عن إشراكه، من حين لآخر، في قيادة عدد من الحملات العسكرية في

= - خ. س، مح. م. ع. ع رقم 404/ 6، وثيقة بتاريخ 6 شعبان 1313/ 22 يناير 1896.

4) شخص من قبيلة تُكَانة التي كانت تابعة لحكم الباشا محمد ويدة، يدعى «الحسين ولد أعراب التجاني هو الذي يأويهم، ويواصلهم بنفسه، وماله منذ بدا الحادث الذي أحدثُوه الرحامنة، وهو لم ينفك عنهم، وهو السبب في محمد بن الطاهر بن سليمان، أخ الظالم لنفسه حتى أفلته بدسيسة منه إليه، بعدما حل بزاوية سيدي محمد أمسعود من بلاد تجانة...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 11، وثيقة بتاريخ 21 شعبان 131/ 6 يبراير 1896.

5) وأخيراً كتب "الوصيف" أبريك وهو ولا شك من أعوان القصر السلطاني بمدينة مراكش، إلى أحمد بن موسى، في شأن أشخاص يحرضون على العصيان، وهم: عبد الدائم والسكراتي، من إيالة القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، وعيسى ولد الشلحة والزموري، من أولاد سلامة، إيالة القائد مبارك بن الحسن.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 16، وثيقة بتاريخ 10 رمضان 1312/ 7 مارس 1895.

القبائل المجاورة، ككَلعية، وكبدانة، وبني يزناس، وأنجاد، والمهاية، وهوارة الأحلاف، والتسول[1].

ونفهم مما تضمنته رسالة بتاريخ 13 رمضان 1307/ الموافق لـــ 3 مايو 1890، وجهها هذا القائد إلى نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، أنه وقتئذ، كان قد عين على رأس مدينة تازة والقبائل التابعة لها، خلفاً للقائد محمد بن الفقيه البخاري، وأنه قبل الالتحاق بمقر عمله الجديد، كان عليه أولاً إصلاح ذات البين، وفض النزاع المندلع بين أهل المدينة وغياثة، الأمر الذي نجح في تحقيقه فعلاً، حيث قال:

> **«... وأن كلام مولانا الشريف ورد علينا أن نقدم لأهل تازة ومن معها، وقدمت لذالك، فلما حللت بمكناسة، تعرضوا لنا عمال غياثة، فطلبوا منا المبيت عندهم بقرب المدينة، فوجدت المدينة محصورة، منقطعاً عنها الماء، لا يخرج أحداً ولا يدخل، ووصل الضرر للضعفاء والمساكين...»**[2].

1- الوثائق التي استقينا منها هذه المعطيات، نوردها حسب التسلسل التي قدمت به أعلاه:
- خ. س، ك 348، ص. 295، وثيقة بتاريخ 18 محرم 1301/ 19 دجنبر 1883.
- خ. س، ك 162، ص. 10، وثيقة بتاريخ 22 ربيع الثاني، 1301/ 16 دجنبر 1889.
- خ. س، مح رقم 183، وثيقة بتاريخ 23 شعبان 1306/ 24 أبريل 1889.
- خ. س، مح رقم 200، وثيقة بتاريخ 22 رمضان 1306/ 22 مايو 1889.

وصف الرائد شلومبرجي مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني في العبارات الآتية:
«... كان متزعم الثوار رجلاً في الخمسين من عمره تقريباً، طويل القامة، قوي البنية، أسمر اللون، في لحيته شذب من الشعر... هذا، وقد شغل، فيما قبل، منصب قائد في كل من الرحامنة، والريف، وتازة، ثم في سنة 1891، أسندت إليه نفس المهام في ناحية درعة...».
ومما ينبغي ذكره هنا، أن جده وأباه، قد شغلا هذه المهام، وتمرَّدَا، هُمَا أيضاً، ضد السلطان.
- A.G.V., 3h9, Rapp. n° 56, du 5 février 1896, p. 2.

2- خ. س، مح. ح رقم 261، وثيقة بتاريخ 13 رمضان 1307/ 3 مايو 1890.

وأضاف القائد الجديد بأن الموقدين للفتنة، هم المحتسب، وناظر الأحباس، وقاضي المدينة، وأنفار الحامية العسكرية بها، وجميعهم يحرضون السكان على التضييق بالمترددين من غياثة على المدينة، والاعتداء «على الداخل للمدينة بالحطب، والشعير، والفاخر...».

بيد أن ولايته على هذه المدينة لم تعمر طويلاً، إذ ما كانت تنقضي السبعة شهور الأولى على استقراره بها حتى أمر بالنهوض منها «مجموعاً»، والتوجه لمدينة فاس، مقر عمله الجديد، في مصالح الخليفة السلطاني بها المولى إسماعيل، وهي طريقة مؤدبة كان يلجأ إليها المخزن، كلما دعت الضرورة عزل وتهميش أحد الأعوان من منصبه[1].

ولا ندري كم من وقت بقي في الخدمة مع المولى إسماعيل المذكور، قبل تعيينه عاملاً في ناحية وادي درعة الأوسط، والتي كان يزاول مهامه هذه بها في سنة 1309/ الموافق 1891 على الأقل[2].

يتبين مما سبق ذكره حول هذا الرجل، حرص المخزن على استخدامه في الأطراف والهوامش، في الجهات التي اعتاد سكانها على عدم الانقياد إلى أوامر ونواهي المخزن، لأن الرجل ولا شك كان شجاعاً ومقداماً، شديد المراس وماهر في قيادة الرجال في السلم، كما وقت الاقتتال، وهي خصال وصفات كان المخزن يأخذها بعين الاعتبار، فيمن كان يختاره من أعوانه للعمل في مثل هذه الجهات.

1- خ. س، ك 639، ص. 90، بطاقة السلطان إلى مبارك بن الطاهر الرحماني، بتاريخ 12 ربيع الثاني 1308/ 25 نونبر 1890، وأخرى مماثلة لها إلى المولى إسماعيل، في نفس التاريخ، وحول نفس الموضوع.

2- خ. س، مح. ح رقم 296، ح رقم 296، وثيقة بتاريخ 23 شوال 1309/ 21 مايو 1892.

ويتراءى لنا كذلك من مجموعة من الوثائق نوع من التضارب والتباين في الشهادات والأحكام الصادرة في حق هذا الرجل. فإذا كان السلطان المولى الحسن، في أكثر من رسالة موجهة إلى قائده بالريف، قد توجه إليه باللوم، وعاتبه، وتوعده بأشد العقاب وأقساه، إذا ما تمادى في إذاية جيرانه من القواد، واستمر في التدخل في شؤونهم، وأقلع عن الإجحاف بأتباعه، وابتزاز ممتلكاتهم، فإن عدداً من قواد الريف، كانوا لا يترددون في التنويه بسلوك هذا الرجل، وبتفانيه في الخدمة المخزنية. فقد قال أحدهم، وهو القائد حم بن بوشعيب التمسماني، في إحدى رسائله إلى السلطان، ما يلي:

«... فإنه أجزل جهده في نصحتنا...»[1].

وذهب القائد العربي الوليشكي، وهو من القواد المرموقين والمحظوظين عند السلطان في منطقة الريف، إلى أكثر من هذا حيث قال عنه:

«... ولا يسمع سيدنا كلام في ابن الطاهر الرحماني، لأنه نصوح، ويجد، ويعمل بتفان ووفاء، وأنه سوف ما يقال فيه، إنما نابع من عواطف خبيثة...»[2].

ويبدو لنا نحن من هذا كله، أن جرأة الرجل، وشخصيته القوية، وطموحه وميله إلى الاستبداد بالأمر، وتصدر الأحداث، كلها مؤهلات وصفات تدل على أننا لسنا أمام قائد مخزني عاد، ولكن أمام رجل متميز، وغريب الأطوار، الأمر الذي أهله، ولا شك، لقيادة انتفاض قبيلة الرحامنة سنة 1894، بعد أن غادر مقر عمله، هارباً بنفسه وبذويه من غضب ونقمة محكوميه من أهل وادي درعة، المنتفضين هم كذلك ضد المخزن[3].

1- خ. س، مح. ح رقم 200، وثيقة بتاريخ 6 شعبان 1306/ 7 مارس 1889.

2- خ. س، مح. ح رقم 242، وثيقة بتاريخ 243 رجب 1307/ 12 مارس 1890.

3- نقرأ في رسالة وجهها السلطان إلى هذا القائد ما يلي: =

لقد سبق القول إنه ما أن انتشر خبر وفاة السلطان المولى الحسن، حتى بادرت أغلبية قبائل حوز مدينة مراكش، وسوس، ودكالة على الخصوص، إلى نبذ سلطة حكامها، وطردهم من أراضيها، ثم نهب ما بديارهم وهدمها.

على أن ما كان يزيد في الطين بلة، ويساهم في تأجيج المشاعر، ولهيب الفتنة، وإذكاء مشاعر الحقد والبغضاء، في نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء، تدخل القواد والشيوخ أنفسهم في شؤون بعضهم البعض، ومحاولة كل واحد منهم تصفية حسابات قديمة مع خصومه من جيرانه، فيزود أتباع خصمه أو خصومه بالمال، والسلاح، والرجال.

وهذا ما حدث فعلاً لكل من القائدين سعيد بن عمر الشيظمي، والحسين بن عبد الله السباعي اللذين لقي أتباعهما كل الدعم والمساندة من قبل الحسين ولد لشكَر، خليفة القائد عبد المالك المتوكَي.

وهكذا وبينما كان أولهما في طريق العودة إلى بلاده، قادماً إليها من مدينة فاس، في رفقة جماعة من قواد الحوز، تحت قيادة الشريف محمد المراني، إذ وصلهم الخبر بهيجان قبائل الحوز، وبعزم المتمردين من قبائل دكالة، منع أفراد الركب المخزني هذا، من عبور وادي أم الربيع، بالقرب من مدينة أزمور، ما لم يسلم لهم قوادهم القادمون معهم[1].

= «... **فقد أخبر الخديم الطالب حمان السعيدي، كبير المحلة السعيدة بالريف بعدم تبصرك في إدايته وإضراره، والتضييق به حتى توجه من المحلة فاراً من مكرك زيادة على ما أوقعته بأصحابه...».**

– خ. س، ك 152، وثيقة بتاريخ 26 جمادى الثانية 1307/ 17 يبراير 1890.

1– خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 17، رسالة محمد المراني والعربي بن المقدم المنيعي، إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 2 صفر 1312 – 5/ 8/ 1894. =

يقول القائد سعيد بن عمر الشيظمي ما يلي:

«... اعلم حفظك الله، أننا لما توادعنا من الحضرة العالية بالله، في كفالة الشريف سيدي محمد الأمراني حتى حللنا بأزمور، فوجدنا قبائل دكالة متعرضين لنا بجيش كثير، فوقع البارود بيننا وبينهم والقتال حتى خرجنا من وسطهم بمشقة عظيمة...»[1].

وعن الأوضاع السائدة وقتئذ في إيالته، يقول ما يلي:

«... فوردت علينا الخبر بأن قبيلة الشياظمة نهضت للفساد بزواياها، ورأس الفساد ولد الهاشمي التلمسي، والْمُغْرِي والمعين له على ذلك بالمال والخيل والرمات، هو خليفة المتكّي الحسين ولد لَشْقَر...»[2].

= - خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 17، رسالة محمد المراني والعربي بن المقدم المنيعي، إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 7 صفر 1312 - 10/ 8/ 1894.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، رسالة القائد عدي بن أحمد النكَنافي إلى احمد بن موسى، بتاريخ 19 صفر 1312 - 22/ 8/ 1894.

بالإضافة إلى تسع عشرة رسالة أخرى، صادرة عن عمال وقواد المدن والقبائل الآتية: الرباط، الشاوية، دكالة، تادلة، السراغنة، الشياظمة، أولاد أبي السبع، أولاد مطاع، حاحة...

وأما الشريف محمد المراني، فقد ظل قابعاً، على رأس فرق من الكَيش والعسكر، بمدينة أزمور، إلى أن أمر بمغادرتها بعد تسكين الروعة في قبائل دكالة، أواسط شهر شوال من سنة 1312/ أواسط أبريل 1895.

- خ. س، مح. م. ع. ع، رسالة علال بن أب الحمري لمعايشي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 15 ذي القعدة 1312/ 10 مايو 1895، حيث أشار هذا القائد كذلك إلى الفرق من قبيلة حمير التي ظلت موالية إلى متمردي الرحامنة وهي: الخوالقة، والفطانيس، والشهاونة، وأجنادغة، ونصف المصابح.

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، رسالة القائد المذكور إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، بتاريخ 28 صفر 1312/ 31 غشت 1894.

2- مرجع سابق، أعلاه.

وبما أن قبيلة عبدة هي الأخرى كانت قد خلعت سلطة قوادها، وفي طليعتها إخوان القائد عيسى بن عمر العبدي الذي لاذ بالفرار، فقد اضطروا إلى المرور من بلاد قبيلة حمير، وقضاء ليلتهم بجوار مشهد ضريح سيدي المختار، ببلاد أبي السبع، بعد أن سلكوا، منذ خروجهم من أزمور والجديدة الطريق الساحلية. ولما اقتربوا من دار القائد، تراءت إليهم حشود المتمردين محاصرين لها، على أهبة لاقتحامها،

«فوقعنا معهم في البارود حتى انهزموا، وتشتتوا، وماتت منهم نحو الماية والخمسون رجلاً، وقبض منهم مائتين وسبعون مسجوناً...» [1].

هذه حالة من الحالات العديدة، ومثال من الأمثلة المختلفة لما كان يحدث من اضطرابات واقتتال، ومواجهات أحياناً دامية، بين أنصار المخزن وخصومه، بعيداً عن موطن نشأة الفتنة أول مرة، أي قبيلة الرحامنة.

ويهمنا هنا، قبل كل شيء، التساؤل، حول مآل علاقتها ببعض جيرانها من القبائل، وبمدينة مراكش على الخصوص، سيما وأن هذه الأخيرة كانت أسواقها تستوعب معظم إنتاج الرحامنة من الصوف، والحبوب، والأَبْقَار، والأنعام، والفحم، وغير هذا من المواد الفلاحية الأخرى، ويستوردون منها منتوجات الصناعة اليدوية، من منسوجات، وأواني، وأثاث، ومفروشات، وأدوات خشبية وحديدية، وغيرها من السلع والبضائع المحلية والأجنبية، كالسكر والشاي مثلاً فضلاً عن كونها مقر الخليفة السلطاني، وبها خزائن الدولة ومدخراتها.

وما أن عقدوا العزم على العصيان، حتى اشرأبت أعناقهم إلى مهاجمة المدينة، وقطع الطرق والمسالك المؤدية إليها، ومحاصرتها، واقتحامها، لعلهم يظفرون بها، أو على الأقل يغنمون من الأموال والخيرات ما يمكنهم من مواصلة تمردهم.

1- مرجع سابق، أعلاه.

ولكن، وقبل التعرض إلى هذا الجانب، ماذا عن ممثلي المخزن بعاصمة الجنوب، وكيف تجلى رد فعلهم تجاه هذا الحدث الخطير، وماذا اتخذوا من ترتيبات وتدابير للدفاع عن المدينة وحماية سكانها من هجمات وعتو المنتفضين؟

ومن المعلوم أنه بعد تنحية الأمير مولاي مَحمد عن العرش، وفرض الإقامة الإجبارية عليه بمقر سكناه، عين أخوه المولى العباس خليفة للسلطان بمدينة مراكش. ومعلوم كذلك أن هذا الأمير سبق وأن انتدبه والده المولى الحسن، ابتداء من 22 شعبان 1308/ الموافق لـــ 2 أبريل 1891، للتوجه إلى ناحية تادلة، على رأس حركة مخزنية. ومما كان قد قاله عنه الحاجب السلطاني وقتئذ أحمد بن موسى، في إحدى رسائله، نفهم أن الأمير كان في طور سن البلوغ، وهذا يعني أن عمره، على أكبر تقدير، كان لا يتعدى العشرين سنة وقت إسناد مهام الخليفة السلطاني بالمدينة المذكورة إليه، الأمر الذي يتمشى والخطة التي اعتمدها الوزير القوي في المخزن، أحمد بن موسى، والرامية إلى تركيز جميع السلط في يديه، وإبعاد كل من يخشى تضييقه وتهديده لحكمه[1].

1- حول صغر سن المولى العباس، يرجع إلى:

- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 56, octobre 1894, p. 12.

حول شخصية أحمد بن موسى وسياسته في اختيار أعوان الدولة الكبار ومساعديه الأقربين، يرجع إلى:

- خ. س، ك 694، ص. 22.

وانظر كذلك ما كتب الحجوي في مؤلفه: "انتحار المغرب..."في هذا الشأن ما يلي:

«... وهذا الذي كان أيام أحمد بن موسى الذي كان دكتاتوراً، مطلقاً، جمع في شخصه وزارات المغرب كافة، داخلية، وخارجية، وحربية وعدلية وغيرها لعدم ثقته بأحد...».

م. س، ص. 4.

وأما ثاني شخصية في المدينة بعد الخليفة المولى العباس، فهو القائد محمد ويدة السوسي، باشا قصبة المنشية، وكَيش أهل سوس بها. والحق، وبحكم الصلاحيات الواسعة التي منحه إياها المخزن، على إثر افتتان منطقة الحوز سنة 1894، فإنه كان الآمر والناهي، على يده كانت تنفق الأموال، وتؤدى الأجور والرواتب، وتجند الأجناد والعساكر، وتدبر خطط الدفاع عن المدينة، ومحاربة المتمردين.

والرجل من عبيد البخاري، وعمل أول أمره في صفوف الجندية، قبل أن يرقى إلى رتبة قائد قبيلة، مكافأة له، ولا شك، على ما أبان عنه من خصال الشجاعة، والإقدام، والوفاء، وحسن التدبير. * [illegible]ا، وبينما كان يشغل هذه المهام على بعض القبائل والفرق في منطقة المغرب الشرقي، وهي السجع، والبخاتة، وأولاد خليفة، وبني وراغ، وبني فشات، وبني وجكَل، وبني وكيل، بالإضافة إلى العمالة على قصبة عيون سيدي ملوك التي كان مقر حكمه وسكناه بها، نودي عليه باشا لقصبة المنشية بمراكش والكَيش السوسي بها، خلفاً للقائد أحمد أمالك المتوفى، وذلك في حدود سنة 1890[1].

ومعلوم كذلك أن السلطان الجديد والذي صادف اندلاع فورة الرحامنة، حلوله بمدينة فاس، قادماً لها من مدينة مكناس، على رأس كتائب الكَيش والعسكر، وبمعيته الهيئة الوزارية والمخزنية بكاملها، قد ظل هناك حوالي

1- خ. س، مح 269، وثيقة بتاريخ 1308/ 1890 - 1891، ورد بها ذكر القبائل التي كانت تابعة لإيالته، بناحية مدينة وجدة وتحدث عنه الرائد شلومبرجي، في العبارات الآتية:
«... وأما الحاج محمد ويدة، باشا القصبة، فينتمي إلى أسرة من عبيد البخاري، وكان، آنذاك، متقدماً في السن، ويكن وفاء مطلقاً للمخزن، إلا أنه كان فظ الطبع، ذا ذكاء محدود، وفي نفس الوقت يغلو نشاطاً وحيوية...».
- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 56, octobre, 1894, p. 12.

إحدى عشر شهراً، حيث لم يتحرك من ثمة، إلا أواخر شهر ربيع الأول 1313/ الموافق لحوالي 20 سبتمبر 1895، متوجهاً إلى ناحية الحوز[1].

وهذا يعني، قبل كل شيء، أن الباشا ويدة قد ظل، طيلة هذه الفترة، المسؤول الوحيد عن حماية المدينة والدفاع عنها، والتصدي إلى هجمات المتمردين ومحاولاتهم اقتحامها، والعمل على مطاردتهم، وإفشال خططهم.

وهذا ما حدث فعلاً، إذ استطاع الصمود في وجه المتمردين، وشن ومواصلة نوع من حرب الاستنزاف ضدهم، لإضعافهم وتفريق كلمتهم، ممهداً بذلك عمل المحلة السلطانية عند حلولها المرتقب بالمنطقة، ويتجلى لنا هذا الجانب من الوثائق بكل وضوح. وإليك ما قاله في حقه القائد العباس بن أحمد بن داود، باشا مدينة مراكش، والذي لا يمكن البتة الطعن في شهادته، بسبب ما كان بين الرجلين من تنافس وتنافر:

«... وما سلف من وقوف الباشى المذكور في الأمور المخزنية جهد استطاعته، ينبغي أن يزاد له في الاعتناء بتقريره على توليته المرابطين المذكورين أولاد الجرن (من الرحامنة، بعد أن تَنَصَّلُوا من المتمردين)، وينعم عليه من الجناب العالي بأكثر من ذالك، لما قاسى من الشدائد والمحن...»[2].

وأما ابن زيدان، فقد كتب عن الرجل، في "**إتحافه...**"، ما يلي:

«... ولولا قيام عاملها (مدينة مراكش) القائد (ودة) قيام الأبطال المخلصين، ومبالغته في الدفاع عنها جهده وطاقته، لخربت، وديست سراتها وذووا الحيثيات فيها بالأقدام...»[3].

1- A.G.V, 3h9, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 37, Septembre, 1895, p. 1.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 16، الرسالة موجهة إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 8 رمضان 1312/ 5 مارس 1895.

3- ابن زيدان، مولاي عبد الرحمن: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. المطبعة الوطنية، الرباط، 1929-1933، ج 1، ص 388.

غير أن المخزن، أي أحمد بن موسى الذي كان على علم تام بتطور الأحداث في المنطقة، وبحركات وسكنات الحكام والسكان على السواء، وذلك عن طريق مخبريه ومزوديه بالأخبار، الظاهرين منهم والمتسترين، وما أكثرهم في مثل هذه الظروف، كان له منطق خاص به في التعامل مع خدام المخزن وأعوانه.

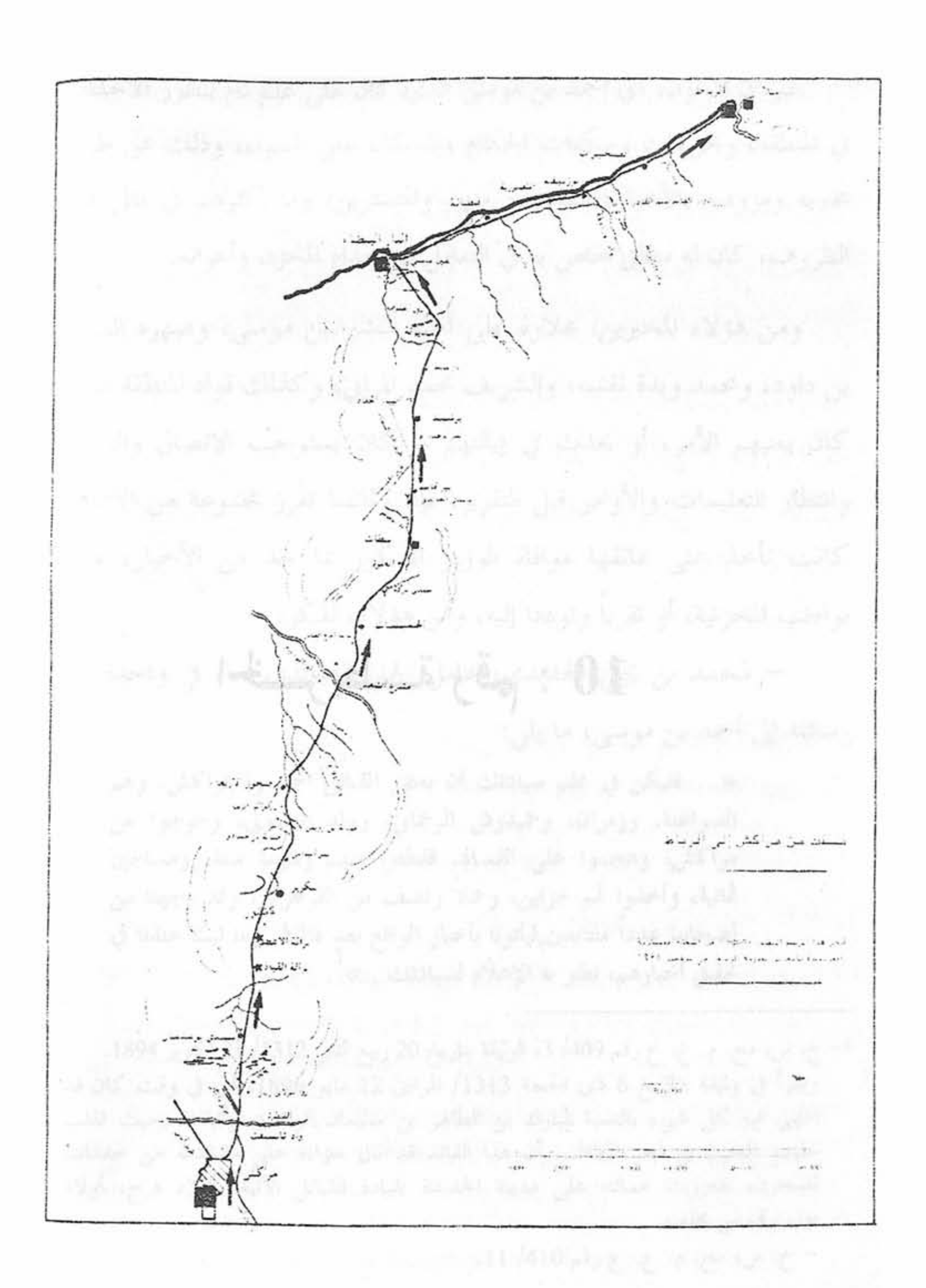
ومن هؤلاء المخبرين، علاوة على أخيه البشير بن موسى، وصهره العباس بن داود، ومحمد ويدة نفسه، والشريف محمد المراني، وكذلك قواد المنطقة الذين كان يعنيهم الأمر، أو يحدث في إيالتهم ما كان يستوجب الاتصال والتبليغ، وانتظار التعليمات والأوامر قبل التقرير، فإن وثائقنا تفرز مجموعة من الأسماء، كانت تأخذ على عاتقها موافاة الوزير المذكور بما جد من الأخبار، قياماً بواجب المخزنية، أو تقرباً وتودداً إليه، ومن هؤلاء، نذكر:

– مَحمد بن يحيى الجديدي، عامل الجديدة والذي جاء في واحدة من رسائله إلى أحمد بن موسى، ما يلي:

«... فليكن في علم سيادتك أن بعض القبائل اجتمعوا بمراكش، وهم السراغنة، وزمران، وحميدوش الرحماني، وولد العسولي، وخرجوا من مراكش، وهجموا على الفساد، فقطعوا منهم رءوساً ستة، ومساجين ثمانية، وأخذوا لهم خزاين، وحملاً ونصف من القرطوس، وقد وجهنا من أصحابنا عدداً متتابعين ليأتونا بأخبار الواقع بعد ذالك، وما ثبت عندنا في تحقيق أخبارهم، نطير به الإعلام لسيادتك...»[1].

[1]- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، الوثيقة بتاريخ 20 ربيع الثاني 1312/ 21 أكتوبر 1894.
ونقرأ في وثيقة بتاريخ 6 ذي الحجة 1313/ الموافق 12 مايو 1896، أي في وقت كان قد انتهى فيه كل شيء بالنسبة لمبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني وأتباعه، حيث تغلب عليهم المخزن في آخر المطاف، أن هذا القائد قد نال جزاءه على ما قدمه من خدمات للمخزن، فتعززت عمالته على مدينة الجديدة بقيادة القبائل الآتية: أولاد فرج، أولاد بوزرارة، بني يخلف.
– خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 11.

الخـــريطـــة رقم : 10


مسلك من مراكش إلى الرباط

- القائد بوشعيب بن المعطي الأزموري، وحمزة بن الطيب بن هيمة الأسفي، ومحمد بن التمار العبدي، وعبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، ومخبرون آخرون أقل شهرة ووزناً في الأوساط المخزنية، من أمثال القائد محمد بن قاسم منون، والتاجر إيشوعة قرقوز، والفقيه عمر بن قدور السراج الذي، في سياق الحديث عن تطور الأحداث في مدينة مراكش وأحوازها، استعمل لفظة «بوحمارة» ناعتاً بها مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني، ومخبراً بأنه نظم قصيدة «مدحاً وتهنية للجناب العالي بالله في العيد المبارك عليه...»، وملتمساً تنفيذ الإعانة اليومية، وقدرها ثماني أواق، والصلة اللتين كان يتوصل بهما أيام السلطان المولى الحسن[1].

ومهما يكن من أمر، فعلى إثر هزيمة الرحامنة، وإنزال أشد أنواع العقاب والتنكيل بساحتهم، رحلت الجيوش المخزنية عن أراضيهم، قاصدة مدينة مراكش، وتاركة من ورائها أرضاً جرداء لا أخضر ولا يابس فوقها، وشعوراً قوياً باليأس، والحزن، والآلام في القلوب والنفوس، لا فرق بين الصالح والطالح.

ثم ما فتئت تنقضي بضعة شهور على استقرار السلطان والهيأة المخزنية بالحاضرة المذكورة، حتى بادر أحمد بن موسى إلى تهميش وإبعاد أقرب الناس إليه، وأوفاهم إلى شخصه وسياسته، وفي مقدمتهم صاحبنا ويدة، حيث عينه

---

[1]- خ. ص. س، سلسلة III، حرف ب، مح 24، وثيقة رقم 3500، بتاريخ 15 ربيع الثاني، 1312/ 16 أكتوبر 1894.
- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 427/ 2، وثيقة بتاريخ 4 شوال 1312/ 31 مارس 1895.
- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 2، وثيقة بتاريخ 9 شوال 1312/ 5 أبريل 1895.
- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 8، وثيقة بتاريخ 20 شوال 1312/ 16 مارس 1895.

كبيراً لمحلة مخزنية تتوجه إلى ناحية القيهرة، بين متوكَة ومزوضة، بالرغم من كبر سنه وتدهور حالته الصحية، في ركاب صنو السلطان الأمير مولاي عبد الحفيظ، وكذلك فعل بعم السلطان الأمير مولاي عثمان، والباشا حم بن الجيلالي البخاري، وقائد المدفعية الشريف أحمد بن عبد الله أمهرير الصويري، وثلاثتهم أمروا بالتوجه إلى منطقة سوس، فخلا له الجو من كل منافس خطير، أو ملاحظ متبصر مقتدر[1].

وكان يعمل إلى جانب ويدة، بصفته باشا مدينة مراكش، القائد العباس بن داود الذي أسندت إليه هذه المهام، على إثر وفاة أخيه محمد في ربيع الثاني 1304/ الموافق لِشَهْرَي يناير ويبراير 1885. وبسبب علاقة المصاهرة التي تربطه وأحمد بن موسى، فقد كان من الأنصار والمقربين الأوفياء لهذا الأخير، وأبلى بلاء حسناً في الإسهام في الدفاع عن مدينة مراكش، ومحاربة متمردي الرحامنة، سيما وقد أمكنه، طيلة هذه المدة، تجنيد حوالي ألف من رماة المدينة، معززين بحوالي مائتين وخمسين فارساً. على أن الرجل هو كذلك نكب، وامتحن،

1- A.G.V., 3h9, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 77, en date du 1er Mai, 1896, p. 4 et suiv.

- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 80, Juin, 1896, p. 6.
- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 91, en date du 1er Nov, 1896, p. 4.
- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 56, du 1er Mai, 1896, p. 6 et suiv.

وقد كتب الرائد شلومبرجي، في تقريره هذا، بأن ويدة كان «يعاني من مرض خطير. وأن حالته الصحية ميأوس منها تماماً».

هذا وقد عين مكانه على باشوية قصبة المنشية بمراكش والكَيش السوسي بها، وعلى مَلاّح المدينة، أي حيها اليهودي، بالإضافة إلى قبيلة غيغاية، وءال زاوية بن ساسي، القائد علال بن أحمد أمالك، نجل أحمد أمالك السابق الذكر.

- خ. س، ك 199، ص. 32.

وسجن غداة وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى المذكور، في شهر مايو من سنة 1900، على يد المهدي بن العربي المنبهي الذي كان قد سطع نجمه، آنذاك، في المحافل المخزنية، بالرغم من كونه ربي نعمة الوزير الصدر المتوفى[1].

وإلى جانب هؤلاء المسؤولين المخزنيين الكبار، كان يعمل آخرون، ويشرفون على قطاعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤسسة الجيش، سيما في هذه الظروف المضطربة والحرجة التي كانت تمر بها مدينة مراكش ونواحيها، والتي كانت تحتم التعاون والتشاور فيما بينهم جميعاً، في غياب السلطان ومساعديه الأقربين.

وهذا ما نلمسه بكل وضوح مما جاء في كتاب لمحتسب مراكش، الشريف عبد الله البوكيلي، في سياق الحديث عما خلقه من ارتباك وحيرة كبيرة في نفسه، امتناع بعض المتسوقة من الرحامنة عن أداء المكس على السلع والبضائع في أسواق المدينة، حيث نقرأ ما يلي:

«... ولما رأيت أن جلوس القابضين له (المستفاد) لا يفيد إلا بما يخشى من الفتن، طلعت لدار المخزن عند خديم سيدنا الحاج محمد ويدة، وتذاكرت معه

---

[1]- خ. س، ك 193، ص. 11، وثيقة بتاريخ 23 رمضان 1309/ 21 أبريل 1892، حيث أخبر الباشا محمد بن داوود بوفاة «أبو المواريث» بمدينة مراكش، الشريف أحمد بن عامر.

- ابن ابراهيم، عباس بن محمد السملالي، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1974 - 1983، ج 1، ص. 193 وما بعدها؛ ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، تنسيق وتحقيق محمد حجي، سلسلة أعلام المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج 8، ص. 2770.

- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 56, ict. 1894, p. 12.

- A.G.V., 3h8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 205, du 30 Mai, 1901, p.3.

فيه، وطلبت منه أن يوجه على القاضي مولاي المصطفى، والقاضي السيد بوبكر بناني، والقاضي الرحماني، ليسألهم عما في علمهم في ذلك لإيضاحه عند الخاص والعام. فوجه عليهم، فأخبروه بأنه إن لم يصرح بتسريحه، لا شك في وقود نار الفتن بسببه، ولا يمكن التأني فيه لانتظار الإعلام به، وما يصدر من الإذن الشريف. فدخلنا جملة عند سيدي مولاي العباس...»[1].

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 401/ 1، وثيقة بتاريخ 5 محرم 1312/ 9 يوليو 1894.

القاضيان الأولان هما:

- الشريف مصطفى بن عبد القادر العلوي، كان قد عين في هذا المنصب في سنة 1310/ أواخر سنة 1892، مكان الفقيه الفلاق، خ. س، ك 707، ص. 20.

وأما الثاني، فهو أبو بكر بن العربي بن محمد، المولود بمدينة فاس سنة 1260/ 1244، والمتوفى بها سنة 1330/ 1912. وكان قد تولى القضاء «بمقصورة المواسين» ما بين 1298 و1314/ 1881 - 1896. ابن ابراهيم، العباس السملالي، م. س، ج 1، ص. 222.

وأما المحتسب البوكيلي، وهو من الشخصيات البارزة وقتئذ، ومن أغناها، فإنه ولا شك قد نودي عليه إلى فاس، تاركاً ولده إبراهيم نائباً عنه، حيث التمس هذا الأخير من البشير بن موسى التدخل لدى أخيه الوزير الصدر، لكي يعجل بعودة والده إلى مسقط رأسه ومقر عمله بمراكش، وهي الرغبة التي لم تتحقق قط. ذلك أن الشريف عبد الله البوكيلي الذي كان من المرافقين للسلطان المولى عبد العزيز، في رحلته من فاس إلى مراكش، والتي ابتدأت في 22 سبتمبر 1895، قد توفي موبوءاً، بموقع كيسر بالشاوية، في 30 دجنبر 1895، لأنه منذ انطلاقها من الحاضرة الإدريسية، والمحلة السلطانية تنتقل ووباء الكوليرا بين ظهرانيها.

هذا وقد أسندت مهامه إلى ابنه إبراهيم المذكور الذي ظل محتفظاً بها حتى شهر مايو 1900، إذ في هذا التاريخ توفي بدوره أحمد بن موسى، فعزله «المخزن الجديد» أي المنبهي وأتباعه عن منصبه.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 6، رسالة إيشوعة قرقوز إلى أحمد بن موسى، يعزيه في وفاة المحتسب عبد الله، بتاريخ 21 رجب 1313/ 11 يناير 1896.

- A.G.V., 3h9, Rapp, n° 11, en date du 1er avril, 1895, p. 3.

- A.G.V., 3h9, Rapp, n° 50, en date du 30 Décembre, 1895, p. 3.

وأخيراً، ومن عجيب الصدف، أن تطابقت مدة خدمة أمناء البنيقة المراكشية، وهم المعطي بن البرنوصي بن المليح الفاسي، ومحمد بن بلعيد الرداني، وأحمد بن المكي الصبان المراكشي، وفترة تمرد الرحامنة تقريباً، قبل أن يتغلب عليهم المخزن، إذ انحصرت ما بين 11 ذي القعدة 1311/ الموافق لـــ 16 مايو 1894، تاريخ بداية عملهم، و10 شعبان 1313/ الموافق لـ 26 يناير 1896[1].

أجل، إن هؤلاء الأشخاص هم الذين تولوا تدبير شؤون مدينة مراكش، ومسؤولية الدفاع عنها، والحيلولة دون سقوطها في يد متمردي الرحامنة، ومن حذا حذوهم من قبائل الحوز.

والآن، ماذا عن القوات العسكرية، نظامية وغيرها، والتي تولت الدفاع عن المدينة والصمود ضد هجمات المتمردين، في انتظار حلول السلطان بالمنطقة؟ ثم ماذا عن الوسائل المادية، من مال، وعدة، وذخيرة، التي تَمَّ تسخيرها لهذه الغاية؟ وأخيراً، ماذا عن المعارك التي دارت بين الجانبين، وعن الخسائر البشرية والمادية في كلا المعسكرين؟

هذه مجموعة من التساؤلات، أفرزتها وثائقنا، سنحاول الإجابة عنها، في السطور الموالية.

من المعلوم أن العواصم الثلاثة، فاس، ومكناس، ومراكش، كانت ترابط بها باستمرار فرق من الكَيش، والعسكر، علاوة على أفراد طائفة الرماة من أهلها، والذين كانوا بمثابة الجند الرديف، يلجأ إلى خدماتهم عند الضرورة.

---

[1]- خ. ع، كناش د 1690، ص. 400.

وهكذا، وبالنسبة للقوات الحربية التي كان بإمكان ممثلي المخزن بمراكش التعويل عليها، عند اندلاع تمرد الرحامنة، فإنها كانت تتكون من التنظيمات الآتية:

1) **كَيش أهل سوس بالقصبة المنشية،** والذي كان عدد رجاله، في محرم 1312/ الموافق ليوليو – غشت 1894، حوالي 1959 نفر.

2) **العسكر النظامي و"المؤسس"**، المتكون آنذاك، من طابورين كان يعتبران من أحسن الفرق العسكرية في الجيش المغربي، وهما طابور القائد الأغا الحاج علي الباعمراني، وعدد رجاله 1376 نفر، وطابور القائد الأغا المحجوب المطاعي، الذي كان يتكون من حوالي 1719 عسكري.

3) **حراك أو عسكر القبائل المجاورة للمدينة،** والذي تسميه الوثائق "جيش الأعراب"، وكان يضم، في بداية الأمر، عدداً قليلاً من هذه القبائل، كالمنابهة، وحربيل، وداوبلال، وتكنة، ودليم، والبحاترة، وعامر من عبدة، وفريق من حمير، والمغافرة.

4) وأخيراً نذكر هنا **تنظيم أو جماعة رماة المدينة،** والذي كان يتحكم فيهم الباشا العباس بن داود، ويسيرهم مقدم يسمى "عبيد الرمى". وقد بلغ عددهم، طيلة فتنة الرحامنة، 200 إلى 250 فارساً، و1000 رام، معظمهم أفاقيون، وينتسبون إلى قبائل ونواحي جنوب المغرب، وبالخصوص منطقتي درعة وتدغة.

هذا، وقد نسب إلى مقدمهم هذا تهمة الاتصال والتواطؤ مع الرحامنة في بداية أمرهم، حسب ما تضمنته رسالة البشير بن موسى إلى أخيه الوزير الصدر أحمد بن موسى، حيث قال:

«... كان جاعلاً اليد مع الفساد خفية من دون إطلاع أحد عليه، وحيث أراد الله اشتهاره، أشاع الباشا السيد عباس بن داوود النداء على أن المتسوق البراني يترك سلاحه بالأبواب ومن امتنع، فلا يتسوق المدينة... إذ الحالة أنه تواعد مع الفساد المذكورين على أن يوقد النار بتلك الزقق ليلاً، ليقصد الناس إطفاءها، فيدخلون أولايك الفساد من أحد الأبواب الذي يتركونه لهم أصحاب عسته وهم الرمى، حيث هم عسة الأبواب بالأجرة مفتوحاً، وهو باب الدبغ...»[1].

وبالرغم من هذا وذاك، فإنهم أَبْلَوْا البلاء الحسن في الدفاع عن مدينتهم، حيث شاركوا في العديد من المواجهات والاشتباكات ضد المتمردين، ولربما قد قتل منهم ما لم يقتل من الفرق الأخرى، إذ سقط منهم في معركة واحدة فقط، ما لا يقل عن 70 قتيلاً[2].

وينبغي لنا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار إسهام مقاتلي هؤلاء "الأعراب"، وبعض قبائل الدير، حيث كانوا ينتظمون في فرق وكتائب كان يعهد بقيادتها إلى ثلة من الأشراف من قرابة السلطان، وفي مقدمتهم عبد الملك بن عبد الرحمن، والأمين وعرفة ابنا سيدي محمد، وعبد السلام المراني وأخيه محمد الذي ظل، طيلة هذه الفترة، يتنقل بين مدينة أزمور ومراكش، على رأس جيش، يتكون في معظمه من أبناء القبائل، كحمير، ومجاط، ومزوضة، وأولاد يعلى، وأولاد مطاع، وسكساوة، وفروكَة، ودويران، والذين بلغ عددهم أحياناً 1296 فارس، و276 رامياً، أو إلى شخصيات أخرى، كانت موضع ثقة الوزير الصدر

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 2، وثيقة بتاريخ 4 ربيع الثاني 1312/ 5 سبتمبر 1894.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 2، وثيقة بتاريخ 8 ذي القعدة 1312/ 3 مايو 1895.

أحمد بن موسى، كأخويه البشير ومحمد ابْني موسى، أو القائد عبد الملك المتوكَي، أو قواد السراغنة وهم أحمد العبوبي، والعسولي، وأحمد بن محمد بن الطيب[1].

وقد ذكر، في هذا الصدد، الرائد شلومبرجي، في تقرير له عن أحداث حوز مراكش، بتاريخ فاتح أبريل 1895، أن عدد المقاتلين الذين كان المخزن يؤدي رواتبهم يومياً، قد بلغ 7000 نفر، ملاحظاً أن عددهم الحقيقي، كان لا يتعدى نصف هذا الرقم، مما يفهم منه بأن المسؤولين المخزنيين والعسكريين بهذه المدينة، وفي مقدمتهم ويدة وابن داود، كانوا يقتسمون فيما بينهم، نصف المبلغ المالي الذي كانوا يصرحون بدفعه للجند، نظامياً كان، أو من القبائل[2].

على أنه بغض النظر عن حدوث مثل هذا النوع من التدليس والتلاعب بأموال الدولة من قبل بعض المسؤولين العسكريين والمخزنيين، فإننا لا نعتقد أن الأمر قد وصل إلى هذا الحد، بل إن الرقم الذي أدلى به على أنه يمثل مجموع

1- خ. ع، مح. م. س، ص. 96، وص. 250، وص. 281.
وانظر، حول هذه النقطة، ما كتبه باشا مراكش العباس بن أحمد بن داود، عن القائد أحمد بن الطيب السرغيني، إلى أحمد بن موسى، حيث يقول:
«... فإن ممن ينفع أهل المدينة بنفسه وإخوانه في الخروج للطواف خارج البلد والمحاربة، إن هجم العدو، السيد أحمد بن القائد محمد بن الطيب الصرغني، وقد طلب إدراجه مع إخوانه في جملة من يعان هنا بالمونة السعيدة...».

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 427/ 2، وثيقة بتاريخ 16 شوال 1312/ 12 أبريل 1895.
وفي 16 ذي القعدة 1312/ المواقف لــ 11 مايو 1895، ساهمت بعض القبائل الحوزية، بعدد من رجالها، في تعزيز صفوف القوات المخزنية، على النحو الآتي:
- أولاد أبي السبع : 430 فارساً، و100 رامياً.
- متوكَة : 440 فارساً، و205 رامياً.
- السراغنة : 1426 فارس و50 رامياً.
خ. س، ك 553، ص. 41، وثيقة بتاريخ 21 رجب 1313/ 7 يناير 1896.

القوات في صفوف المخزن، بعيد كل البعد عن الصحة. وهذا ما سنحاول إثباته، من خلال استنطاقنا للوثائق، علماً بأن أعدادهم كانت في ازدياد مستمر، وبالخصوص بالنسبة للعسكر الذي كانت تؤسس بعض فرقه، كل شهر، بل كل أسبوع، متخذة اسم قائدها الذي كان يتولى أمورها، أو القبيلة التي ينتسب إليها رجالها، فنقرأ مثلاً في الوثائق تعابير من هذا القبيل: «طابور المكي السرغيني، أسس في 12 منه (حجة 1312/ 6 يونيو 1895)»، «طابور بوعلام الزمراني، أسس في 7 منه صفر (1313/ 30 يوليو 1895)...»[1].

ولكي نتبين بصورة جلية التطور الذي طرأ على أعداد المقاتلين الذين كان يجندهم المخزن، طيلة هذه الفترة، وبالتالي تتضح في أذهاننا أكثر أهمية ومكانة كل تنظيم من التنظيمات الحربية التي أومأنا إليها أعلاه، في مجهودات المخزن الحربية، لإخماد نيران الفتنة المشتعلة في أحواز مدينة مراكش، نجمل مجموعة من الأرقام والمعطيات، في الجدول الآتي[2]:

1- خ. ع، كناش 1690 د، ص. 265، ص. 292 وص. 348 مثلاً.
وانظر كذلك ما كتبه، في هذا الشأن القائد أحمد العبوبي السرغيني، إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:
«... ونعلم سيدنا أننا أنشأنا عسكراً سعيداً وقد بلغ ما ينيف على أربع مابة، كما ذكر قائد الرحى، وهو في زيادة...».

2- استفدنا مما ورد في سجل الخزانة العامة رقم 1690 د من مُعْطَياتٍ، لإنجاز الجدول رفقته، وبالخصوص الصفحات: 249 وما بعدها، 265 وما بعدها، 281 وما بعدها، 345 وما بعدها.

الجدول رقم 30: أعداد قوات المخزن المحاربة لمتمردي الرحامنة

الفرق والأعداد / التاريخ	كيش المنشية			جيش الأعراب			العسكر			رماة المدينة				ملاحظات
	خ	ر	مج	خ	ر	مج	خ	ر	مج	خ	ر	مج	مج عام	
محرم 1312/ 7 - 8/ 1894	259	1700	1959	414	400	814	282	3550	3832	250	1000	1250	7855	1) ظل عدد افراد كيش المنشية بدون تغيير، خلال معظم سنة 1312 هـ وفي الشهور الأولى من السنة الموالية، ولكنه عرف ارتفاعاً بلغ 100 % تقريباً في شهر ذي الحجة 1312.
قعدة 1312/ 4 - 5/ 1895	259	1700	1959	1676	2461	4137	403	4861	5264	250	1000	1250	12610	
حجة 1312/ 5 - 6/ 1895	1448	2461	3909	6150	987	7137	160	5679	5839	250	1000	1250	18135	2) جيش الأعراب عرفت أعداد رجاله، هو الأخر، نوعاً من الاستقرار ما عدا في شهري ذي القعدة وذي الحجة من السنة المذكورة، حيث تضاعفت في أولهما 5 مرات ونيف، وفي ثانيهما حوالي 9 مرات.
جمادى 1 /1313 /11-10 1895	259	1700	1939	414	400	814	1060	11009	12069	200	1000	1200	16042	
جمادى 2 1313/ 11 دجنبر 1895														3) أعداد العسكر وحده عرفت زيادة مطردة خلال هذه الفترة بأكملها، وتضاعفت ثلاث مرات، ما بين بداية الفتنة، ومراحلها الأخيرة، مما يعني نجاح المخزن في إعادة الثقة إلى النفوس وإقبال الناس على الانخراط في صفوف هذا التنظيم. 4) عرفت المجاميع العامة لأعداد محاربي الفرق الثلاثة ارتفاعاً مستمراً خلال نفس الحقبة الزمنية، مع زيادة ملحوظة في شهري ذي القعدة وذي الحجة 1312 هـ، حيث تضاعفت 5 مرات ونيف في الشهر الأول، وحوالي 9 مرات في الثاني.

الفرق والأعداد / التاريخ	كَيش المشية			جيش الأعراب			العسكر			رماة المدينة				ملاحظات
	خ	ر	مج	خ	ر	مج	خ	ر	مج	خ	ر	مج	مج عام	
														5) أعداد أفراد العسكر النظامي في التاريخ الأخير يمته تتوزع على النحو الآتي: – 183 من الخيالة و6788 رام ينهضون من مراكش، ويتوجهون لملاقاة السلطان بالقرب من بلاد قبيلة الرحامنة. – عسكر الحاج علي الباعمراني الذي يتوجه مع الشريف محمد المراني وعدده: 13 من الخيالة و1590 رام. – 5 من الخيالة و265 رامياً من الطبجية يتوجهون صحبة المدفعين مع المراني المذكور. – 17 من الخيالة و720 رامياً يبقون بمدينة مراكش مع القائد الأغا عمر التكاني، ويكلفون بمهمة الأماكن الحساسة بهذه المدينة والتي كان مكلفاً بها طابور القائد الأغا الحاج علي الباعمراني[1].
21 رجب 1313/ 7 يناير 1896														

1– خ. س، الوثيقة نفسها الوارد ذكرها في هامش رقم 631 أعلاه.

طبعاً، تجنيد حشود من المقاتلين بهذه الكثرة، كان يقتضي رصد مبالغ مالية هامة، تصرف في أداء الأجور والرواتب و"السخرات" والهبات المتنوعة، لعزل المتمردين، وزرع الشقاق والخلاف في صفوفهم، واقتناء اللوازم والتجهيزات الحربية، من سلاح وغيره، في وقت كان قد توقف فيه تقريباً كل اتصال لمدينة مراكش بمحيطها القريب والبعيد، حيث لم تعد قط القوافل التجارية تخاطر بالتوجه إليها، أو الخروج منها، خشية التعرض إلى أعمال الاعتداء، والعنف، والسطو والنهب.

فبعد مرور حوالي عشرة شهور على اندلاع الفتنة، ها هو الذمي إيشوعة قرقوز يخبر بدوره الوزير الصدر أحمد بن موسى، في هذا الشأن، حيث قال:

> **«... وكانوا قبل اليوم الطرقات مسرحين، وليوم قد قطعوا الطريق، وفي هذه الجمعة، وردت ستين حملاً سلعة من أسافي، فخرجوا عليهم ارحمنا، ونهبوا منهم ثمانية أحمال، والباقي منع منهم، وأيضاً ورد قافلة من أكلاوة، ونهبوها، وكذالك كل من خرج من مراكش يأكلونه...»** [1].

ومهما يكن من أمر، فإننا تمكنا من استغلال ما ورد من أرقام ومعطيات في سجل الخزانة العامة المتكرر ذكره هنا، حول نفقات أمناء البنيقة المراكشية شهرياً، تنفيذاً لأوامر ويدة وعلى يده، من وضع جدول عام، ضمناه النفقات على الجيش والنفقات العامة، في الفترة المتراوحة ما بين شهر ذي القعدة 1311/ الموافق لمايو يونيو 1894، والعشرة أيام الأولى من شعبان 1313/ الموافق لأواسط يبراير 1896، وهو كما يلي:

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 16، وثيقة بتاريخ 2 شوال 1312/ 29 مارس 1895.

الجدول رقم 31: تطور النفقات العامة على الجيش، وحراك القبائل، بمدينة مراكش، خلال انتفاض الرحامنة (1894 - 1896)

الشهر والسنة	النفقات على الجيش (بالمثقال)	النفقات العامة (بالمثقال)	نسبة 1 إلى 2	المصدر	ملاحظـــات
ذو القعدة 1311/ مايو - يونيو 1894	17425	122345	14 %	خ.ع، ك 1690 د ص 110-375	تسمح معطيات هذا الجدول بإبداء الملاحظات الآتية: 1) نلاحظ، بصفة عامة، تزايداً في النفقات على الجيش، بالرغم من حدوث انكسار وهبوط في اتجاهها، في بعض الشهور. 2) ارتفعت هذه النفقات في الشهور الأخيرة من سنة 1312 هـ، والشهور الأولى من السنة الموالية، وهي الحقبة الزمنية التي كثرت فيها المواجهات، واحتدم فيها الصراع بين القوات المخزنية والمتمردين. 3) أفادت رسالة وجهها العباس بن داود أن القدر من المال المسموح بإخراجه من بيت المال، على يد المكلفين بهذا الأمر وهو ليس منهم، هو 3500 ريال، أي 437500 مثقال، بحسب 125 أوقية للريال، «... لا يفيد لما ينشأ غالباً في خلل شهر من الحوادث التي لا غنى عن التصيير فيها للمصالح المخزنية، وبذلك يحصل النقص من القدر المخرج، وتعطل المئونة عن الجيش والعسكر، كما عطلت برمضان، وعزم عسكر المطاعي على فعل ما ينكر، لولا أن الله سلم بدفع واجب ذلك من عندي سلفاً...».
ذو الحجة 1311/ يونيو - يوليو 1894		177114		" "	
محرم 1312/ يوليو - غشت 1894	35620	417257	8,50 %	" "	
صفر 1312/ غشت - سبتمبر 1894	41191	177114	23 %	" "	
ربيع I 1312/ سبتمبر - أكتوبر 1894	72292	255293	28 %	" "	
ربيع 2 1312/ أكتوبر 1894	225721	439163	51 %	" "	
جمادى I 1312/ نونبر 1894	249301	445007	50 %	" "	
جمادى 2 1312/ دجنبر 1894	273367	485287	56 %	" "	
رجب 1312/ 1895 دجنبر - يناير	331886	763463	43,50 %	" "	- خ. س، مح. م. خ. ع رقم 403/ 20، وثيقة بتاريخ فاتح قعدة 1312/ 26 أبريل 1895. 4) أنتجت حسابات أميني البنيقة المراكشية، عند انتهاء مأموريتهم في 26 يناير 1896 الحصيلة الآتية: المداخيل: 11536638 مثقال النفقات: 12103100 مثقال أي أن العجز قد بلغ 566462 مثقال
1312/ يناير - يبراير 1895	304514	449058	68 %	" "	
رمضان 1312/ يبراير - مارس 1895	313460	470580	67 %	خ.ع، ك 1690 د ص 110 - 375	
شوال 1312/ مارس - أبريل 1895	402934	595309	68 %	" "	
ذو القعدة 1312/	512572			" "	

أبريل - مايو 1895					ثم إن الرقم الاجمالي للنفقات الذي توصلنا إليه نحن، هو 10655771 متقال أقل من المبلغ المدلى به أعلاه، ومرد ذلك ولاشك، إلى الثغرات التي اعترت أرقامنا من جهة، وإلى خلوه من نفقات أخرى من جهة ثانية.
ذو الحجة 1312/ مايو - يونيو 1895	564945	756318	75 %	" "	
محرم 1313/ يونيو - يوليو 1895	479198	713190	67 %	" "	
صفر 1313/ يوليو - غشت 1895	388130	639120	61 %	" "	
ربيع 1 1313/ غشت - سبتمبر 1895	441518	856226	54 %	" "	
ربيع 2 1313/ سبتمبر- أكتوبر 1895	611955	812566	75 %	" "	
جمادى 1 1313/ أكتوبر - نونبر 1895	631105	799115	79 %	" "	
جمادى 2 1313/ نونبر - دجنبر 1895	262267	761427	34 %	" "	
العشرة الأيام الأولى من شعبان 1313		520819		" " ص. 389	لم يدرج في المبلغ عنته راتب الجيش السوسي، بسبب عدم توصل عناصره به خلال «الشهور الستة التي مبداها شهر ربيع النبوي عام 1313، وءاخرها هذا الشهر...». وكان يقتطع لهم من راتبهم «ألف مثقال ومايتا مثقال. أما الألف، فتوضع في ربيعة الإمام الحسني نيابة عنهم في مهل كل شهر، وأما الباقي، وهو 257، فتدفع نيابة عنهم لبعض المنفذين...» .

ثم إن المجالات ومواطن القوة التي كان يتجلى فيها تفوق المخزن على خصومه، كانت لا تقتصر فحسب على ما كان باستطاعته تعبئته وتجنيده من مقاتلين، أو على إمكاناته المالية والمادية الأخرى، بل نلمس تفوقه كذلك في نوعية السلاح الذي كان يزود به رجاله. فمن جهة، بنادق في معظمها عتيقة، من نوع بوشفر، طلقاها بطيئة ومتقطعة، تعمر من فوهاها، ولا يتأتى الرمي بها

أهداف بعيدة، وهي التي كانت بيد الرحامنة وأتباعهم، وفي الجهة الأخرى، سلاح عصري نسبياً، يتكون من بنادق مارتيني – كومبلان (Martini-Comblain)، أو رِمِنْكْتُون (Remington) مثلاً، وكانت بيد أنصار المخزن، طلقاتها مسترسلة وسريعة، وتعمر من مؤخرتها، دون الحديث عن أنواع العتاد الحربي الأخرى، وبالخصوص الثقيل منها، والذي لا أحد كان في حوزته سوى السلطان[1].

على أن هذا لا يعني البتة أن هؤلاء المتمردين كانت تنقصهم الجرأة والشجاعة، أو كان مستواهم الحربي دون مستوى خصومهم، بل العكس هو الصحيح، وما استغراق الحصار الذي ضربوه على مدينة مراكش مدة خمسة عشر شهراً بالتقريب إلا خير دليل على قدراتهم الحربية الرفيعة. فقد هددوا عدة مرات هذه الحاضرة، وحاولوا اقتحامها، وأرغموا طلائع جيوشها، عدة مرات، إلى الفرار والاحتماء خلف أسوارها. وهذا ما نستشفه بكل وضوح من الفقرة الآتية:

«... وأما مراكش ونواحيها، فهي الحمد لله في نعمة شاملة، عاد ما وقع في خامس العيد (عيد الفطر)، هو أنه خرج العربي الزمراني، والعسولي، وأهل مراكش إلى قنطرة تنسفت، بقصد احتراق منازل أولاد بن لعقيد من الرحامنة، والمنازل خاوية، وليس فيها رجل ذكر ولا أنثى، فلما خرجوا ولحقوا المحل المذكور، وأوقدوا فيه النيران، خرجوا بعض الخيل من الرحامنة، ونشبوا البارود، ووقعت بين الفريقين معركة عظيمة، وتبعوهم الرحامنة إلى قرب المدينة... ولولا الألطاف الخافية مع بركة سيدنا نصره

1- خ. ح، ك 347، ص. 93.

إشهاد عدلي على استلام قواد طابور القائد الأغا المحجوب المطاعي، وعددهم 28 قائداً عسكرياً، 698 بندقية، وهي من «عمل النجليزية المسماة بوحفرة» يوزعونها على رجالهم.

الله لوقع ما وقع، لأنه لم يكن لنا خبر بذالك قط، لولا هاذه الإغاتة لم يفلت من المدينة ولا من غيرهم أحد...»[1].

هذا، وقد استدرك الفقيه عمر بن قدور السراج، السابق الذكر، على القائد محمد بن قاسم منون عدم إشارته إلى الخسائر البشرية وغيرها التي أسفرت عنها مواجهة 5 شوال 1312 هـ، فذكر في طرة كتاب موجه إلى أحمد بن موسى، أن عدد القتلى في صفوف الرحامنة قد بلغ 43 شخصاً، بالإضافة إلى حوالي 30 جريحاً، وفقدان 8 أفراس، بينما خلفت هذه المواجهة في صفوف مقاتلي المخزن 3 ضحايا، من بينها شخص يدعى بوستة، "صاحب الباشا" (العباس بن داود طبعاً)، كما جرح ثلاثة أنفار منهم[2].

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 2، وثيقة بتاريخ 9 شوال 1312/ 5 أبريل 18.
إن القائد الأغا المحجوب المطاعي هو الذي تولى إغاثة الكتيبة التي خاطرت على الابتعاد عن المدينة حيث أنقذ الموقف، إلا أن خرطوشة قد لمست صدغه، مما يدل على احتدام الاقتتال بين الطرفين.

وعن إصابته هذه، كتب هذا القائد نفسه إلى أحمد بن موسى ما يلي:

«... أصابتنا رصاصة في صاغي، وخرجت تحت أذني، وهي سالمة...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 16، وثيقة بتاريخ 10 شوال 1312/ 6 أبريل 1895.

وعن نوع السلاح الذي كان بيد القوات المخزنية، انظر:

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 16، رسالة العباس بن داود إلى أحمد بن موسى بتاريخ 4 شوال 1312/ 31 مارس 1895.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 427/ 2، وثيقة بتاريخ 4 شوال 1312/ 31 مارس 1895.
وفي سياق الحديث عن زعيم المتمردين مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني، سماه "بوحمارة"، وهي أول مرة نصادف هذه اللفظة في الوثائق، قبل استعمالها وبكثرة في الحديث عن بوحمارة الحقيقي، الجيلالي بن عبد السلام الزرهوني، الفتان الشهير.

أما المعارك والمواجهات التي كانت تنشب، بين الفينة والأخرى، بين الجانبين، فلا نبالغ إذا قلنا بأنها أقرب إلى المناوشة والهجوم الخاطف، منها إلى المعركة الحقيقية بين خصمين، قرَّرَا اللجوء إلى الاقتتال لأنهاء نزاعهما، وحسم الموقف لفائدة واحد منهما.

صحيح أن الفرق كان شاسعاً وهائلاً بين الإمكانات البشرية والمادية، والحربية، والتنظيمية لدولة قائمة الذات بسلطانها، ومخزنها، وجيوشها، وبيوت أموالها، وبين ما كان بيد جماعات من البائسين والساخطين، والمستائين، حيث لا مال، ولا سلاح، ولا ذخيرة، ولا تموين، ولا لباس، سوى إقدامهم وشجاعتهم، وسط محيط قبلي مناوئ، لم يكن رجاله قط مستعدين للانضمام إلى صفوفهم وعصيانهم، مضحين بذلك بأنفسهم، وذويهم، وممتلكاتهم، في سبيل نصرة دعوة ومشروع محكوم عليهما بالإخفاق والفشل مسبقاً. ومن ثمة اضطرارهم إلى القيام بأعمال اللصوصية والسطو، وإرهاب السكان العزّل في قراهم ومداشرهم، للحصول على الزروع والضروع، والحلي والمال، وتنظيم هجمات، من حين لآخر، ضد مدينة مراكش نفسها، علهم يظفرون بها[1].

1- أنظر مثلاً ما كتبه الخليفة السلطاني بمراكش الأمير مولاي العباس إلى أحمد بن موسى، في هذا الشأن:

«... وأخذ في قطع الطريق (مبارك بن الطاهر الرحماني) ونهب أجنة مراكش، ثم انتقل عشية الأربعاء 11 من شهر تاريخه إلى سكان تسلطانت، ونزل عليهم، وأمرهم بدفع المونة، ومن الغد نهب جميع من وجده باقياً بها، وفي عشية الجمعة الموالية عمد إلى دواوريهم الخالية وحرقها، بعد أن نادى بسوق جمعة ابن ساسي بالحركة صبيحة السبت لمراكش...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 17، وثيقة بتاريخ 13 ربيع الثاني 1312/ 3 أكتوبر 1894.

ثم إن غياب السلطان وجيوشه عن المنطقة، خلال المدة بأكملها تقريباً التي استغرقها عصيان الرحامنة، وعدم اكتراثه عمداً بهذا الأمر، وتعدد وتنوع القواد الذين كانت تسند إليهم مهام قيادة الحملات العسكرية المخزنية، هنا وهناك، كلها عوامل ساهمت في خلق وضعية غريبة، لا غالب ولا مغلوب فيها، في انتظار أن ينتهي كل شيء بحلول السلطان وحاشيته بالمنطقة.

وهكذا، كان ما لا يقل عن ثماني شخصيات عسكرية ومخزنية، وهم أعمام السلطان أو من بني عمومته، المولى الأمين والمولى عبد المالك، والمولى عرفة، والشريف محمد المراني، والقواد محمد ويدة، والعباس بن داود، والمهدي بن العربي المنبهي، وعلال بن الشليح الشرادي، والحسن بورزيق الإيموري، وعبد الله بوزلافة الأودي قد حضروا في المعركة النهائية ضد الرحامنة، فضلاً عن قواد القبائل الموالية للمخزن، والذين كانوا يقودون بأنفسهم إخوانهم إلى المعركة والمبارزة، وقواد فرق الكَيش والعسكر الذين حلوا، فيما بعد، بهذه الربوع الحوزية، في ركب السلطان المولى عبد العزيز، أواخر سنة 1895، الأمر الذي كان يستحيل معه كل تنسيق في الجهود، وكل انسجام في المواقف[1].

1- انظر مثلاً ما كتبه عبد الله بوزلافة، والمحجوب المطاعي، وشخص ثالث يدعى عبد الرحمن إلى أحمد بن موسى، متشكين من علال بن الشليح، حيث قالوا:

«... وفي عاشية يومه (27 محرم 1313،/ الموافق لــ 20 يوليو 1895) ورد علينا علال بن الشليح ومعه رجل، وذكر لنا أن الرحامنة متعرضة للمحلة بالسويرج، وتكلمنا معه بلسان واحد أنه يدخل سوق رأسه، وما قصرت معه غاية...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 8، وثيقة بتاريخ 2 صفر 1313/ 25 يوليو 1895.

- A. G. V., 3h9, Rapp. n° 37, en date de spt, 1895, p. 1.

حول مغادرة السلطان المولى عبد العزيز مدينة فاس، في 22 سبتمبر 1895، متوجهاً نحو الجنوب، على رأس محلة وصل عدد رجالها إلى 7500 محارب.

ومهما يكن من أمر، فقد أسفرت أهم المواجهات التي دارت بين مقاتلي المخزن ومتمردي الرحامنة، في الفترة الممتدة ما بين 14 أكتوبر 1894 و6 مارس 1896، إما في الضاحية القريبة من مدينة مراكش، وفي بعض الأحيان تحت أسوارها، وإما بعيداً عنها، عن ضحايا في الأرواح، وخسائر في الدواب، وخراب في البيوت والأكواخ، ونهب في الزروع والضروع. على أن عدد القتلى والجرحى في صفوف الرحامنة وأنصارهم من قبيلة حمير، وبالخصوص جماعات الخوالقة، والشهاونة، والفطانسة، واجنادغة، ونصف جماعة المصابح، ومسفيوة، وغجدامة، وتكَانة، وفطواكة، وبعض الجماعات من دكالة كالغوانم من أولاد عمران مثلاً؛ ثم الذين تكبدوا أفدح الخسائر البشرية والمادية، إذ كان أبناؤهم يسقطون قتلى وجرحى بالعشرات في ميادين القتال، ضد عناصر الكتائب والتجريدات المخزنية التي كانت خيولها وأسلحة رجالها النارية العصرية تخلف الدمار والخراب في الأنعام، والدواب، والمغروسات، والمزروعات على السواء، ناهيك عن عشرات الأسرى والمحتجزين الذين كان يتم اقتناصهم، دون أدنى تمييز أو اعتبار لأعمارهم، أو لحالتهم الصحية، حيث كان منهم في بعض الأحيان الشيوخ العجزة، والأطفال الصغار دون البلوغ، ويساق الجميع، كما تساق الأبقار إلى زرائبها، بعد أن يربط بعضهم بعضاً، بالحبال، والقيود و"العنايق"، كما أشار إلى هذا المولى الأمين، في إحدى رسائله، إذ قال:

«... وقد توقفنا على السلاسيل، والعنايق لأنهم (أي المساجين) موتوقين بالحبال...»[1].

---

[1]- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 8، وثيقة بتاريخ 21 رمضان 1313/ 6 مارس 1895.

ومن التدابير التي دأب المخزن على اتخاذها بهدف حفز العزائم، وإذكاء الحماس في نفوس مقاتليه، تخصيص جوائز نقدية إلى المقاتلين في صفوفه، أو بالأحرى إلى من يأتي منهم برؤوس محزوزة للمتمردين، أو بأسرى منهم. وهكذا، كان يعطى عن كل رأس مقطوع خمسين مثقالاً، وعن كل أسير مائة مثقالاً. وأما من كان يقتل من جنوده وحراك القبائل، أو يصاب بجروح خطيرة، غالباً ما كان ينتج عنها عجز بدني بين، فإنه كان يعوض عن هذه الآفات أهالي الأولين بمنحهم 100 مثقال، وأما الآخرين فكان يعطاهم 50 مثقالاً، والمبلغان الأخيران جد زهيدين، بالنظر إلى جسامة المصاب وفداحة الخسارة[1].

1- خ. ع، كناش 1690 د، ص. 255، يتعلق الأمر بوثيقة تضمنت ما أعطاه أمناء البنيقة المراكشية من تعويضات، على يد الباشا ويدة، إلى أولياء الجنود والحراك الذين قتلوا، أو جرحوا في معركتي 25 و26 من شهر ذي القعدة 1312/ الموافق لـ 20 و21 مايو 1895.

وأما ما كانت تمثله المائة مثقال، أو الخمسون مثقال، من قدرة شرائية، علماً بأن الريال وقتئذ كان يصرف بـ 125 أوقية، يكفي أن نذكر هنا الأثمان الآتية:

1 بلغة : 125 أوقية، ولكن من النوع الرفيع لأنها اشتريت للخليفة السلطاني بمراكش، في شهر ذي القعدة 1312 هـ.

1 فرس : من 25 إلى 55 ريالاً بالتسول، في شهر رمضان من سنة 1312 هـ.

1 بغل : من 20 إلى 55 ريالاً بنفس المنطقة وفي نفس التاريخ.

1 بقرة : من 9 إلى 14 ريالاً، نفس المكان والتاريخ أعلاه.

1 حمار : من 5 إلى 10 ريالات، نفس المكان والتاريخ أعلاه.

- خ. ع، كناش 1690 د، ص. 253.
- خ. س، ق. ح، ملف رقم 9، سنة 1312/ 1894 - 1895.

وأخيراً، لابد من الإشارة هنا إلى أن المخزن كان لا يلتزم دائماً بدفع نفس المبالغ المالية، تشجيعاً لجنوده وحراك القبائل، بل كان يعمد إلى تخفيضها بنسبة النصف، وذلك خلال الحملة العسكرية الواحدة. وهذا ما حدث فعلاً، أثناء حركة السلطان المولى عبد العزيز سنة 1897 إلى منطقة الشاوية، بهدف تأديب قبيلة الأعشاش، حيث منح الجنود والحراك مائة مثقالاً عن كل مسجون، وخمسون مثقالاً عن كل رأس محزوزة في بداية الحركة، ولم يتوصلوا إلا بنصف هذين المبلغين في آخرها. =

أضف إلى هذا أن المخزن، في مثل هذه الحالات الاستثنائية، كان يبيح لمقاتليه سلب ونهب ممتلكات خصومه، والمكونة أساساً من الحبوب، والأنعام، والدواب، فلا يتركون منها لا جليلاً ولا حقيراً، ويقتسمون ثمنها فيما بينهم، كما نلمس ذلك مما كتبه الشريف محمد المراني، في سياق الحديث عن المعركة التي دارت بين عناصر محلته والرخامنة، في ناحية الطويجنة، في 25 قعدة 1312/ الموافق لـ 20 مايو 1895، حيث قال:

«... فضربوهم ضرب شديد ونهب وتشريد، وأردفتهم المحال. فلم يكن غير بعيد حتى هزموا، ومنح الأجناد أنفسهم، وأمتعتهم، ومواشيهم، وخباياهم، فقطعت الرؤوس، وأخذت الأسرى، وتفرقوا شذر مذر...»[1].

ولا تسل عن المصير التعس والمؤلم الذي كان ينتظر هؤلاء البؤساء الذين خانهم الحظ، فوقعوا فريسة بين يد من كان لا يرحمهم، ولا يشفق من حالهم، لا يميز بين من تورطوا فعلاً في التمرد وخاضوا في مختلف أطواره، وبين الأهالي الأبرياء الذين صادفتهم الحملة في طريقها، فسيقوا مع إخوانهم إلى زَنَازِنِ

= - A.G.V., 3h11, Rapp. Cne Rostaing n° 35, du 8 Décembre 1897, p. 4.
- Weisgerber (Dr. F): Au seuil du Maroc Moderne. Edit. La porte, Rabat, 1947, p. 57.

وسنتان بعد هذا التاريخ، وبالضبط أثناء العمليات العسكرية ضد قبيلة مسفيوة، صار المخزن لا يعطي إلا خمس المبلغين المذكورين، إذ تفيد رسالة القائد المدني المزواري والأغا الحاج علي الباعمراني إلى أحمد بن موسى، أن المخزن قد أنعم «على الذين قبضوا المساجين (وعددهم 38 مسجوناً) بعشرين مثقالاً على كل مسجون، وبعشرة مثاقيل عن كل رأس (وعددها 31)...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 416/ 2، وثيقة بتاريخ 26 جمادى الثانية 1317/ فاتح نونبر 1899.

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 17، وثيقة بتاريخ 26 قعدة 1312/ 21 مايو 1895.

ودهاليز سجن مصباح، في انتظار توزيعهم على سجون الصويرة، والرباط، ومكناس، وفاس، وتطوان[1].

ومما كان يزيد في تشديد وطأة سوء المعاملة هذه وقساوتها، رداءة أحوال الطقس، وخصوصاً حين كان يصادف تحرك المحلة السلطانية اقتراب حلول موسم البرد والشتاء، وهاطل الأمطار الغزيرة، حيث تتحول أرضية مخيم المحلة إلى أوحال، وردغات، وتكسوها هنا وهناك، برك من الماء، فتختفي فيها الأقدام حتى الكعبتين، إذا لم تتعداهما. وهذا ما حدث فعلاً أيام 16، و17، و18 دجنبر 1895 في وقت كانت المحلة مخيمة في موقع كَيسر، بين الشاوية وبني مسكين، في طريقها نحو بلاد الرحامنة[2].

هذا إذا لم تنضف إلى هذه الظروف الطبيعية الصعبة جائحة الأوبئة، والأمراض المعدية الفتاكة، والتي كانت تجد في أجسام هؤلاء الأسرى أرضاً خصبة للانتشار، مخلفة عشرات الضحايا في صفوفهم، الأمر الذي حدث فعلاً

1- خ. س، ك 776، ص. 44، وك 422، ص. 302/ تَضَمَّن الأول الأوامر الصادرة إلى ويدة بتسليم الأعداد الآتية من سجناء الرحامنة إلى الأعوان المكلفين بالذهاب بهم إلى فاس (200 مسجوناً)، ومكناس (200 مسجوناً كذلك)، والرباط (100 مسجوناً)، وتطوان (100 مسجوناً كذلك) وذلك بتاريخ 8 و11 محرم 1314/ 19 و22 يونيو 1896.

وأما الثاني، فوردت به الأوامر بتاريخ 14 محرم 1314/ 25 يونيو 1896، إلى كل من عاملي فاس الجديد سعيد بن فرجي وولد أب محمد الشركي بقبول ما أرسل إليهما من المساجين المذكورين، وإلى باشا مكناس حم بن الجيلالي، ومحمد السويسي ومحمد بن أحمد بن الخضر السلاوي، في نفس الموضوع.

- A.G.V., 3h11, Rapp. Schlumberger n° 66, de Mars 1896, p. 5.

حيث تحدث عن اعتقال حوالي 2000 سجين بمدينة مراكش من هؤلاء الرحامنة.

2- A.G.V., 3h11, Rapp. n° 50, du 30 Décembre 1895.

في المرحلة الأخيرة من انتفاض الرحامنة. فالسلطان المولى عبد العزيز لم يغادر مدينة فاس التي ظل مقيماً بها منذ وفاة والده السلطان المولى الحسن، إلا في 25 سبتمبر 1895 متوجهاً نحو الجنوب، عن طريق مكناس، وبلاد زمور الشلح، والرباط، أي في وقت كان وباء الكوليرا قد انتشر في بعض جهات ومدن الشمال، كتطوان وطنجة مثلاً، قبل أن يزحف نحو مدن العرائش، والقصر، وفاس، والرباط على الخصوص، ويتمكن من التسلل إلى صفوف المحلة السلطانية، وذلك منذ شهر أكتوبر على الأقل، حيث يقول النقيب توماس (Cap Thomas)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب بالنيابة، ما يلي:

«... إن الحالة الصحية السائدة حالياً في صفوف المحلة لا تبعث قط على الاطمئنان؛ فقد توفي مؤخراً قائدان عسكريان، برتبة قائد الرحى، وفي نفس اللحظة، الأمر الذي أباح لبعضهم التحدث عن ظهور الكوليرا، ولكن دون الاستناد إلى حجج ثابتة...» [1].

وقد ازدادت حدة العدوى في الأسابيع الموالية، فارتفع عدد الضحايا، ولم يسلم من هول هذه الجائحة لا حاكم ولا محكوم، حيث سجلت إصابات توفي على إثرها أشخاص من حاشية السلطان، والوزير الصدر أحمد بن موسى، وفي صفوف كبار قواد الجيش، والكتاب، وغيرهم من علي القوم والذين كانوا في ركاب السلطان.

1- A.G.V., 3h11, Rapp. Schlumberger n° 66, de Mars 1896, p. 5.

رئيس هذه البعثة الرسمي، الرائد شلومبرجي الذي كان يقضي عطلته السنوية خارج المغرب، لم يستأنف عمله إلا يوم 7 نونبر 1895، حيث التحق بالركب السلطاني في مدينة الرباط.

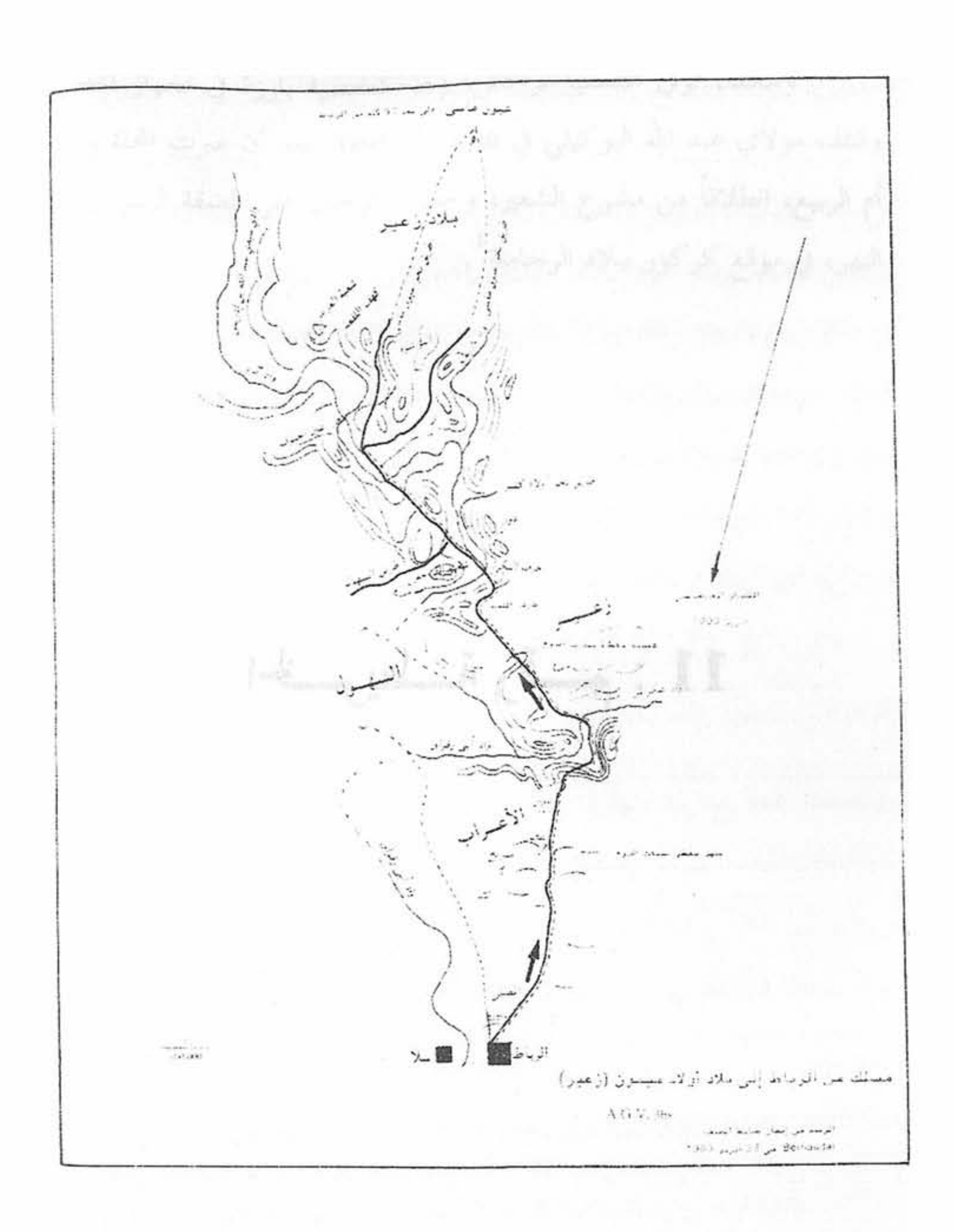
وانظر كذلك حول تسرب وباء الكوليرا إلى جيش السلطان، وما ترتب عن ذلك بالنسبة لرجاله، وللمناطق التي سلكها:

– البزاز، محمد الأمين، م. س، ص. 338 وما بعدها.

وهكذا، توفي محتسب مراكش، وهو شخصية بارزة في الجهاز المخزني وقتئذ، مولاي عبد الله البوكيلي في 30 دجنبر 1895، بعد أن عبرت المحلة وادي أم الربيع، انطلاقاً من مشرع الشعير، وحطت الرحال على الضفة اليسرى لهذا النهر، في موقع كركور ببلاد الرحامنة[1].

1- A.G.V., 3h9, Rapp. n° 50, du 30 Décembre 1895, p. 4.

الخــريطــة رقــم : 11



مسلك من الرباط إلى بلاد أولاد ميمون (زعير)

آنذاك، كان كل شيء قد انتهى عملياً بالنسبة لمبارك بن الطاهر الرحماني ورفاقه في المغامرة. فقبل هذا التاريخ وبشهور عديدة، تمكنت الكتائب والتجريدات العسكرية المخزنية من إعيائهم، واستتراف قواهم، ودك أرضهم دكّاً، ونهب وحرق مزروعاهم ومغروساهم، فتدهورت أحوالهم، وتلاشت قواهم، وأخذت الجموع تنفض من حول قائدها.

وأورد، في هذا الصدد، الذمي إيشوعة قرقوز الذي كان قد أوفد أحد إخوانه في الملة من معارفه إلى معسكر مبارك بن الطاهر الرحماني وجماعته للتجسس عليهم، والوقوف في عين المكان على أحوالهم وأوضاعهم، حيث بقي متستراً عندهم أسبوعاً كاملاً، وكلام هذا الأخير نجده في رسالة وجهها إلى أحمد بن موسى، على النحو الآتي:

«... قال إنهم قطاعة، وعريانين ليس فيهم فائدة، وليس عندهم قوة، وفي كل يوم تَفِرُّ طائفة منهم حتى لم يبقى معه إلا نفراً يسيراً...» [1].

وكتب عامل أزمور من جهته، بوشعيب بن المعطي الأزموري في نفس الموضوع، ما يلي:

«... قبيلة الرحامنة في غاية الخوف من السطوة العزيزية، طالبين المسالمة بالمال، والأنفس، والذرية؛ وقد ندموا، وحملهم ذالك على الإنابة والرجوع. نعم، البكارة من إيالة عبد الحميد، ودوار الفاسد أولاد أحريز، ودوار عيسى (ولد الشلحة)، وبعض أولاد بُوبكر قائمين في نصرته، ولا زالوا على ذالك إلى أن اسلم الشيطان كبيرهم، ففر عنهم، وتركهم على أسوأ حال...» [2].

---

[1] خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 3، وثيقة بتاريخ 23 قعدة 1312/ 19 مايو 1895.

[2] خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 6، وثيقة بتاريخ 6 رجب 1313/ 23 دجنبر 1895. =

ولم يكتف هذا المخبر المتحمس بالتقاط الأخبار عن المتمردين وزعيمهم بواسطة مبعوثين له يدسهم في وسطهم، بل أخذ على عاتقه التوجه شخصياً إلى مواطنهم، كسلام الغرابة مثلاً، مضحياً براحته ومخاطراً بنفسه. ويضيف الأزموري بأنّه تعقب آثارهم وأخبارهم أينما حلوا وارتحلوا، وتوقف ببعض الدواوير والأسواق التي كانت موالية لهم عن طيب خاطر أو رغماً عنها، إلى درجة أنه، في إحدى المرات، لم يبق يفصله عن مكان وجود الثائر مبارك بن الطاهر الرحماني، سوى ما يقطعه فارس من مسافة مدة ساعة واحدة من السير. ويختم كلامه الموجه طبعاً إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى قائلاً:

«... إلى أن وافى فارس في الساعة الثامنة من الليل ليلة تاريخه، فأخبر بأنه لقي الفاسد في خمسة عشر فارساً، ومعه امرأة واحدة وعبد يسوق بقرات، قاصداً المرور ليلاً على المحل الذي نحن به. وقد أخبرني شيخ الدوار الطالب المكي السلامي، وهو صهره، بأنه كان أخبره أن له صاحباً بتكَانة، يقال له الطالب لحسن ولد أزناكَـ، قد اتفق معه على الكون عنده، ولا يلحقه لاحق، فلعل وجهته إليه...»[1].

وقبل انتقال المحلة السلطانية إلى الضفة اليسرى لنهر أم الربيع، والتخييم بأرض الرحامنة، كان المخزن قد أبلغ قوادهم وأعيانهم شروطه لقبول توبتهم

= وعبر عن نفس الفكرة تقريباً شخص آخر، وهو القائد أحمد بن العربي الحميدي، في رسالة إلى أحمد بن موسى، حيث قال:

«... أن الساعي للفساد في الأرض مبارك بن الطاهر بن سليمان الرحماني، قد شتت الله شمله، وفرق جمعه، ففر من بلاد الرحامنة، وانقطع خبره، وسلمت الطريق لمدينة مراكش... وكذالك قبائل دكالة كلها هنيت، وصلحت أسواقها وطرقها، وذعنت للخدمة...».

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 409/ 16، وثيقة بتاريخ 7 رمضان 1312/ 4 مارس 1895.

1- خ. س، المرجع السابق.

وإنابتهم، والعفو عنهم، والصفح عما صدر من بعض إخوالهم، ملزماً إياهم بدفع ما يلي:

- ذعيرة مالية قدرها 400.000 ريال.

- 2000 من رجالهم للخدمة في الجندية.

وانضافت إلى هذه الشروط، إجراءات زجرية أخرى اتخذها المخزن دون الإعلان عنها، نفذت في نفس الوقت، وهي أولاً اعتقال ما بين 1500 و2000 من رجالهم، والزج بهم في سجون مراكش، وثانياً مصادرة الأملاك العقارية التي كان يملكها قوادهم، وأعيالهم بهذه المدينة[1].

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، العز والصولة...، م. س ج 1، ص. 252 وما بعدها.

- A.G.V., 3h9, Rapp. Schlumberger n° 66, Mai 1896, p. 5.

ذكر هذا الضابط أن عدد هؤلاء المساجين قد بلغ 2000 شخص تقريباً، كدسوا في بيوت وزنازن تسرب إلى سقوفها الهرم والخراب، مما كان يعرضهم إلى مخاطر حقيقية، في فصل الصيف كما في فصل الشتاء، بدون غذاء ولا لباس تقريباً، ويساعد على انتشار الأمراض المعدية كالكوليرا مثلاً، ومن ثمة العدد المرتفع نسبياً للوفيات في صفوفهم يومياً.

وأما عدد دورهم والعقارات الأخرى كالحوانيت، والأهرية، والفنادق، والإسطبلات "الأروى"، فقد ذكر الرائد شلومبرجي بأن عدد دورهم وقتئذ قد بلغ حوالي 1500 دار، وهو رقم مبالغ فيه، في نظرنا. ولا شك أنه يعني به الدور وغيرها من العقارات الأخرى، سيما وأن تقييداً مخزنياً، حرر في نفس التاريخ، يفيد بأن عدد دور الرحامنة الإجمالي بهذه المدينة هو 457 داراً ونصف دار، 188 ونصف منها بحومة الزاوية العباسية، والقريبة من باب الخميس الذي يكاد يكون خاصاً بهم عند ترددهم عليها، بينما توزعت الدور الأخرى على سيدي سليمان الجزولي، وأسول وقعر أخليج وروض العروس...

A.G.V., 3h9, Rapp. n° 49, du 15 Décembre 1895, p. 4.

- خ. س، ك 437، ص. 86، وثيقة بتاريخ 28 رمضان 1313/ 20 نونبر 1896.

- خ. س، ك 199، ص. 85، وثيقة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1314/ 20 نونبر 1896. =

واضح أن الهدف من هذه التدابير هو قبل كل شيء كسر شوكتهم، وإضعافهم وإنهاكهم بشرياً ومادياً، حتى لا يعودوا إلى العصيان، مرة أخرى، ثم تخويفهم وإرهاب القبائل الأخرى التي قد يتبادر إلى ذهن أبنائها فكرة التمرد ضد المخزن، وإظهار سطوته وقوة بطشه بكل من يغامر بخلع طاعته.

ثم بعد ذلك، أخَذَت الكتائب والسرايا المكونة من عناصر الكَيش، والعسكر، وحراك القبائل، تحت قيادة شخصيات من قرابة السلطان، في الانتشار والإحاطة بأرضهم، للحيلولة دون فرارهم وتشتتهم في القبائل المجاورة. وفي نفس الوقت كلفت تجريدات أخرى من الجيش، بمساعدة قواد القبائل، بالبحث عن متزعمي التمرد، والإتيان بهم إلى المخيم السلطاني. وهذا ما تم فعلاً في كل من مسفيوة حيث ألقي القبض على محمد بن الطاهر بن سليمان الرحماني، أخو متزعم التمرد والمتورط إلى جانبه في المغامرة، ثم على ولد الغوات

= وهي في موضوع تكليف القائد عبد الحميد بن الفاطمي الرحماني بالإشراف على عملية بيع هذه الدور والعقارات، بمساعدة العدلين الطالبين عبد القادر الدكالي ومحمد بن التباع المراكشي.

وتفيد وثيقة أخرى بأن السلطان قد أخبر القائد الحسين المسفيوي، بإيفاد الوصيف محمد الشاوي، قائد الرحى بالجيش، و"المهندس" الطالب محمد الشادلي، وكاتباً لم يذكر اسمه بقصد «إحصاء أملاك دحان المسفيوي (أي الصنهاجي) وإخوته، وتخطيط بنودها، والإتيان بذالك لحضرتنا الشريفة...».

– ح. س، ك 422، ص. 32، وثيقة بتاريخ 2 ذي الحجة 1313/ 15 مايو 1896.

وتفيد رسالة بتاريخ 8 رمضان 1282/ الموافق لـ 25 يناير 1866، وجهها عامل مدينة مراكش، أحمد بن الطاهر السملالي الأزموري إلى الفقيه الكاتب محمد بن داني الكبير التازي، أن عدد دور الرحامنة بحومة الزاوية العباسية "من غير الضعفاء"، قد بلغ 144 داراً، أي دون احتساب باقي دورهم في الحومات الأخرى.

– م. و. م. ر، مح مراكش، ملف 2.

بمدينة دمنات الذي يبدو وأنه كان بشع الصورة، حيث تحدثت عنه رسالة مخزنية في العبارات الآتية:

«... وفي خلل المقام عليهم، وقع القبض على رئيس الفساد بدمنات اللعين، النجس الغوات، وسيق إلى حضرتنا العالية مصفداً مغلولاً مقيداً، فألفي ممن يصدق عليه قول صاحب المثل الأوواه: تسمع بالمعيذي (مشقة بن ضمرة) خير من أن تراه...»[1].

ثم جيئ كذلك بمبارك بن الطاهر الرحماني الذي أخرج قوة من حرم الولي سيدي علي بن إبراهيم بتادلة، ووضع في قفص قضبانه من حديد، وطُوِّفَ في كافة أرجاء مخيم المحلة ليراه الجميع.

آنذاك، يكون قد انتهى كل شيء بالنسبة للمتمردين ومن ساندهم من القبائل. على أن المخزن، ولئن فرض الذعائر على عدد منها، و"مال الضيافة" على جميعها، فإنه مع ذلك أخذ بعين الاعتبار درجة مشاركة وتورط كل واحدة منها في العصيان. فقد أشار السلطان المولى عبد العزيز إلى هذه المسألة، في رسالة وجهها إلى مُرَابِط زاوية أبي الجعد، العربي بن داود، حيث قال:

«... إلا ذالك منهم (أهل الحوز) من خاض فيه خوضاً عمومياً، ومنهم من خاض فيه خوضاً خصوصياً، ولكل فريق منهم عندنا ممن سلك هاتيك المسالك حكم يخصه لأجل ذالك. فالذين خاضوا الخوض الخصوصي،

1- رسالة السلطان إلى الباشا حم بن الجيلالي، بعد أن ظفرت جنوده بهؤلاء جميعاً، وبها كذلك مجموعة من الأقوال المأثورة عند العرب، وحكمهم، كقولهم مثلاً «رب حيلة أنفع من قبيلة» أو «ما يدرك بالمطاولة، لا يدرك بالمصاولة» تبريراً ولا شك للطريقة المتبعة من قبل المخزن حتى الآن، في معالجة أزمة الرحامنة، والتي كانت تراهن على عامل الوقت لإعيائهم، واستتراف قواهم، وزرع الشقاق في صفوفهم.

فحكمهم حكم الرحامنة في التربية في توظيف المزجرة عليهم بالمال، والعدة، والمراهين، وغير ذالك مما يستحقوا من أن يعاملوا به من الأنواع الزجرية (كزمران، وتُـگَـانة، ومسفيوة مثلاً، وأما الذين خاضوا الخوض العمومي، فحكمهم هو ارتكاب الأمر بالوسط من زجرهم بالذعيرة بالمال، والخيل، والعدة، والعسكر فقط...»[1].

وتحدثت مجموعة من الوثائق عما كان يستلمه أربعة أمناء، وهم محمد بن الحسين كَنون، وعبد المجيد جنون، ومحمد بن شقرون، وأحمد القسة المراكشي من المال، نقداً أو عيناً، من أربعة قواد وهم: عيسى بن الطاهر الرحماني، وعبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، وعيسى بن مبارك الرحماني، ومبارك بن الحسن الرحماني، وذلك برسم ما نابهم فيما وظفه المخزن من الغرامة المالية على جميع الرحامنة. هذا وقد بلغ ما أداه أول هؤلاء الأربعة، ما بين 28 رجب و12 شعبان 1313/ الموافق لـــ 14 يناير و28 منه 1896، أي في أقل من أسبوعين 16020 ريال[2].

إذن، ها هو المخزن يتغلب، في آخر المطاف، على خصومه وغيرهم من القبائل التي انتفضت هي الأخرى ضد قوادها، وطردتهم من ترابها، بعد سلبهم ما كانوا قد اكتتروه من مال وغيره منذ مدة. وهذا ما تعرض إليه فعلاً كل من القائد الجيلالي بن علي الدمناتي، على يد متمردي ربع كَطيوة من قبيلة ولتانة، وكذلك القائد عيسى بن عمر العبدي، على يد كل من أولاد زيد وأولاد لحسن من أتباعه، والذين بعد أن اقترفوا كبيرتهم بالقبيلة، توجهوا إلى مدينة أسفي في

1- خ. س، ك 422، ص. 43، رسالة بتاريخ 21 رمضان 1313/ 6 مارس 1896.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 8، و410/ 11.

نحو 1000 محارب، وتحصنوا بحي الرباط خارج أسوارها، عابثين بأمتعة وممتلكات سكانه، الأمر الذي أربك السلطات المخزنية المحلية، ولا سيما العامل حمزة بن الطيب بن هيمة الذي قد يُتَّهَمُ بالتقصير، في حالة تعرض ممتلكات التجار الأوربيين إلى النهب والتخريب. هذا، وقد تطلب الأمر تدخل كتائب من الجيش، وأتباع عيسى بن عمر العبدي الذين بلغ عددهم حوالي 1500 فارس، بالإضافة إلى الحامية العسكرية المحلية للتغلب عليهم، وإجبارهم على الاستسلام، بعد أن سقط قتيلاً في هذه الاشتباكات حوالي 150 من مقاتلي الجانبين. ثم إن هذه الأحداث قد تزامنت مع تمرد اندلع بسجن هذه المدينة، حيث حاول السجناء كسر الأبواب والهروب، الأمر الذي كان له ولا شك علاقة بالحركة التمردية ضد قائد البحاترة[1].

ومهما يكن من أمر، وبعد أن «**أذعن الناس غاية الإذعان، وجرت الأحكام في الجبال والوهاد، وفي سائر أقطار البلاد، وجبيت أموال تجل عن الحصر، وتستغرق الأعداد... وجرت الأحكام في جميع أقطار الرعية كلها، صحرائها، وتلها، وسهلها...**»، على حد قول صاحب "التنبيه المعرب"، شرع المخزن، أي أحمد بن موسى، في تعيين قواد جدد في كافة مناطق البلاد، بما في ذلك مثلاً قرية القصابي، ببلاد أيت

1- بالنسبة لأحداث دمنات:

- A.G.V., 3h9, Rapp. Schlumberger n° 91, du 1er Nov, 1896, p. 4.

وبالنسبة لأحداث عبدة وأسفي، يرجع إلى:

- ج. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 11، رسالة محمد المراني إلى أحمد بن موسى بتاريخ 23 محرم 1313/ 16 يوليو 1895.

- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 11، رسالة إيشوعة قرقوز إلى أحمد بن موسى بتاريخ 24 محرم 1313/ 17 يوليو 1895.

إزدك، والتي كان المخزن يوليها عناية خاصة، بسبب حساسية وخطورة موقعها الجغرافي المتميز على المحور الطرقي الرابط بين فاس وتافيلالت، حيث ولي عليها، وعلى 39 جماعة قبلية كانت تابعة لها، بالإضافة إلى خمسة "ملاليح" أي حارات اليهود في كل من القصابي نفسها، وأوطاط، وتعلالين، وطيط نعلي، وقصر السوق، شخص يدعى محمد بن العباس الرحماني والذي كان يحظى بثقة الوزير الصدر أحمد بن موسى[1].

ومعلوم أن هذا الأخير كافأ جميع الأشخاص، قواداً، وشيوخاً، وأمناء، وغيرهم من أهل المنطقة على ما قدموه من عون وخدمات إلى المخزن، فأغدق عليهم من فيض نعمه وجزيل عطاءاته، ما ثبت به أقدامه، وقوى به مركزه، وفي مقدمة هؤلاء المهدي بن العربي المنبهي الذي اتسع نطاق وحجم إيالته، كما نال نصيبه مما صودر من دور، وحوانيت، وفنادق بمدينة مراكش لأصحابها الرحامنة؛ ومَحمد بن يحيى الجديدي الذي أضاف إلى العمالة على مدينة الجديدة، القيادة على أولاد فرج، وأولاد بوزرارة، وبني يخلف، من قبيلة دكالة، وصهره العباس بن داوود، وسعيد الكَلولي الحاحي الذي عين في العاشر من قعدة 1314/ الموافق لـــ 12 أبريل 1897، قائداً على قبيلة هشتوكة بسوس...[2].

1- بوعشرين، الحسن بن الطيب، م. س، ص. 53.

2- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 410/ 6، رسالة الباشا عباس بن داود إلى أحمد بن موسى، في شأن ترشيح شخص يدعى عبد السلام النسب لتولي قيادة الجعافرة من البرابيش (الرحامنة)، واستعداده لأداء ما تعهد به لبيت المال للوزير الصدر، ملتمساً أن يمهل شيئاً من الوقت بالنسبة للأداء الأول، على أن يُعَجِّلَ بالثاني، وهي بتاريخ 13 صفر 1313/ 5 غشت 1895.

- خ. س، ك 224، ص. 11، رسالة أحمد بن موسى إلى العباس بن داود، بتاريخ فاتح ذي القعدة 1313/ 14 أبريل 1896، يأمره فيها بتمكين الطالب عبد المالك بن عبد الله أبهى من الدار التي كانت في حوزة بن بلة الرحماني، مع جميع منافعها ومرافقها. =

لقد حاولنا، في مبحثنا هذا، معالجة ظاهرة التمرد في مغرب القرن التاسع عشر، على ضوء ما أمكننا استنطاقه من وثائق، متخذين انتفاض قبيلة الرحامنة سنة 1894 صورة من صورها المعبرة والمتميزة. ولئن كانت الانتفاضات والفورات الشعبية، وكذلك الحركات التمردية التي تزعمها أشخاص مغمورون، والتي شهدتها البلاد قبل هذا التاريخ، بين الفينة والأخرى، وفي البوادي كما في الحواضر، كَحَرَكَةِ الجيلالي الروكي السفياني مثلاً سنة 1278/ 1861 - 1862، أو تمرد حرفيي مدينة مراكش ضد الباشا أحمد بن داود سنة 1289/ 1872، أو هيعة أهل فاس ضد أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس، في الشهور الأولى من عهد السلطان المولى الحسن، قد اكتسبت، قبل كل شيء، صبغة محلية وطائفية جد ضيقة، وظلت محصورة في الزمان والمكان، وكانت بمثابة رد فعل عنيف من قبل فئات عريضة من المجتمع المغربي على تردي أوضاعها المادية والمعيشية، أو للتنديد والاحتجاج على جور وقهر الحكام، ونهمهم الذي لا حد له، فإن حركة الرحامنة، وحركة الروكَي بوحمارة فيما بعد، قد كانت أهدافهما السياسية واضحة، فضلاً عن أنهما كانتا من تدبير شخصيتين انبثقتا من الجهاز المخزني نفسه.

ثم ما كانت تمضي بضعة أسابيع على عودة السلطان إلى مدينة مراكش، في بداية شهر مارس 1896، حتى أتاه الخبر بما وقع من نهب وقتال، في قصبة القائد محمد بن أحمد المزابي، في شهر يوليو من نفس السنة، والتي كانت بمثابة مستودع ضخم لسلع وبضائع التجار الأوربيين، وشركائهم من المغاربة، مسلمين ويهوداً، كما اعتُرِضَ سبيل القائد علال بن بوعزة الأودي، في نفس المنطقة والتاريخ تقريباً، هذا الذي كان قد كلف بالإتيان بمبارك بن الطاهر

= - ع. س، ك 199، ص. 21 - 37، وابتداء من فاتح جمادى الثانية 1314/ 7 نونبر 1896، خاص بالتعيينات الجديدة.

الرحماني من حرم سيدي علي بن إبراهيم بتادلة. وكانت هذه الاعتداءات، وأعمال النهب والسطو، من صنيع عناصر من قبيلة الأعشاش التي كانت تمثل ثلث قبيلة المزاب التي كانت تعد بدورها ثمن قبيلة الشاوية.

والجدير بالملاحظة هنا، أن قبيلة الأعشاش هذه، كانت في حالة عصيان مستمر، حيث لا تتردد في الإغارة والهجوم على جيرانها، مستغلة موقعها الجغرافي المتميز بين قبائل تادلة والسهول الأطلسية، للتحكم في مسالك القوافل الحاملة لأصواف فرقتي ورديغة والسماعلة، وباقي المنتوجات الفلاحية الأخرى، قاصدة مدينة الدار البيضاء، والهجوم عليها متى ارتأت ذلك[1].

أضف إلى هذا أنه في الوقت الذي قام فيه السلطان المولى عبد العزيز بحملته العسكرية ضد الأعشاش، كان الرأسمال الأوربي قد أحكم قبضته على دواليب

1- خ. س، ك 12059 ز، ص. 88. نص التقييد الوارد في هذه الصفحة على أن قبيلة الأعشاش هذه تتكون من الفرق والجماعات الآتية:

الخزازرة، الأولاد، أولاد مَحمد، المعارف، أولاد بن يعريف، بني ايمان، أولاد سي عيسى بن إبراهيم، أولاد شبانة، منيع.

- المشرفي، محمد بن محمد بن مصطفى الفاسي: **الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية**. مخ. خ. ع. رد 1463 وكـ 320؛ مخ. خ س رقم 1020، و1019، و12489.

- خ. س، مح. ح رقم 148، محمد بن العربي الخزاري إلى السلطان، بتاريخ 6 صفر 1305/ 24 أكتوبر 1887، في شأن ما نهبه الأعشاش من قصبته.

- خ. س، ك 694، ص. 155، رسالة الأمير مولاي بلغيث إلى السلطان مولاي الحسن، في شأن القيمة الإجمالية لما نهبه من زرع الأعشاش وأولاد مراح لإخوان القائد المعطي بن عبد الكبير المزامزي، وقد بلغت 38651 ريال، وهي بتاريخ 16 رمضان 1311/ 23 مارس 1894.

- A.G.V., 3h9, Rapp. du Cap Rostaing, n° 83, Juillet 1896, p. 6.
- A.G.V., 3h11, Rapp. du Cap Rostaing, n° 35, e, date du 8 Décembre 1897, p. 1.
- A.G.V., 3h9, Rapp. du Cap Rostaing, n° 1, en date du 10 Jenvier 1898, p. 2.

إنتاج ومبادلات قبيلة المزاب بكاملها، ومن ثمة حرص المخزن على تهدئة الأوضاع، واستخراج ما ضاع من أموال في الهجوم على القصبة المذكورة[1].

أضف إلى هذا امتناع بعض قبائل ناحية تادلة، وفي مقدمتها بني زمور والسماعلة على الخصوص، عن أداء الواجبات والفروض الشرعية، وكذا الوظائف والكلف المخزنية.

فاستنفرت، هذه المرة كذلك، الجنود والعساكر، وتمت تعبئة القبائل، وحشدت العزائم والهمم، ووضعت الخطط الحربية لإخضاع هؤلاء المتمردين.

وقد أوكل المخزن مهمة قيادة وتسير الكتائب والسرايا الحربية إلى أبرز العناصر من قواد الكَيش والعسكر، وأوثقهم صلة بالوزير الصدر أحمد بن موسى، وهم الشريف أحمد الصويري، وعبد الكريم ولد أبَّ محمد الشركَي، وعلال بن بوعزة الأودي، ومحمد بن الجيلالي بن الحفيان الفرايكَي، وعبد الله بوزلافة، ومحمد بن قاسم منون، والحسن بورزيق اليموري، ومحمد بن الحسن اليموري، وبناصر المجاطي، معززاً إياهم بعدد من الشرفاء من قرابة السلطان تعودوا على قيادة الحركات، وبالمرابط الحسن بن العربي بن داود، وبنقيب الشرفاء العلويين بمنطقة تادلة،

1- منذ أواخر شهر ذي القعدة 1314/ الموافق لأواخر مايو 1897، كان حراك السراغنة، وبني موسى، والشاوية وعددهم جميعاً 3490 رجل، من بينهم 2124 فارس، قد وصلوا إلى دار القائد محمد بن حمليش المراحي، للانضمام إلى محلة البشير بن موسى، أخ الوزير الصدر أحمد بن موسى، بصفته قائداً عسكرياً على الجميع، في انتظار صدور أوامر السلطان للشروع في العمليات الحربية ضد الأعشاش، أولاد مَحمد والخزازرة منهم على الخصوص.
ولم يغادر المولى عبد العزيز مدينة مراكش، على رأس الجيوش النظامية، وباقي حراك قبائل الحوز إلا في 16 سبتمبر 1897، ليعود إليها، بعد انتهاء الحركة هذه، في 26 مارس 1898.
- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 404/ 6، رسالة المعطي بن عبد الكبير المزامزي إلى أحمد بن موسى بتاريخ 2 محرم 1315/ 3 يونيو 1897.
- Arnaud (Louis, Dr), op. cit., p. 122 et suiv.

والأمير مولاي عبد الحفيظ، ومحمد المراني، ومولاي الأمين، ومولاي عبد القادر، ومولاي الطيب، ومولاي المامون، ومولاي بوبكر بن الشريف.

وكما كان متوقعاً، تغلب المخزن على خصومه، وأُتيحت الفرصة لمحاربيه لقتل وأسر العديد من رجالهم، ونسائهم، وحتى من أطفالهم، وإحراق قصباتهم، ومداشرهم، ومخابئهم، ونهب زروعهم وضروعهم. وقد تحدثت المصادر المغربية والأجنبية، في هذا الصدد، عما لا يقل عن 300 قتيل و2000 أسير، دون الحديث عن الذين قتلوا في المعارك، أو في الكهوف والمغارات من شدة البرودة وغزارة الأمطار والذين لم يتمكن لا الجنود ولا الحراك من قطف رؤوسهم، والعودة بها إلى معسكر السلطان، وبالتالي الاستفادة من الجائزة المخصصة لهذه الغاية[1].

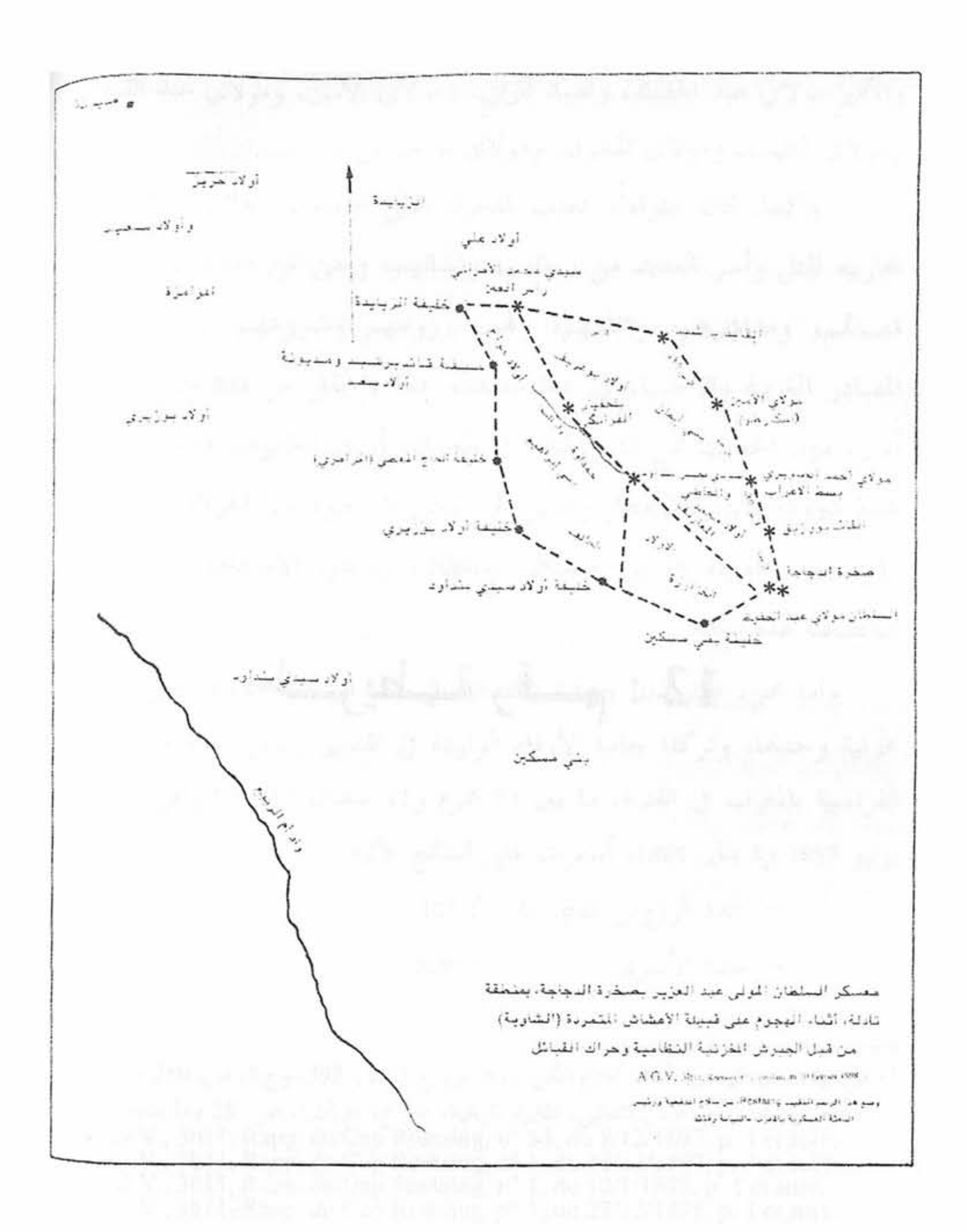
وأما نحن، فقد قمنا بعملية إحصائية في هذا الشأن، اعتماداً على وثائق مخزنية وحدها، وتركنا جانباً الأرقام الواردة في تقارير رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب في الفترة، ما بين 27 محرم و11 شعبان 1315/ الموافق لـ 28 يونيو 1897 و5 يناير 1898، أسفرت على النتائج الآتية:

- عدد الرؤوس المقطوعة : 103.
- عدد الأسرى : 1889[2].

1- ابن زيدان، عبد الرحمن، إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 1، ص. 392، وج 4، ص. 289 - 292.
الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي، تقاييد تاريخية، خ. ع، ح 128، ص. 25 وما بعدها.
- A.G.V., 3h11, Rapp. du Cap Rostaing, n° 35, du 8/12/1897, p. 1 et suiv.
- A.G.V., 3h11, Rapp. du Cap Rostaing, n° 1, du 16/12/1897, p. 3 et suiv.
- A.G.V., 3h11, Rapp. du Cap Rostaing, n° 1, du 10/1/1898, p. 1 et suiv.
- A.G.V., 3h11, Rapp. du Cap Rostaing, n° 1, du 27/12/1898, p. 1 et suiv.

2- استقينا هذه المعلومات من الوثائق الآتية:
- خ. س، مح. م. ع. ع أرقام: 402/ 8، 404/ 1، 412/ 2.
- خ. س، ك 234، ص. 32 - 185، يكاد يكون هذا السجل خاصاً كله بحركة الأعشاش هذه.

الخــريطــة رقــم : 12



معسكر السلطان المولى عبد العزيز بصخرة الدجاجة، بمنطقة تادلة، أثناء الهجوم على قبيلة الأعشاش المتمردة (الشاوية) من قبل الجيوش المخزنية النظامية وحراك القبائل

A.G.V.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الملاحظة التي سبق وأن أبديناها - حول استحالة ضبط العدد الحقيقي للقتلى أثناء المعارك، في كلا المعسكرين، علماً بأن عددهم في صفوف محاربي المخزن كان أقل بكثير بالنسبة لعددهم في الجانب الآخر - تنطبق تماماً على الرقم الذي أدلينا به أعلاه. ثم إن ما يثير الانتباه هنا كذلك، هو أن عدد الوفيات الذي كان يسجل في صفوف الأسرى، أثناء توجيههم إلى مكان اعتقالهم ببعض الحواضر الكبرى كان مهماً بالنظر إلى عددهم الإجمالي. فقد ذكر مثلاً القائد عبد الله بوزلافة، في رسالة إلى أحمد بن موسى، أن 47 سجيناً من أصل الـ 500 الذين كلف بإيصالهم إلى معتقلات مدينة الرباط، قد توفوا في الطريق، أي بنسبة % 9,40[1].

لقد تعمدنا الإشارة إلى حركة السلطان هذه إلى منطقة الشاوية، علماً بأن الذي أغرانا على هذا هو عثورنا على وثيقتين نفيستين ومفيدتين في آن واحد، يرجع تاريخهما معاً إلى شهر ذي القعدة 1315/ الموافق لشهر مارس وأبريل 1898، أي في الوقت الذي كان كل شيء قد انتهى، بعودة المولى عبد العزيز إلى مراكش.

---

[1]- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 404/ 9، وثيقة بتاريخ 12 شعبان 1315/ 6 يناير 1898.
وكان المخزن يتولى عملية دفن هؤلاء الأسرى الذين يقضون نحبهم أثناء الطريق، على الأقل الذين يكونون منهم في ركب السلطان، كما نتبين ذلك من ملخص رسالة تعيين الأمين التهامي بن شقرون المراكشي:
«... لتجهيز أموات المساجين بالمحلة السعيدة والوقوف على كل ميت منهم حتى يغسل، ويكفن، ويصلى عليه، وقد كتب بذلك لقاضي المحلة عبد الواحد بن المواز لتعيين أربعة أناس...».
- خ. س، ك 234، ص. 183، وثيقة بتاريخ 15 شعبان 1315/ 9 يناير 1898.

وأما أولى الوثيقتين، فيدور موضوعها حول:

«مال الضيافة السعيدة المفروض في شهر ذي القعدة عام 1315»، وسجل أمام اسم كل قبيلة أو قائدها المبلغ المالي الذي كان عليه أداؤه، ويتعلق الأمر بالقواد والقبائل الآتي ذكرهم:

الرحامنة، السراغنة، حاحة، هنتيفة، الشياظمة، وباقي قبائل الدير ككَدميوة، ومسفيوة...، بالإضافة إلى قواد الأطلس الكبار، المدني الكَلاوي، وعبد المالك المتوكَي، والطيب الكَندافي.

وكان عليهم جميعاً دفع 268994 ريال، أي 3362425 مثقال، وهو مبلغ جد مرتفع، كان لا يتناسب والإمكانات المالية المتواضعة لهذه القبائل، سيما في مثل الظروف التي سادت في هذه المنطقة، في الآونة الأخيرة[1].

وأما الوثيقة الثانية فقد تضمنت شهادة وارتسامات شخصية مخزنية بارزة في المنطقة ولها وزنها في الدوائر المخزنية العليا، وبالتالي لا يمكن البتة اتهامها بالتحيز، وتحريف الحقائق، بهدف الإساءة إلى المخزن، ويتعلق الأمر بما كتبه القائد عيسى بن عمر العبدي إلى أحمد بن موسى، واصفاً له الحالة المأساوية والبئيسة للبادية المغربية في منطقة الحوز، على إثر تجوله في بعض أرجائها، حيث قال:

> **«... فتعلم سيادتك حفظها الله أنني لما خرجت للعزيب يوم الخميس، بت به. ويوم الجمعة بتنا بواد لخراص ببلاد الفرجان من حمير. وأمس التاريخ ويومه، نزلت بناحية زاوية بن الأحول، وطفنا ببلاد تكنة كلها، ونواحي أفروكَة ومجاط، وَوَجَدْتُ هذه المحلات المذكورة ليس بها حرث، وحتى إن كان فيها شيء، فلا فايدة فيه، ولا مُعَوَّلَ عليه.**

1- خ. س، ك 432، ص. 149.

ثم رأيت الدواوير التي كانت بالمحلات المذكورة التي نعرفها قبل فيهم نحو الثلاثين خيمة والأربعين، لم يبق إلا ستة خيام إلى ثمانية خيام. والأناس الذين بالخيام نساء ورجالاً، متلاشين، صاخفين، ليس في حالتهم ما ينظر الإنسان.
ثم سألت عن نواحي الدير، فقالوا مثل ذالك وأكثر، وقد تحققنا أن الواقع بهم بسطوة مولانا أعزه الله وسعادته الشريفة التي أخذتهم، وتصرفت فيهم ظاهراً وباطناً...» [1].

2) التسخير واستعمالات أخرى

لم يكن دور أفراد الكَيش والعسكر يقتصر فقط على الميدان الحربي وشؤونه، أو على الإسهام في عمليات استتباب الأمن في ربوع البلاد، بل كان يشمل أيضاً مهام أخرى كالتسخير مثلاً، والذي كان القصد منه إيفاد قائد عسكري، على رأس تجريدة من الجند، أو شخصية بارزة من الجهاز المخزني، لدى قبيلة من القبائل التي يكون قد استعصى إذعانها للأوامر السلطانية، والقيام بالوظائف المخزنية، بهدف إرغامها على التنفيذ الفوري لما يطالبها المخزن بأدائه أو إنجازه، إما لفائدته، أو لفائدة غيره.

وكان على قائد القبيلة المعنية بالأمر، وبمجرد حلول الوفد المخزني بتراب إيالته، مواجهة الإنفاق على الأمور الاتية:

- المبيتة.
- المؤونة.
- السخرة.

---

[1]- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 413، وثيقة بتاريخ 19 ذي القعدة 1315/ 11 أبريل 1898.

وبقدر ما كانت مسألة التسخير هذه تمثل عبئاً ثقيلاً على القبائل، بقدر ما كان أطر الجيش، وأعوان المخزن الكبار، يتهافتون عليها، حيث كانوا لا يترددون في الكتابة إلى السلطان، أو إلى بعض أعوانه المقربين، كالحاجب أو قائد المشور، ملتمسين منهم استعمالهم فيما كانت الوثائق المخزنية تسميه "وجوه النفع"، أي التسخير لدى قواد القبائل. وهذا ما نلمسه مما ورد في رسالة خليفتي قائدي الكَيش بمنشية مراكش الرجراجي الدوبلالي وولد بيروك التكني إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:

«...موجبه إعلام سيادة سيدي أن خدام سيدي كافة قواد أرحى المنشية السعيدة وخلائفهم خرجوا للنفع عدا نحن...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 244، الوثيقة بتاريخ 192 ذي القعدة 1307/ 20 يونيو 1890.
ونقرأ نفس الشيء في الرسالة التي وجهها القائد محمد بن الطاهر العبدي إلى السلطان، حيث كتب ما يلي:
«... وعليه، فالمطلوب من مولانا العالي بالله أن يجود علينا بالانتفاع على عادة قواد الأرحى...».
- خ. س، مح. ح رقم 150، وثيقة بتاريخ 19 جمادى الثانية، 1305/ 3 مارس 1888.
وكتب السلطان المولى الحسن، حول نفس الموضوع، مخاطباً الباشا حم بن الجيلاني ما يلي:
«... وأما قواد الأرحى (من عبيد البخاري)، فقد نبهنا على الإسهام لهم في وجوه النفع وعدم الغفلة عنهم...».
- خ. س،و. ز، مج 15، وثيقة رقم 288 بتاريخ 20 شوال 1310/ 7 مايو 1893.
وعبر عن نفس الفكرة وزير المالية عبد السلام بن محمد التازي، ردّاً على ما ورد في رسالة القائد محمد بن الطيب السرغيني الذي تساءل عن قدر السخرة التي كان يتعين عليه تقديمها إلى كاتبين من "بنيقة" الوزير المذكور كانا قد أنجزا عملية خرص زيت قبيلة هذا القائد، حيث نقرأ ما يلي:
«... فنطلب من مولانا دام علاه أن ينفذ له في النزول على هذه البقية (من قلل الزيت) مثل الكاتب قبله المنفذة له السخرة، لأن الكل خدام سيدنا وعبيده، على أن طلبة هاذه البنيقة أحوج من غيرهم، لما لا يخفى على سيدنا من ضعف حالهم، وهاذه مدة وهم ينتظرون حلم مولانا حتى أنعم عليهم سيدنا بنفع هاذه المكاتب، أعطى الله مولانا كل خير، وأدام لنا وجوده...».
- خ. س، مح. ح رقم 401، الرسالة بتاريخ 10 رجب 1310/ 28 يناير 1893.

وأما الأغراض والغايات التي كان المخزن يتوخى قضاءها بواسطة هؤلاء المبعوثين إلى جهات مختلفة من البلاد، فيمكن حصرها في النقط الآتية:

1) الوقوف في عين المكان على إجراء عملية خرص حبوب القبيلة، وباقي محاصيلها الزراعية الأخرى، كإنتاج أشجار الزيتون مثلاً، أو عد رؤوس ماشيتها.

2) استلام مبلغ الغرامة المالية التي كان يفرضها المخزن، من حين لآخر، على قواد القبائل الذين كانوا يقومون بعملية خرص حبوب إيالتهم، قبل وصول مبعوث المخزن للإشراف عليها.

3) إرسال حراك القبيلة، أو عسكرها إلى الحضرة.

4) محاولة فض نزاع يكون قد نشب داخل نفس القبيلة، بين القائد والشيوخ والأمناء المُعيَّنين مثلاً حول قضية من القضايا، أو بين القائد وإخوانه، أو بين هذه القبيلة وإحدى جاراتها من القبائل، في مواضيع شتى بدءاً من استغلال المجال الطبيعي المشترك مثلاً، وانتهاء بتهمة إيواء وتحريض المناوئين لسلطة قائد القبيلة المجاورة.

5) تسليم خطاب سلطاني إلى قائد القبيلة، في أمور ومواضيع جد متنوعة، كأمره مثلاً بقضاء غرض من أغراض المخزن، أو غرم قيمة ما وقع من نهب وسطو على متاع الغير في إيالته، أو إنصاف متظلم مما ألحق به من أضرار...

6) مرافقة سفير أو مبعوث أجنبي أثناء توجهه إلى الحضرة السلطانية، أو إلى الجهة المقصودة...[1].

1- انظر على سبيل المثال، لا الحصر:

م. و. ر، مح مراكش رقم 2، رسالة السلطان المولى عبد الرحمن إلى الأمناء مولاي إبراهيم بن عبد الله البوكيلي، والطالب محمد الدليرو، وأحمد بن الكبير، ومحمد بن شقرون، في شأن ترتيب المؤونة وعلف بغال «المخازنية الخمسة فيهم مقدم الواردون عليكم بالرعوس...». =

وكان بعضهم يمدد فترة مقامه بتراب القبيلة ما وسعه ذلك، بهدف الاستفادة، هو ومن معه، مما كان مأموراً بتقديمه إليهم قائدها، من غذاء، ومال، وعلف كل يوم. إلى درجة الاستمرار على هذه الحال عدة شهور، قد تصل، في بعض الأحيان إلى السنة. وهذا ما نستخلصه مما ورد في رسالة القائد أحمد بن العربي المديوني إلى السلطان، حيث يذكر أن قائد الرحى أحمد الكَومي الذي كان قد وفد على والده في السنة الأخيرة من قيادته على رأس قبيلة مديونة، في شأن خاص عسكر هذه الأخيرة، قد ظل هناك، «يدور على نفعه»، طيلة الفترة التي استغرقها قيامه بفريضة الحج، ذهاباً وإياباً[1].

= - خ. س، مح. ح رقم 252، رسالة القائد محمد بن الطيب التروطي إلى السلطان، في شأن «غرم نهب الطريق...»، بتاريخ 19 شعبان 1307/ 10 أبريل 1890.

- خ. س، ك 630، ص. 12، وثيقة بتاريخ 28 جمادى الثانية 1308/ 2 يبراير 1891، تضمنت أوامر السلطان إلى أمناء الصويرة بتموين 51 مخزنياً، وجهوا إلى هذه المدينة للإتيان بالسفير الفرنسي إلى مدينة مراكش، على النحو الآتي:

الفارس:	6 أواق (في اليوم)
الراجل:	10 موزونات (في اليوم)
المقدم:	4 أواق (في اليوم)
قائد المائة:	9 أواق (في اليوم)
قائد الرحى:	26 أوقية (في اليوم)

- خ. س، مح 361، رسالة السلطان إلى عمال قبيلة بني سادن، في شأن طرد من لجأ من الحياينة إلى إيالتهم، بتاريخ 20 ربيع الثاني 1310/ 11 نونبر 1892.

1- خ. س، مح. ح رقم 384، وثيقة بتاريخ 25 محرم 1310/ 19 غشت 1892.

وانظر كذلك ما جاء في وثيقة بتاريخ 4 رمضان 1314، الموافق 6 يبراير 1897، في شأن «بيان العسكر ورتبه الذي كان عند الخديم الوريكي لقضاء الغرض الشريف، وما يجب له من المئونة اليومية ومجموعها، في مدة إقامته عند الخديم المذكور»، حيث دامت هذه المدة ثمانية شهور كاملة، وتطلب الأمر من هذا القائد إنفاق 39294 مثقال على 142 نفراً كانوا يكونون الفرقة العسكرية التي كان يترأسها القائد الأغا بناصر المحاطي.

- خ. س، ق. ح. مح. م.ع.ع رقم 118/1.

ومن ثمة استعطافات ونداءات قواد القبائل المتكررة إلى السلطان، ملتمسين منه إصدار الأوامر إلى قائد التجريدة العسكرية ومن معه من الأنفار للرحيل عنهم، أو على الأقل التخفيف عنهم والتقليل مما كان يعطاهم من مؤونة وعلف، ومال كل يوم.

بيد أن السلطان نفسه كان يرتابه الشك، من حين لآخر، في جدية وحزم مبعوثيه إلى جهات مختلفة من البلاد، ويستغرب من بقائهم هذه المدة كلها وبدون فائدة، فيعهد إلى أحد كبار الكَيش أو العسكر، والذين كانوا يحظون بثقته، بتفقد أحوالهم، والوقوف في عين المكان على واقع الأمور، كما يتضح لنا ذلك مما ورد في كتاب السلطان المولى الحسن إلى أخيه وخليفته بفاس، الأمير مولاي إسماعيل، حيث نقرأ ما يلي:

> **«... فقد كنا كتبنا لك قبل، بأنا أصدرنا أمرنا الشريف للخديم ولد ابا محمد بتفقد أحوال قواد الأراحي النازلين على القبائل المقيدين بطرته (الغرب، العرائش، الحياينة، بني سادن، ءايت عياش، ءايت ولال)، وتبديلهم بغيرهم كل شهر حتى يجري الأمر على مقتضاه، ولا يبقى الخارج عليهم يستفيد المئونة منهم بلا نتيجة، كما أصدرنا شريف أمرنا للوصيف ابن فرجي بذالك حرفاً حرفاً...»** [1].

وأما مقادير المواد الغذائية وغيرها التي كانت تعطى لهؤلاء المسخرين مؤونتهم اليومية، أطراً وأنفاراً، وكذلك ما كانوا يتوصلون به من منحة مالية انتهاء مأموريتهم في القبيلة المعنية، كل حسب رتبته ومكانته ونفوذه، فيبدو أن مقاييسها كانت مضبوطة ومحددة نسبياً، اللهم ما كان يطرأ على حجمها من زيادة وارتفاع، في بعض الحالات الخاصة، أي حين يكون رئيس البعثة لدى القبيلة، من رجالات المخزن الكبار، أو كان القصد من فرض السخرة استتراف قدراتها المالية.

1- خ. س، ك 113، ص. 157، الوثيقة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1308/ 4 يناير 1891.

من جهة أخرى، تتيح هذه المعلومات والمعطيات حول ظاهرة التسخير، فرصة التعرف وتكوين فكرة واضحة عن الحضور المخزني الفعلي في عدد من القبائل والجهات، أي التي كان يقع على عاتق أبنائها عبء هذه الفروض والوظائف الاستثنائية أكثر من غيرهم، وعدة مرات في السنة الواحدة.

هذا، وقد حاولنا، في هذا الصدد، رصد عدد المرات التي ذكر فيها اسم القبائل والعشائر في وثائقنا، حول موضوع مبحثنا هذا، في الفترة المتراوحة ما بين سنتي 1863 و1905، حيث توصلنا إلى النتائج الآتية:

1) منطقة الغرب، بمفهومه السياسي والجغرافي لما قبل 1912:

ذكرت قبائلها 18 مرة في الفترة المذكورة، 7 مرات منها كانت من نصيب قبيلة بني أحسن.

2) منطقة الحوز:

ذكرت قبائلها 42 مرة، كان نصيب قبيلة الشاوية منها 12 مرة، ونصيب قبائل "الديارة" 11 مرة، ونصيب قبيلة دكالة 7 مرات.

3) لا أثر لعدد من الجهات والقبائل في وثائقنا، كمناطق الشمال، والشمال الشرقي، والأطلس المتوسط، وسوس...، وهذا يعني أن قبائل المنطقتين الأوليين كانت تتحمل وحدها تقريباً عبئ الجباية، والوظائف، والفروض، والخدمات التي كان يطالب بها المخزن سكان البوادي على الخصوص[1].

1- توصلنا إلى هذه الاستنتاجات، اعتماداً على ما تضمنته الوثائق الآتية، نكتفي بذكر بعضها هنا فقط:
خ. س، كنانيش رقم: 46، 347، 422، 432، 630، 694.
ومحفظات رقم: 38، 40، 70، 72، 95، 119، 127، 129، 141، 150، 155، 160، 307، 406، 417، 2/400، 10/403، 10/408، 12/430...

وتقدم لنا الوثائق كذلك نماذج عديدة ومتنوعة من مؤونات وسخرات مبعوثي المخزن لدى القبائل. فقد ورد في إحداها، في موضوع مؤونة قائد الرحى اليومية، في منطقة الحوز، المقادير الآتية:

- كبش واحد، رطلان من السمن، مدان من الدقيق، قالب سكر، إبرة شمع، ربع رطل شاي، أربع أمداد شعيراً، ريالان في اليوم (مبيتة).

وأما من كان معه من الأنفار، فكان يعطى لكل واحد منهم يومياً مثقالان، بالإضافة إلى علف الفرس، لمن كان راكباً منهم[1].

وأما المبالغ المالية التي كان على قواد القبائل تسليمها إلى هؤلاء المبعوثين، قواداً وأنفاراً، في سخرتهم، فإنها كانت تختلف باختلاف طبيعة المأمورية الموكولة إليهم من جهة، والوضعية المادية للقبيلة المعنية من جهة ثانية، وكذلك نوعية العلاقات التي كانت تميز أوجه تعاملها مع المخزن من جهة ثالثة. فما كان يعطى مثلاً لحامل خطاب سلطاني إلى قائد من القواد، أو لمن كلف بمرافقة وضمان سلامة قافلة في جهة من الجهات، محملة بأعشار بعض القبائل من الحبوب، بقصد إيصالها إلى المرسى المجاورة، أو إلى "مرس" من "أمراس" المخزن المعدة لخزن زرعه، كان يختلف بالضرورة عما كان يتسلمه القائد العسكري الذي يتوجه، على رأس كتيبة من الجند يصل عدد رجالها أحياناً إلى 300 جندي، إلى قبيلة من القبائل، والتخييم على قائدها، كل الوقت الذي كان يتطلبه تنفيذه للأوامر السلطانية والوظائف المخزنية[2].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 406، وثيقة بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1310/ 23 أكتوبر 1892.

[2]- خ. س، مح. ح رقم 119، رسالة السلطان إلى الباشا العربي ولد أبَّ محمد الشركي، بتاريخ 24 شعبان 1304/ 18 مايو 1887، يأمره فيها بتسليم 100 ريال إلى أحمد ولد مبارك بن السايح، سخرة له على الكتاب السلطاني الذي جاء به. =

ومهما يكن من أمر، فإن الذي جرى به العمل، على عهد السلطان المولى الحسن، وخلال السنوات الستة الأولى من عهد خلفه المولى عبد العزيز، هو أن تعطى لأفراد التجريدات العسكرية التي كان يتم إرسالها إلى القبائل، المقادير الآتية:

- قائد الرحى : ما بين 100 و300 ريالاً.
- قائد المائة : ما بين 15 و30 ريالاً.
- المقدم : ما بين 5 و15 ريالاً.
- الفارس : 3 ريالات.
- الراجل : ريال ونصف[1].

ومن المعلوم كذلك أن السلطان كان يعهد، من حين لآخر، إلى ثلة من كبار قواد الكَيش والعسكر، كالعربي ولد أبّ محمد الشركي، وحم بن الجيلالي، وسعيد بن فرجي، والشريف أحمد الصويري مثلاً، وكذلك إلى شخصيات بارزة من حاشيته ومن أبناء عمومته كمولاي عبد المالك بن عبد الرحمن بن هشام، وأخَوَيْهِ مولاي الأمين ومولاي عرفة ابني سيدي محمد بن عبد الرحمن، ومولاي العربي بن قائد الجيش المغربي، خلال حرب تطوان، مولاي العباس، والشريفين محمد وعبد السلام

=- خ. س، مح. ح رقم 138، رسالة القائد سعيد بن عمر الشيظمي، بتاريخ 15 ربيع الثاني 1304/ يناير 1887، يخبر فيها بأنه سلم 300 ريالاً في سخرة قائد الرحى الذي قدم عنده من أجل إيصال منتوج خرص حبوبه إلى مدينة الصويرة، كما سلمه كذلك 316 ريالاً في "مبايته ومئونته"، تنفيذاً للأوامر.

1- استقينا هذه الأرقام من الوثائق الآتية:

خ. س، محفظات وكنانيش رقم:

- ك 347، ص. 67؛ مح 80؛ مح 92؛ مح 95؛ مح 160.
- ك 422، ص. 34؛ ك 432، ص. 106.

المرانيين بالقيام بمأموريات لدى قواد القبائل، أو قيادة حركات فرعية إلى جهات مختلفة من البلاد.

وإذا كانت مقادير مؤونة وسخرة فئة الكتاب والأمناء مثلاً محددة ومعروفة مسبقاً، فإن الأمر كان على خلاف ذلك بالنسبة لرؤساء البعثات المخزنية هنا وهناك، إذ كان السلطان يحدد ما يعطى لكل واحد منهم، حسب الظروف والملابسات التي تمت فيها المأمورية، وكذلك مكانة ووزن الشخص الذي تمت على يديه.

فقد جاء في رسالة الحاجب أحمد بن موسى إلى ابن عمه مَحمد بن عبد الله بن أحمد الذي كلف بالإشراف على عملية إحصاء ماشية، ومغروسات، وزرع، وقطاني قبيلة بني أحسن، ما يلي:

«... وأجاب (يعني السلطان) عن تعيين السخرة لك، بأن ينفذ لك ما لأهل المرتبة التي جعلت فيها، وهي مرتبة قائد الرحى وقدرها 300 ريال...»[1].

وعند انتهاء مأمورية فرقة عسكرية بلغ عدد أفرادها 506 عسكرياً، من بينهم 44 قائداً، وتأهبهم للرحيل عن قبيلة متيوة بمنطقة جبالة، في مطلع شهر جمادى الثانية 1309 الموافق لمطلع شهر يناير 1892، أعطي للأمين، والطالب الكاتب اللذين كانا بمعيتها في سخرتهما، 50 ريالاً للأول، و150 ريالاً للثاني[2].

ونَلمس أيضاً صورتين أخريين من صور التسخير هذه، ولكن هذه المرة على المستوى المحلي، في الحاضرة كما في البادية، من خلال نموذجين لما كان يعطى إلى المخازنية، وأفراد الحاميات العسكرية، وأعوان قواد القبائل، في سخرتهم، عند قيامهم بمهام تسخيرية، على يد ممثلي المخزن في المدن وفي البوادي.

1- خ. س، و. ز، مج 6، وثيقة رقم 6 بتاريخ 2 جمادى الثانية، 1305/ 15 يبراير 1888.

2- خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 13.

فبالنسبة للحالة الأولى، نستفيد من جواب الوزير الصدر أحمد بن موسى الوارد في الرسالة التي وجهها إليه باشا مكناس حَمُّ بن الجيلالي، بأن:

«... العادة المقررة أنهم إذا كانوا في محلهم (مخازنية عبيد البخاري)، يقبضون خمس أواقي، وإذا كانوا في كلفة مخزنية كالتي ذكرت (خارج مكناس)، يكمل لهم المثقال...»[1].

وأما الحالة الثانية، فتقدمها لنا رسالة أحد قواد قبيلة حاحة، وهو عدي بن علي النكَنافي إلى السلطان، مُتَشَكِّياً له من السخرة الهزيلة والزهيدة التي كان أتباعه يعطونها للأعوان الذين كانوا يفدون عليهم، من حين لآخر، في أغراض مخزنية، بعد تحملهم متاعب السفر إلى المناطق النائية من الإيالة، وبقائهم هناك أكثر من الشهرين، يطوفون على الجماعات والعشائر. وبعد تحملهم كل هذه المشاق، وابتعادهم عن الأهل والبنين، كان لا يعطى للواحد من هؤلاء الأعوان سوى 50 أوقية في سخرته.

«... فأفضى ذلك إلى أن فر الأعوان منا لعدم ما يحصلون عليه بذالك، وإن جعلنا للأعوان، في كتابنا أوقيتين بحساب فلوس الوقت، ودجاجتين في كل ليلة إلى أن تنض القبيلة ما وظف عليها من وظائف المخزن... امتنعوا من ذالك، كما امتنعوا من أداء ما يجب عليهم من الوظائف...»[2].

تلكم كانت إذن نماذج من حالات التسخير التي كانت لها علاقة بشؤون التدبير والتسيير بصفة عامة، وبجوانب أخرى كذلك تتعلق بأوجه نشاط وعيش السكان اليومية، كانت تقتضيها متطلبات الحكم، كالجباية ومشاكلها، أو تعبئة حُراك القبائل وعساكرها، أو القيام بوظيفة التحكيم والتوفيق بين القبائل المُتنازعة، أو بين

1- خ. س، مح. م.ع.ع رقم 3/431، وثيقة بتاريخ 5 شعبان 1312/ فاتح يبراير 1895.

2- خ. س، مح. ح رقم 74، وثيقة بتاريخ 17 شعبان 1302/ فاتح يونيو 1895.

القائد وقبيلته، إلى غير ذلك من الأغراض والخدمات المخزنية التي كان المخزن يستنفر لها باستمرار الأعوان، وعناصر الكَيش والعسكر لإنجازها.

ونَوَدُّ التعرض هنا، ولو بإيجاز، إلى خدمات ووظائف أخرى، كان لا مناص للسلطان من اللجوء إليهم في قضائها، من بينها مثلاً مرافقة السفراء الأوربيين، عند تنقلاتهم داخل البلاد.

وهكذا، ومتى حدد لأحدهم موعد استقباله من طرف السلطان في إحدى عواصمه الثلاث، فاس، مكناس، أو مراكش، كانت تتحرك فرقة من هؤلاء الأعوان العسكريين للإتيان به وبمن كان في رفقته إلى الحضرة، إما من طنجة، أو من الجديدة أو الصويرة.

فقد ورد في قائمة صائر شهر ذي القعدة من سنة 1279، الموافق لشهري أبريل - مايو 1863، على يد أميني مرسي الصويرة، عبد السلام جسوس وعبد الرحمن بن الحسن النسب، أن القائد العباس أمقشد ومن كان معه من الأصحاب، وعددهم 70 رجلاً، قد تسلموا مئونة 15 يوماً، قبل رحيلهم عن هذه المدينة، لمرافقة السفير الإسباني فرانسيسكو مري إي كولوم (Francisco Merry y Colom)، والوفد المصاحب له، إلى مدينة مراكش، حيث تتم مراسيم استقباله من قبل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن.

وكان نصيب كل واحد من هؤلاء من المؤونة اليومية، ما يلي:

القائد العباس المذكور = 15 أوقية.

القائد البشير (خليفته) = 8 أواق.

المقدمون، وعددهم 32	=	7 أواق.
مخازنية فرسان وعددهم 16	=	6,50 أواق.
مخازنية رماة وعددهم 20	=	3 أواق.

ولم يرد ذكر للسخرة التي أعطيت لهم، بخلاف علف الدواب الذي قد تولى المخزن دفعه إليهم[1].

وجرت العادة كذلك بأن يتولى عناصر الكَيش والعسكر إيصال المساجين إلى أماكن اعتقالهم، أو نقل رؤوس المتمردين المقطوعة، كما كان من اختصاصهم أيضاً التنقل إلى جهات مختلفة من البلاد، للوقوف في عين المكان على جمع عسكر القبائل، والإتيان به إلى حضرة السلطان، أو نقل كميات من المال، من مدينة إلى أخرى، وبالخصوص بين مراكش وفاس[2].

1- خ. س، ك 46، ص. 178.
وانظر كذلك:
- خ. س، ك 630، ص. 12، رسالة السلطان إلى أمناء الصويرة، بتاريخ 28 جمادى ثانية 1308، الموافق 8 يبراير 1891، في شأن تقديم المؤونة إلى «المخازنية الموجهين من حضرتنا الشريفة للإتيان مع الباشدور الفرنصيص، وعددهم 51، 39 منهم فرسان، والباقون رماة 12...» .
وخ. س، ك 178، ص. 294، هذه المرة يتعلق الأمر بمصاحبة ابن سفير إنجلترا بالمغرب من مدينة الدار البيضاء إلى مراكش، والوثيقة بتاريخ شعبان 1308/ مارس - أبريل 1891.
2-خ. س، مح. ح رقم 183، رسالة السلطان إلى الباشا العربي ولد أبَّ محمد الشركَي، في شأن جمع وإرسال عسكر قبيلة البهاليل، صحبة تجريدة المخازنية الوافدة عليه، وعدد رجالها 52 شخصاً. الوثيقة بتاريخ 28 ربيع الثاني 1306/ فاتح يناير 1889.
- خ. س، مح. س. م رقم 36، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الخليفة مولاي الحسن بتاريخ 19 ربيع الأول 1287/ 19 يونيو 1870.

وكان عدد من هؤلاء الناس يستخدمون في أعمال البناء التي كانت تتم، من حين لآخر، في عدد من القصور السلطانية، بمكناس، وفاس ومراكش، أو في غيرها من البنايات المخزنية، ناهيك عن أعمال الصيانة، والتنظيف والتطهير، كَحَمْلِ الأتربة والأحجار مثلاً، من مكان إلى آخر، أو الإسهام في أعمال كبرى كتحويل مجرى مياه بعض السواقي والوديان، كما حدث ذلك مثلاً في مدينة فاس سنة 1884، بل إن كبراء الكَيش والعسكر هم الذين كانوا يتولون عملية الإشراف المباشر على مثل هذه الأشغال الأخيرة. وهذا ما يتبين لنا من الوثيقة الآتية:

«... فإن سيدنا أيده الله وجه وصيفه القائد البشير الحبشي، ومولاي أحمد الصويري، ومحمد بوهيمة الدليمي، لرد ماء فاس لمجاريه الأصلية، ويأمرك أيده الله أن ترتب لهم مئونتهم اليومية مدة مقامهم ثمه...» [1].

وكان منهم معلّمون وصناع مهرة، استطاعوا التفوق على أقرانهم، ونيل إعجاب أعوان المخزن الكبار، واكتساب شهرة واسعة في ميدان تخصصهم، وهذا ما نستفيده مما كتبه الباشا أحمد أمالك إلى السلطان، حيث تحدث عن شخصية من هذا المستوى الرفيع، حرفته "لواح"، في العبارات الآتية:

«... مع أن المسمى صدرهم (أي المعلمون) مخزني قديم من الجيش السعيد، وله يد طولى في الصناعة، عديم المثيل فيها...» [2].

1- ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 2، رسالة الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد، بتايخ 27 ربيع الثاني 1301/ 26 يناير 1884.

2- خ. س، مح. ح رقم 258، وثيقة بتاريخ 12 شعبان 1307/ 3 أبريل 1890.
أضاف أحمد أمالك بأن اسم هذا الشخص المعلم عبد السلام، وبأنه من مائة هوارة، سكن أول الأمر في حومة باب أيلان (هيلانة) «فلما كثر عليه ابن داوود (العباس) الكلفلة، انتقل، وسكن ببريمة بوسط المخازنية».

ويتضح من الوثائق كذلك أن الأجر الذي كان يخولهم إياه المخزن، كان دون الذي كان يتقاضاه نظراؤهم غير المنتسبين إلى مُؤَسَّسة الجيش، ومن ثمة احتجاجهم، من حين لآخر، على وضعيتهم هذه، ومطالبتهم بالزيادة في حجمه.

وقد أشار إلى هذا الجانب الحاجب موسى بن أحمد، في رسالة وجهها إلى أخيه الباشا عبد الله بن أحمد، حيث أطلعه على شكوى الباشا فرجي من أن "**إخوانه الذين يخدمون في البناء السعيد، قد استقلوا ما يعطاهم 4,50 أواقٍ...**" ، بينما يعطى «لأهل المدينة 7 أواقٍ»[1].

3 - الدفاع عن حوزة الوطن

3 - 1 الأبراج والتحصينات

ما من شك أن شروع القوات العسكرية الفرنسية في احتلال الجزائر ابتداء من سنة 1830، وازدياد اهتمام الدول الأوربية الاستعمارية بأوضاع وشؤون بلاد جنوبي حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذا انفتاح المغرب التدريجي على العالم الخارجي، وبالتالي اتساع مجال التعامل السياسي والتجاري مع هذه الدول وغيرها من دول أوربا الغربية على الخصوص، كل هذه الوقائع والتطورات قد أفرزت ظرفية تاريخية جديدة بالنسبة للبلاد. ومن ثمة حرص وسعي سلاطين القرن التاسع عشر الهادف إلى تحصين بعض النقط الحساسة في الساحل الأطلسي على الخصوص،

1- خ. س، و. ز، مج 10، وثيقة رقم 185، بتاريخ 9 شوال 1292/ 8 نونبر 1875.
- خ. س، مح. ح رقبم 131، رسالة الباشا سعيد بن فرجي إلى السلطان، بتاريخ 2 ذي الحجة 1304/ 22 غشت 1887، في شأن تأخير سفر عسكر البطاحي إلى زيان، وبالخصوص «من هو قايم من معلميهم بخدمة سوري باب الساكَمة، وأبي الجنود حتى يكملا، وحينئذ يلحقون بطابورهم...» .

وتسليحها بعتاد حربي حديث، كطنجة، وأصيلة، والعرائش، والعدوتين سلا ورباط الفتح، وأسفي، والصويرة[1].

ومن المعلوم أن هذه المساعي قد اقترنت، في ذهن السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام على الخصوص، بفكرة "إحياء سنة الجهاد" في البحر، الأمر الذي حمله على إصدار أوامره إلى عامل تطوان، القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش باختيار مجموعة من الشبان من أجل تكوينهم في سلاح المدفعية "تَاطُبْجِيت"، وفي الملاحة البحرية، كما تفصح عن ذلك الفقرة الآتية:

«... فقد رأينا إحياء السنة الجهادية، ولا ينبغي للثغور خلوهم ممن يعرف أمور البحر والسفر فيه، خصوصاً ثغر تطوان وطنجة. والعدد المذكور (30 شاباً) يكون مهيئاً، ميسراً، ومهما بعث عليهم الرعيسان (عبد الرحمن بريطل وعبد الرحمان بركَاش)، وجههم لهم ولابد...»[2].

بيد أن هذه المخططات والمشاريع لم تكن لتؤتي أكلها، أو يكتب لها أدنى حظ من النجاح، بسبب التفوق المادي والتكنولوجي الأوربي وقتئذ، ولا سيما في الملاحة البحرية الحربية وتقنياتها.

1- وانظر ما كتبه الناصري، في سياق الحديث عن مجهودات السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام في هذا الصدد، حيث قال على الخصوص:
«... وفي رابع شوال من هذه السنة (1275/ 7 مايو 1859)، ورد المجاهد أبو محمد عبد الله بن محمد بن العربي فنيش السلاوي من مدينة لوندرة إلى ثغر سلا، ومعه مركب موسوق فيه سبعة عشر مدفعاً ومهراسان عظيمان من المعدن وأشياء أخرى من آلة الحرب، وكان جلبه لذلك بأمر السلطان المولى عبد الرحمن لعمارة البستيون الجديد بسلا الذي قدمنا ذكره قبل...».
- الاستقصا...، ج 9، ص. 76.

2- م. و. م. ر، مح 1، ملف 10، رسالة السلطان إلى أعشاش المذكور، بتاريخ 24 صفر 1250/ 2 يوليو 1834.

ولا أدل على هذا من انسحاب السلطان السريع من هذا الميدان، وعزوفه الكلي والنهائي عن البحر وأهواله، على إثر المواجهة الخاطفة التي دارت بين المقاتلين المغاربة وجند عدد من القطع البحرية والحربية النمساوية، أواخر شهر أبريل 1830، قرب مصب نهر اللوكوس، بمنطقة الهبط. وقد ألمح المؤرخ الناصري إلى هذه الواقعة، في العبارات الآتية:

«... واعلم أن هذه الوقعة هي التي كانت سبباً في إعراض السلطان المولى عبد الرحمن عن الغزو في البحر والاعتناء بشأنه. فإنه رحمه الله، لما أراد إحياء هذه السنة، صادف إبان قيام شوكة الفرنج ووفور عددهم وأدواتهم البحرية، وصار الغزو في البحر يثير الخصومة والدفاع والتجادل والنزاع...»[1].

ومهما يكن من أمر، فإن مصطلح الجهاد ظل حاضراً وباستمرار في الكتابات المخزنية، على امتداد الفترة موضوع بحثنا هذا. فالسلطان المولى عبد الرحمن نفسه، إحدى عشرة سنة بعد هذه الأحداث، خاطب عامله على العرائش وطنجة، في شأن تحرشات وتهديدات الفرنسيين بِشَنِّ هجوم عنيف ومفاجئ على موقع من مواقع البلاد الساحلية، في العبارات الآتية:

«... الجهاد في سبيل الله خصوصاً أرباب الثغور، لابد من أن يكونوا على أهبة واستعداد للجهاد بنية صادقة... وما بقيت الثغور، وحصنت الأبراج والصقائل العامرة بالمدافع والمهارز وءالاتها، وتعلم الطُّبْجِيَة الضرب، إلا بقصد الجهاد...»[2].

وواضح أن لفظة "جهاد" قد استعملت هنا في معناها الدفاعي، لا في مفهومها المعتاد في الاصطلاح التاريخي، وذلك بحمل الآخر، عن طريق الترغيب أو

1- الناصري، مرجع سابق، ج 9، ص. 25.

2- خ. س، مح. رقم 40/8 ك 4، وثيقة بتاريخ 20 ذي القعدة 1256/ 13 يناير 1841.

الترهيب، على الاعتقاد في الكلمة الحق، واتباع سبيل الهداية والرشاد، الأمر الذي كان يقتضي الدخول معه في مجاهدة ومكابدة، وفي حرب ومواجهة، خارج الوطن، بعيداً عن الأهل والأولاد.

فالمقصود هنا من استعمال هذا المصطلح في هذا السياق، أي في عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، وكذلك في سياقات من جاء بعده من السلاطين إلى غاية سنة 1912، هو اتخاذ الأهبة والاستعداد للدفاع فقط عن النفس وعن الوطن، ولصد الهجمات المحتملة "للعدو الكافر".

قال صاحب "منتهى النقول ومشتهى العقول"، في هذا الصدد، ما يلي:

«... لما رءا نصره الله (السلطان المولى الحسن) أن الأمر بالجهاد يؤدي إلى مفسدة عظيمة، تؤدي إلى قطع الدين، فقال بعض الشر أهون من بعض، وارتكاب أخف الضررين لازم، لأن جده ووالده أمر بالجهاد... فأكل المسلمون بعض بعضاً، وأكلوا من استغاث بهم من المسلمين، فاجتمع عليهم عذابان، عذاب الكفار وعذاب إخوانهم...»[1].

وإلى هذا المعنى أشارت رسالة قائد قصبة المهدية، محمد بن منصور المهداوي والموجهة إلى الحاجب أحمد بن موسى، حيث قال رداً على ما توصل به من العتاد الحربي:

«... فقد ورد علينا أمر مولانا الشريف بما أنعم به علينا من البارود والكُور من خزين ثغر سلا حرسها الله، لترول ذلك هنا بالخزين، والاحتفاظ عليه، يبقى حبساً في سبيل الله بقصد الجهاد...»[2].

1- السملالي، علي بن محمد السوسي، **منتهى النقول ومشتهى العقول**، مخ. س. ع رقم 633 د، ضمن مجموع، ورقة رقم 43.
وتبنى المؤرخ الناصري نفس الموقف، إذ كان يرى أنه لا قدرة ولا استطاعة للمغرب وقتئذ، في خوض غمار حرب ضد إحدى الدول الأوربية، مهما كان حجمها ووزنها، بسبب تخلفه المادي والتكنولوجي بالنظر إلى تفوق هذه الدول، في كافة المجالات.
- الاستقصا، م. س، ج 9، ص. 189.

2- خ. س، مح. ح رقم 164، وثيقة بتاريخ 5 شوال 1305/ 15 يونيو 1888.

ويتعارض طبعاً مفهوم المخزن هذا حول مسألة الجهاد مع وجهة نظر ومقاصد بعض أرباب الزوايا، وبالخصوص شيوخ الطريقة الدرقاوية الذين ما انفكوا، منذ انتهاء حرب تطوان، ينادون بالجهاد، ويحرضون الناس على محاربة الفرنسيين، والتصدي إلى محاولاتهم ومخططاتهم التوسعية على حساب الأراضي المغربية.

إلا أن المخزن إدراكاً منه لخطورة مثل هذه الدعوات، واقتناعاً منه بعدم قدرة الجيش المغربي ومتطوعة القبائل، على مواجهة أياً كان من الجيوش الأوربية، كان يبادر إلى إسكات وقمع من كان يبثها في القبائل من أتباع الشيخ محمد العربي بن الهاشمي الدرقاوي، كما حدث ذلك سنة 1888، حيث أصدر المولى الحسن رسالة دورية إلى عدد من قواد القبائل، يأمرهم فيها بالتصدي إلى هؤلاء الدعاة، وعدم الالتفات إلى كلامهم، وطردهم من إيالتهم[1].

على أن الأبراج والتحصينات التي نقصدها هنا، هي تلك البنايات والحصون الموجودة في المدن الساحلية، على امتداد الواجهة الأطلسية على الخصوص، والتي يعود تاريخ تشييدها إلى عهود خلت، اللهم ما كان منها قد تم بناؤه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على عهد السلطان المولى الحسن. وأما تلك الحصون والقلاع التي كانت موزعة على عدد من المدن والمراكز العسكرية داخل البلاد، فسوف يأتي الحديث عنها في فصل لاحق من هذا البحث، تحت عنوان: "القصبات، والإدالات، والترالات".

وأما النقط التي سنحاول التعرض لها هنا، فهي على النحو الآتي:

- توزيع الأبراج في المدن الساحلية وتسليحها.

1- خ. س، مح. ح رقم 160، وثيقة بتاريخ 27 رجب 1305/ 9 أبريل 1888.

- حالتها وتفقد شؤونها من قبل المخزن.

- استنتاجات.

فبالنسبة للنقطة الأولى، وكتمهيد لها، لا بأس أن نستأنس بما أثبتناه من معلومات ومعطيات حول أبراج وتحصينات عَدَدٍ من مراسي الواجهة الأطلسية، في الجدول الآتي:

الجدول رقم 32: أبراج وتحصينات مراسي الواجهة الأطلسية

أماكن الأبراج	عددها	عدد المدافع بها	المصدر والتاريخ	ملاحظات
طنجة	5	20	- م. و. م. ر، مح طنجة، وثيقة بتاريخ 6 محرم 1311/ 20 يوليو 1893. - الكردودي، أحمد بن محمد: **"التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الأصبنيولية".** المطبعة الملكية، الرباط، 1963، ص. 25 وما بعدها. - ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس...، ج 2، ص. 481 وما بعدها. A.G.V, 3 h 3, Rapp. du mois de Mars 1882.	أسماء هذه الأبراج هي كالآتي: - برج المرسى - برج البارود - برج الريشة - برج النعام - برج طبانة. هذا، ويضم عدد المدافع المثبت بمتنه الستة مدافع الضخمة من نوع أرمسترونـــگ (Armstrong) التي كان السلطان قد أمر بجلبها من إنجلترا في 11 ربيع الثاني 1298/ 13 مارس 1881، وكلف المهندس الإنجليزي إدوارد سليـــفا (Edward Silva) وتقنيين آخرين من جبل طارق بترميم وإصلاح برج القصبة، ثم وضع المدافع في أماكنها. وكان يساعد ويتابع سير هذه الأعمال كُلٌّ من قائد الطبجية إدريس بن عبد الواحد الفاسي، والطالب المهندس الزبير بن عبد الوهاب سكيرج الفاسي. هذا، فضلاً عن 42 مدفعاً أخرى

				كانت بنفس المدينة سنة 1311/ 1893-1894، وتسميها الوثائق المخزنية "مدافع فراجية"، أي التي كانت تستعمل لرمي قذائف في الأعياد والمناسبات المماثلة.
العرائش	14	148 من النحاس والحديد	م. س، ك 218، ص. 120.	احتوى برج سيدي علال العسري على مهرازين، وبرج الكَبيبات الكبير على ثلاثة، فضلاً عن المدافع التي كانت بهما، بينما وضع 46106 من "الكور"، و4963 من "البونب"، بسقالة الكبيبات، كما كانت تختزن في عدد من هذه الأبراج آلات وأدوات كان يستخدمها طبجية البلد كالبارود، والخفيف، وملح البارود، و"القنابيض" (كانت تقاس بواسطتها عيارات المدافع)، و"السبونجات"، وموازين الماء...
أصيلا	12	30	خ. س، ك 328، ص 4 وما بعدها، وثيقة بتايخ رجب 1307/	سبعة من الأبراج وهي أبراج سقالة دار المخزن، والغماري، وسيدي أحمد بن منصور، والباز، والجميمع، والحومر، والمخاطف، كانت أفواه مدافعها مصوبة نحو البر، وهذا ما نفهمه من وثيقة أخرى، بنفس السجل بمنته، ص. 10، ولكن بتاريخ 16 صفر 1307، الموافق لـ 12 أكتوبر 1889، أي في وقت كان فيه السلطان المولى الحسن في طريق العودة من رحلته الشهيرة إلى مراسي الشمال، قاصداً مدينة فاس.
سلا	4	17	ــ "الإتحاف الوجيز"، ص. 62.	من بين هذه الأبراج والسقالات، برج الدموع أو برج القائد، والذي يقول عنه محمد بن علي الدكالي ما يلي: «...وكان أعظم هذه الأبراج

				وأحسنها، وأبهجها شكلاً وضخامة وارتفاعاً واتساعاً، برج الدموع بالسور المريني من الجهة الغربية بين ضريح ابن عاشر وابن الجراد...».
الرباط	4		— خ. س، ك 328، حجة 1307/ أواسط غشت 1890. — إتحاف أعلام الناس...، ج 2، ص. 489. - A.G.V, 3 h 3, Rapp n° 63, du 22 Novembre 1882, p. 10.	ذكر الضعيف الرباطي في تاريخه أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله قد شيد وجدد بناء عدد من القصبات والأبراج بمدينة رباط الفتح، كبرج خنزيرة، وبستيون آخر مقابل لمدينة سلا، وبرج السراط، وسقالة بن عيشة. — تاريخ الضعيف، تحقيق محمد العماري، ص. 167. ويأتي طبعاً، في مقدمة هذه الأبراج، البرج الكبير الذي بناه المهندس الألماني روطنبورغ (Rottenbourg)، على ساحل هذه المدينة، ابتداء من سنة 1303/ 1885. وخمس سنوات بعد هذا التاريخ، توجه الأمين محمد الزكاري، والزبير سكيرج السابق الذكر، والمهندس الألماني، وبعض كبار الطبجية إلى مدينة إيسن (Essen) بألمانيا للتفاوض في شأن الحصول على المدفعين الضخمين من عيار 260 م/ م اللذين سبق للسلطان أن طلب من مسؤولي معمل كروب مده بهما. ومعلوم أن الذي كلف بالإشراف على أعمال البناء هوالمحتسب الشهير عبد الخالق فرج الرباطي الذي نقرأ في أحد تقاييده في هذا الشأن، أنه في الفترة المتراوحة ما بين 6 شوال 1305 ونهاية سنة 1307، الموافق لـ 16 يونيو 1888

				وأواسط غشت 1890، أي في مدة 28 شهراً بالتقريب، بلغ مجموع ما أنفق في بناء البرج المذكور 400949 مثقال وأوقيتان إلا ربع الأوقية، أي حوالي 12337 ريال أو حوالي 61685 فرنك ذهبي. وذكر بيير كَيلن (P. Guillen) في كتابه "ألمانيا والمغرب..." أن المدفعين العملاقين من نوع كروب واللذين لم يَتَسَلَّمْهُمَا المغرب إلا سنة 1893، قد بلغ ثمنهما 1065045 فرنك - ذهبي، ومعهما طبعاً لوازمهما وذخيرتهما، في حين بلغت النفقات على تشييد مكان وضعهما وخدمات أخرى 838456 فرنك - ذهبي، الأمر الذي يعطينا فكرة عن المجهود الكبير الذي بذله المخزن من أجل تعزيز القدرات الدفاعية عن حوزة الوطن.
الدار البيضاء	07	47	خ. س، ك 412، ص. 338 وما بعدها.	بسبب حداثة عهد تأسيسها ولاشك، فإن عدد أبراجها كان قليلاً نسبياً، والمعلومات التي أثبتناها بمتنه وردت في محضر تفويت المهام بمرسى هذه المدينة، بين الأمناء عبد الرحمن الحلو الفاسي، وبوبكر بن جلون وعبد الرحمن بركَاش الرِّبَاطِيِّيْن والذين تَمَّ تعيينهم للعمل بها، مكان الأمينين إدريس برادة الفاسي، ومحمد هارون التطواني. والبرج اليزيدي هو أهم أبراج هذه المدينة، إذ كان به 27 مدفعاً لوحده، فضلاً عما كان به مخزوناً من الذخيرة وأنواع أخرى من العتاد الحربي.
الجديدة	06	17	خ. س، ك 437، وثيقة بتاريخ شعبان 1317/ دجنبر 1899.	

أزمور	05	05	خ. س، ك 443، ص. 281.	
أسفي	17	93	خ. س، ك 225، ص. 10، وثيقة بتاريخ أواخر صفر 1314/ 9 غشت 1896.	28 مدفعاً من العدد الوارد ذكره يمتنه من معدن النحاس، والباقي، أي 65 من معدن الحديد، بالإضافة إلى 8 مهاريز. هذا، وقد أشير في هذه الوثيقة كذلك إلى أن خزنة البارود التي كانت توجد بمرسى هذه المدينة قد احتوت على 568 "برميلاً"، بلغ وزن بارودها 601 قنطاراً و30 رطلاً، علماً بأن القنطار هذا يساوي حوالي 50 كيلوغراماً.

ولكن، ماذا عن أبراج وحصون الواجهة المتوسطية، شمالي المغرب، وما الحامل والداعي لنا إلى عدم إدراج أسماء بعض مدنها وقراها في جدولنا هذا؟ الحق أننا لا نعثر إلا نادراً على معطيات ومعلومات في وثائقنا حول هذا الموضوع؛ وحتى إن ظفرنا ببعضها، فأغلبها عن مدينة تطوان ومرساها مارتيل، وما عدا ذلك، فلا شيء يذكر، اللهم ما يرد من حديث عن عدد من الحاميات العسكرية والقصبات، بدءاً من قصبة جنادة، قرب مدينة مليلة السليبة غرباً، وانتهاء بقصبة عجرود في الحدود المغربية الجزائرية شرقاً. وما السهولة الكبيرة والسرعة الفائقة اللتين ميزتا اقتحام مركز مارتيل من قبل جحافل القوات العسكرية الإسبانية سنة 1859، إلا خير دليل على ما نقول وشاهد على عراء الساحل المتوسطي المغربي بأكمله من أدنى منشأة عسكرية، قمينة وقادرة على الصمود في حالة تعرضها إلى اعتداء خارجي.

ومن الملاحظ كذلك في هذا الصدد، سواء تعلق الأمر بالمنشآت العسكرية على الساحل الأطلسي، أو التي كانت في الواجهة المتوسطية، أن ما كان بها من سلاح وعتاد حربي كان لا يفي بالغرض المطلوب، وعديم الفائدة

والنفع، وقد لا نبتعد عن الحقيقة، ونحيد عن الصواب، إذا ما قلنا إن المدافع التي كانت تشغل بدون مشكل وتؤدي مهمتها، هي التي سبق وأن أشرنا إليها أي المدافع «الفراجية»، وأما سواها، فلا اعتماد عليه. ولنا في الاعتداءات المتكررة، طيلة القرن التاسع عشر، والتي استهدفت بعض كبريات المدن الساحلية كطنجة، والعرائش، وسلا، والصويرة، من قبل السفن والبوارج الحربية الأوربية، دون أن تستطيع مدفعية هذه المدن التصدي إليها والدفاع عن نفسها، خير دليل على ما نقول[1].

وقد صور أحسن تصوير هذا الواقع المزري الخليفة سيدي محمد، في رسالة إلى والده السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، من خلال ما وقف عليه ورآه شخصياً أثناء تفقده لأبراج وحصون مدينة الرباط، حيث قال:

«... ويعلم مولانا أنا لما مررنا على رباط الفتح، كنا وصلنا لمواضع المدافيع والمهاريز بقصد التبرك بمواضع الجهاد، فألفينا جل العجلات مكسوراً لا تليق لشيء، فمن رءاها من بعيد، ظن أنها صحيحة؛ ومن أمعن النظر فيها واختبرها، وجدها كلا شيء، بل وجدنا في بعض المدافع الماء داخلها، وهي مفرطة غاية التفريط، غير مصقولة ولا محفوظة، وظهر لي أن نخبر مولانا ليكون على بصيرة...»[2].

وهذا الراهب الفرنسي الخطير شارل دي فوكو (Charles de Foucauld) يكتب متهكماً وساخراً مما أمكنه مشاهدته من عتاد حربي بمدينة تطوان، بعد زيارته لها، ما يلي:

---

[1] - الناصري، م. س، ج 9، ص. 62، حول اعتداء قطع من الأسطول الحربي الفرنسي على مدينة سلا في مهل شهر صفر من سنة 1268/ 26 نونبر 1851.

[2]- خ. س، مح. م. ع. ر، وثيقة رقم 26/4 ط 5، بتاريخ 29 جمادى الأولى 1255/ 31 غشت 1837.

«... وقد وضعت مدافع عائبة، في جنبات كل باب من أبواب المدينة، وهي تكشر بأنيابها، وكأن المقصود من نصبها هناك هو إرهاب الناظرين إليها...»[1].

ويفيد ملخص رسالة سلطانية إلى أمناء العرائش، بتاريخ رجب 1307، الموافق لشهري يبراير ومارس 1890، في شأن تعيين نائب عنهم للتوجه إلى مدينة أصيلا المجاورة، للوقوف في عين المكان على واقع وحالة المنشآت العسكرية والعتاد الحربي بها، بأنّ:

«... نحو الستين مدفعاً حديداً مطروحة، وإن كان كذلك، فَنَفّذُوا ذلك، بعد جعل سرائر بمحل تركيبها...»[2].

وإلى نفس الموضوع، أشارت رسالة أخرى وجهها هذه المرة السلطان المولى عبد العزيز إلى عامل الدار البيضاء وقتئذ، القائد عبد الرحمن بركَاش، حيث خاطبه قائلاً:

«... فقد بلغ علمنا الشريف ما هي عليه سائر المدافع وغيرهم من الآلات الجهادية بالأبراج السعيدة، وخزائنها بذالك الثغر المحوط بالله المكلف بمقابلتها المهندس هناك من التفريط، وعدم الإصلاح، لعدم مسارعة الأمناء ثمه إلى ما يشير به عليهم من الإَصلاح والتجديد...»[3].

يتضح لنا مما سبق ذكره، ومن وثائق أخرى مماثلة قد يضيق المجال هنا لاستغلالها كلها، أن السلطان كان يعهد، بين الفينة والأخرى، إلى شخص

1- Foucauld (Charles de), Reconnaissance au Maroc. 1883 - 1884, Société d'édition géographique maritime et coloniale, Paris, 1888, p. 4.

2- خ. س، ك 328، ص. 4.

3- خ. س، مح. م.ع.ع رقم 3/421، الوثيقة بتاريخ 7 صفر 1312/ 10 غشت 1894.

واحد أو أكثر بمهمة تفقد الأبراج وأحوالها، ومباشرة أعمال إصلاح العتاد الحربي، وترميم البنايات والأماكن التي قد يكون تسرب إليها الخراب نتيجة الإهمال وسوء التدبير، وذلك طبعاً بتعاون مع عامل البلد وأمنائها.

وهكذا، تفيد رسالة السلطان المولى الحسن إلى عامل مدينة أسفي الطيب بن هيمة، وهي بتاريخ 16 شعبان 1291، الموافق لـ 28 سبتمبر 1874، أن الطالب مَحمد بن عبد الله بن أحمد البخاري، ويتعلق الأمر هنا بابن أخي الحاجب موسى بن أحمد، قد عين:

«للوقوف على الأمور الجهادية هناك من إصلاح سرائر المدافع، وتجديد المدافع بل المتلاشي منها، وإصلاح الأبراج والسور...».

وورد في نفس الرسالة أن السلطان كان قد أمر عامل الرباط عبد السلام السويسي، وأمناء هذه المدينة، وأمناء جارتها سلا، بتوجيه عدد من أمهر الصناع في حرفة النجارة، «العارفين بإصلاح تلك العدة والعدد الذي يكفي لذلك...»، إلى مدينة أسفي طبعاً، فضلاً عن الأمر الصادر إلى الأمير مولاي عثمان، صنو السلطان وخليفته بمدينة مراكش:

«بتوجيه المعلم محمد أشريكان الرباطي صحبته لينظر السور والأبراج، ويقدر هو والأمناء ما يصير على إصلاحها...»[1].

يتبيّن لنا إذن، ممّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، أن مدينة أسفي، شأنها في ذلك شأن جل المدن والمراسي الكبرى على الخصوص، كانت تفتقر إلى أطر كفأة ومتخصصة في الصناعات المرتبطة بالبحر، وبتشييد وترميم وإصلاح المنشآت العسكرية،

1- م. و. م. ر، مح 1.

وبسلاح المدفعية كذلك، وهو الأمر الذي يرد ذكره باستمرار في الوثائق، والإشارة إليه. وقد قال عن هذا الجانب الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن، في نفس الرسالة التي تحدثنا عنها قبل قليل، في سياق الحديث عن حالة الأبراج والعتاد الحربي بمدينة رباط الفتح ما يلي:

«... أما الخطة الجهادية فقليل من يفهم ضرورياتها في الطبجية الذين رأينا هناك، وقد صارت نسياً منسياً في سائر المراسي. وقد كنا توجهنا بطبجي رباطي معنا لغياثة، فما كان يُحْسِنُ حتى رمي الكور في الهواء ليلاً على العادة، وكم من مرة سقط الكور وسط المحلة، وما رأيت أحسن من رجل اسمه عمر السربوت الصويري...»[1].

ونلمس نفس الظاهرة مما ورد في رسالة السلطان إلى عامل طنجة القائد عبد الرحمن بن عبد الصادق الريفي، في شأن من كان مكلفاً بتعهد وتفقد المدافع الجديدة التي نصبت مؤخراً في أبراج القصبة بهذه المدينة، حيث خاطبه قائلاً:

«... وكنت تعتمد في أمر الأبراج على عبد الرحمن مشنين وصاحبه إدريس. ولما توفي مشنين، صرت تقف بنفسك، ولا تتكل على أحد، وذكرت أنه كان يستنيب عبد السلام بن القائد المختار، فتركته على حاله من النيابة حتى تطلع علمنا الشريف، وأنه لم يبق من المعلمين اليوم إلا الحاج عبد الرحمن المفرج لاكنه عجز عن الخدمة...»[2].

ثم إن ما تسمح باستقرائه واستنتاجه أيضاً وثائقنا، أن معظم هؤلاء الخبراء والصناع المهرة ينتسب إلى العدوتين، رباط الفتح وسلا، كما يتبين لنا

1- خ. س، مح. م.ع. ر، وثيقة رقم 26/4 ك 5، بتاريخ 29 جمادى الأولى 1255/ 31 غشت 1837.

2- خ. س، ك 347، ص. 178، وثيقة بتاريخ 16 جمادى الثانية 1301/ 14 مارس 1884.

ذلك من الرسالة التي وجهها السلطان إلى عاملي هذين المدينتين، عبد السلام السويسي، ومحمد بن سعيد السلاوي، وأُمنائهما بتاريخ مهل ذي القعدة 1300، الموافق لـــ 3 سبتمبر 1883، يُخبرهم فيها بتعيينه مجموعة من الطبجيين والمهندسين، وهم على التوالي إدريس بن عبد الواحد (الفاسي)، وإسماعيل الرباطي، والتهامي بن حمادي الزراري، ولحسن بن محمد البخاري (طبجيون)، والمختار الرغاي ومحمد بناني (مهندسان)، وأمرهم بالتطواف على كافة مراسي البلاد، والوقوف في عين المكان على:

«أبراج الثغور، وتفقدها واختبار أحوالها ثغراً بعد ثغر... وكذا المطافي وما هو من ذالك مفتقر للإصلاح، وقدر ما يقام به بتقدير أرباب البصر العارفين بذالك الاصطلاح، ويعرفوا عدد المدافع في كل برج والمهارس، وفرمة كل منهما، وكونهما مدبراً وخالص النحاس، والصالح والفاسد، والمستعمل والكاسد، وعدد المدافع المنبودة في الفضاء والأزقة على أنها فاسدة...»[1].

بيد أن كل هذه الإجراءات والتدابير كانت لا تنفع ولا تجدي في شيء، إذ بالرغم من حلول أفراد هذه البعثات والوفود المخزنية بالمدينة أو المراسي المقصودة، ومعاينة أحوال وأوضاع هذه المنشآت العسكرية، وتفقد ما كانت تحويه من عتاد حربي وذخيرة، فنادراً ما كانت تنجز أعمال الإصلاح والترميم على الوجه المطلوب.

1- خ. س، ك 117، ص. 87.
وانظر كذلك ما جاء في وثيقة مماثلة لهذه، وهي عبارة عن رسالة سلطانية إلى عامل أسفي القائد الطيب بن هيمة، في نفس التاريخ.
- خ. س، ك 688، ص. 2.

ولاشك أن هذا راجع إلى عدد من العوامل والأسباب، نجمل أهمها في النقط الآتية:

1) لم تكن عمليات التفتيش والمراقبة هذه منتظمة في الزمان ولا في المكان. ولنا فيما أوردناه هنا عن مدينة أسفي خير دليل على ما نقول، حيث مرت تسع سنوات كاملة على وِفَادَةِ مَحمد بن عبد الله بن أحمد على هذه المدينة سنة 1291 هـ، قبل أن يحل بها، أواخر سنة 1300 هـ، وفد إدريس بن عبد الواحد الفاسي.

2) مركزية مفرطة في تدبير الأمور واتخاذ القرار، إذ كان كل شيء، كبير أو صغير، يتوقف على موافقة السلطان، وصدور أوامره، قبل الشروع في العمل، مهما كان نوعه وأهميته.

3) تعدد الجهات المسؤولة عن الاعتناء بالأمور «الجهادية»، إذ كان معنياً بالأمر كل من عامل البلد، وأمنائها، وقائد حاميتها العسكرية، فضلاً عن شخص آخر أو أكثر، كانوا ينضافون إلى هؤلاء الأعوان المخزنيين، كما يتضح لنا ذلك، مما نقرأه في رسالة وجهها عون مخزني يدعى محمد بن أحمد المكناسي، مكلف بتعهد أبراج مدينة الدار البيضاء وما كان بها من عتاد حربي، إلى قائد الطبجية مولاي أحمد بن عبد الله الصويري، حيث كتب ما يلي:

«... وحين صححت وقويت على السير، تفقدت الأبراج بعد أن كان أخي نائباً عني في تفقدهم بالتنظيف فقط، وجدت مدفعين قد سقطا لتلاشي بعض ءالاتهما، نبهت الأمناء على رفعهما بعد تقويم سريرهما...»[1].

---

[1] خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 14، وثيقة بتاريخ 4 ذي القعدة 1311/ 9 مايو 1894.

4) ضآلة المبالغ المالية التي كانت ترصد لإنجاز أعمال الصيانة، والترميم، والإصلاح، الأمر الذي يفسر ورود أوامر وتعليمات مخزنية في وثائقنا في الصيغة الآتية:

«... وعلى إصلاح خزين ببرج الباز، وإصلاح برج المهراز، وبرج النعام بالقصبة إصلاحاً خفيفاً بما لابد منه موجهة البحر...»[1].

فلا غرو والحالة هذه أن تتدهور بعض المنشآت العسكرية، ويتسرب إليها الخراب، وتصبح مرتعاً لعدد من الممارسات والاستعمالات البعيدة كل البعد عن الغاية التي شيدت من أجلها، والأمثلة، في هذا الصدد، كثيرة وجد معبرة.

وما دمنا في منطقة الهبط، لا بأس أن نذكر هنا ما ورد في وثيقة مخزنية أخرى، يدور موضوعها حول ما كان ينبغي القيام به من إصلاحات وترميمات في أبراج مدينة أصيلة، وما يجب اتخاذه من تدابير وقرارات لإعادتها إلى حالتها الطبيعية، كالعمل على:

«... انتزاع أسارير ببرج الباز، وبرج ابن منصور من أهل البلد، ورده لأصله كما كان أولاً، وعلى تحويل برج باب البحر الذي أدخل في فندق الأحباس ورده لمحله الأصلي، وعلى بناء برج طاقة ابن الشرقي الذي كان انهدم قبل، وجعل دار هي الآن لابن عزوز على حالته الأولى، حذوا بحذو...»[2].

وكان الباشا محمد ولد أب محمد الشركَي قد كتب إلى السلطان، قبل التاريخ، واصفاً له الحالة المزرية التي أصبحت عليها أبراج مدينة العرائش

1- خ. س، ك 328، ص. 4، وثيقة بتاريخ شعبان 1307/ مارس ـ أبريل 1890.

2- نفس المرجع السابق.

ومدافعها إذ «ءال أمرها إلى التلاشي والخراب...». ثم ختم رسالته ملتمساً من العاهل العمل على:

«إحياء ما عفا واندرس من هاتيك الرسوم، وإصلاح ما شيده السلف...»[1].

ولكن، ماذا عن حالة هذه المنشآت العسكرية، وما كان بها من عتاد حربي وذخيرة، في جهات أخرى من البلاد؟ وهل كانت شبيهة أو أسوأ من تلكم التي ألمحنا إليها بالنسبة لكل من العرائش وأصيلة؟

ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال استنطاق وثيقة غنية، ومغرية بما تضمنته من معلومات ومعطيات حول حالة أبراج وحصون مرسى من مراسي منطقة الحوز، ويتعلق الأمر بمدينة أسفي.

فقد جاء في تقرير بتاريخ أواخر صفر 1314، الموافق لـــ أواسط يوليو 1896، عن حالة عدد من هذه البنايات، ما يلي:

«... أبراج المرسى ثلاثة صغيرة فيما بين السلوقية وباب المرسى تضرب للبحر على ترسية المراكب، وهي مخربة ولا مدفع فيها، ومادة السور التي منها إلى برج الرملية كلها مفتقرة للإصلاح...».

ووصف أصحاب التقرير برجاً آخر في نفس المدينة، وهو صقالة الزاوية، في العبارات الآتية:

«... مستطيلة، جيدة، صحيحة البنيان... وفي براحها الأول، داخل الباب الأول، قبور بها متوى الفساد الذين قتلوا في وقعة إسلي (أي سكان المدينة الذين

---

[1]- خ. س، ك 117، ص. 62، وثيقة بتاريخ 26 شوال 1300/ 6 غشت 1883.

تمردوا في صيف سنة 1844، على إثر وقوع المعركة المذكورة في هذا التاريخ) ما يزيد على المائة، وهذا المحل من محلات الجهاد، ينبغي تطهيره من ذلك...».

ونستفيد من نفس الوثيقة أن برجاً آخر ويحمل اسم أَبْلاَطُ، يرجع تاريخ تشييده إلى فترة احتلال المدينة من قبل البُرتغاليين في القرن الخامس عشر، وهو خال من المدافع، صار الآن يعرف ببرج المستاري، **«... حيث هو بيد أولاد المستاري، نَازِلُونَ في دويرة بداخله من قديم. وقد حدثوا ببابه الأولى بيتاً، وعقدوا في تقويسة الباب باباً بخوختها...».**

وأما مخزن البارود بنفس المدينة فلم يسلم هو كذلك من عواقب الإهمال والتفريط، إذ كانت المياه تتسرب عبر سطوحه، كلما أمطرت السماء، متسببة طبعاً في إفساد البارود الذي كان يتحول إلى "الوحل". وقد تم إصلاح جميع المرافق التي كانت في حاجة إلى إصلاح وترميم، ولكن، يرى أصحاب التقرير، أنه لابد من بناء سور، **«... يكون حائطاً ببراحها بباب له، لتحفظ حينئذ باب الخزنة من الأزبال، ويكون هذا البرج يتسعون فيه الطُّبْجِيَّة وقت مناولتهم البارود، فإنه الآن فارغاً ترمى به الأزبال والغبار، ويكون به الدواب والبقر، ولا يحفظه من ذلك إلا هذا السور...»**[1].

3 - 2 القصبات، والإدالات، والنزالات

رأينا في الفصل السابق، ما كان المغرب يتوفر عليه من أبراج وتحصينات، في القرن التاسع عشر، على امتداد واجهتيه البحريتين، الأطلسية والمتوسطية، كما ألمحنا إلى حالة بعضها، وإلى أي حد كان من الممكن التعويل عليها في الدفاع عن حوزة البلاد، والذود عن حماها، في حالة تعرضها إلى اعتداء خارجي.

1- خ. س، ك 225، ص. 4 وما بعدها.

وأما الآن، فسنحاول التعرض إلى جانب آخر من نفس الموضوع تقريباً، ولكن هذه المرة في بُعدِه الداخلي، ونعني به طبعاً القصبات، والترالات، والقلاع المنبتة في جهات مختلفة من البلاد، في الجبال وقدمها، وكذلك على امتداد المسالك الكبرى التي كانت تمثل الممر الطبيعي والضروري للقوافل التجارية، وللسابلة، ولكتائب الجيش[1].

على أن وفرة المعلومات والمعطيات في الوثائق المخزنية، أو ندرتها وصمتها عن هذه المنشآت العسكرية، فيما يرجع إلى القرن التاسع عشر، لهما علاقة بالظروف السائدة وقتئذ من جهة، وباهتمامات وانشغالات المخزن بما كان يجري في جهات معينة من البلاد من جهة أخرى. فمثلاً، في عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، يرد الحديث بكثرة وباستمرار عن قصبات وإدالات طنجة وسبتة، وتطوان، وبادس، والنكور، ووجدة، وعيون سيدي ملوك، وتازة، وتمارة

1- حول هذا الجانب، أنظر ما يلي:

- الزياني، أبو القسم أحمد بن علي: البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف، مخ. ك. أ ر رقم 173.

- المشرفي، محمد بن محمد بن المصطفى، م. س، مخ. خ. ع رقم د 1463، ورقة 70.

- Dziubinski (Anderzej): L'Armée et la Flotte de Guerre à l'époque des Sultans Saadiens. Hesp. – Tam., Vol. XIII, Fasc. Uniq., 1972, p. 66. p.
- Delmas (Cap. Fort) : Etudes sur les Guiches Marocains. Paris, B.G.R, 1948, n° 1409. p. 6 et suiv.
- A.G.V, 3 h 4, Rapp. n° 2 du Cdt. Levallois en date du 1er mars 1884, p. 2 et suiv.
- A.G.V, 3 h 21, Rapp. du cap. Larras intitulé l'Occupation du Maroc 25 mai 1900, p. 17 et suiv.

وصخيرات القرنفل، كما تشير هذه الكتابات المخزنية أيضاً إلى عدد من التزالات في بلاد الحياينة، والشراردة، وبني أحسن، وأعراب الرباط...

وأما في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، فيبدو أن هاجس تقوية وتدعيم القدرات الدفاعية لعدد من المدن والمراسي، كان مستأثراً باهتمام المخزن، كطنجة، والعرائش، ووجدة، وتازة والعدوتين سلا ورباط الفتح، والصويرة...

وأما في عهد السلطان المولى الحسن، فقد ازداد اهتمام المخزن بالقصبات والإدالات، وتم بناء وترميم العديد منها، في جهات مختلفة من البلاد، ويشهد على ذلك كثرة الوثائق المخزنية حول هذا الموضوع، والتي ترجع إلى عهد هذا السلطان، وعهد ابنه وخلفه المولى عبد العزيز. على أن الحديث يرد بكثرة وباستمرار، خلال هذه الفترة، عن مناطق الأطراف وبالخصوص منطقة سوس، والساحل الأطلسي جنوبي هذه الناحية، بسبب دسائس وتدخلات عدد من المغامرين الأوربيين في هذه المناطق، ومساعيهم الرامية إلى ربط علاقات تجارية وشخصية مع أهاليها، وتشييد منشآت تجارية في بعض النقط الساحلية، دون علم من المخزن ولا إذن منه ومن ممثليه[1].

1- نلمس جانباً من الآثار السلبية لترويج السلع والمنتوجات المهربة على عيش السكان، مما كتبه إلى السلطان ثلاثة قواد من قبيلة تكنة أيت بلة بمنطقة سوس، حيث سبق وأن أخبرهم:
«بالضرر الكثير والغلاء الفادح الذي حل بالمسلمين من أجل جلب الخيل، والبغال، والبقر، والغنم، والصوف، والزرع لتلك النواحي الساحلية، وإذنك لنا، إذا عثرنا على شيء من ذالك، أن نأخذه بأجمعه، ونقبض على من وجدنه بيده، المال لنا، والرقاب لسيدنا أن توجه لقلعة تزنيت...».
وبعد أن أكدوا للسلطان أن إخوانهم لا دخل لهم فيما ذكر، خلصوا إلى القول إن:
«قبيلتنا لا يتصرفون في تلك النواحي، ولا يسلكونها، وإنما يتصرف فيها قبيلة أيت الجمل أولاد سيدي عبد الله أسالم ومن معهم من أيت الحسن وغيرهم، يبيعون للنصري ويشترون من

وبالإضافة إلى حاميات وإدالات تيزنيت، وردانة، وطرفاية، وأكَلميم، وسيدي إفني، وأيت باعمران، ووادي نون، تذكر هذه الوثائق كذلك إدالات الرَّيْصَانِي، والأقصابي، وأوطاط، وفكَيــگ، وعين بني مطهر، وتاوريرت، وعيون سيدي ملوك، ووجدة، وعجرود (سعيدة)، وشراعة، وسلوان، وجنادة، والنكور، وبادس، وتطوان، وسبتة، وأمسون، وتازة، وتيجنة أو تاجنة (ببلاد الحياينة)، وأَلْمِيس (أيت يوسي)، وصفرو، وعين اللوح، وأزرو، والحاجب، وأكَوراي، وخنيفرة، وشقيرن، وأمريرت، وأولماس، وبني ملال، والزيدانية، وإغرم الأعلام، وقصبة أيت الربع، وقنطرة على أوعدي (ببلاد بني أحسن)، وتمارة، وصخيرات، القرنفل...[1].

عندهم، وأن أبناء بيروك هم الذين يأخذون عشر الداخل والخارج من مرسا الطرفاية، وكل ما خرج من المرسا المذكورة، فلا يدخل إلا في قرية أكلميم. وعليه، فنحن عند أمر سيدنا إن أذن لنا في خراب أكلميم...».

- خ. س، مح. ج رقم 92، وثيقة بتاريخ 25 جمادى الأولى 1313/ فاتح مارس 1886.

1- لا يتسع المجال لذكر كل الوثائق التي استقينا منها هذه الأسماء، إلا أن هذا لا يمنع من ذكر نماذج منها هنا، على سبيل الاستئناس، وهي كالآتي:

- م. و. م. ر، مح مولاي سليمان، سجل رقم 17420، وثيقة بتاريخ 13 ذي الحجة 1207/ 22 يوليو 1793 (قصبة أكوراي).
- خ. س، ق. ح، مح. س. م، وثيقة بتاريخ 2 ذي القعدة 1277/ 12 مايو 1861 (إدالة صفرو).
- خ. س، مح. ح رق 70، وثيقة بتاريخ 14 رجب 1296/ 4 يوليو 1879.
- خ. س، ك 152، ص 113، وثيقة بتاريخ 23 ذي القعدة 1306/ 21 يوليو 1889 (قصبة الحاجب).
- ح. س، مح. ح رقم 141، وثيقة بتاريخ 16 شوال 1307/ 5 يونيو 1890 (إدالة شقيرن).
- خ. س، ك 175، ص. 130، وثيقة بتاريخ 5 رمضان 1308/ 14 أبريل 1891 (أمسون).
- خ. س، مح. ح رقم 112، وثيقة بتاريخ 14 رمضان 1308/ 23 أبريل 1891 (أُلماس).
- خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 13، وثيقة بتاريخ 20 رجب 1309/ 19 يبراير 1892 (تازة، أمسون، وادي زا (عجرود، أُلماس).

ما يمكن ملاحظته مما سبق ذكره، هو الانتشار الواسع للقصبات والإدالات، الأمر الذي يعكس، ولاشك، إرادة المخزن القوية، وسعيه الحثيث، بهدف إثبات حضوره، وإحكام قبضته على كافة أنحاء البلاد.

بيد أن هذه الرغبة والستراتيجية كانت تصطدمان بعوائق وعراقيل شتى، بشرياً وتنظيمياً ومادياً وطبيعياً. وهذا ما سنحاول التعرض إليه في مبحثنا هذا، ومن خلال ما تفيده مجموعة من الوثائق المخزنية، في هذا الصدد وغيره، قد توفرت لدينا وثائق حول عدد من هذه الإدالات والقصبات، كجنادة، وسلوان، وعيون سيدي ملوك، والقصابي، وإغرم الأعلام، والزيدانية، وأيت الربع، وبني ملال، وأيت باعمران مثلاً.

وغالباً ما كانت تتمحور الموضوعات والقضايا الوارد ذكرها في هذه المراسلات، بين السلطان ومخاطبيه من قواد القبائل، أو قواد الحاميات العسكرية، حول ظروف عيش وعمل رجال هذه الإدالات، وعلاقاتهم بالقبائل المجاورة لهم، أو احتياجهم إلى المؤونة مثلاً التي كانت تنقطع عنهم مدة شهرين أو أكثر، أو اللباس، أو السلاح والذخيرة. وما من شك أن المؤونة، أي الراتب، كان هزيلاً، ولا يكفي البتة لسد حاجياتهم اليومية، الشيء الذي كان يؤدي إلى فرار بعضهم، ويدفع بالبعض الآخر إلى البحث عن أي عمل يمكنهم من التغلب على تكاليف العيش ومتطلباته، كما نتبين ذلك مما ورد في رسالة عامل قصبة عيون

- خ. س، ك 707، ص. 4، وثيقة بتاريخ 13 محرم 1311/ 27 يوليو 1893 (عين بني مطهر).
- خ. س، و. ز. مج 27، وثيقة رقم 70، بتاريخ 23 محرم 1311/ 6 غشت 1893 (أوطاط).
- خ. ص. س، سلسلة III، حرف - أ -، مج 11، وثيقة رقم 1688، بتاريخ 9 صفر 1328/ 20 يبراير 1910 (صفرو).

سيدي ملوك، قرب مدينة وجدة، القائد محمد ويدة السوسي إلى السلطان، في شأن سوء تصرف وعسف الأغا الحاج علي الباعمراني وجند طابوره، عند حلولهم بالمنطقة حيث نقرأ ما يلي:

«... فلما رجعت محلة سيدنا السعيدة من وجدة، وحللت قصبة العيون، صار يخسر في العسكرية حتى خرجوا ثلاثة من القصبة، وحازهما عنده حتى كسر سوق سيدنا نصره الله، وشوش المتسوقين من القبائل، وحظر اللطف... ورحل وكل من وجده من العسكرية بعيد من القصبة قبضه واحد بفرسه، والآخر كان في يديه حوائج الناس يدللهم، وحازه بحوائجه...»[1].

وهذا ما حدا بنا إلى الاقتصار على معالجة النقط الآتية فقط:

- الرواتب والمؤن والأعداد.
- علاقات هذه القصبات والإدالات مع جاراتها من القبائل.
- أسماء عدد من ولاتها، ودلالة اختيارهم واختيار جندهم.
- أهم المسالك المطروقة في مغرب القرن التاسع عشر.

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 257، وثيقة بتاريخ 20 رمضان 1307/ 10 مايو 1890.

وانظر كذلك ما كان قد أنهاه قائد تجريدة كيش أولاد دليم بقصبة أيت باعمران، يحيى بن الطاهر الدليمي إلى السلطان، في شأن طريقة توزيع المؤونة على مستحقيها من الجنود وقوادهم، حيث نقرأ ما يلي:

«... وصل جوابك عما أمرناك به في شأن قواد الأراحي العسكرية، هل يقبضون المئونة على عددهم أو على الحاضر، بأنهم يقبضون على عددهم، غير أنهم لما طالت إقامتهم، صار جلهم أهل بيع وابتياع، يحضر جميعهم مرة، ويحضر الجل مرة أخرى...».

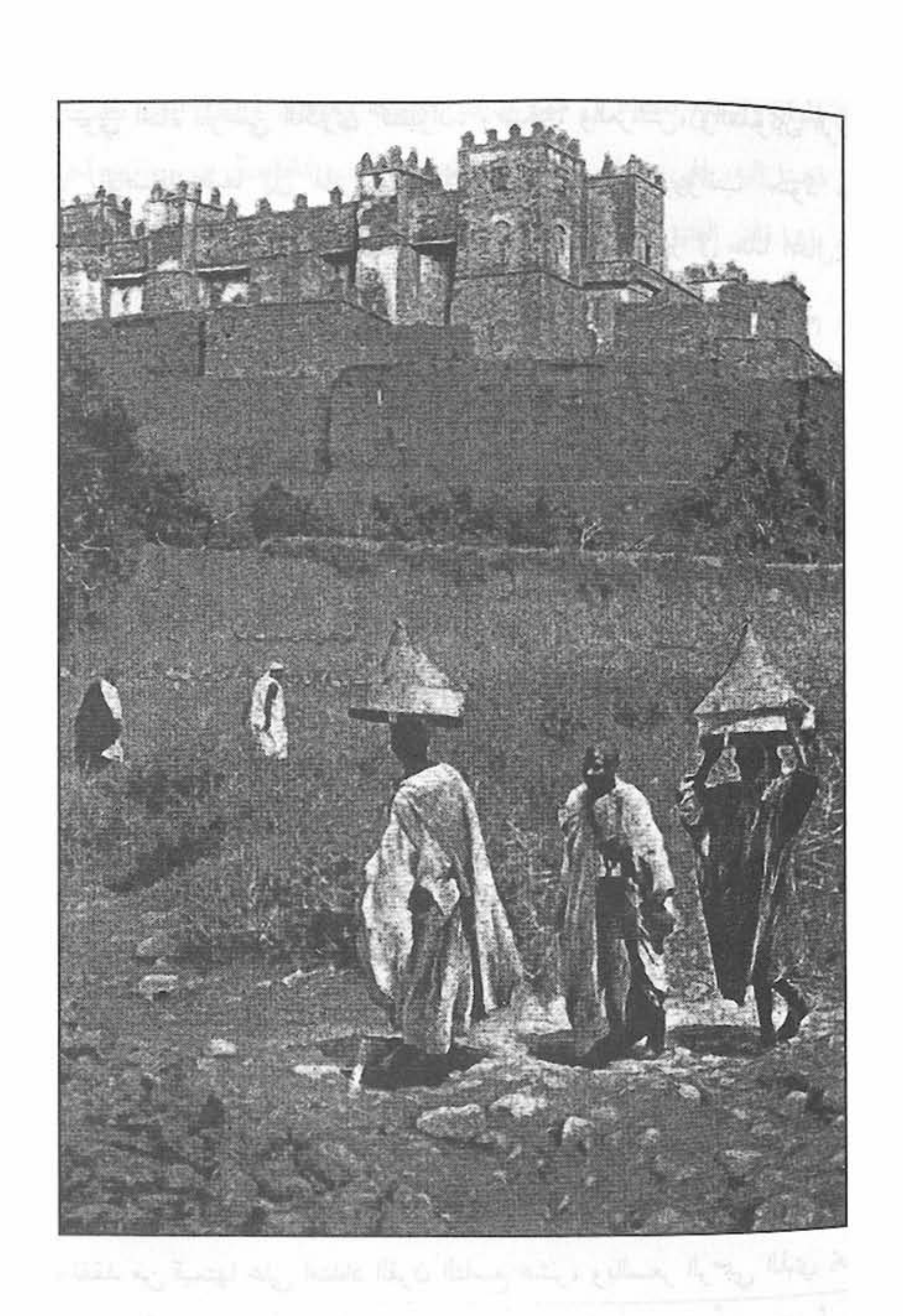
- خ. س، ك 707، ص. 98، وثيقة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1310/ 3 دجنبر 1892.

بخصوص النقطة الأولى، تبرز مصادرنا جملة من الحقائق والممارسات، سواء تعلق الأمر بمدى اهتمام المخزن بهذه الجوانب وغيرها، أو بظروف وأوجه عيش عناصر الكَيش والعسكر وحراك القبائل الذين كان يتم تجنيدهم للعمل في هذه القصبات والإدالات.

وقبل أن ندلي ببعض الأمثلة والبيانات في هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن عدد الجند المعين للرباط في هذه الحاميات العسكرية، وبالتالي ما كان يرصده المخزن من أموال، ويوفره من أقوات لبعضها، ويقدمه من سلاح وذخيرة لجميعها، كل هذا كان مقترناً بالدرجة الأولى بأهمية الموقع الجغرافي والإستراتيجي لهذه القصبة أو تلك، وبطبيعة ونوعية العلاقات التي كانت تربطها بالقبائل المجاورة لها، هل كانت علاقات خضوع وانقياد، أم علاقات نفور وابتعاد، وأخيراً بأنماط ووسائل كسب وعيش السكان المجاورين لها.

وهذا ما يجعلنا نُقِرُّ بأنه كان لكل إدالة أو مجموعة من الإدالات شخصيتها المتميزة، ومشاكل خاصة بها، ومهام محددة كان يتعين على رجالها الاضطلاع بها، بهدف إنجاح خطط ومشاريع المخزن هنا وهناك، الأمر الذي يتراءى لنا وبكل وضوح من المصادر، ولا سيما من التي تخص نواحي جبال الريف وكَلعية، والمغرب الشرقي، والأطلس المتوسط، وسوس.

على أننا نعني بالمؤونة هنا، ما كان المخزن يقدمه من دقيق إلى جنود بعض إدالات الأطراف وليس كلها، كجنادة، وعجرود، والقصابي، وأيت باعمران، زيادة على الأجر الذي كانوا يتقاضونه نقداً، ويتساوى فيه الأنفار والأطر، مع جنود باقي الإدالات الأخرى.



قصبة تلوات مقر سكنى وحكم آل الكَلاوي

ومن الملاحظ في هذا الصدد، وفيما يتعلق بالنصف الأول من القرن التاسع عشر، تولي أمناء المراسي الكبرى كتطوان، وطنجة، والعرائش، والعدوتين الرباط وسلا، بالإضافة طبعاً إلى فاس ومراكش، تسديد مؤن ورواتب جنود هذه الإدالات. ولكن، في النصف الثاني من نفس القرن، طرأ تغيير في هذا المجال، إذ تقلص عدد هذه المراسي، وانفرد تقريباً أمناء البنيقة المراكشية، ونظراؤهم بدار عديل بفاس، وكذلك أمناء مرسى الصويرة، بأداء هذه الأجور والمؤن. وهكذا، صارت إدالات تافيلالت، والقصابي، وأوطاط، وعين اللوح، وأزرو، والحاجب، وتازة، وأمسون، وتاوريرت، وعيون سيدي ملوك، ووجدة، وعجرود، تتوصل بها من أمناء الصائر بفاس، في حين كان على بيت مال مراكش أداءها لكل من إدالات بني ملال، وايت الربع (قصبة تادلة)، وإغرم الأعلام، والزيدانية، وتسرافت، وزاوية الشيخ، وزيان، وعلى أمناء مرسى الصويرة إيصالها إلى حاميات تيزنيت، وردانة، وأكَدير، وأيت باعمران، والأمثلة في هذا الصدد جد عديدة ومتنوعة.

وهكذا، تشير مصادرنا إلى مقدار الراتب اليومي الممنوح لأفراد هذه الحاميات العسكرية، أنفاراً وأطراً، وهو الأجر نفسه الذي كان يعطى لباقي جنود الكَيش والعسكر، اللهم ما كان يقدمه المخزن من قمح وشعير، على رأس كل شهر، إلى عناصر بعض إدالات الأطراف والتخوم، كجنادة، والقصابي، وفكيك، وتافيلالت، وأيت باعمران مثلاً. ثم إن هذا الأجر الذي كان هزيلاً وزهيداً، لم يكن يعطاهم بانتظام، بل كثيراً ما كان ينقطع عنهم مدة شهور عديدة، فضلاً عن توصلهم به في شكل قراريط، أي هذه القطع النقدية النحاسية والصغيرة التي ما فتئت تفقد من قيمتها على امتداد القرن التاسع عشر، وبالسعر الرسمي الذي يحدده السلطان والأمناء لا بالسعر التجاري الذي كان العمل جارياً به في أسواق

القصبات المذكورة أو أسواق القبائل المجاورة لها، وهذا دون الحديث عن ارتفاع أثمان المواد والسلع المطرد في هذه المناطق المنعزلة والنائية. وإليك أمثلة تصب كلها فيما ذهبنا إليه. ففي موضوع انقطاع المؤونة، كتب الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه باشا فاس العتيق عبد الله بن أحمد ما يلي:

«... فإن عسكر إدالة الأقصابي لا زال يردد الكتابة في أمر المئونة، ويذكر تأخرها عنهم أربعة أشهر حتى تشتت العسكر، وضاعت الخيل، وصاروا يتفرقون في قبائل البربر يتكففون... وأما مئونة الدقيق، فتبقى منفذة لهم على يدك من فاس...»[1].

والملاحظ في هذا الصدد كذلك، أن رؤساء هذه الإدالات كانوا لا يترددون في إثارة مثل هذه القضايا والمشاكل في كتاباتهم، وعرضها على أنظار السلطان وأعوانه الكبار، والتنبيه إلى عواقبها الوخيمة على ظروف عيش وعمل رجالهم، ملمحين إلى أن كل تأخير أو انقطاع في أداء الرواتب والمؤن، قد يؤدي لا محالة إلى عدم انضباطهم، وتعاطيهم إلى نشاطات أخرى غير الجندية، وهروبهم من الخدمة، وقيامهم بأعمال النهب والسطو على متاع الغير.

فهذا مثلاً القائد الأغا محمد بن الفكاك، وبصفته قائداً عسكرياً لإدالة قرية أكلميم الواقعة على بعد حوالي 55 كيلومتراً من مصب وادي نون، وفي تراب قبائل تكنة، يخاطب السلطان في العبارات الآتية:

«... ونطلب من سيدنا أعزه الله ونصره أن يجود بنفع لنقضي ما ذكر (تكليفه بمهام التسخير لدى قواد المنطقة عساه يتمكن من جمع القدر الكافي

---

[1]- خ. س، و. ز، مج 25، وثيقة رقم 30، بتاريخ فاتح رمضان 1295/ 29 غشت 1878.

من المال وهو 600 ريالاً والذي كان قد استَسْلَفَهُ من الغير)، وأسعار هذه النواحي غالية ومصروفها كثير، وأهل المروءة والمعاملة قليلون...»[1].

وهذا عامل مدينة تازة، القائد عبد السلام بن يط الجامعي، وبعد وصوله إلى مقر عمله الجديد، وانتهائه من تقصي الحقائق حول من يتحمل المسؤولية قبل غيره، في إيقاد نار الفتنة والاقتتال بين بعض سكان المدينة ومن ناصرهم من قبائل غياثة وبني بوقيطون من جهة، وأفراد الحامية العسكرية بها من جهة أخرى، يكتب ما يلي:

«... ولما صرنا نتلاقوا مع الصادر والوارد ونسئله عما كان حل بها من الفتن داخلاً وخارجاً، وجدنا ذلك بهتاناً كبيراً وجله افتراء، وسبب ذلك اتفاق وقع مع من هو مائل إلى الجوار، اتفقوا على الإداية للعسكر لينشأ عن ذلك ما يوجب اضمحلاله وهلاكه، ليتوصلوا لغرضهم الفاسد وهو خلاء البلاد، ويبقى الجوار يفعلون فيها بثارائهم مع أن روحها هو عسكرها، وهو قائم بحراستها في الأبواب والأسواق، وقد حصل لهم الضرر بسبب قطع المئونة...»[2].

وأما القائد أحمد بن محمد المومني، وهو من أبرز القواد العسكريين في العهدين الحسني والعزيزي، وبصفته وقتئذ عاملاً على القصابي، فقد عبر عن رأيه بكيفية مبتذلة وبليغة في نفس الآن، حول ضرورة الاعتناء بالجند وبشؤونه، ولا

1-خ. س، مح. خ رقم 444، وثيقة بتاريخ 8 شوال 1310/ 25 أبريل 1893.
وانظر في شأن أكَلميم:
- الولاتي (ت 1330/ 1912)، مَحمد يحيى بن محمد المختار، **الرحلة الحجازية**، تخريج وتعليق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص. 86.
2-خ. س، مح. ح رقم 308، الوثيقة بتاريخ 5 جمادى الأولى، 1309/ 7 دجنبر 1891.

سيما من كان منه مرابطاً وسط قبائل ليس من عادتها الإذعان إلى الأوامر المخزنية، حيث كتب ما يلي:

«... إن هاذه البلدة ضعيفة الحال، بادية الاستقلال، مع كثرة الغلاء بها، وقد اكتنفتها البرابر من كل ناحية، ولا تَنَالُهَا الأحكام المخزنية كما في علمك، ومن كان بهذه المثابة، فالأنسب لها الْمَدَدُ الكثير، والتقويم الجزيل. وتعلم أن الناس لا يألفون إلا بالشبع في بطونهم، والكسوة لظهورهم، والنعال لأرجلهم، وإن خلى شيء من هذا، ذهبت الناس سبهللا وفرت، ولا نافع إلاّ ما ذكر...»[1].

وإذا كان القواد والرؤساء يشتكون من زهد وهزال رواتبهم هذه، إذ كانت لا تمكنهم قط من مواجهة تكاليف العيش وضرورياته، فما بالك بمن كان من مطلق الجند، وهو يرى أن الذي كان يتقاضاه راتباً لا يسمن ولا يغني من جوع؟

وها هي ثلاثة نماذج جد معبرة، اخترناها من بين عشرات الحالات، نوردها هنا للدلالة على ما ذهبنا إليه من القول.

فبعد أن كان أجر الفارس العادي 6 موزونات في اليوم، أي أوقية واحدة ونصفها، بالنسبة لكل واحد من تجريدة الخيالة الذين كانوا في رفقة القائد محمد بن عبد المالك الريفي، إدالة ببادس والنكور بمنطقة الريف، وذلك في غضون شهر جمادى الثانية من سنة 1262، الموافق لشهر يونيو 1846، ها هو يرتفع إلى 4 أواق للفارس ونصفها للرامي، في شهر رمضان من سنة 1284، الموافق ليناير 1868، لِيُحَدَّدَ في ذي الحجة 1313، المُوافق لشهر مايو 1896، في 20 أوقية للأول ونصفها للثاني.

1- خ. س، مح. م.ع.ع رقم 6/410، الرسالة موجهة إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، وهي بتاريخ 23 محرم 1313/ 15 يوليو 1895.

وهذا يعني أن ما بين سنتي 1846 و1896، أي في مدة نصف قرن، لم يتضاعف راتب عموم الجند إلا خمس مرات، في حين سجل النقد المغربي، خلال نفس الفترة تقريباً، انخفاضاً في قيمته مقابل سعر العملة الأجنبية، الريال والبسيطة الإسبانيين والريال الفرنسي على الخصوص، انخفاضاً يقدر بحوالي 700%، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد والبضائع المطرد، وغلائها في مناطق الأطراف[1].

1- استقينا هذه المعطيات من الوثائق الآتية:

- م. و. م. ر، مح طنجة رقم 1، وثيقة رقم 17800، وهي عبارة عن رسالة وجهها بوسلهام بن علي أزطوط إلى الوزير محمد بن إدريس، في التاريخ المذكور أعلاه.

- خ. س، ك 10933، ص. 147.

كانت إدالة تازة هذه وقتئذ، تتكون من ثلاث تجريدات وهي:

1) تجريدة من العسكر قوام رجالها 200 شخصاً، من بينهم ستة عشر فارساً، وأربعة عشر قائداً، كان راتبهم على النحو الآتي:

- المقدم : 4,50 أواق.
- قائد المائة : 5 أواق.
- المتوسط : 7,50 أواق.
- قائد الأرحى : 12,50 أوقية.

2) فرقة مكونة من أشخاص يدعون أولاد علوش، وكان عددهم 39 فرداً، فيهم فارسان، ومقدمان، وقائد مائة.

3) وأخيراً "فرض من الكَيش" بلغ عدد رجاله 54 شخصاً، مما يعطي لهذه الإدالة في مجموع الجند المرابط بها 293 نفراً.

- خ. س، ك 422، ص. 32.

أشير في هذه الوثيقة إلى أجر الأطر على النحو الآتي:

- المقدم : 30 أوقية.
- قائدة المائة 40 أوقية.
- المتوسط : 50 أوقية.
- قائد الأرحى : 125 أوقية.

ومهما يكن من أمر، فلا بأس أن ندلي هنا ببعض الأرقام والملاحظات حول أعداد جند بعض هذه الإدالات والقصبات، إذ من شأن ذلك أن يساعد على استشفاف الأهمية التي كان يوليها المخزن إلى بعضها، إما بسبب موقعها الجغرافي المتميز والمتوغل مثلاً في بعض الجهات الجبلية، أو الواقعة في أطراف وتخوم البلاد، كما هو الشأن بالنسبة لسلسلة مراكز الحراسة والمراقبة المنتشرة في سواحل منطقة سوس وقبائل أيت باعمران.

الجدول رقم 33: مراكز الحراسة والمراقبة المنتشرة في جهات مختلفة من البلاد

المرسل	الجهة المقصودة	الإدالة	الأعداد	التاريخ	المصدر	ملاحظات
السلطان	بريك الحبشي	تافيلالت	30	23 ربيع الثاني 1276	م. و. م. ز، مج 1.	
		تازة	436	شوال 1297/	خ. س، ك 347، ص. 81.	يتعلق الأمر بطابور تكانة الذي كان إدالة في هذه المدينة. وكانت مكونة عناصره على النحو الآتي: - الخيالة - 7 أواق للواحد (عددهم 20) - الرجالة - 3 أواق للواحد - المقدمون - 6 أواق للواحد (عددهم 26) - قواد المائة - 10 أواق للواحد (عددهم 7) - خلائف - 20 أوقية للواحد (عددهم 2) - قائد الرحى - 26 أوقية للواحد.
		بني مكيلد (نصف أيت عبدي)	1348	12 جمادى الثانية 1306	خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 18	تضمنت الوثيقة التي استقينا منها هذا الرقم المعطيات الآتية: 1) أسماء القواد الذين أمدهم المخزن بعدد من هؤلاء الجنود. 2) حوالي % 71 من رماة الإدالة المكيلدية، وعددهم 1260 راميا، و% 66 من خيالتها، هم من قبيلة

						دكالة، ويمثلون الفرق الآتية: الحوزية، أولاد بوعزيز، أولاد عمرو، أولاد بوزرارة، أولاد عمران، العونات، في حين تقاسم كل من أولاد حريز، ومديونة (الشاوية)، وكلميمة (ناحية مراكش) العدد الباقي. 3) أربعة من القواد العشرة الذين كانوا على رأس قبيلة بني مكيلد ونفذ لا إدالة عندهم، بينما كان القائد محمد أعراب المكيلدي العرفاوي والذي يرد ذكره باستمرار في الوثائق، إذ كان الساعد الأيمن للمخزن في هذه الديار الجبلية، يتوفر على إدالة بلغ عدد رجالها 273 نفراً بقرية أزرو التي كانت مقر قيادته.
						4) ذُيِّلت وثيقتا بأسماء قواد النصف الثاني الذي كانت تتكون منه قبيلة بني مكيلد وبدعى أيت أمناصف، وجميعهم "لا عسكر عندهم الآن"[1].

1- نعلم من رسالة وجهها القائد أحمد بن دحمان البوعزيزي إلى السلطان، وهي بتاريخ 10 رمضان 1307، الموافق لـــ 30 أبريل 1890، أن عدد إخوانه الذين أرسلوا إدالة في قصبة أزرو، إيالة القائد محمد أعراب المذكور قد بلغ 400 مجنداً خ. س، مح. ح رقم 252.
ومما يدل كذلك على مكانة وحظوة هذا القائد عند السلطانين المولى الحسن والمولى عبد العزيز، الموافقة على تشييد مجموعة من الدكاكين، و"البنائق"، والأبراج بقصبة أزرو، نزولاً عند رغبة القائد أعراب، ابتداء من سنة 1307، الموافق لسنة 1890، إلا أن أشغال البناء هذه قد استغرقت سنين طوالاً، حيث وردت الإشارة إليها في رسالة للسلطان المولى عبد العزيز إلى المعني بالأمر، وهي بتاريخ 16 قعدة 1316، الموافق لـــ 28 مارس 1899، حيث نقرأ ما يلي:
«وصل كتابك طالباً تنفيذ القرطوس والخزائن، والإنعام عليك ببلاد للحرث ودار بفاس، وبتنفيذ المعلمين لكمال بناء قصبة أزرو وصار بالبال. فأما القرطوس فنفذناه لك، ويصلك صحبته. وأما البناءون، فقد أمرنا خليفة باشا مكناس بأن ينفذهم لك، وكتابنا الشريف له يصلك صحبته. وأما الدار والبلاد للحرث، فقد أمرنا بتعيينهما وإطلاع جنابنا الشريف بهما بقصد التنفيذ لك إن شاء الله...».
خ. س، مح. م.ع.ع رقم 2/400. وانظر كذلك:
- خ. س، مح. ح رقم 157، وثيقة بتاريخ 4 رمضان 1307/ 24 أبريل 1890، في شأن طلب بناء ما ذكر في القصبة المكيلدية. =

السلطان	محمد أحم الزياني	زيان	332	12 جمادى الأولى	خ. س، ك 707، ص. 97.	هذا القائد، هو الأخر، كان يعتبر من القواد المرموقين والنافذين الكلمة في الدوائر المخزنية، في عهد السلطانين المولى الحسن والمولى عبد العزيز، إذ كان يعول عليه كثيراً في إثبات وترسيخ الوجود المخزني في الأطلس المتوسط، وفي كسر شوكة قبيلة أيت شخمان التي كان يستعصي أمر إذعانها إلى سلطة المخزن وأوامره. وفي مقابل ذلك، كان هذا الأخير لا يبخل على حليفه بمده بالجنود، والعتاد الحربي والذخيرة، لتدعيم مركزه، ومحاربة أعدائه. ويكفي أن نشير هنا إلى أن السلطان المولى الحسن كان قد وضع رهن إشارته: تجريدة من العسكر والكَيش قوامها حوالي 900 رجل، طيلة الفترة الممتدة ما بين ذي القعدة 1298 ورمضان 1300 متكفلاً بمؤونتها وعتادها الحربي[1].
علي بن الجيلالي الراشدي	المعطي بن العربي الجامعي	ردانة	400	27 ذي القعدة /1310	خ. س، مح. ح رقم 423	يتكون هذا العدد من 150 نفراً من تنظيم الكَيش، والباقي من العسكر.
		أيت باعمران				يضم هذا العدد أرقاماً حول العناصر الآتية: 1) جند قبائل الدير ويدعون "الديارة" وعددهم 160 من الخيالة. 2) جند قبائل حاحة وهم 97 من الخيالة كذلك[2].

= - خ. س، مح. م.ع.ع رقم 8/410، وثيقة بتاريخ 5 صفر 1313/ 28 يوليو 1895، حيث ذكر فيها بأن الأمين عبد الرحمن التراب المكناسي هو الذي عين للإشراف على أعمال البناء في القصبة المذكورة.

- A.G.V, 3 h 9, Rapp. du cdt Schlumberger du mois d'Avril 1895, p. 3.

1- خ. س، ك 626، ص. 1 - 38.

2- ورد في وثيقة بتاريخ قعدة 1309، الموافق ليونيو 1892، ذكر قبائل الديارة، وكم كان على كل واحدة منها تسليمه من الخيالة للعمل بقصبة أيت باعمران، وكذلك أسماء قواد حاحة وما كانوا يحركون به لنفس الغاية على النحو الآتي:

1) متوكة (20)، الدويراني (4)، المزميزي (8)، نفيفة ودمسيرة (8)، سكساوة (4)، كدميوة (20)، فروكة (4)، وازكيتة إخوان الجرجوري (4)، السجتاني (4)، غيغاية وتدرارة (8)، الوريكي (4)، أجلاوة (8)، مسفيوة (20)، تكانة (4)، الدمناتي (40)، أي 160 حاركاً. =

						3) أولاد دليم وعدد خيّالتهم 30. 4) عسكر الشياظمة أي الرحالة وعددهم 293 شخصاً. 5) الطبجية وعددهم 25 رجلاً بقيادة القائد عبد الرحمن الطبجي.
		أيت باعمران	1015	حجة 1311/ يونيو – يوليوز 1894	خ. س، ك 347، ص. 81.	يتوزع هذا العدد على الأصناف الآتية: - خيالة – 47 نفراً. - رحالة – 852 نفراً. - مقدمون – 76 نفراً. - قواد المائة – 31 نفراً. - متوسطون – 0. - قواد الأرحى – 08. إلا أن السلطان، وبعد أن لاحظ أنه كلما وقع استعراض الجنود، إلا وكان

- 2) الزلطني (30)، [illegible] (20)، الكلولي (40)، البوزيادي (10).
– خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 11.

1- وجاء في أخرى بتاريخ 27 رجب 1310، الموافق لـ 14 يبراير 1893، ذكر أسماء قواد قبيلة الشياظمة وقتئذ، وما كان يجنده كل واحد منهم من الرجالة للعمل في الإدالة المذكورة، على النحو الآتي:

ق. محمد التلوي (48)، ق. العربي (47)، ق. علال الدروي (48)، ق. علال العساوي (47)، ق. الطاهر الحاحي (48)، ق. محمد الأكريمي (22)، ق. التهامي الحرتي (26)، ق. محمد الدجيجي المنصوري (32)، ق. محمد الدرعي (27)، أي 345 راجلاً من هذه القبيلة.

ويرجع الاختلاف الملاحظ في الأرقام المدلى بها أعلاه، بحسب الاعتماد إما على ما هو مسجل في السجلات المخزنية من أرقام أصلية كان يتعين على كل قائد تقديم العدد المفروض عليه من المجندين، أو بحسب الفرز الذي كانت تودي إليه عملية الاستعراض وعد الحاضرين منهم، على يد أمين أو أكثر وقواد يعينهم السلطان للقيام بهذه المهمة، علماً بأن عدد الحاضرين منهم فعلاً، كلما أجريت عملية استعراضهم إلا وكان أقل وبكثير من عددهم الأصلي، إما لغياب بعضهم خارج القصبة في مهمة مخزنية كلفوا بقضائها، أو فروا من الخدمة لسبب من الأسباب. وتفيد نفس الوثيقة التي أشرنا إليها في الهامش رقم 127 أن المخزن كان يستعمل معظم أفراد عسكر الشياظمة في الحراسة والمراقبة ببعض النقط الساحلية بهذه النواحي السوسية، للحيلولة دون استفحال تجارة التهريب على يد بعض المغامرين الأوربيين، وتسريبهم السلاح والذخيرة إلى داخل البلاد، فكان يرابط في مرسى سيدي إفني 48 عسكرياً، وفي سيدي محمد بن عبد الله 47، وفي أركسيس، 64، وفي أكلو 45.

						عدد الحاضر منهم أقل بكثير من العدد الأصلي، أمر بإسقاط 666 نفراً من عناصر هذه الإدالة والاحتفاظ فقط بـــ 349 نفراً منهم[1].
		تيزنيت	363	24 حجة 1311/ 28 يونيو 1894	خ. س، ك 347، ص. 81.	من بينهم 25 من الخيالة إلا أن السلطان أمر بإسقاط نصف هذا العدد والاكتفاء بالباقي.
		أكلميم	741	حجة 1311/ يونيو - يوليو 1894	" "	أمر السلطان بالنسبة لهذه الإدالة كذلك إسقاط 346 رجلاً من هذا العدد، قواداً وأنفاراً والاحتفاظ فقط بـــ 395.
		تيزنيت	267	شوال 1318/ يبراير - مارس 1901	خ.س، ك 446، ص. 68.	من بينهم 29 من الخيالة، و 45 إطاراً.
		أيت باعمران	366	شوال 1318/ يبراير - مارس 1901	" "	
		أكادير	20	شوال 1318/ يبراير - مارس 1901	خ.س، مح. ح رقم 73	

1- في رسالة مُوَجَّهَة إلى القائد محمد بن القرشي الأوريكي، بصفته مسؤولاً عن هذه الإدالة، نعلم بأن السلطان قد عين أفراد تجريدة جديدة من عسكر الكَيش، بلغ عددهم 340 نفراً، وقع اختيارهم على النحو الآتي:

- 100 من أولاد دليم.
- 100 من حربيل.
- 140 من المنابهة، وذلك للعمل بهذه القصبة "بدل إدَالَة العسكر السعيد الذي هنالك بتلك الإدالة البوعمرانية...".

هذا، وقد أمر السلطان، في نفس الرسالة، كُلاًّ من الأمين محمد بن أحمد بولياس الروداني، والقائد يحيى بن الطاهر الدليمي بالحضور إلى جانب القائد بالقرشي المذكور، أثناء عملية استعراضهم، بفور وصولهم إلى القصبة، وبتوجيه العسكر القديم إلى الحضرة، وبأن لا يتركوا "أحداً منهم ثمة، خصوصاً الذين تأهلوا...".

- خ. س، مح. ح رقم 436، وثيقة بتاريخ 15 شوال 1311/ 21 أبريل 1894.

من جهة أخرى، قد تكون لشظف عيش السكان ومعاناقم اليومية في سبيل كسب قوقم اليومي وقوت ذويهم، بسبب ضعف التقنيات والأساليب المسخرة في خدمة الأرض، فضلاً عن طبيعة وخصوصيات التنظيمات الاجتماعية في الوسط القروي، وبالخصوص في المناطق الجبلية وفي الجهات النائية، انعكاسات مباشرة على بلورة نوعية العلاقات التي كانت تربط رجال هذه المنشآت العسكرية بأهالي القبائل المجاورة لهم. فلا الأراضي الزراعية كانت متوفرة بالقدر الذي كان يسمح لجميع الأسر والعشائر بإنتاج ما كانت في حاجة إليه من حبوب ومنتوجات فلاحية أخرى، ولا المراعي هي كذلك كانت كافية لاستقبال قطعان الجميع من الماشية وعلى امتداد فصول السنة، ولا حركة تبادل المنتوجات والخيرات كانت نشيطة ومتطورة.

وقد ينضاف إلى هذه الملاحظات ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عنها، وهي أن معظم سكان هذه المناطق، بل كل المناطق، كانوا لا ينظرون نظرة ارتياح وطمأنينة إليها وإلى أصحابها، ويرون فيها مصدر إزعاج ومضايقة، غرست في أرضهم لحراستهم والتجسس عليهم، وترقب حركاقم وتحالفاقم. ومن ثمة حدوث نزاعات وخصومات بين الجانبين، كانت تنتهي أحياناً باللجوء إلى السلاح الناري، مما كان يسفر عن خسائر في الأرواح والممتلكات. وكانت مشاعر العداء، ومظاهر الرفض تطفو علانية على السطح، حين كانت امتيازات ومصالح ذوي الجاه والنفوذ تتعرض إلى الخطر، في جهة من الجهات. وهذا ما نلمسه في رد فعل سكان قصر القصابي على قرار عامل منطقة تافيلالت، مَحمد بن الشادلي بتعيين خليفة عنه بها، اختاره من "مماليك" السلطان، أي من الوصفان، الشيء الذي زاد في امتعاضهم، وأذكى مشاعر الكراهية والحقد في نفوسهم. فقد كتب القائد المذكور، في هذا الصدد ما يلي:

«...أنهي لكريم علم سيدنا ما قاسيناه من الشدائد، وما خرق علينا شرفاء القصابي من العوائد، حيث أقدمنا مع فساد ءايت إزدگ بمحلة سيدنا السعيدة، وقد أذن لنا سيدنا بنصب خليفة بالأقصابي. فلما تم غرض الفساد بكلمة سيدنا النافذة، نصبت رجلاً خليفة بالأقصابي ذا مروءة وسياسة يسمى القائد قاسم ابن الطيب، من خيار مماليك سيدنا مع اثنين من المخزنية إعانة له على تنفيذ الأوامر، اشمأزت قلوب الشرفاء منه، وأنكروا توليته ببلدهم، وأنفوا منه إنافة كلية حتى حجروا عليه وجوه أسباب المعيشة، فبقي وصاحباه يموتون جواعاً، وتَوَلّى مولاي عبد السلام المدلس على سيدنا حكومة البلد...»[1].

والحق أن القصابي هذه والتي يقول عنها اللجائي (الغالي بن محمد العمراني) في مؤلفه "مقمع الكفرة..." بأنها تتكون من «مداشر متقاربة في قبيلة ءايت إزدگ...» ، كانت تمثل أهم تجمع سكني في حوض ملوية العليا، على سفوح الأطلس الكبير الشرقي، شمالي أيت مرغاد، ووادي زيز الأعلى، وتحتل موقعاً استراتيجياً متميزاً وبالغ الأهمية، كان يسمح لها بمراقبة فج تيزي ن- تلغمت المفضي مباشرة إلى منطقة تافيلالت، أي أن قبيلة أيت إزدك هذه كانت تتحكم في أحد المسالك الهامة للتجارة الصحراوية، بين فاس والمناطق الجنوبية الشرقية للبلاد، ومن ثمة تضايق أبناؤها وغيرهم من أبناء القبائل المجاورة، من وجود

1- خ. س، و. ز، مج 4، وثيقة رقم 30، بتاريخ 21 شوال 1274/ 4 يونيو 1858.
وبعد هذا، نصب الشريف المذكور في الفقرة أعلاه "نكاساً" تولى قبض المكس على السلع ورؤوس الماشية بسوق القصبة، بحسب 5 أواق على حمل من التمر، ومثقال على الثور والبقرة، وثمانية موزونات على الشاة... وبعد أن وافق على خروج ممثل المخزن وعونيه من "دار الحكومة"،
«... قام مولانا عبد السلام، وجمع بوسوسته أهل الفساد من البلد، وعمدوا إلى دار المخزن وخربوها، وأخذ مولاي عبد السلام أبوابها وأنقاضها...».

قاعدة عسكرية مخزنية بين ظهرانيهم، وتضييقها الخناق عليهم مما حذا بهم إلى شن الهجمات عليها باستمرار.

وترد في وثائقنا إشارات ومعلومات عديدة حول مثل هذه الحالات، إذ تحدثت واحدة منها عن وقائع ومخلفات الهجوم العنيف الذي تعرضت له القصابي على يد فريق من قبيلة تنتمي إلى اتحادية أيت يَفَلْمَان، بعد أن قتلوا القائد محمد والطالب اليوسي بقصر طط، وهو من أبرز قواد قبيلة أيت يوسي، وممن كان المخزن يعول عليهم في تدبير شؤون هذه النواحي الجبلية. وأما الاقتتال الذي دار بين المتمردين وعسكر وأهل القصابي، فقد أسفر عن انهزام أنصار المخزن الذين فقدوا في المعارك مائة شخص، فضلاً عن الخسائر المادية التي ألحقت بمباني ومنشآت القصبة وأعمال النهب والسطو التي تعرضت لها ممتلكات سكانها، مدنيين وعسكريين[1].

1- خ. س، ك 172، ص. 110، رسالة الأميرين المولى الرشيد بن محمد بن عبد الرحمن (أخو المولى الحسن) والمولى سليمان بن عبد الرحمن بن هاشم (عمه)، بتاريخ 16 محرم 1308/ 26 غشت 1890، إلى السلطان بصفتهما خليفتيه في ناحية تافيلالت.
من جهة أخرى، بعد مقتل القائد محمد والطالب اليوسي، عين السلطان المولى الحسن ابنه عمر قائداً على أيت يوسي الغرابة مكانه.
- خ. س، ك 148، ص. 118.
وقد حدث هذا كله في وقت كان السلطان متواجداً في هذه النواحي، على رأس محلة هامة، قاصداً أخذ ثأره من قبيلة أيت شخمان العنيدة ومن كان يؤازرها من القبائل المجاورة لها، وذلك منذ شهر صفر 1308، الموافق لشهري سبتمبر وأكتوبر 1890، وبمشاركة كل من وزير الحرب محمد الصغير الجامعي وابن الموذن السرغيني، ومحمد أُحَمُّ الزياني، في صفوف الجيوش المخزنية طبعاً.
- خ. س، ك 178، ص. 148 وما بعدها.

وذكرت وثيقة مماثلة لهذه تفاصيل اعتداء آخر تعرضت له نفس القصبة، دبرته فصائل من اتحادية أيت يَفَلْمَان، بضعة شهور بعد هذه الأحداث، إلا أن عاملها وعسكرها، هذه المرة، تمكنوا من صد الهجمات على قريتهم، مرغمين خصومهم على التراجع والرحيل إلى جهة أخرى، ويتعلق الأمر بأيت عياش، حيث «هدموا قصبة المخزن التي كان بناها اليوسي...».

ويبدو أن المخزن، أمام هذه الهجمات المتتالية، وفراغ يد الجنود المرابطين بالقصبة من كل سلاح حديث ومتطور، وانشغاله بقضايا أخرى غداة وفاة السلطان المولى الحسن، قد فقد سيطرته على هذه القصبة إذ أشار رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في تقرير له بتاريخ فاتح سبتمبر 1898 إلى الاستعدادات الجارية وقتئذ بفاس لتهييء وتجهيز طابور من الكَيش والعسكر للتوجه إلى هذه المنطقة بهدف استرجاع السيادة على القصابي[1].

وهذا قائد قصبة عجرود ابن منصور البخاري، يطلع السلطان المولى الحسن على ما تعرض له من نهب وإتلاف المخزون من زرعه وزرع المخزن، على يد عناصر من جماعة أولاد منصور، أثناء وجودهم خارج القصبة المذكورة، إذ كانوا جميعاً في ركاب الأمير مولاي عمر الذي كان قد أرسله والده إلى منطقة وجدة، على رأس تجريدات من الكَيش والعسكر وحراك القبائل. وبالرغم من إقرار واعتراف شيوخهم وكبرائهم بما حدث، وبتعهدهم بغرم ما سرقه إخوانهم من قمح وشعير مباشرة بعد الانتهاء من عملية الحصاد والدراس، فإنهم لم يوفوا بوعودهم، وظلوا يماطلونهم، كما أنهم لم يؤدوا إلا جزء ضئيلاً مما في

1- A.G.V, 3 h 11, Rapp. du Cdt Burkhardt du 1er septembre 1898, p. 3.

ذمتهم من واجب الزكاة والأعشار، بل أدى بهم الأمر إلى التنكيل بالقائد وجنوده، وهذا ما عبر عنه بقوله:

«... واحتقرونا من وحدانيتنا وقلة جيشنا، وتركونا نبيعوا حوائجنا وننفقوا ثمنهم على أهلنا وبهائمنا. وحاصله وصيف سيدي منسوب على مقام سيده، فكيف يضام مع وجود سطوة سيده العالية وخير سيدي كثير وجيشه موجود...»[1].

لاشك أن الخسارة، في مثل هذه الحالة، قد يهون أمرها نسبياً، ويسهل تدارك سلبيات عواقبها، ما دام الأمر قد اقتصر على أعمال النهب والسطو، بخلاف ما كانت تشهده بعض الجهات من أحداث أكثر خطورة وفظاعة، كالتي ذهب ضحيتها "جل" أفراد الحامية العسكرية الذين كانوا إدالة عند أحد قواد قبيلة بني مكَيلد، على يد بعض الخارجين عن طاعته من إخوانه والذين بادروا إلى قتله هو الأول، قبل اقتراف جريمتهم[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 405، وثيقة بتاريخ متم محرم 1310/ 24 غشت 1892.

2- خ. س، مح. ح رقم 18، رسالة القائد رح الشريف المكيلدي إلى السلطان بتاريخ 20 شوال 1306/ 19 يونيو 1889.

وهذا قائد قبيلة أيت إسري، والتي كانت تتكون من أيت ويرة أوْ وِرَّة وأيت عبد اللولي أوالل، وأيت سعيد، وأيت مَحمد (خ. س، ك 12059، ص. 32)، محمد أسعيد البراوي يكتب إلى السلطان في شأن:

«فساد أيت الربع، يعني أيت سمكَت، وكَطاي، وبني معدان، ومن معهم من إخواننا أيت إسري الذي تحزبوا معهم على الفساد والإفساد نزلوا بالحلة على زرع مددك السعيد الذي كان في إغرم اللعلام، وزرع قبيلتنا أيضاً بقصد أن يفسدوه ويأكلوه...».

- خ. س، مح. ح رقم 453، وثيقة بتاريخ 5 رمضان 1311/ 12 مارس 1894.

وحسب ما ورد في رسالة وجهها القائد رح والشريف المكيلدي المذكور، قبل التاريخ أعلاه ببضعة شهور، نعلم أن القائد المجنى عليه هو أخ له، إذ كتب ما يلي: =

وماذا عن إدالات أيت الربع، والزيدانية، وغرم الأعلام؟

الحق أن وثائقنا لا تتحدث إلا عن هذه القصبات الثلاث، في أعالي سفوح الأطلس الكبير الشرقي والأطلس المتوسط، اللهم ما يَرِدُ من إشارات عابرة إلى بعض القصبات، كأُوطاط الحاج، وعين اللوح، وأكواري، والحاجب، وتسرافت، وانكَزمير...، وفي فترات متقاطعة من عهدي السلطانين المولى الحسن والمولى العزيز، وهي عبارة عن رسائل موجهة أو صادرة عن القائد محمد أسعيد البراوي، يتمحور موضوعها دائماً حول النقط الآتية:

- استمالة وتجنيد القائد المذكور وإخوانه، والجند المخزني، أنفاراً وقواداً، وفي مقدمتهم القائد زيدان الغيغائي بغرم الأعلام، والقائد الجيلاني بن يعقوب بقصبة تادلة، من أجل الدفاع عن النفس ، وتأمين حركة التنقل عبر المسالك والطرق التي كانت تخترق مجالهم.

- التصدي إلى هجمات القبائل العاصية والممتنعة عن أداء ما كان يترتب عليها من واجبات الزكاة والأعشار، والقيام بالوظائف والكلف المخزنية

= **«... غير أن مولانا أيده يعلم أن الذين قتلوا أخي خديم مولانا احدان بن محمد، فروا لعمال أيت إسكَكَ محمد بن عمر، ومحمد بن الطيب، ومحمد أقبلي العبدوسي، وشدوا لهم العضد على البغي والفساد...»**.

- خ. س، مح. ح رقم 183، الوثيقة بتاريخ 29 ربيع الثاني 1306/ 2 محرم 1889.

ويبدو مما جاء في كتاب وجهه القائدان محمد بن قاسم منون والغازي بن المكي، وهما من تنظيم كَيش البخاري، إلى السلطان، وتحدّثا فيه عن تمرد جل أتباع القائد رح المذكور ضده، أن قرية عين اللوح كانت في إيالة هذا القائد، حيث نقرأ ما يلي:

«وهو ناجع عن بلاده، ونزل مع إخوان القائد لحسن هو ومن معه، وليعلم سيدنا فإن هذا العسكر النازل في عين اللوح كله فر من الخدمة، ولا بقي إلا القليل...».

- خ. س، مح. ح رقم 199، وثيقة بتاريخ 3 رمضان 1306/ .

المفروضة عليها وعلى غيرها من القبائل، حيث ذكر القائد اليراوي، في رسالة له إلى السلطان، مجموعة من هذه القبائل وهي أيت أسعيد، وأيت أم البخت، وأيت عبد اللولي، وأيت مح، وأيت هودي، وأيت كَطيف[1].

– طلبات هذا القائد المتكررة، وغيره من قواد المنطقة من السلطان لمدهم بالسلاح والقرطوس، وعدم قطع أو تأخير المؤونة والراتب عن أفراد الإدالات، إذ كتب نفس القائد المذكور، في هذا الصدد، ما يلي:

«... وأردنا من الله ثم من سيدنا أن يكتب للأمناء يعجل لنا بدفع المئونة للعسكر السعيد لأنهم يتركونه دون مئونة، ويوخرونهم، وأنت تعرف بلاد البرابر كثيرة الأشرار وقليلة الزرع. وأحببنا من سيدنا أن يمن علينا بما طلبت لك من إضافة العسكر على زيدان بن علي (الغيغاني)، ومحمد الشاوي لأنهما وقفان معنا وقوف الجد كما هو الظن، وهما يعرفان طبعة البرابرة، ويسرون معهم بالملاطفة وكثرة السياسة، ينزل أحد منهما معنا بإغرم العلام، والآخر نتركه بقصبة سيدنا مع أولادنا...» [2].

وكانت بعض هذه المواجهات بين أنصار المخزن والمناوئين له، تسفر في بعض الأحيان عن خسائر في الأرواح والدواب، كما نتبين ذلك مما كتبه اليراوي المذكور إلى السلطان، حيث قال:

«... وتلقينا معهم في يوم شديد، وقامت عليهم على ساق وجد إلى أن دخلنهم المداشر. وقتلنا منهم خمسة وثلاثين رقبة وإثنا عشر جواداً من الخيل والمجارح لا يحصى عددهم إلا الله. ومات منا ستة عشر وعسكرياً

1- خ. س، مح. ح رقم 297، الوثيقة بتاريخ 8 شوال 1309/ 6 مايو 1892.

2- خ. س، مح. ح رقم 182، رسالة القائد محمد أسعيد اليراوي إلى السلطان، بتاريخ 19 شعبان 1310/ 8 مارس 1893.

وحدا من إخوان القائد زيدان... ونحب من الله ومن سيدنا أن يمن علينا بستة أحمال من القرطوس بشوكة، لأننا في خدمة الجبل، لا نغفل عنها أبداً حتى نموت على الخدمة، وأيضاً شيء من قرطاس ستة عشر أن يأتينا في أثر...»[1].

من جهة أخرى، فقد سبق وأن أوردنا أسماء مجموعة من قواد الجيش والقبائل، في سياق الحديث عن قصبات وإدالات بعض الجهات من البلاد، وتبين لنا أن المخزن، إذا كان يعتمد على عناصر من فرق الكَيش، كالشراردة، وشراكَة، وأولاد جامع، وعبيد البخاري، للرباط في كل من تازة، والقصابي، وأوطاط الحاج، وعيون سيدي ملوك، وسلوان، وجنادة، فإنه كان يفضل تجنيد أبناء عدد من القبائل الحوزية، كدكالة، والشاوية، والشياظمة، وحاحة، والديارة، إلى جانب كتائب من كَيش الوداية، وأولاد دليم، والمنابهة، وحربيل، وأيت يمور، وأخرى من العسكر النظامي، للرباط في عدد من الإدالات بمنطقة تادلة، والأطلس المتوسط، في كل من زيان، وبني مطير، وبني مكَيلد، وأيت يُوسِي، وأيت الربع، ومنطقة سوس، والسواحل الأطلسية الجنوبية للبلاد، وهذا يعني على الخصوص أن قبائل الغرب، لم تكن تزود المخزن قط بحاجياته من العساكر للخدمة في الإدالات والقصبات في الجهات الشمالية، أو المناطق الجبلية، الأمر الذي يؤيد الفكرة التي عبر عنها، بأسلوبه السجعي المنمق، صاحب كتاب "التنبيه المعرب..." حيث قال في هذا الصدد ما يلي:

«... وغالب أهل الغرب متمردون عن الأحكام، وممتنعون عن الانقياد لأوامر الإمام، بخلاف أهل الحوز، فإن دأبهم الطاعة والانقياد للأحكام، وللعمل وإعطاء الوظائف، والقيام بالتكاليف على ما ينبغي...»[2].

---

[1]- المرجع نفسه الوارد في الهامش رقم 138.

[2]- بوعشرين، الحسن الطيب، مرجع سابق، ص. 94.

ونستشف من الوثائق كذلك، سَعْي المسؤولين عن هذه الإدالات، مدنيين وعسكريين معاً، في جهات مختلفة من البلاد إلى كسب دعم وتأييد فريق أو أكثر من الفرق القبلية المجاورة للإدالة العسكرية، والتي كان معظمها في لفوف وتكتلات، متنافسة ومتعارضة. ونلمس جانباً من هذه الظاهرة، فيما تضمنته رسالة القائد هدي بن العربي الحمري، من قبيلة حمير في أحواز مدينة مراكش، والذي كان قد أوفده السلطان المولى الحسن إلى ناحية سوس، للوقوف في عين المكان، والعمل على تقصي الحقائق، بعد أن تَوَاتَرَت الأخبار بأن أعمال عنف واقتتال، بين أفراد الحامية العسكرية وفصائل قبلية من أيت باعمران، شهران ونيف قبل سفر القائد المذكور إلى وجهته السوسية، قد وقعت فعلاً بين الجانبين وأسفرت عن خسائر بشرية ومادية في صفوفهما معاً[1].

وبعد أن ذكر بأنه بفور وصوله إلى الجهة المقصودة، شرع في تلقي الشهادات، والاستماع إلى مختلف الروايات، سيما وأنه وجد الفرقاء على أهبة الاقتتال من جديد. إلا أنه، بعد أن قرأ عليهم رسالة السلطان الموجهة إليهم جميعاً، فهموا مغزاها ومقصدها، وأعلنوا التزامهم الهدوء والسكينة، وتسوية خلافاتهم، والإذعان إلى الأوامر والنواهي المخزنية. ثم أضاف قائلاً، وهذا هو الذي يهمنا هنا:

«... نعم سيدي، الفرقة التي تستظهر مع القائد أحمد العبوبي من أيت باعمران فهم أيت إخلف، وأيت إِعْبَلّ، والأخصاص، ويزاد عليهم لفهم

1- خ. س، مح. ح رقم 75، رسالة القائدين مسعود بن محمد الراشدي الجامعي (عامل ردانة) ومحمد بن حمادي أحسون التزنيتي (قائد تيزينت) بتاريخ فاتح جمادى الثانية 1302/ 18 مارس 1885.

وهم أكَلوا، وماسة، وبنوا أحمد، واصبوية، والجل من إدا أبراهيم، وكبير هاذه الفرقة القائد أحمد أهم. والفرقة التي تستظهر مع القائد العربي بن حم القائد إبراهيم بن سعيد البوبكري، وأيت النصف، وأيت الخمس، وأهل السّاحل، وتزنت، وءال باعقيلة، وفرقة من أيت أبرايم، وفرقة من مجاط في آخر الأمر، وكبيرهم القائد إبراهيم أسعيد المذكور...»[1].

من المعلوم أن مغرب ما قبل سنة 1912، لم يكن يتوفر لا على طرق سالكة معبدة، ولا على مراكب ذات عجلات، حيث ظلت وسائل التنقل مقتصرة على الدواب، البغال والإبل على الخصوص، عبر شبكة من المسالك، في السهول كما في الجبال، طرقها الإنسان منذ أقدم العصور.

وبسبب انعدام الأمن، وتفادياً للوقوع في قبضة اللصوص وقطاع الطريق، فإن تنقل السكان ونقل أمتعتهم وبضائعهم كان يتم في إطار قوافل كانت تربط بين أهم مدن وجهات البلاد، وذلك لأن ظاهرة العنف والسطو على ممتلكات الغير وأمتعته، والاعتداء أحياناً على حياته، وخصوصاً في بوادي البلاد وقراها، شكل ضرباً من ضروب الانحراف والتسيب الذي كان متفشياً في المجتمع المغربي وقتئذ[2].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 73، وثيقة بتاريخ 11 رمضان 1302/ 24 يونيو 1885.

[2]- التمسماني، عبد العزيز: **جوانب من تاريخ جبالة المعاصر: القائد أحمد الريسوني وإسبانيا.** مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص. 4 وما بعدها.

- Le Coz (Jean): Le Gharb. Fellahs et colons. Rabat, 1964, T. 1, P. 354. p. 354.

وكان أفراد الكَيش والعسكر أنفسهم لا يسلمون من إرهاب وجور قطاع الطريق واللصوص، إذ كانوا هم كذلك يتعرضون إلى أعمال النهب والسلب، بل الجرح والقتل. ونلمس هذا مما ورد في رسالة القائد الأغا الحاج علي الباعمراني الذي كان مخيماً، على رأس طابوره، بدار القائد ولد حجاج بالشاوية، إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، حيث أخبره بما يلي:

=

وبالفعل، ما أكثر الوثائق التي ترد بها معلومات وإشارات إلى هذه الظاهرة، إذ لا تخلو أية فترة من فترات القرن التاسع عشر من مثل هذه الأعمال، مهما بلغت قوة الدولة من هيبة وسلطان. وإن ما كان يتخلل عهد السلطان المولى الحسن من وقائع وأعمال من هذا القبيل، لخير دليل على ما نقول، وهو العهد الذي بلغت فيه سطوة المخزن أوجها، وعم نفوذه كافة أطراف البلاد. ومع ذلك، نقرأ في رسالة وجهها قواد من قبيلة بني مكَيلد، وهم محمد أعراب المكَيلدي العرفاوي، وحسين وزروال المكَيلدي، ومحمد بن سعيد المكَيلدي، بالإضافة إلى أغا العسكر الذي كان إدالة عندهم بقصبة أزرو ويدعى بوشعيب البوعزيزي، إلى السلطان، ما يلي:

«... ينهى لكريم علم مولانا خلد الله ملكه أن الطريق من الحاجب إلى أزرو انقطعت وفسدت. قبل التاريخ بيومين، خرجوا أناس كثير من مكناس ومعهم سلاع وبهائم ورقاص الأمين القصبة، وقطعوا عليهم الطريق، وقتلوا منهم تسعة أناس، ونهبوا لهم متاعهم...»[1].

= **«... واعلم سيدي رعاك الله وحفظك وأننا كنا وجهنا اثنين مقدمون من العسكر الذين كانوا قدموا بمتروك الفقيه سيدي البشير رحمه الله (أخو أحمد بن موسى). ولما توجهوا للمحلة السعيدة، وقربوا الدار علال الشرقاوي (بالسراغنة) وتراموا عليهم القطاع بالطريق، وقتلوا منهم إثنين عساكرية بعدهم، وأربعة عسكرية مكشطين والسوق معمر بدار علال الشرقاوي، والأسيبة (السيبة) بالطريق لا ناهي ولا منتاهي، ووحد من المكشطين وصل كله مفرشخ من رأسه وبيدهم حوائج لنا وجههم معهم أخينا من مراكشة كشطوهم...»**.

– خ. س، مح.م.ع.ع رقم 9/404، الوثيقة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1315/ 7 أكتوبر 1897.

[1]– خ. س، مح. ح رقم 268، وثيقة بتاريخ 20 ذي القعدة 1307/ 8 يوليو 1890.

وها هو مثال آخر لا يقل دلالة عن السابق، ولكن هذه المرة يتعلق الأمر بمنطقة سوس، ومفاده أن عناصر من فرقة أولاد يحيى، إحدى فرق قبيلة هوارة، وهم من إيالة القائد الجعيدلي، اقتربوا ذات يوم من أسوار مدينة ردانة، واستولوا على عدد من الأبقار كانت ترعى على قرب أحد أبوابها، بعد أن قتلوا راعيها، وألقوا بجثته في هوة عميقة، ثم حفروا ثقباً كبيراً في جدار دكان من دكاكين سوق المدينة، وتسللوا إليها، وأفرغوه عن آخره مما كان يحتوي عليه من سلع وبضائع، ليلوذوا بالفرار بعد فعلتهم هذه، دون أن يعترض سبيلهم أحد، علماً بأن ما لا يقل عن 400 نفراً من الكَيش والعسكر، كانوا إدالة هناك[1].

وكان هذا يحدث، في الطرق والمجموعات السكنية، بالرغم من حرص المخزن ومساعيه الهادفة إلى ضمان الأمن والسلامة في هذه المسالك، وذلك بترتيب مجموعة من النزالات على امتدادها، وتحديد مواقعها وأعدادها، بالاعتماد على القبائل للقيام بمهام الحراسة والمراقبة، واستخلاص نوع من الضريبة من أرباب السلع والبضائع، عند مرورهم أو مَبِيتِهِم بها، ولكن قدرها وكيفية أدائها كانا من اختصاص المخزن الذي كان يحددها، كأن يكون العطاء مثلاً بالنقد الوطني، أو الأجنبي، أو عيناً أي بمواد أولية، كما ورد ذلك في وثيقة تحت عنوان: "النزائل التي ببلاد ءايت يوسي وغيرهم"، يدور موضوعها حول ترتيب "إنزالات" في بلاد أيت حلي، مع ذكر أسماء القواد الثلاثة الذين كانوا وقتئذ على رأس هذه القبيلة، وهم محمد بن الحاج العثماني، ومحمد بن كَرُّ الخزاني، وعلي الحسن المجيلدي، وعدد "إنزالات" عند كل واحد منهم، ومواقعها،

[1]- خ. س، ك 467، ص. 34، رسالة السلطان إلى القائد محمد بن بوشتى بن البغدادي بتاريخ 29 ذي القعدة 1310/ 14 يونيو 1893.

والقدر من المال المسموح بفرضه على المسافرين وعلى الدواب المحملة بالسلع والبضائع، مع إثبات أسماء أعيان كل فريق في طرة الكتاب، بصفتهم شهوداً على ما ذكر وملتزمين باحترام وتنفيذ مقتضياته. ومن شأن الجدول الآتي، أن يعطينا فكرة عن هذا الجانب:

الجدول رقم 34: ترتيب "انزالات" في بلاد أيت حلي (من قبيلة أي تيوسي)

أسماء القواد	أسماء التزائل	ما يعطى في كل واحدة منها على الراجلين والدواب الموقورة			ملاحظات
		الراجلون	البغال	الحمر	
1) محمد بن الحاج العثماني	- دار الطمع	8 موزونات	1 بسيطة	نصف بسيطة	
	- شايف النعام	4 موزونات	نصف بسيطة	كرش	
	- النوالة		4 أواق وخبزة	2 أواق ونصف خبزة	
	- تشرشاي	8 موزونات	1 بسيطة	نصف بسيطة	
2) محمد بن كر الخزاني	- أم جنيبة		5 أواق	أوقيتان ونصف	"... والنرك عليكم في كل ما وقع أو يقع من نهب أو غيره، أو مطالبة القوافل بأكثر مما عين لكم قبضه منهم..."[1].
3) علي الحسن المكَيلدي	- تاغزوت - سهب العيا		1 بسيطة	نصف بسيطة 5 أواق	

نرى من خلال هذا الجدول أن أكبر عدد من التزائل وأهمها كان يوجد في إيالة القائد الأول، محمد بن الحاج العثماني، وأن الرسوم كان يستخلصها القيمون على الأشخاص، والسلع والمنتوجات في هذه التزالات، وكانت تختلف تسعرتها من نقطة إلى أخرى، وهذا داخل نفس المجال الترابي كما هو الشأن هنا عند قبيلة أيت حلي، وليس فحسب في مجالات وجهات متباعدة، مما يحملنا على الاعتقاد بأن

1- خ. س، ك 467، ص. 259، الوثيقة بتاريخ 6 ربيع الأول 1311/ 17 سبتمبر 1893.

الظروف الأمنية، والأخطار التي كانت تحدق بهذه الترالة أو تلك، فضلاً عن نوعية العلاقات التي كانت تربط القبائل المجاورة لها بالمخزن، كانت تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد تسعرة الرسوم المذكورة. ويعني هذا طبعاً أن مراكز الحراسة والمراقبة هذه كانت تختلف، من حيث حجمها وأهميتها، ووضعيتها من مكان إلى آخر، وتتأثر بعدة عوامل طبيعية، ومجالية، وسياسية، بمعنى أنه كلما ابتعدت عن المجال الجغرافي الذي كان يراقبه فعلاً المخزن ويتحكم في شؤونه، كلما ساءت أحوال هذه "الترالات" واستعصى أمر التحكم فيها.

على أنه كان يحدث مراراً ألا يحترم القواد وأعوانهم ما سمح لهم باستخلاصه من رسوم، إذ كانوا يفرضون على السلع والمسافرين مقادير تفوق بكثير ما كان قد قرره المخزن في هذا الشأن. وعن هذا الجانب، تحدثنا رسالة أمناء وأشياخ إيالة القائد المحجوب الجلولي الحاحي إلى السلطان، وهي بتاريخ 11 جمادى الثانية 1304، الموافق لـــ 7 مارس 1887، حيث لم يكتف هذا القائد بالزيادة فيما كان يؤديه أصحاب القوافل، بل أقدم على إنشاء "إنزالات" أخرى، دون إخبار المخزن، ولا الحصول على إذنه. ويقول هؤلاء المشتكون، في شأن ما كان يقبضه أصحاب القائد في الترائل، ما يلي:

«... وسطر سيدنا في ظواهرته الشريفة بأيدينا ثمان موزونات في الجمل الموقور، وفي البغل موزونتان، وفي الرقيق ثمان موزونات للراس إذا بات كلهم في نزالة وإلا فلا. وصار يقبض ثمانية أوجوه لكل بهيمة جائزة في الطريق حاملة الحمل، تبيت أو لم تبيت، سواء كانت بصرف بسط تسعة أواقي، وريال بحساب خمس وأربعون أوقية إلا الرابعة الفرخسية يقبض بصرف بسط اثنين وعشرون أوقية وريال إحدى عشر مثقال...
وفي سابق العادة مدة إذ بهي (القائد عبد الله أبهي) يقوم السكان لكل نازلة يقبضون موزونتين في الجمل الحامل والبائت لا غير، يقومون أنفسهم

بالمعيشة زمان سكنهم فيهم إلى أن تولى الحاج الحسن إتكَزرين، وانتقلهم، وتولى فيهم القبض هذا العدد المحدث، وتولاه أنفلس، وتبعهم قائد المحجوب...»[1].

وورد في وثيقة صادرة عن قواد أعراب الرباط الثمانية وقتئذ، أن إخوانهم المكلفين بالترائل المرتبة في بلادهم، كانوا يقبضون على الجمل، سواء قضى صاحبه ليلته بها أم لا، ست أواق، عوض "ثماني موزونات للجمل في المبيت فقط"[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 115، وثيقة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1302/ 28 مارس 1885.
نزالة الفرخسية هي الترالة الرابعة التي أنشأها القائد المحجوب الجلولي، بالإضافة إلى الثالثة واسمها أمسندس، أما الترالتان القانونيتان، فكانت أولاهما في "أسفل جبل بني تامر"، وثانيهما في المونكاري.
وحسب ما تضمّنته رسالة القائد عبد المالك المتوكي إلى السلطان، وهي بتاريخ 25 شوال 1318، الموافق لـ 15 يبراير 1901، وكانت قبيلة جسيمة القريبة من مدينة أكادير وقتئذ تابعة لإيالة هذا القائد، فإن خليفته هناك كان قد أذن للمتولين الحراسة والمراقبة بترالة بئر النصراني بقبض المقادير الآتية:
- بسيطتان على "الجمل الحامل".
- نصف ريال على "الجمل الفارغ".
- بسيطة واحدة على "البغل الحامل أو الفارغ".
إلا أن المتوكي نفى ذلك، وأضاف قائلاً:
«... والمأخوذ فيها (أي نزالة بئر النصراني) شيء قليل أجرة الذين يحرسونها خوف وقوع مكروه بها على المارة لا يقرب من هذا العدد الذي أخبر به مولانا...».
- خ. س، مح. م.ع.ع رقم 1/407.

2- خ. س، مح. م.ع.ع، الوثيقة بتاريخ متم شوال 13، الموافق لـ فاتح يونيو 1897، وأسماء هؤلاء القواد هي كما يلي:
الحاج عباس الفرتوتي الدهمي.
الهواري بن قاسم العقباني.
العايدي بن محمد العبودي.
الغالي بن محمد المحرزي.
محمد بن العربي المحرزي.

والملاحظ كذلك، في هذا الصدد، محاولات العديد من قواد القبائل وفي مقدمتهم ولاة قبيلة بني احسن، التملص من فريضة التخييم والحراسة في الترائل التابعة إلى إيالتهم، مدعين أن الأمر لا يهمهم، وإنما يهم غيرهم من قواد الجوار. وعن هذا الجانب وغيره، يدور موضوع سبع وعشرين وثيقة مخزنية، يرجع تاريخ أقدمها إلى سنة 1295 هـ/ 1878 م، وتاريخ أحدثها إلى سنة 1321/ 1903-1904.

فمن خلال ما تضمنته من أسماء "الترالات"، في جهات مختلفة من البلاد، أمكننا التعرف على أهم المسالك التي تستأثر باهتمام المخزن من جهة، وترتيبها حسب عدد الوثائق الخاصة بكل واحد منها من جهة أخرى، والذي كان على النحو الآتي:

المحور الأول:

من سلا إلى مكناس، عبر أراضي قبيلة بني احسن حيث خص بسبع وثائق.

المحور الثاني:

رباط الفتح - الدار البيضاء، خص بست وثائق.

المحور الثالث:

رباط الفتح - منطقة تادلة، عبر أراضي قبيلة زعير بخمس وثائق.

المحور الرابع:

فاس - تافيلالت، عبر أراضي بني مطير وبني مكَيلد، خص بأربع وثائق.

المحور الخامس:

فاس - مكناس، خص بثلاث وثائق.

المحور السادس:

الصويرة - أكَادير، عبر تراب قبيلتي الشياظمة وحاحة، خص بوثيقتين.

الفصل الخامس

الحركة وضوابطها

1) الحركة في الزمان والمكان

1 – 1 دلالاتهـــا

ظهرت، منذ عشرين سنة بالتقريب، مجموعة من الدراسات والأعمال الجامعية حول ظاهرة الحركة في مغرب القرن التاسع عشر، إلا أن معظمها اهتم، على الخصوص، بعهد السلطان المولى الحسن.

ولئن كان قد وقع التركيز على الجوانب التقنية والكمية في فترة حكم هذا السلطان، حيث عمل أصحابها على تطعيم بحوثهم بأرقام وبيانات إحصائية عن أعداد رجال الجيش، وحراك وعساكر القبائل، والرواتب والمؤن، ومسارات الحملات العسكرية السلطانية، والوقت الذي كانت تستغرقه كل واحدة منها، بحسب الجهة المقصودة والأهداف المتوخاة من القيام بها، وكذلك المجهودات والتدابير المتخذة من قبل المخزن بهدف تحديث وتطوير قطاع الجيش، فإننا نظن أن ظاهرة الحركة لم تكن تقل أهمية ووزناً واعتباراً في العهود السابقة، وهذا ما جعلنا نهتم بها هنا، في عهد السلطانين مولاي عبد الرحمن بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد، فضلاً طبعاً عن العهد الحسني[1].

---

[1]- حول هذا النوع من الدراسات، أنظر:

- Nordman (Daniel): Les Expéditions de Moulay El HASSAN, Essai Statistique, Hesp -Tamuda, Vol. XIX, Fasc. Uniq, 1980-1981, pp. 123-152.
- Rollman (Wilfrid John) : «The New Order» In a- Precolonial Société, Military Reform in Morocco 1844-1900. Ph. D, University of Michigan, 1983.

وأما في العهدين العزيزي والحفيظي، فلا شيء يذكر في هذا الصدد، إذ كان لتغير الظروف والأحوال، وتراكم المشاكل والأهوال على الدولة، انعكاسات وآثار سيئة وسلبية في كافة القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الجيش، اللهم إذا ما استثنينا الست سنوات الأولى من عهد المولى عبد العزيز، أي حتى وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في 13 مايو 1900. فبعد هذا التاريخ، تسرب الخلل، ودبَّ الوهن وعدم الانضباط إلى صفوف الحراك، جنداً وغيرهم من مقاتلي القبائل، وصارت الحركة عبارة عن حشود من أخلاط القوم ظل شغلهم الشاغل هو القيام بأعمال السلب والنهب، لا الإسهام في استتباب الأمن ونشر الطمأنينة والسكينة في أرجاء البلاد.

هذا، بالإضافة طبعاً إلى الحركات الفرعية التي كان يتولى قيادتها أفراد من قرابة السلطان أو ثلة من كبار القواد العسكريين، وولاة القبائل، ضد القبائل المتمردة، أو لقضاء غرض من الأغراض المخزنية، كالعمل على فض النزاعات التي كانت تنشب بين القبائل هنا وهناك، أو استخراج ما تخلد بذمة بعضها من ضرائب ومستحقات أخرى لفائدة المخزن، إلى غير هذا من المهام والنوازل التي كانت تستوجب الحضور الفعلي للسلطان أو ممثليه في عين المكان، الأمر الذي سنعمل على استبيانه وتوضيحه من خلال ما تجمع لدينا من وثائق حول هذا الموضوع.

وخلافاً لما كانت تروجه كتابات وتقارير الملاحظين الأجانب، وفي مقدمتهم ضباط البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، بدءاً من النقيب بايرن (Cap

---

= - أعفيف (محمد)، **الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان**، مجلة ك. أ. ر، عدد 7، 1981، ص. 47 - 75.

- برادة (ثريا)، **الجيش المغربي وتطوره في القرن XIX، مساهمة في دراسة الإصلاحات العسكرية**. منشورات ك. أ. ر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

Payerne)، وانتهاء بالعقيد مانجان (Col. Mangin)، حول الحركة وشؤونها من تشويه، واستخفاف، وتحقير، فإنها كانت تكتسي أكثر من دلالة، وترمز إلى أكثر من معنى، بالنسبة لسلطان البلاد ورعاياه على حد سواء.

ثم إننا نعلم جيداً أن المخزن كانت تعوزه، في الفترة موضوع بحثنا هذا، الوسائل المادية والتقنية الناجعة لمراقبة كافة مناطق البلاد مراقبة مستمرة وفعالة. ومن ثمة ظاهرة تنقل السلطان باستمرار والتي لاحظها المغاربة، كما لاحظها الأجانب. وقد كتب، في هذا المعنى، السفير البريطاني ويست ريدجواي (West Ridgeway)، بمناسبة زيارة رسمية قام بها للمغرب، في غضون سنة 1893، ما يلي:

«... لقد سمعت عدة شكاوى من الطريقة التي يستقبل بها السلطان الوزير الأجنبي لدى قدومه إلى البلاط، إذ بينما يكون السلطان ممتطياً صهوة جواده، يقف الوزير عاري الرأس، في فناء مكشوف يكتظ بالقواد. وقد دفعني البحث في هذه المسألة إلى عدم الاقتناع بتلك الشكاوى. ففي المغرب، فرس السلطان هو عرشه... ولا أرى كيف يكون ذلك أكثر مهانة من الانحناء في قاعة العرش، كما جرت العادة بذلك عندنا في أوربا...»[1].

ويتبين لنا كذلك من الوثائق أن الحاجة لم تكن تدعو، وبإلحاح كبير، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلى تنقل السلطان باستمرار على رأس جيوشه. بيد أن هذا التنقل قد أصبح ضرورة حتمية وأكيدة، في الفترة اللاحقة وحتى سنة 1912، بسبب المستجدات الحاصلة، سواء داخل المغرب، أو على مستوى تعامل وعلاقات البلاد مع عدد من الدول الأوربية الاستعمارية، وفي مقدمتها فرنسا وإسبانيا. ومن ثمة يصبح تنقل السلطان إجراءً طبيعياً، يقتضيه

1- روجرز، ب. ج، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ترجمة يونان لبيب رزق، مطبعة دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص. 293 ـ 294.

الحزم واليقظة والإقدام، الأمر الذي يجعل من الحركة وسيلة لتسيير شؤون البلاد، ويستهدف منها، في نفس الوقت، جباية الضرائب، وتأديب القبائل العاصية والمتمردة، واستظهار قوة المخزن، والتمهيد للدخول في مفاوضات، وتجديد الروابط والوشائج بين عاهل البلاد والسكان[1].

ومهما يكن الأمر، فإن العمليات الحربية لا تبدأ إلا بعد استنفاد جميع الطرق الأخرى لتحقيق الهدف المنشود.

يقول جاك بيرك (Jacques Berque)، في سياق حديثه عن ظاهرة الحركة، على عهد السلطان المولى الحسن على الخصوص، مشيراً إلى ما كانت تختزله من رموز ثقافية، ودينية، وأدبية، ومعقباً على كلام صاحب "**البستان الجامع لكل نوع حسن**..." محمد بن إبراهيم السباعي، في هذا الشأن، ما يلي:

«... إن العاهل، عند حلوله بتراب قبيلة عاصية على رأس جيوشه، كان لا يعتبر نفسه غازياً متسلطاً، ونفس الإحساس كان يشاطره إياه أهل المكان أنفسهم. ذلك أن التهديد، والتلويح باستعمال القوة، إلى جانب الطرق السلمية، والتفاوض، والوعظ والإرشاد، ومحاولة تكسير وحدة الجماعة، كلها أساليب وممارسات كانت تكتسي، في أعين المخزن، أهمية أكثر مما كان يعول على القوة والعنف، في معالجة عصيان القبائل...»[2].

1- أنظر، على سبيل المثال لا الحصر، ما خاطب به السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن نائبه بمدينة طنجة محمد الخطيب، رداً على طلب السفير الإنجليزي جون دراومند هاي الاستقرار بإحدى الحواضر الكبرى داخل البلاد، حيث قال له:

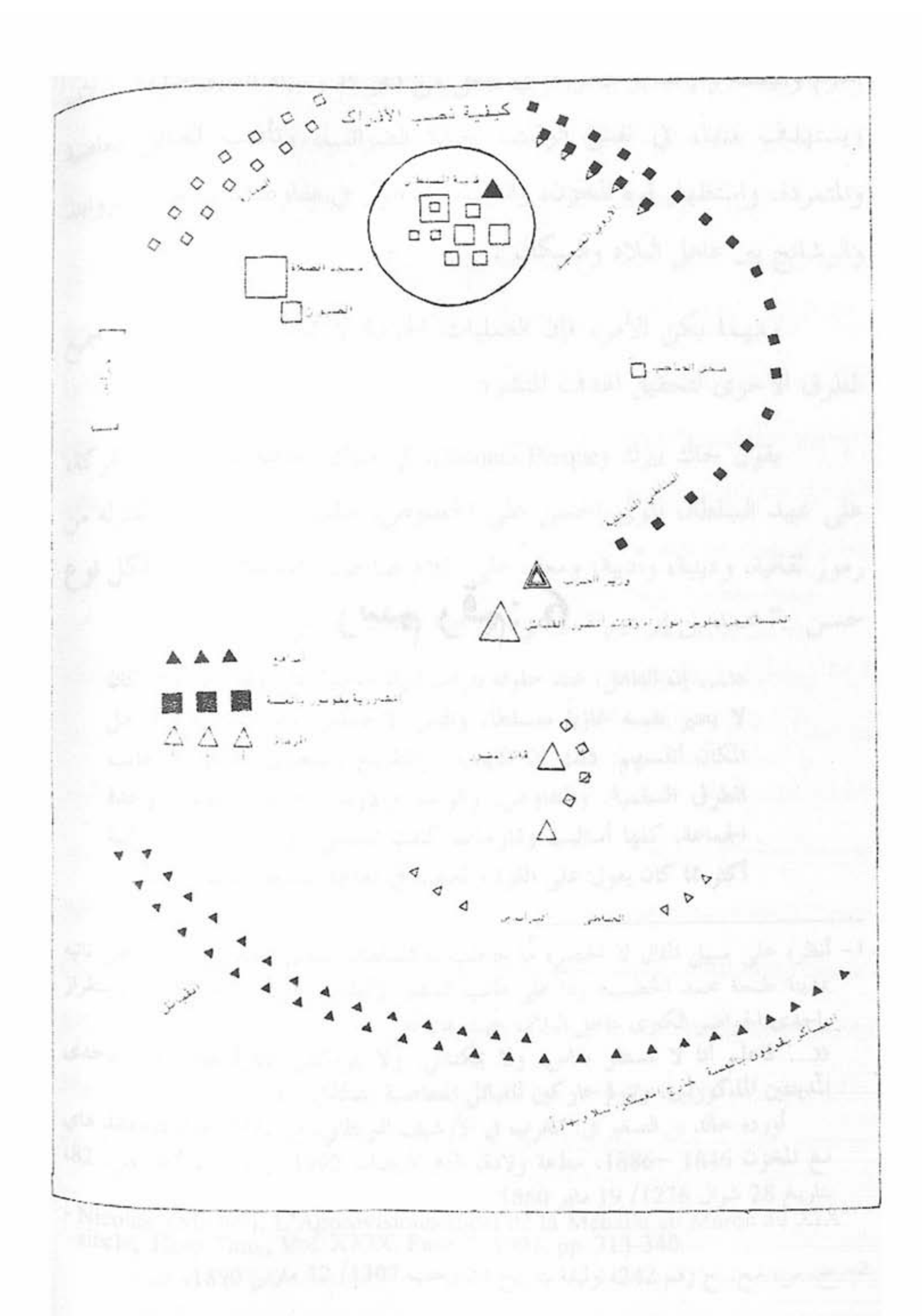
«... فاعلم أنا لا نستقر بفاس، ولا بمكناس، ولا بمراكش. فتارة هنا، وتارة بإحدى المدينتين المذكورتين، وتارة حاركين للقبائل المتعاصية (هكذا)...».

أورده خالد بن الصغير في: **المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون دروماند هاي مع المخزن 1846 –1886**، مطبعة ولادة، الدار البيضاء، 1992، وثيقة رقم 42، ص. 82، بتاريخ 28 شوال 1276/ 19 مايو 1860.

- Nicolas (Michel): L'Approvisionnement de la Mehalla au Maroc au XIX^e siècle, Hesp-Tam., Vol. XXIX, Fasc. 2, 1991, pp. 313-340.

2- خ. س، مح. ح رقم 242، وثيقة بتاريخ 24 رجب 1307/ 12 مارس 1890.

رسم رقم: 6


كيفية نصب الأفراك

1 – 2 وظيفتها

يقودنا هذا إلى القول إن هناك تقاليد مرعية، وثوابت واضحة، وعوائد عريقة في سياسة المخزن، خلال القرن التاسع عشر، كانت تقضي بعدم اللجوء إلى استعمال القوة ضد من كان يعصي أوامره، إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الدبلوماسية والسلمية، للوصول إلى الغاية المنشودة. ونلمس هذا السلوك وهذا الحرص، من خلال العديد من الوثائق المخزنية في هذا الشأن، إذ كثيراً ما نعثر على مثل هذه التأكيدات:

«... كتاب شريف بتاريخ 22 (رجب 1280) فيه تقدم الإعلام بكتاب ليقرأ على قبائل أهل سوس، تطبيباً لنفوسهم، وأن المحلة وجهت بقصد قبض الواجب لا بقصد التطويع...»[1].

وتحدثت عن نفس الموضوع، ولكن بشيء من التفصيل والتوسع، رسالة وجهها الحاجب السلطاني موسى بن أحمد، إلى أخيه عبد الله بن أحمد، عامل فاس العتيق وقتئذ، مبيناً وراسماً له الخطة الواجب اتباعها، لمعالجة نازلة قبيلة غياثة التي اشتهرت وعرفت بعصيانها وتمردها ضد المخزن، على امتداد القرن التاسع عشر بأكمله، مما يزيد استشهادنا قوة ووضوحاً، ويزيل كل مجال للشك والتساؤل، إذ يقول الحاجب:

1- خ. س، ك 47، ص. 16.

وجاء في صفحتي 13 و15 من نفس السجل أن القائد مالك الشركي قد وجه كبيراً على 500 فارساً **"ترهيباً لمن وراء وادي ولغاس وغيرهم، والأمر باستعمالها إن احتيج إليها... وأن المقصود الأهم من الوصول لوادي ولغاس وأنـــه لأجل بيروك التكني، وصدور الأمر بالمشاورة به أمرهم والسعي في دمارهم..."**.

«... فإن مولانا المنصور بالله، بعدما كتب لكم في شأن قضية أهل تازة، وبين أيده الله لكم الوجه الذي تباشرونها به، إن كانوا هم الظالمين، وما يكون فيها إن كانوا مظلومين، أمرنا أيده الله بالكتابة لكم بأن تركنوا للسكينة، وتحرصوا على جعل سداد بينه وبينهم وتأويل، وتؤخروا أمر الحركة بكل ما أمكن، بحيث يستقر العامل، ويقع بينه وبينهم الصلح، وتطفأ نار الفتنة، وتجري الأمور على سداد...».

وبعد أن ذكر له أسماء الشخصيات التي تقرر إيفادها رفقته لقضاء هذا الغرض المخزني، ويتعلق الأمر بالقائد علي الراشدي، أو بقائد الكَيش بوعزة بن العربي الأوديي، وواحد من الأشراف العلويين من قرابة السلطان، إما من مكناس، أو من فاس، فضلاً عن الشريف مولاي إدريس بن زين العابدين، خلص إلى القول:

«وإذا توجهت الحركة، فأوصوا الكبير المتوجه معها بأن يهددهم ويرهبهم، ويضيق بهم لا غير، ولا يضربهم بالبرود، ولا يطلق للمحلة يد الضرب به ولابد... وإذا لم يجد الإرهاب والتهديد شيئاً، فحينئذ يكون الضرب بالبرود. والحاصل، يكون ضربهم هو آخر وجه مباشرة أمرهم...»[1].

لقد نصت هذه الرسالة بكل دقة ووضوح، علاوة على ضرورة التريث قبل استعمال القوة، على مجموعة من المبادئ والترتيبات، تمت دراستها بعناية فائقة، وهي التي كانت تراعى، قبل انطلاق كل حملة عسكرية، وبالخصوص حين يكون السلطان بعيداً عن مسرح الأحداث، كما هو الشأن في قضية تازة هاته.

فقد ذكر فيها اسم كبير المحلة، علي بن الجيلالي بنعيسى الراشدي، أحد قواد كَيش أولاد جامع وقتئذ، قبل أن يصبح عاملاً، فيما بعد، على كل من

1- خ. س، و. ز، مج 25، الوثيقة رقم 28 بتاريخ 27 شعبان 1293/ 17 سبتمبر 1877.

تارودانت، وفاس، والعرائش. وإذا تعذر تكليفه بهذه المهمة، فيعين محله القائد العسكري الشهير بوعزة بن العربي الأودبي، والرجلان معاً يعتبران من أبرز الشخصيات المخزنية في العهدين الحسني والعزيزي[1].

كما نصت الرسالة كذلك على اسم الشريف الذي يرافق الحركة، لإضفاء طابع القدسية والحرمة على الوفد المخزني، بسبب ما كانت للمقومات الفكرية والثقافية من أهمية بالغة في المجتمع المغربي في هذه الفترة، وقيامه، إذا اقتضت الظروف، بدور الوسيط المفاوض بين سكان المدينة والمخزن، وتعزيزه بشريف آخر، أي مولاي إدريس بن زيد العابدين، عسى أن يفض النزاع الدائر بين عامل تازة وسكانها، بتراض بين الطرفين، علماً أن هذا الشريف الأخير وعائلته كانا يتمتعان بحظوة كبرى ونفوذ واسع، في قبائل غياثة، وبني سادن، والتسول، والبرانس، وهوارة، والحياينة، أي في مجال حوض إيناون بكامله، وكذا القبائل الجبلية المطلة عليه. على أنه لابد من الإشارة هنا إلى أنه في 27 شعبان 1293، أي تاريخ تحرير الرسالة، كان السلطان المولى الحسن في الجهة الشمالية ـ الشرقية من البلاد، وبالضبط عند بني يزناسن، قادماً لها من مدينة تازة نفسها، حيث ألحقت قبائل غياثة بالمحلة السلطانية هزيمة نكراء، ذهب ضحيتها مئات الجنود، كما أتلفت لوازم وأدوات وتجهيزات وبنادق ودواب عديدة، أثناء المعارك التي جرت في النصف الثاني من شهر جمادى الأخيرة من نفس السنة[2].

---

[1]- بوشعراء، مصطفى بن أحمد، "الاستيطان والحماية..."، مرجع سابق، ج 3، ص. 1147.

[2]- الناصري، مرجع سابق، ج 9، ص. 158 - 159. وكذلك:

Berque (J): L'Intérieur du Maghreb, XV-XIX Siècle. Paris, Gallimard, p. 485.

يقول **الفقيه محمد بن الحسن الحجوي**، متحدثاً عن بداية أمر بوحمارة في هذه المناطق، واستجابة جل قبائلها، وفي مقدمتها قبيلة غياثة لدعوته، ومعقباً على سياسة المخزن تجاهها، على إثر هذه الأحداث، ما يلي:

«... وكان مولاي الحسن... أراد إخضاعها أول ولايته، فذهب إليها بجيوشه، ولكن سوء تدبير وعدم معرفة وزير الحرب بطرق تحريك العساكر، وحرب الأوعار وقعت عليه كرة واحدة، أفلت السلطان عنها بشق الأنفس، فرأى أن يتركها على فسادها طيلة أيامه، ويجعلها حصناً بينه وبين الحدود الجزائرية، فكانت هي فاتحة باب الاحتلال...»[1].

على أن هذا لا يمنع من اللجوء إلى القوة والعنف ضد القبيلة أو الفرقة التي كان يستعصي أمر إخضاعها إلى الأوامر المخزنية، عن طريق التفاوض والإقناع، كما نلمس ذلك مما كتبه أحد قواد حوز مدينة مراكش، القائد الهاشمي بن قدور الزمراني، إلى السلطان، قائلاً:

«بأن العقاب والتأديب في حق جلاوة قد بلغ حده، وأنهم هربوا إلى شواهق الجبال، بعد أن أكلت زروعهم ومواشيهم، وأحرقت مداشرهم، وتفرقوا في الجوار...».

1- الحجوي، محمد بن الحسن: **انتحار المغرب بيد ثواره.** مخ. خ. ع. ر. رقم ح 123، ص 8.
وانظر كذلك ما ورد في رسالة الخليفة السلطاني بمراكش، الأمير مولاي مَحمد، إلى الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، في شأن أوامر السلطان وتعليماته حول ما كان ينبغي إنجازه من قبل الحركة التي كان يقودها في بلاد حاحة، حيث نقرأ ما يلي:
«... وصل كتابك بأن مولانا دام تأييده أمر بحض المحلة هنا وتحريضهم على الزيادة في التخريب، والتحريق، والهدم، والتضييق، وإخلاء الديار، ومحو الآثار، وانتهاز الفرصة في الفساد بالقتل والأسر...».
- خ. س، مح. ح رقم 78، وثيقة بتاريخ 20 شوال 1313/ 22 يوليو 1886.

لهذا، يرى القائد المذكور أنه من اللازم إنهاء هذه الحملة العسكرية وإصدار الأوامر إلى المشاركين فيها للتوقف عن القتال، والعودة إلى ديارهم، لأنه:

«... إذا انقضى ما كانت تذبحه المحلة، وتأكل منه من متاع جلاوة، ولم يبق شيئاً (هكذا)، وأصابها الجوع، وإذا جاعت المحلة، فلم تبقى فيها فائدة...»[1].

ومن العوائد المخزنية كذلك، ولا سيما إذا كانت القبيلة المستهدفة سهلة المنال، ولا تمثل أدنى خطر لا على المحال المخزنية، ولا على مقاتلي القبائل الحليفة، فإن السلطان كان يكلف هؤلاء بعمليات التأديب، والتنكيل بها، كما نلمس ذلك من الفقرة الآتية:

«... فقد وصل كتابكم مستأذنين في بيان ما يكون عليه عملكم، بعد أن ذكرتم أكل جميع أمراس فساد النعاعسة، وعرفنا ذلك. فبعد استيصالكم زروعهم اليابس والأخضر، نأمركم أن تنهضوا عنهم إلى وقت ءاخر...»[2].

1 – 3 فصولها

ما من شك أن العوامل الطبيعية والمناخية كانت تقيد حرية السلطان في التنقل، على رأس جيوشه، من جهة إلى أخرى من البلاد. فالوسائل المادية والتقنية والتنظيمية البسيطة التي كانت في متناوله وقتئذ، كانت لا تسمح لا بنقل الجنود والعتاد الحربي والأمتعة بالسرعة المطلوبة، ولا باقتحام ومواجهة أهوال وغضب الطبيعة، وقت تهاطل

1- م. و. م. ر، مح. مراكش، وثيقة بتاريخ متم شوال 1266/ 7 سبتمبر 1850.

2- خ. س، ك 370، ص. 58، رسالة السلطان المولى الحسن إلى عمال قبيلة بني أحسن بتاريخ 14 محرم 1303/ 23 أكتوبر 1885.

والنعاعسة الوارد ذكرهم هنا هم بطن من بطون فرقة أولاد يحيى التي هي بدورها قبيلة من قبائل بني أحسن.

الأمطار وسقوط الثلوج، وحدوث الفيضانات في الأودية والأنهار. إن توقيت الشروع في الحركة كانت تدخل في تحديده كذلك اعتبارات سياسية ومعيشية. لقد كان المخزن يعد لها العدة، لما قد يكون لها من تأثير مباشر على نجاح أو فشل الحملة العسكرية المخزنية. ومن ثمة كان يتعين على السلطان وجنوده انتظار حلول فصل الربيع للشروع في رحلة جديدة، قد تطول مدتها وقد تقصر، بحسب الجهة المقصودة، والتأكد من موقف القبيلة أو القبائل المستهدفة من المخزن، ونوع وخطورة المشاكل والقضايا المطروحة. وكان كل شيء ينتهي، في غالب الأحيان، مع إطلالة فصل الخريف، أو بعد مرور الأسابيع الأولى منه. على أن هذا كان لا يمنع من أن تضطر الكتائب والتجريدات المخزنية إلى البقاء في ميادين القتال، حتى وقت متقدم من فصل الشتاء، كما حدث ذلك، عدة مرات، أيام السلطان المولى الحسن على الخصوص[1].

ثم إن الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لكل جهة من جهات البلاد، كانت تؤخذ بعين الاعنبار، قبل التاريخ النهائي لانطلاق الطلائع الأولى للجيوش المخزنية في اتجاه الناحية المستهدفة. فإذا تعلق الأمر بمنطقة جبلية مثلاً، كأن يقصد

1- Michel (Nicolas): L'Approvisionnement de la Mahalla, op. cit., p. 103.

وفي هذا المعنى، يندرج كلام الوزير الصدر أحمد بن موسى، مخاطباً الشريف محمد المراني الذي كان يقود إحدى السرايا المحاربة وقتئذ لفرق من قبيلة الأعشاش بناحية الشاوية، بعد أن استثقل الأعذار المقدمة إلى السلطان والمانعة من متابعة ومواصلة الهجمات ضد هذه الفرق المتمردة، حيث قال:

«... وأن برودة الفصل وعدمه لا تعتبر مع تحصيل الغرض. وأين أنتَ من حركة سيدنا المقدس بالله للناحية الشرقية في دجنبر الأجم وتراكم الأمطار الهائلة حتى كاد أن تعدم الأرض الجافة التي يمكن فيها الإيقاد؟ وأين أنت من الحركة الأولى السوسية التي كاد أن يعدم القوت فيها بالكلية؟ وأين أنت من حركة مولانا المنصور بالله الحوزية التي أولها شهر شتنبر وءاخرها شهر مارس...».

– خ. س، ك 234، ص. 68، الوثيقة بتاريخ 23 جماجى الثانية 1315/ 19 نونبر 1897.

بالحملة العسكرية قبائل بني مكَيلد، أو أيت شخمان، أو أيت الربع مثلاً، فإنه كان يتعين الحلول بترابهم اعتباراً من بداية مايو وحتى نهاية أكتوبر، أي في وقت تخضر فيه الأراضي في المرتفعات، ويكثر الكلأ في المراعي[1].

هذا طبعاً حين تكون السنة الفلاحية عادية، أي أن البلاد لم تعرف لا جفافاً، ولا أسراباً من الجراد، ولا نقصاً كبيراً في المحصول الزراعي، وإلا اتخذت كامل الاحتياطات والترتيبات لضمان غذاء الرجال، وعلف بهائمهم ودوابهم، كما حدث ذلك خلال رحلة السلطان المولى الحسن الثانية إلى ناحية سوس سنة 1886.

وأما في غير هذه المناطق الجبلية، فإن السلطان كان يحاول دوماً الوصول إلى أراضي القبائل التي يعتزم تأديبها وحملها على الإذعان إلى الأوامر المخزنية، في الوقت الذي تكون فيه سنابل الزرع وشيكة الاصفرار، ولم يشرع بعد الأهالي في

1- إن الأمثلة في هذا الصدد عديدة ومتنوعة. انظر مثلاً نموذجاً منها فيما ورد في رسالة الحاجب أحمد بن موسى إلى عمه باشا فاس عبد الله بن أحمد، بتاريخ 25 رمضان 1303، الموافق لـ 30 يوليو 1886، في شأن حلول السلطان بمنطقة تادلة في التاريخ المذكور، وتمكنه من تطويع قبيلة أيت الربع:

«... التي كانت عن نهج الاستقامة عادلة، ألزموا بإعطاء ذعيرة لها بال، وبعدد من الخيل والرجال، إحياء لما كانوا عليه من القيام بالوظيف المخزني...».

- خ. س، و. ز، مج 26، وثيقة رقم 20.

وهذا ما نلمس كذلك من الجواب الذي رد به القائد قدور بن الحسين الجامعي، عامل القصابي، في شأن طلب محمد والطالب اليوسي بشد عضده ضد المتمردين عليه من أتباعه، حيث كتب يقول إلى السلطان:

«... ويعلم سيدنا أيده الله هذا إبان البرد والثلج، والحركة بمفصلها، يكون الحال سخون، ويكون الزرع موجود، وما تاكل المحل، ولم يفروا الناس على أمتعتهم. وحين يوصل الإبان، إن اقتضى نظر سيدنا السديد، يكتب سيدنا على أعيان هذه القبائل وعلى الخديم، ونتفوض مع سيدنا أيده الله في المسئلة الذي تناسب الوقت...».

- خ. س، مح. ح رقم 155، الوثيقة بتاريخ 5 جمادى الأولى، 1305/ 19 يناير 1888.

عمليات الحصاد والدراس[1]. وإذا كان التوقيت الذي أومأنا إليه أعلاه مواتياً ومناسباً لشن العمليات الحربية ضد الفرق والجماعات القبلية، في الجبال كما في السهول، والتي لم تكن دائماً طَوْعِ يد المخزن وممثليه، أو بسبب ما يكون قد صدر عنها من أعمال العصيان والشغب، فإنه كان عليه كذلك مراعاة مصالح الفصائل القبلية الخاضعة لأوامره، والمناصرة لقضاياه، وذلك بتجنب الظهور في بلادها، أو مطالبتها بمده بالحراك والمجندين من أبنائها، إبان انهماك الجميع في أشغال الحرث والحصاد وإلا غيرت موقفها منه.

والواقع أن المخزن كان واعياً كل الوعي بهذه الحقيقة، ويأخذها بعين الاعتبار، ما دام أن الأغلبية الساحقة من جنوده وعساكره، فضلاً عن حراك القبائل، كانوا من فئة المزارعين، وممن قال عنهم السلطان المولى الحسن إنهم من **«أهل البادية، إذ لا منفعة لهم في غير الزرع والضرع، وأصل ذلك كله ومنشأه الأرض ومرجعه إليها...»**، علماً بأن العاهل كان يقصد وسائل وأوجه الكسب و"المعاش" بالنسبة لسكان "الإيالة المغربية" قاطبة[2].

ونلمس كذلك حرص المخزن على مراعاة مصالح القبائل من جهة، واختيار الظرف الملائم والأنسب للتدخل هنا وهناك من جهة أخرى، مما كتبه السلطان المولى الحسن إلى صنوه وخليفته بمدينة مراكش الأمير مولاي عثمان، في شأن العدول موقتاً عن تقديم الدعم وشد عضد أحد القواد ضد أتباعه، حيث نقرأ ما يلي:

1- A.G.V, 3 h 2, Rapp. Erckmann n° 20, p. 1.

2- مقتطفات من رسالة وجهها السلطان المولى الحسن إلى قائد قبيلة الشياظمة سعيد بن العياشي الشياظمي، أورده الصديقي في مؤلفه "إيقاض السريرة..."، مرجع سابق، ص. 116 – 117، الوثيقة بتاريخ 16 جمادى الأولى، 1300/ 25 مارس 1883.

«... فما قدمناه لك من شد عضد خديمنا القائد العربي بن الشرقي الرحماني بما يحتاجه من الحركة لأولاد ابن السبع، لا عمل عليه لأن هذا الوقت ليس هو إبان الحركة، فإذا طلبه منك، فسوفه، وأخره حتى يصل إبان الحركة، ويظهر ما يكون إن شاء الله...»[1].

وهذا القائد عمر بن محمد والطالب اليوسي يطلب صراحة من السلطان إرجاء مطالبته بتجهيز حراك إخوانه وتهيئ مؤونتهم إلى وقت لاحق، إذ إن:

«الوقت ضعيف أمره في هذه الساعة من قلة الشعير لأجل السنة قد انصرمت...»[2].

2) الاستعدادات الأولية

2 - 1 استنفار الجند وحراك القبائل

تتحدث الوثائق المخزنية بإسهاب عن الإجراءات والتدابير التي كانت تتخذ، شهوراً عديدة قبل أن يغادر السلطان مقر استقراره، على رأس جيوشه، قاصداً الجهة التي يكون قد عقد العزم على معالجة عدد من مشاكلها، إلا أن الجزء الأكبر من هذه المصادر خاص بعهد السلطان المولى الحسن الذي اقترن اسمه بظاهرة الحركة في ذاكرة المغاربة حتى مطلع القرن العشرين، مما يدل على تطورها الإيجابي وتحسين مردوديتها وفاعليتها من جهة، وعلى نمط وطريقة فريدين في ممارسة الحكم والسيطرة على الأوضاع ومجريات الأحداث من جهة أخرى، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة.

1- خ. س، مح. ح. س 1290، الوثيقة بتاريخ 5 ذي القعدة 1290/ 25 دجنبر 1873.
2- خ. س، مح. ح رقم 417، وثيقة بتاريخ 12 شوال 1310/ 29 أبريل 1893.

ففي عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، وحتى في فترة حكم ابنه وخلفه سيدي محمد، أصبحت المدة الزمنية التي تستغرقها عمليات الإعداد والاستعداد للقيام بالحركة، أكثر مما كانت تتطلبه أيام السلطان المولى سليمان. أما الوسائل البشرية والحربية، والمادية فظلت متواضعة نسبياً بالنظر إلى مثيلاتها المسخرة في العهد الحسني، وهو الأمر الذي نتبينه من الوثائق، وبالخصوص فيما يرجع إلى اعتماد السلطانين الأولين، أي المولى عبد الرحمن وسيدي محمد، على فرق الكَيش، وتنظيم عبيد البخاري، في تركيبة التجريدات والكتائب التي كان يعهد إليها بشن العمليات العسكرية ضد القبائل العاصية، أكثر من اعتمادها على مقاتلي القبائل، أي حراكها، في حين حدث تغير ملموس في هذا المجال على عهد السلطان المولى الحسن، إذ صار إسهام أبناء القبائل لا يقل أهمية ووزناً عن إسهام عناصر العسكر النظامي وقبائل الكَيش. وسواء تعلق الأمر بأفراد الكَيش، أو العسكر النظامي، أو حراك وعسكر القبائل، فإن المخزن كان يستعمل الجميع في قضاء أغراضه، عسكرية كانت أم مدنية، وفي مقدمتها المشاركة في الحركة السلطانية.

ولاشك أن هذا التطور كان مرتبطاً بالأساس باهتمامات وانشغالات المخزن الظرفية، وبدرجة تحكمه في زمام الأمور، ونفاذ كلمته وإشعاعها في القبائل. فإذا أخذنا مثلاً عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، فإننا نلاحظ أنه باستثناء الحملة العسكرية الكبرى التي كان قد جهزها سنة 1828، ومشى على رأسها، قاصداً شراردة زاوية عبد الله بن ساسي، في حوز مدينة مراكش، ومتزعمهم المهدي بن محمد الشرادي الثائر ضد حكمه، فإن تحركات وتنقلات هذا العاهل تكاد تهم كلها تقريباً المناطق الوسطى والشمالية من البلاد، إذ اقتصر تراسله مع ءال أشعاش، محمد وولده عبد القادر بصفتهما عاملي مدينة تطوان، ومع بوسلهام بن علي أزطوط، عامل

العرائش وطنجة، قبل أن يحجب عنهم الأنظار الأمين مَحمد بن عبد الله الخطيب، عند تعيينه نائباً للسلطان بمدينة طنجة. فكانت عمليات التهيء وإشعار الجند والحراك بالاستعداد للمشاركة في الحركة لا تدوم إلا أسابيع معدودات على حد ما نفهم مما ورد في الرسالة التي وجهها السلطان المولى عبد الرحمن إلى عامل العرائش عبد السلام السلاوي المكناسي، حيث أخبره بأن:

«... يوم السبت غد تاريخه يضرب أفراك بظاهر مكناسة... فبوصوله إليك وجه حراك الخلط، وطليق، ووصفان العرائش...»[1].

على أن جهود المولى عبد الرحمن بن هشام، في هذا الصدد، قد انصبت، قبل كل شيء، على إخماد تمردات وفتن قبائل زمور وتطويعها، فضلاً عن تنظيم حملات عسكرية في جهات أخرى من البلاد، ضد قبائل الحياينة، وبني أحسن، ودكالة، وأيت أعتاب مثلاً، معتمداً في غالب الأوقات على الخليفة سيدي محمد، أو ثلة من كبار قواد الكَيش والقبائل، كالباشا الجيلالي بن بوعزة البخاري، وابن العواد، وإدريس بن المكي، وإدريس بن حمان الجراري، وابن يشو الغرباوي، والحسين بن الفاضل الجرواني، ومَحمد بن الطالب الهنتيفي، والمعطي بن المزوار (أولاد بوزرارة من دكالة)، والصديق بن الفقيه (أولاد فرج من دكالة كذلك)[2].

وتنطبق الملاحظة نفسها على الخطة المتبعة على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، استعداداً للتوجه إلى جهة من الجهات، على رأس جيوشه،

1- خ. س، مح. ر رقم 5/1/ ك 5، الوثيقة بتاريخ 4 ذي القعدة 1247/ 5 أبريل 1832.

2- م. و. م. ر، مح. مراكش، ملف رقم 2، وثائق ترجع إلى سنة 1262/ 1846 بالنسبة للهنتيفي وقواد دكالة.

- الناصري، الاستقصا...، مرجع سابق، ج 9، ص. 15 وما بعدها.
- ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، مرجع سابق، ج 5، ص. 22.

بالرغم مما أنجزه هذا العاهل من تحسينات وما أدخله من تعديلات وترتيبات على مرافق عديدة من دواليب الدولة، وفي مقدمتها مؤسسة الجيش. وهذا يعني أن الحركة لم تترسخ قواعد أساليب التهيئ والتمهيد لها بدقة وعناية فائقتين، فضلاً عن تخطيط وتدبير أطوارها مسبقاً، إلا في العهد الحسني.

ففي بطاقة بتاريخ 30 جمادى الأولى 1297، الموافق لـ 10 مايو 1880، دون أحد كتاب الخليفة السلطاني بمدينة مراكش الأمير مولاي عثمان، ويدعى الفقيه ابن عزوز، ما شاهده وحققه وجمعه من معلومات وأخبار عن الطريق المؤدية من أكَادير إلى الصويرة، حيث قال:

«... توجه كاتبه بإذن الخليفة لمعاينة الطريق المرور عليها من سوس إلى الصويرة، ونظرها هل هي مأمونة مسلوكة أم لا، في رفقة الحاج عمارة، والحاج علي القاضي، وأنفلوس، خروجنا من الصويرة مع الجادة إلى أكَادير...»[1].

1- خ. س، ق. ح، مح. ح رقم 21.

المقصود هنا بالحاج عمارة. القائد عمارة بن محمد بن عبد الصادق عمارة الذي كان قد عين باشا على مدينة الصويرة في 5 صفر 1285، الموافق 28 مايو 1868، وبقي في هذا المنصب إلى أن وافته منيته في 27 صفر 1300، الموافق لـ 7 يناير 1883.

وأما الشخص الثاني المذكور هنا، أي الحاج علي القاضي، فيتعلق الأمر بالفقيه علي بن محمد التناني الحاحي، الذي كان تولى منصب القضاء بنفس المدينة ما بين 14 شوال 1290 وفاتح جمادى الثانية 1292، الموافق لـ 5 دجنبر 1873 و5 يوليو 1875. وقد توفي في شهر محرم من سنة 1298، الموافق لشهر دجنبر 1880، بينما كان في زيارة إلى الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد التمكديشتي الذي تربطه به علاقة عائلية، ويعتمد عليه السلطان المولى الحسن في نشر وتدعيم النفوذ المخزني في الديار السوسية.

وأخيراً يقصد بأنفلوس هنا القائد مبارك، واحد من قواد حاحة البارزين وقتئذ.

أنظر في هذا الشأن:

- الصديقي، محمد بن سعيد، إيقاض السريرة...، مرجع سابق، ص. 97.

يتبين لنا إذن، مما ورد في الفقرة أعلاه، أن المخزن ومنذ هذا التاريخ، كان يعد العدة، ويتخذ التدابير والإجراءات، تمهيداً ولاشك للرحلة الأولى التي قام بها المولى الحسن إلى منطقة سوس، اعتباراً من 25 مايو 1882، حيث غادر في هذا التاريخ مدينة مراكش، على رأس جيوشه. طبعاً، لم تكن الفترة الزمنية التي كان يتطلبها تهيئ رحلة سلطانية إلى جهة من الجهات تستغرق كل هذه المدة الزمنية. ولكن الذي يهمنا هنا أكثر من غيره، هو الإلحاح على طابع الحزم والجدية والإتقان والحيطة كذلك الذي كانت تكتسيه عمليات الإعداد لكل تنقلات العاهل خارج إحدى عواصمه الثلاث، فاس، مكناس، ومراكش.

والملاحظ، في هذا الصدد، أن "الكنانيش" أي السجلات المخزنية زاخرة وحافلة بالمعلومات والبيانات عن الحركة وشؤونها، أكثر مما هو الشأن بالنسبة للمحفظات، إذ ينص فيها على أدق التفاصيل والإجراءات التنظيمية، والمادية حول الحركة المزمع القيام بها، فضلاً عن أطوارها ووقائعها، وما أسفرت عنه من نتائج ومكاسب بالنسبة للمخزن وممثليه، كما نتبين هذا كله أو بعضه مما ورد في وثيقة من هذا النوع، تحت عنوان:

«زمام تقييد المكاتب الشريفة في شأن الحركة السعيدة في 17 ربيع النبوي عام 1298».

ويتعلق الأمر هنا بالرحلة الثامنة للسلطان المولى الحسن، والتي قادته من مدينة مكناس إلى مدينة مراكش، مروراً برباط الفتح. ففي مرحلة أولى، أي في التاريخ أعلاه، وجهت رسائل الاستعداد للمشاركة في هذه الحركة إلى قواد الشاوية، ودكالة، وتادلة، وباقي قبائل حوز مراكش. وقد بلغ عدد هؤلاء جميعاً 76 قائداً،

ذكرت أسماؤهم وإيالتهم، كما نص على أسماء أفراد الحناطي والمسخرين الذين كُلّفُوا بتسليم الرسائل المذكورة إلى أصحابها، وعددهم 49 شخصاً.

وفي 11 ربيع الثاني من نفس السنة، الموافق لـ 13 مارس 1884، وجهت رسائل مماثلة إلى قواد ناحية الغرب. ثم بعد مضي شهر كامل على هذا التاريخ، أي في 11 من جمادى الأولى، وجهت "المكاتب الشريفة في شأن الإبل..." إلى قواد الحوز، في حين أمر نظراؤهم بالغرب، ثلاثة أيام بعد هذا التاريخ، أي في 14 جمادى الأولى، بإرسال ما كان مودعاً عندهم من أبل المخزن، وكذلك الخيول. وبعد هذا، صدرت الأوامر للجميع بالتأهب للنهوض للحركة، وإعداد المؤونة، علماً بأن السلطان لم يغادر مدينة مكناس، في اتجاه مدينة الرباط، إلا أواخر شهر جمادى الثانية من السنة المذكورة[1].

وأما "حركة مراسي الغرب سنة 1306" والتي زار خلالها السلطان المولى الحسن مدينتي تطوان وطنجة على الخصوص، فهي واحدة من الحركات التي كان لها الصدى الواسع والوقع العميق في نفوس المغاربة، وأثارت اهتمام العواصم الأوربية، إذ استهدفت كلها ثغور البلاد وتخومها، دفاعاً عن حوزة الوطن، وصوناً لوحدة أراضيه ومصالح أهاليه، ونعني بها طبعاً، السفرة الرابعة إلى وجدة ونواحيها سنة 1876، والسفرة الثامنة عشرة إلى تافيلالت سنة 1893، والسفرتين التاسعة سنة 1882، والثانية عشرة سنة 1886 إلى منطقة سوس ونواحي وادي نول. ومن ثمة الشروع في عمليات التهيئ في وقت مبكر من السنة المذكورة. ففي 24 ربيع الثاني 1306، الموافق لـ 28

1- خ. س، ك 113، ص. 3 وما بعدها.

دجنبر 1888، صدرت الأوامر السلطانية في شأن ما ينبغي «**أن يكون العمل عليه في فرض الحراك على من يذكر من القبائل**»[1].

هذا وقد أعقب هذه الخطوة الأولى، وبعد أن وجهت دعوات مماثلة إلى قواد منطقة الحوز، اتخاذ التدابير الآتية:

- الأمر لعمال وقواد الغرب والحوز بتفقد "الهوائر السعيدة"، وذلك في 12 جمادى الأولى 1306/ 14 يناير 1889.

- الأمر لهم "بتخليف الضائع وتعويض الراك من الإبل"، في 15 جمادى الأولى 1306/ 17 يناير 1889.

- صدور الأمر إلى عمال الريف ووجدة وناحيتها بالتأهب للحركة، في 14 جمادى الثانية 1306/ 15 يبراير 1889.

- صدور الأمر إلى عمال الغرب والحوز بالتأهب للحركة، في فاتح رجب 1306/ 3 مارس 1889.

- أمر العمال بتوجيه ما عندهم من بغال المخزن في 11 شعبان 1306/ 12 أبريل 1889.

- نصب أفراك خارج أسوار المدينة في 16 شعبان 1306/ 17 أبريل 1889.

- الكتابة إلى عمال الغرب والشاوية مرة أخرى للنهوض إلى الحركة في 20 شعبان 1306/ 21 أبريل 1889.

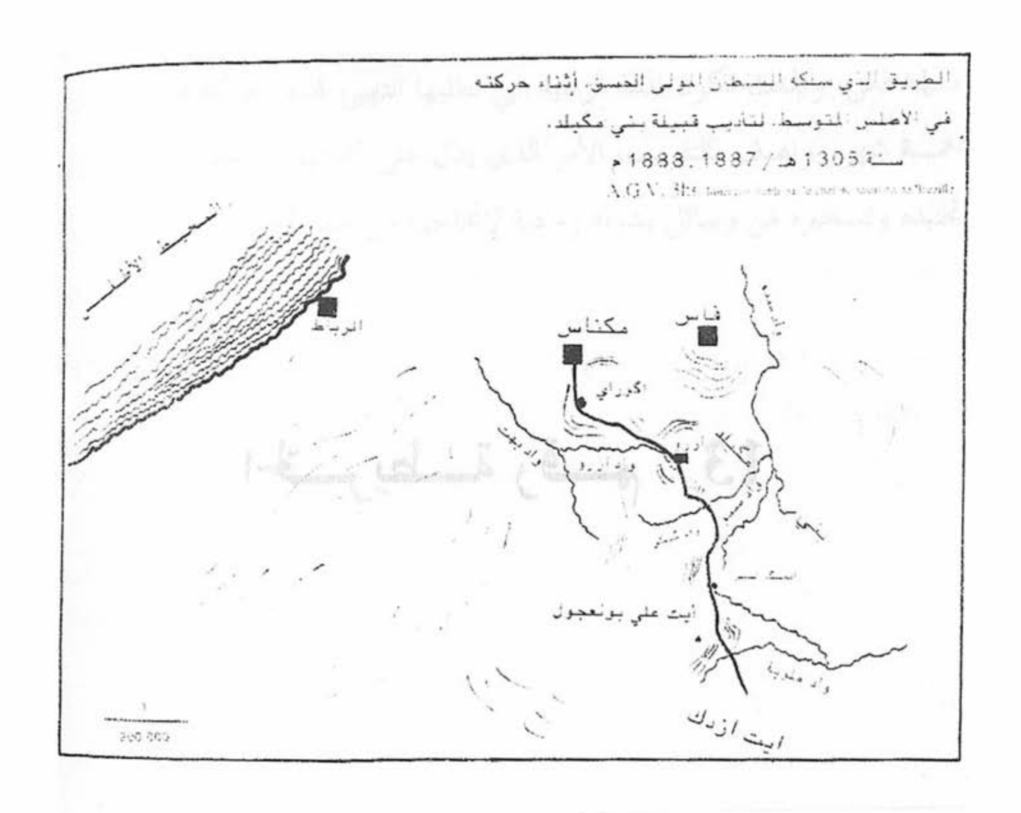
1- خ. س، ك 160، ص. 1 وما بعدها.

- تجديد الأمر إلى عمال الريف ووجدة بالنهوض إلى الحركة في 15 رمضان 1306/ 15 مايو 1889.

- في 17 من شوال 1306، الموافق لـ 16 يونيو 1889، غادر السلطان مدينة فاس، وبذلك تكون المدة الزمنية التي تطلبها التهيئ لهذه الحركة قد استغرقت خمسة شهور ونصف بالتقريب، الأمر الذي يدل على أهميتها من جهة، وعلى ما تم تجنيده وتسخيره من وسائل بشرية ومادية لإنجاحها من جهة أخرى[1].

1- مرجع سابق أعلاه، في 8 محرم 1307، الموافق لـ 4 سبتمبر 1889، دخل السلطان إلى مدينة تطوان، وبقي بها حتى 23 من محرم المذكور، حيث غادرها متوجهاً إلى مدينة طنجة ثلاثة أيام بعد هذا التاريخ الأخير.
وأما حركة تافيلالت، فقد دامت مدّة التهييء لها ستة شهور ونيف، إذ صدرت الأوامر الأولى إلى قواد مدينة فاس في 4 ذي الحجة من نفس السنة، أي في 19 يونيو 1893.
هذا فضلاً عن الحركة الفرعية التي تكونت حول الخليفة السلطاني بمدينة مراكش، الأمير مولاي مَحمد، والتي تحركت نحو نفس الاتجاه، عبر الأطلس الكبير الغربي في فاتح حجة 1310.
- خ. س، ك 160، ص. 82 وما بعدها.

الخــــريطـــة رقــــم : 13


الطريق الذي سلكه السلطان المولى الحسن، أثناء حركته
في الاطلس المتوسط، لتأديب قبيلة بني مكيلد.
سنة 1305 هـ / 1887. 1888م
مكناس
فاس
الرباط
اكوراي
أيت علي بونعجول
واد ملوية
ايت ازدك

وها هو نموذج آخر لما كان يسبق القيام بالحركة من إجراءات وأعمال، ولكن هذه المرة يتعلق الأمر بحركة السلطان المولى عبد العزيز التي استهدفت قبيلة الأعشاش بالشاوية سنة 1315 هـ/ 1897 - 1898 م، وهذا ما تحدثت عنه الوثائق المخزنية[1].

وهكذا، فمنذ 12 شوال 1314، الموافق لـ 16 مارس 1897، بدأت الاستعدادات الأولية لتهيئ الحركة، إذ وجهت رسائل إلى عدد من الأمناء، وبخاصة إلى أمناء أزمور والدار البيضاء، في شأن العمل على شراء "التلاليس" و"الشواريات".

بعد ذلك، صدرت الأوامر إلى القواد الذين كانت في حوزتهم دواب المخزن قصد صيانتها، من بغال، وخيول، وإبل بتفقدها وتهييئها لتكون في أحسن حال عند المطالبة بتوجيهها إلى الحضرة.

وهكذا، كتب لعمال الشاوية وكان عددهم وقتئذ 19، وعمال دكالة (20 عاملاً)، والرحامنة (9 قواد)، وعبدة (5 قواد)، وحمير (5 قواد كذلك)، والسراغنة (قائدان)، وزمران (قائدان كذلك)، والشياظمة (قائدان)، وقائدي دويران، ومزوضة، وسكساوة، ومسفيوة، والوريكي، ومحمد ويدة السوسي، وعبد المالك المتوكي، والطيب الكنتافي، والمزميزي، والمطاعي، والمجاطي، والأكلاوي، والدمناتي. وجددت الكتابة لهؤلاء بتاريخ 25 شوال من نفس السنة. ثم في الفترة المتراوحة ما بين 2 ذي القعدة 1314، الموافق لـ 4 أبريل 1897، وفاتح صفر 1315،

---

[1]- خ. س، ك 234، ص. 1 وما بعدها.
كل الأرقام والبيانات التي ندلي بها هنا حول هذه الحركة مأخوذة من هذا السجل. وفي حالة اللجوء إلى غيره من الوثائق، فسوف نحيل عليه في حينه.

الموافق لـــ 2 يوليو 1897، صدرت الأوامر لقواد الشاوية، والرحامنة، وحاحة، وزمران، وعبدة بتوجيه ما عندهم من بغال وعددها 567 بغلاً، في حين وجه قواد الشاوية 145 جملاً، وقواد دكالة 126 جملاً.

وأما قبائل الغرب، والشمال، والأطلس المتوسط، فبالإضافة إلى 772 جملاً التي كانت مودعة عند قواد قبائل هذه المناطق، ورد الحديث عن "بغال الديوان"، والقصد منها عدد معلوم من البغال، أو الجمال، أو غيرها من الدواب كان يتعين على القبائل تقديم عدد معين منها إلى المخزن لحمل أثقاله، كلما صدرت الأوامر بذلك، حسب "ديوان" القبيلة. وقد أمكن للسلطان الحصول على 308 بغلاً بهذه الطريقة، من قبائل الدير وحدها، ناب القائد ابن الموذن السرغيني مثلاً 32 بغلاً بالنسبة لإيالته أيت أعتاب، و32 بغلاً عن إيالته هنتيفة، في حين كان على قواد حاحة تسليم 59 بغلاً، والرحامنة 188 بغلاً، وعبدة 111 بغلاً كذلك، بالإضافة إلى 257 بغلاً مما كان دفعه قواد سوس، وسلم لقواد قبيلة حمير بهدف صيانته.

وبالموازاة مع ذلك، صدرت الأوامر لاكتيال كميات من القمح والشعير، وتم تعيين الأمناء الذين عهدت إليهم هذه المأمورية، وكذلك مناطق الاكتيال. والوثيقة الآتية تعطينا فكرة عن هذا الجانب:

«الأمين السيد أحمد الركينة وبعد، فنأمرك أن تدفع لكل واحد من الأمناء الثلاثة المبين طرته (وهم الحاج عبد السلام بن جلون المراكشي، والحاج أحمد بن الغالي الشكور، والحاج عبد الله بن عيسى المراكشي) خمسة ءالاف ريال. فالأول منهم من السكة السالمة الجديدة، والاءاخران الباقيان

من السكة الغير السالمة بما تروج به من غير زيادة، بقصد اكتيال الشعير بتادلا لجانب المخزن...»[1].

وتلي هذه الخطوة إشعار عدد من قواد القبائل وعمال المدن الذين كانت تابعة لحكمهم بعض قبائل الجوار، بالتأهب للمشاركة في حملة السلطان العسكرية، دون الإفصاح لهم طبعاً عن موعد انطلاقها، على الأقل في هذه المراحل الأولى من التهيئ، ولا عن الجهة التي سوف تقصدها.

وهكذا، وابتداء من 5 ذي القعدة 1314، الموافق لـ 7 أبريل 1897، كتب إلى كل من عامل فاس إدريس بن العلام، وقواد الغرب، وأيت يوسي، وجروان، وزيان، واشقيرن، وزمور، والحياينة. ومما يثير الانتباه كذلك في هذه الكتابات والخطابات المخزنية الموجهة إلى هؤلاء العمال والقواد، اختلاف

1- خ. س، م. س أعلاه، ص. 14، الوثيقة بتاريخ 3 ذي الحجة 1314/ 5 مايو 1897.
يثير هذا النص، بالرغم من اقتضابه عدداً من التساؤلات، والملاحظات. فنرى أولاً أن السلطان نفسه يقر علانية بأن قطعاً نقدية زائفة كانت تروج في البلاد، ويتداولها السكان في مبيعاتهم ومشترياتهم، بل كان المخزن هو الآخر يستعملها في قضاء أغراضه. ثم إن ما يثير الانتباه كذلك فيما ورد في الفقرة أعلاه أن الأمين ابن جلون الذي عينت له قصبة أيت الربع مكاناً لوضع كميات الشعير المكتالة من طرفه، قد أعطاه المخزن نقداً سالماً من كل عيب أو زيف، في حين أعطي زميلاه نقداً زائفاً، وحددت لهما مجالات أخرى للاكتيال. ولعل هذا راجع إلى الخصوصيات التي كانت تنفرد بها قبيلة أيت الربع، وتتميز بها عن غيرها من قبائل المنطقة. فهي تتكون، كما هو معلوم، من جماعات بني ملال، وسمكَت، وبني معدان، وإكَطاي، وتعد خمساً من أخماس قبائل تادلة. ثم إنها كانت كذلك تعتبر من قبائل الكَيش، إذ كانت تزود المخزن، بين الفينة والأخرى، بعدد من أبنائها للعمل في الجندية. بيد أنه مع هذا كله، لم تكن دائماً تنصاع إلى الأوامر المخزنية، بل العكس هو الذي كان يحصل. ولعل هذا هو ما يفسر سياسة المخزن في تعامله مع قبائل المنطقة.

محتواها وأسلوبها، بحسب مكانة المخاطب، ونوعية العلاقات التي كانت تربطه بكبار أعوان الدولة، وأهمية إيالته سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وإخلاصه وتفانيه في تنفيذ أوامر المخزن والإسهام في إنجاح سياسته في القبائل.

ولم يخل أي عهد من عهود سلاطين القرن التاسع عشر من الأعوان المخزنيين المرموقين. فقد أشرنا إلى بعضهم في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن كمحمد بن رشيد الحريزي، وعبد الكبير بن المدني المزامزي، والغزواني بن محمد ولد زيلوح، وبوزكري لعميري، وبن بلة الرحماني، وعلال الشرقاوي، ومحمد بن صالح، ومحمد بن عمر البحتري، وعلي أحدو الدمناتي، وعبد الله أبيهي الحاحي[1].

وفي عهد السلطان المولى الحسن، برزت أيضاً أسماء بعض هؤلاء القواد، حيث يرد ذكرهم باستمرار في وثائق الفترة، كأبي بكر بن السهلي المهياوي، وحمادة بن المختار البوزكَاوي، والعربي الوليشكي، وعبد الكبير الثوري، وأبو بكر الحباسي، ومحمد وُالطالب اليوسي، ومحمد أعراب المكَيلدي، ورح الشريف السغروشني، وعبد السلام بن رشيد، والمعطي بن عبد الكبير المزامزي، ومحمد بن أحمد المزابي، وعيسى بن عمر العبدي، وعبد الحميد بن الفاطمي الرحماني، ومحمد بن الموذن السرغيني، ومحمد أحم الزياني الذي تبوأ مكانة خاصة عند السلطان وابنه وخلفه المولى عبد العزيز، في ربوع الأطلس الأوسط بأكمله، كما نلمس ذلك من الفقرة الآتية:

«... وبعد، فقد عزمنا على النهوض بحول الله وقوته لتدويخ هاتيك القبائل، وتفقد أحوالها والنظر في أمورها، وأصدرنا لك أمرنا الشريف

1- خ. س، ك 298، ص. 25، 28، 30، 33، 77، 80 وما بعدها.
خ. س، و. ز، مج 18، وثيقة رقم 324 بتاريخ متم صفر 1287/ 31 مايو 1870.

بالتأهب للحركة السعيدة. وحيث كنت لدى جنابنا المعتز بالله من الخدام النصحاء الذين يعتد بهم في مهمات الأمور، نأمرك أن تبين ما يظهر لك من ناحيتكم، وفي أي محل يكون ربطكم عند أمرنا الشريف لكم بالنهوض إن شاء الله. فلتطير الإعلام بما تقتضيه المصلحة في ذلك عزماً أصلحك الله والسلام...»[1].

2 – 2 لوازم الحركة والحراك، واختبار المسالك، واستصلاح بعضها

ومعلوم كذلك أن المؤرخين القدامى والمحدثين على السواء، مغاربة وأجانب، قد أطنبوا في الحديث عن الحركة وشؤونها وغيرها من المؤسسات والقطاعات المخزنية، على عهد السلطان المولى الحسن، أكثر من حديثهم عمن سبقه من سلاطين القرن التاسع عشر. ولعل ذلك راجع، قبل كل شيء، إلى وفرة الوثائق وتنوعها حول عهد العاهل المذكور. ولا أدل على هذا من ما أورده في هذا الصدد وغيره مؤرخ مكناس مولاي عبد الرحمن بن زيدان، في مؤلفيه "**إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**"، و"**العز والصولة في معالم نظم الدولة**".

على أن هذا لا يعني خلو مصادرنا من معلومات وبيانات عن الحركة والحراك في الفترات ما قبل عهد هذا العاهل. فمن ذلك مثلاً ما ذكرته وثيقة تحت عنوان: "**تقييد صائر الحركة السعيدة الميمونة، مقيداً في 4 محرم 1284**"، مما تسلمه من مواد وأدوات "أصحاب الفراش"، و"أصحاب الماء"، و"أصحاب الأروى"،

---

[1]- خ. س، ك 234، ص. 16، الوثيقة بتاريخ 16 ذي القعدة 1314/ 18 أبريل 1897.
- خ. س، مح. ح رقم 257، رسالة العربي الوليشكي إلى محمد بن أحمد الصنهاجي، بتاريخ 20 جمادى الأولى 1307/ 12 يناير 1890، حيث نقرأ ما يلي:
«... لما توجهنا من الأعتاب الشريفة مصحوبين بالجيش السعيد قاصدين قبائل الريف، فانتقلنا مرحلة بعد مرحلة إلى أن وصلنا بني وافرح...».

و"الفرايكَية"، والمكلفين بمواد "الكمانية"، وأدوات الطبجين، مع إثبات أسماء المواد والأدوات المذكورة، وأعداد كل صنف منها، وأثمنتها. وهكذا، تم صنع وشراء "الحنابل" و"التلاليس"، و"الشواريات"، و"الساقات..." للحنطة الأولى، و"البراديع"، و"الدلوات"، والرَّاوِيَّات"، و"الساقات" للثانية، و"طروح الصفيحة"، و"اربطات"، و"الأوتاد"، و"المياجم"، و"اشكايم"، و"اللجوم"، و"القرب" للثالثة، وجهزت الرابعة "بالقدومات"، و"الجراريف"، و"الفسان"، و"المناجل"، و"الأشفار"، و"الجلود"...

هذا وقد بلغ مجموع ما أنفق على شراء وصنع هذه المواد 73523,75 أوقية، علماً بأن قطعة من "خبز كبير"، خاص بغذاء السلطان قدر ثمنها بثلاثة أرباع الأوقية[1].

ومن المرافق ذات الأهمية البالغة والتي كانت تتطلب في إعدادها مواد وأدوات مختلفة مرتفعة الأعداد، ما كان يتكون منه مخيم السلطان، وبالخصوص أفراك الذي يقول عنه ابن خلدون ما يلي:

«... ويدير الأمير القائد للعساكر على فساطيطه وفازاته من بينهم سياجاً من الكتان يسمى في المغرب بلسان البربر الذي هو لسان أهله أفراك، بالكاف التي بين الكاف والقاف، ويختص به السلطان بذلك القطر لا يكون لغيره...»[2].

وعن أفراك والفرايكَية تقدم لنا وثيقة مخزنية تحت عنوان: "**قائمة أسماء الفرايجية الأحرار والوصفان وقيده فاتح**" معلومات جد مفيدة عن أنواع

1- خ. س، ك 67، ص. 1 وما بعدها، يوافق التاريخ الهجري أعلاه 8 مارس 1867.
2- ابن خلدون، عبد الرحمن، "كتاب العبر..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 479.

وكميات المواد والأدوات التي كان يتم صنعها وجمعها بهدف تجهيزه ونصبه. وبالرغم من خلو وثيقتنا هذه من أي تاريخ، فإننا نعتقد أنها ترجع إلى السنوات الأخيرة من عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن أو السنتين الأوليين من عهد السلطان المولى الحسن، إذ ذكر فيها اسم "الفقيه العلاف"، تعييناً لوزير الحرب على عهد السلطان، المذكور عبد الله بن أحمد، وهو اللقب الذي انفرد به دون سواه ممن كلفوا بقطاع الجيش في القرن التاسع عشر، فضلاً عن أن المحفظة التي رتبت فيها هذه الوثيقة خاصة بعهد هذا العاهل.

وأياً كان الأمر، فقد بلغ عدد هؤلاء الفرايجية 423 نفراً، 91 من الخيالة، والباقي من الرماة، وينتسب جميعهم إلى عبيد البخاري وفرق الكَيش الأخرى. ولكن الأهم من هذا كله، التقييد الوارد في ظهر الوثيقة والذي نص فيه على المواد والأدوات المختلفة التي كان يصنع منها ويجهز بها أفراك السلطان. وجاء في بدايته ما يلي:

«... عند الشروع في التهيء للحركة، يكتب للعمال بتنضيد ما يحتاج إليه الفرايجيون، من جلود من عجول البقر، وجلود معزي، وبطاين، والقنب الرقيق الفتل، وقنب الخياطة، وشرايط لربط الأحمال...».

وهذه أهم النقط التي تضمنها، فضلاً عما ذكر فيه من مواد وأدوات:

– يكلف بالحراسة الليلية خارج أفراك عناصر من الفرايجية ومسخري البخاري إذ كان عليهم القيام بعمليات التطواف خارجه، بينما كانت تسند مهام الحراسة في مواقع معينة في أفراك وتدعى "الجلسات"، إلى سائر الأفراد من المسخرين والعساكرية.

– استعمال 16 وتداً من الحجم الكبير، إذ كان طول كل واحد منها يبلغ متراً واحداً، فيما كان يبلغ عرض كل ضلع من ضلوعه الأربعة خمسة سنتيمترات، و16 وتداً أخرى دون حجم السابقة، و540 وتداً عادياً تدعى "أبري"، و20000 وتدا خشبيا.

– استعمال كذلك حبال ضخمة **«لربط الكمنات الكبار وغالب هذه الحبال يصنع بالعرائش، يتوجه مقدم من الفرايجية للثغر المذكور لدا الأمناء، ويقيم هنالك إلى أن يصنع العدد المذكور لا يقل وزن كل كمنة عن 80 كيلو، ولا يمكن أن يحمل على البغال أكثر من إثنين للواحدة...».**

– يتطلب حمل القبة السلطانية ما لا يقل عن إحدى عشر بغلا[1].

وقبل أن ندلي بأرقام حول ما كان يتعين على القبائل تسليمه من هذه المواد إلى المخزن، وما كان يصنع منها ببعض المدن، على يد الأمناء والمحتسبين، كلما توقف عليها، نشير هنا إلى أن السلطان نفسه كان يهتم شخصياً بمسألة اختيار موقع نصب أفراك والقبة السلطانية، كما يتضح لنا ذلك مما كتبه المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجيلاني، حيث خاطبه قائلاً:

> **«... ونأمرك أن تختار للقبة السعيدة المحل الذي يناسب بناءها فيه، بحيث تكون في محل لا يستشرف عليها أحد، لا من الكور، ولا من القبائل على القاعدة إلى أن يكون عندك معيناً تعييناً تاماً، حتى إذا تقدم الفرايجي بها، يتوجه لمحلها قاصداً مرشداً...»**[2].

1- خ. س، ق. ح، مح. س. م رقم 433/ 2.

2- خ. س، و. ز، مج 23، وثيقة رقم 221 بتاريخ 11 شوال 1305/ 21 يونيو 1888.
وكتب الحاجب أحمد بن موسى، في هذا المعنى، إلى الأمير مولاي العباس ما يلي:
«... فيأمرك سيدنا أعزه الله أن تكلف المحلة هناك بحرق محل نزول مولانا، وها مقدم من الفرايجية يرد عليك ليعين لك المحل المعلوم، ويقف على ذالك حتى يحرق ولابد...».
– خ. س، و. ز، مج 26، وثيقة بتاريخ 24 محرم 1309/ 30 سبتمبر 1891.

يتبين لنا إذن مما سبق ذكره على الخصوص، أن المخزن قد اعتاد التوجه إلى القبائل للحصول على ما كان في حاجة إليه من أدوات ومنتوجات لتجهيز جنوده ودوابهم. ففريق كان يمده بمواد وأدوات خشبية، أو صوفية، أو نباتية، كالتلاليس، والأوتاد، والأقواس، والمياجيم، والعصي، مثلما كانت تفعل قبائل الجبل في الأطلسين الأوسط والكبير، وفريق آخر كان يزوده بحاجياته من المصنوعات النباتية كالقروش، والشواريات، كما هو الشأن بالنسبة لبعض قبائل الغرب والسهول الأطلسية الوسطى كالشاوية، ودكالة، وعبدة على الخصوص. وما عدا هذه المناطق، كالريف مثلاً، أو المغرب الشرقي بأكمله، وتادلة، وسوس، فإسهام قبائلها كان متواضعاً إن لم يكن منعدماً. طبعاً، كان صناع المدن، كفاس، ومكناس، وتطوان، والعرائش، والعدوتين الرباط وسلا، ومراكش يتولون صنع المنتوجات التي لم يكن في طاقة وإمكان سكان البوادي صنعها.

ففي بطاقة بتاريخ 16 جمادى الثانية 1287، الموافق لـ 13 سبتمبر 1870، وجهها أمناء العدوتين إلى الأمين محمد بريشة، نقرأ ما يلي:

«... صنع الخراطة من الأوتاد عدد 1350، منها 700 طلعت لحضرتكم السعيدة والباقي 650 لا زال هنا. وعليه فادفع لحامله أجرهم ست المائة يجب 81...»[1].

وكانت كبريات الحواضر تنفرد طبعاً بصنع أنواع مختلفة من المنتوجات الرفيعة والدقيقة، كالتي كانت تستعمل مثلاً في تجهيز الفرسان، إذ هي رهينة توفر صانعيها على قدر معين من الدراية والمهارة، فضلاً عن تخصص كل واحدة

1- خ. س، ق. ح، مح. س. م رقم 18.
عبارة "ست المائة يجب 81" تعني أن صانع أو صناع هذه الأوتاد كان يعطاهم 6 أواق عن صنع كل 100 من الأوتاد.

منها في قطاع من قطاعات الصناعات اليدوية. فقد كتب، في هذا الصدد، محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي إلى الحاجب أحمد بن موسى ما يلي:

«... يصل سيادتك التسعة تراشيح الذي صنعت على يدنا بقصد الجانب العالي بالله، وثمنهم اثنا وسبعون ريالاً بحسب ثمانية ريال للواحد. فنحبك أن تنفد لحامله أمين اللبادة ذالك...».

وكتب، في هامش الوثيقة، التوضيح الآتي:

«... نعم سيدي، التراشيح المذكورة جعلت سقوط سروج سيدنا التي وردت من فاس لكونها ترد بلا تراشيح، لأن تراشيح مراكش أتقن وأحسن من تراشيح فاس...»[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 89، وثيقة بتاريخ 28 ربيع الأول 1303/ 4 يناير 1886.
وانظر كذلك بطاقة محتسب مراكش المذكور أعلاه إلى الخليفة المولى الحسن، في شأن "صنع طرادتين من الكمخة" بنفس المدينة، وهو الأمر الذي أنجزه فعلاً، حيث أنفق 656 أوقية في اقتناء المواد وأجور الصناع.

- خ. س، مح. س. م رقم 42، الوثيقة بتاريخ 29 ربيع الأول 1290/ 6 يونيو 1872، أي قبل توجه الخليفة المذكور، على رأس حركة هامة، إلى ناحية حاحة.

-Michaux-Bellaire (Ed.) et Salmon (G): Les Tribus Arabes la Vallée du Lekkous. Arch. Mar., Vol IV, 1905, pp. 83-87

حيث ذكر القطع والأدوات التي يجهز بها الفرس كالسرج، والركاب، والدائر أو الفكرون، والحزام، واللجام، والشركات.

- A.G.V, 3 h 1, Mémoire sur l'Empire de Maroc du cap. Burel, 1810, p. 6 et suiv.

حيث كتب ما يلي، حول لوازم الفرس كما شاهدها أثناء رحلته إلى المغرب في السنة أعلاه

«.....لا فرق بين لوازم الفرس بالمغرب ومثيلاتها المستعملة بالمشرق، إذ كانت تتكون من السرج الذي يعلو مسنده وقربوسه بحوالي 10 بوصات (حوالي 30 سنتيماً)، وتربطه قرابيس عريضة إلى البهيمة، وتوضع فوقه 4 إلى 5 قطع من الثوب، تغطى بدورها بقماش من الصوف الأحمر اللون.

وأما الركابان، فكانا أصغر مما كان يستعمل في الشرق، ولا يمكن استعمالهما كمهماز لحفز الدابة على الركود، حيث إن المغاربة كانوا يستعملون نوعاً من المسامير، طول الواحد منها 6 بوصات، كانت توضع في كعب حذائهم ويغرزونها في مؤخرة الدابة...».

وتقدم لنا الوثائق نماذج من الصفقات التي كان المخزن يبرمها مع بعض كبار أعوانه في قطاعي الأمانة والحسبة، يتولون شخصياً بمقتضاها صنع مقادير معينة من الخيام مثلاً، أو التلاليس، أو الراويات، في حالة إدلائهم طبعاً بأثمنة مفيدة وملائمة. وهكذا، تطلعنا واحدة منها وهي بتاريخ رجب 1312، الموافق لشهر يناير 1895، على عروض الأثمان التي تقدم بها كل من أمين الصائر الشيخ التازي (محمد بن عبد الكريم)، ومحمد المقري، أمين البناءات المخزنية، ومحمد بن عزوز بنونة، أمين الداخل، بالإضافة إلى أمين مستفاد فاس وقتئذ والذي لم يشارك في عرض الأثمان هذا الذي كان على النحو الآتي:

الجدول رقم 35: عرض أثمنة أحلاس ينوي المخزن شراءها

المعدات / أسماء المشاركين	الحليس الشلفي	الحليس البري (غطاؤه من صوف)	الحليس البري (غطاؤه من حلفاء)	حمل الراوية "بإقامتها"	المصدر
الشيخ التازي	4,75 ريالات	4,25 ريالات	3,25 ريالات	12,25 ريالات	خ. س، ك 227، ص. 10
المقري	" "	" "	" "	11,25 ريالات	" "
بنونة	5 "	4 "	3,50 ريالات	11 ريالات	" "

وجاء في نفس الوثيقة أن اللجنة التي أسند إليها أمر فحص هذه العرو[ض] وكانت تتكون من العربي بنونة، ومحمد بن عبد الله، وعبد السلام التازي، [قد] اختارت اقتراحات الشيخ التازي، إلا أن التعليمات السلطانية اقتضت غير هذا، حيث عهد للأمين المقري بمفرده بصنع الراويات، وأما الأحلسة:

«فتقسم بين أمين الصائر، وبنونة، والمحتسب أثلاثاً، بعد تسراد القديم منها، وإصلاح ما يقبل الإصلاح منها، وبين المتلاشي...»[1].

وسبق للأمين محمد المقري أن شارك أيضاً في عملية عرض للأثمان مماثلة لهذه، وذلك في فاتح رمضان 1310، الموافق لـــ 19 مارس 1893، حيث كان المخزن في حاجة إلى 200 راوية بقيمة "13 ريالاً لإقامتها للواحدة"، الأمر الذي يستشف منه إرادة السلطان الواضحة في تشجيع وحفز أهم مساعديه على إقحام غمار عالم الصناعة والمال، وتحقيق أرباح ومكاسب مادية، إلى جانب مهامهم المخزنية، مكافأة لهم على ما كانوا يبذلونه من مجهودات، ويتحملونه من مسؤوليات.

على أنه بالموازاة مع هذا، كان المسؤولون المخزنيون المحليون، وفي مقدمتهم الأمناء والمحتسبون يتولون الإشراف على صنع أو شراء المعدات واللوازم لتجهيز الحراك. فكانت مدن تطوان، والقصر الكبير، والعرائش، والدار البيضاء، وأزمور على الخصوص، فضلاً عن الحواضر الكبرى كفاس، ومكناس، والعدوتين رباط الفتح وسلا، ومراكش، تزود المخزن بأهم حاجياته من الشواريات، والقروش، والراويات، إلى غير هذا مما كان يتوقف عليه الجنود والحراك[2].

1- خ. س، ك 227، ص. 10.

2- خ. س، مح. ح رقم 153، رسالة أمين مستفاد القصر الكبير محمد بن سعيد إلى السلطان وهي بتاريخ 24 رجب 1305. الموافق لـــ 6 أبريل 1888، في شأن توجيه:

«أربع عشرة حملاً من الإبيل حاملين الراويات، والشواريات، والقروش كما ذالك مفصلاً بطرته عدد كل جنس على حيدته...».

- خ. س، مح. ح رقم 457، رسالة أمين مستفاد مرسى الدار البيضاء بوبكر دينية إلى السلطان، مخبراً إياه بأنه نفذ الأوامر الصادرة له بالعمل على شراء 260 قرشاً و545 شواريا، حيث وجه الكل واصلاً إلى الحضرة محمولاً على 30 دابة.

=

هذا إذن عن بعض مشتريات المخزن من لوازم ومعدات لتجهيز جنوده وحراكه، في عدد من المدن والحواضر. ولكن، ماذا عن إسهام القبائل في هذا المجال؟ الحق أنها، هي كذلك، وبخاصة الجبلية منها، نظراً لما كانت تتوفر عليه من رصيد غابوي، كانت تمده بمعظم حاجياته من الأدوات الخشبية والنباتية، كالعصي، والأوتاد، والتلاليس والحلسات...، ولكن دون مقابل، إذ كان يعتبر ذلك نوعاً من أنواع الجباية غير المشروعة، جرت العادة بفرضها على سكان البوادي دون سواهم.

وهذا فعلاً ما تحدثنا عنه مجموعة من الوثائق. ففي أولاها، وهي بتاريخ 18 شعبان 1306، الموافق لـ 19 أبريل 1889، وردت الإشارة إلى ما كان مفروضاً على عدد من القبائل تسليمه من التلاليس إلى المخزن. وهكذا، كان يتعين على قبيلة جروان مده بمائتي تليسا، ونفس العدد كان مفروضاً على قبيلة زمور، بينما كان على بني مطير إعطاء 400 من هذه التلاليس، وعلى أيت يوسي تقديم 500 منها[1].

= – خ. س، مرجع سابق أعلاه، بتاريخ 22 شعبان 1311.

– خ. س، مرجع سابق أعلاه، رسالة أمين مستفاد أزمور محمد بن عبد السلام جسوس إلى السلطان معلماً بشرائه 700 شوارياً و300 قرشاً، تنفيذاً لما أمر به في هذا الشأن، وهي بتاريخ 29 شعبان 1311.

[1]– خ. س، ك 160، ص. 24، وك 154، ص. 1 وما بعدها.

قواد بني مطير الواردة أسماؤهم في الوثيقة هم:

البورزوني؛ بوعزة النعماني؛ علي النعماني؛ محمد بن التهامي الولالي؛ وعبد الوهاب العياشي.

وأما قواد جروان، فهم أبناصر الجرواني، وحدو محمد، وعبد السلام البوخلفني، والباشا حم بن الجيلاني عن فريق أيت إسحاق الذي كان تابعاً لإيالته.

– خ. س، و. ز، مج 13، وثيقة رقم 157 بتاريخ 23 جمادى الأولى 1307.

رسالة السلطان إلى الباشا حم بن الجيلاني في شأن ما نابه من التلاليس عن أيت إسحاق، وسط قبيلة جروان.

– خ. س، مج، ح رقم 266، وثيقة بتاريخ 10 رجب 1307.

في نفس الموضوع أعلاه، ولكن بالنسبة لقائد من بني مطير.

وتضمنت وثيقة حول نفس الموضوع ما كان على مجموعة من القبائل تسليمه إلى المخزن من هذه المنتوجات والمعدات، نجمله في الجدول الآتي:

الجدول رقم 36: أنواع المعدات واللوازم التي كانت تساهم بها مجموعة من قبائل الأطلس المتوسط في تجهيز الحركة

معدات / قواد قبائل	أوتاد	مياجم	عصي	أقواس	التاريخ والمصدر	ملاحظات
بنو مطير	10000	5000	5000	5000		لاشك أن تقدير أعداد المعدات والأدوات الخشبية التي كان على كل واحدة من هذه القبائل تسليمه إلى المخزن، كان يتناسب والرصيد الغابوي الذي كانت تتصرف فيه، الأمر الذي يفسر التفاوت الحاصل في الأرقام المتبثة بمتنه. وأما ما سجل هنا على سعيد بن فرجي، وولد أب محمد الشركَي، فهو برسم ما كان مفروضاً على القبائل التابعة لهذين القائدين، كرغيوة، ومزيات، وهوارة "الحجر" وهوارة "الوطا" الذين كانوا تابعين للأول، أو البهاليل، وبني ورياغل، وقبائل جبلية أخرى كانت تابعة للثاني.
بنو وراين	1000	500	500	500	" "	
عايت يوسي	27000	2400	2400	2400	" "	
بنو يازغة	3000	400	2000	400	" "	
جروان	10000	500	500	500	" "	
بنو سادن	5000	500	500	500	" "	
الباشا سعيد بن فرجي	5000	500	500	500	" "	
الباشا عبد الكريم ولد أب محمد الشركي	1000	1000	1000	1000	" "	
المجموع	**62000**	**10800**	**12400**	**10800**		

وأما حصص قبائل الحوز من هذه المواد، وبالخصوص الديارة، فنلمس جانباً منها من خلال ما أثبتناه في الجدول الآتي:

الجدول رقم 37: أنواع المعدات واللوازم التي كانت تساهم بها قبائل الدير في تجهيز الحركة

المعدات / القواد	أوتاد	مياجم	عصي	أقواس	التاريخ والمصدر
المزميزي	10000	1000	1000	1000	فاتح شعبان 1311/ خ. س، ك 739، ص. 70.
الجرجوري	2000	200	200	200	" "
المزوضي	4000	400	400	400	" "
الكنتافي	1000	100	100	100	" "
الشيظمي	4000	400	400	400	" "
الدويراني	2000	200	200	200	" "
الباشا ويدة	8000	800	800	800	" "
الوريكي	2000	200	200	200	" "
الدمناتي	22000	2200	2200	2200	" "
المجموع	**55000**	**5500**	**5500**	**5500**	" "

ومن الأعمال الأكيدة التي كان يتعين إنجازها كذلك خلال هذه المرحلة الأولى من التهيئ والاستعداد، قبل أن يتحرك الموكب السلطاني قاصداً جهة من الجهات، مسألة تفقد المسالك والمسارات، ومعاينة حالتِها، وضبط مراحلها، وأماكن الماء والكلأ على امتدادها، ناهيك عن التقاط الأخبار والمعلومات عن القبائل والعشائر التي سوف يمر بأراضيها، إلى غير هذا مِمَّا قد يفيد ويساعد على ضمان سلامة الجنود والحراك، وإنجاح خططه ومساعيه.

طبعاً، كان للمخزن رجاله المتخصصون في هذه المجالات، ونعني بهم "الميقاتيين"، و"المهندسين"، وعرفاء في عمليات التنقيب عن مكامن المياه الباطنية والكشف عنها، وآخرين كانت لهم دراية وتجربة في مجال عبور الأودية ومجاري المياه الأخرى، حيث كان يتم تعبئة هؤلاء الناس جميعاً عند عقد السلطان العزم

على التوجه إلى جهة من جهات البلاد. ففي مرحلة أولى، كان يعهد إلى عناصر من الفرايجية معززين بتجريدة من الكَيش أو العسكر، بالقيام بالتحريات الأولى في عين المكان، مثلما نستشف هذا مما كتبه الحاجب أحمد بن موسى إلى باشا مكناس حم بن الجيلالي، حيث خاطبه قائلاً:

«... فيصلك المقيدون بالطرة يمنته، وجههم مولانا أيده الله للحاجب والربعة، واختبار طريق المدفع والجمال والروام، وغير ذالك من الأثقال، والمسلك السهل من غيره. فعن الأمر الشريف، فاوضهم في ذالك، وعين من يدلهم على اختبار ما يختبر ولابد...»[1].

وبعد مضي حوالي خمسين يوماً على تاريخ هذا الكتاب، وبالضبط في 29 رمضان 1305، الموافق لــ 9 يونيو 1888، ها هو السلطان نفسه يكتب إلى وصيفه حم بن الجيلالي المذكور، مستعرضاً عدداً من النقط على النحو الآتي:

1 – قيام الباشا حم شخصياً بتفقد الطريق المؤدية إلى جبال بني مكَيلد، انطلاقاً من موقع يدعى بوكَماس، ومروراً بتاسمكَت وأعليل، إلى أن وصل إلى كَيكَو، فألفاها «متسعة لا وعر فيها ولا مشقة في المرور بها، عدى محل قريب فيه حجر أرضي...».

2 – لا ماء في هذه النواحي باستثناء ما تجمع من مياه الأمطار في عدد من "الضايات".

3 – إخلاء الأهالي مواطنهم، أمام الباشا حم وجنوده، واحتماؤهم بأعالي الجبال.

1- خ. س، و. ز، مج 13، وثيقة رقم 134 بتاريخ 10 شعبان 1305/ 22 أبريل 1888.

4 – أتباع وإخوان قواد بني مطير هم كذلك اختفوا عن الأنظار، ولم يقدموا له قط أدنى مساعدة.

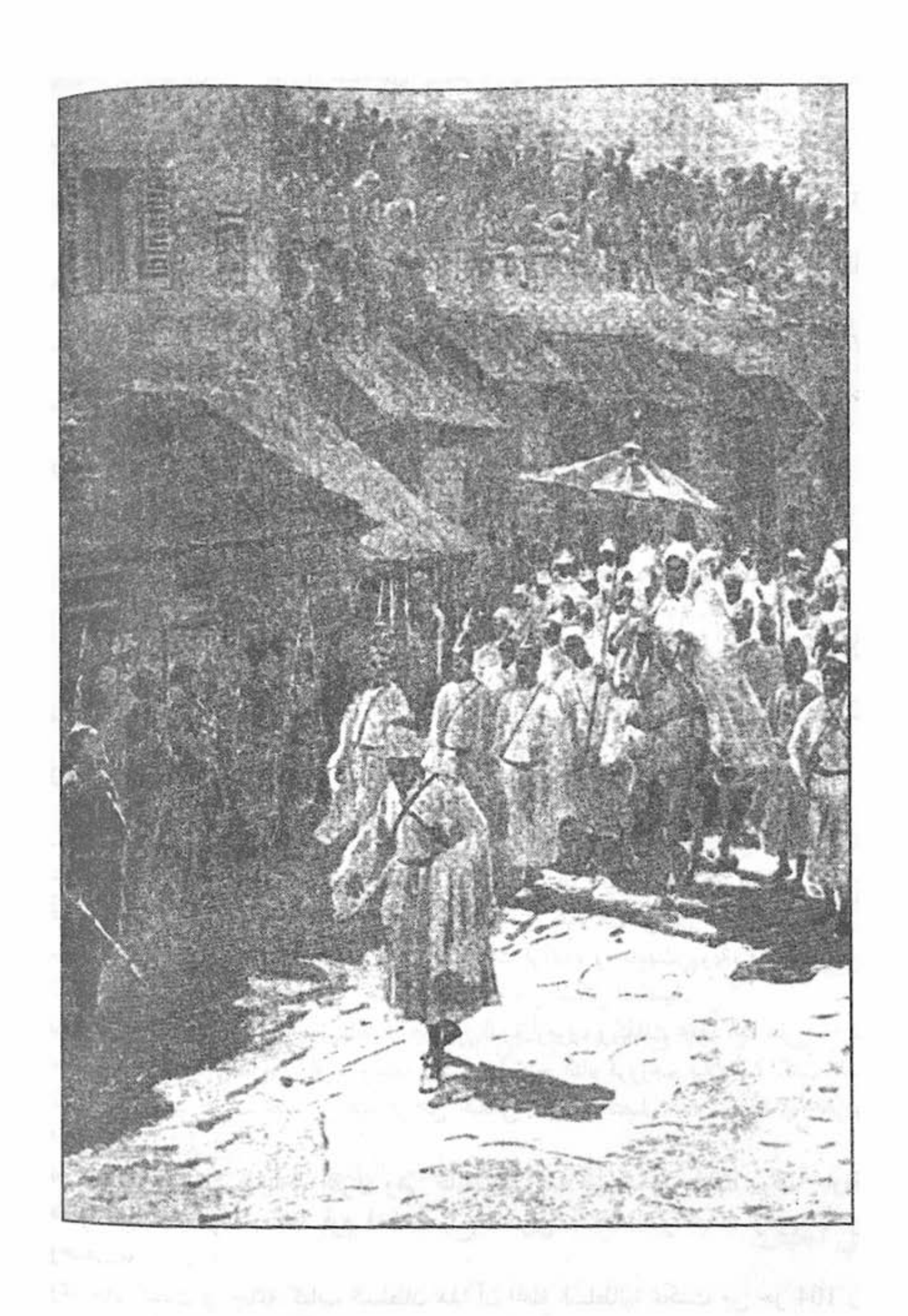
واختتم السلطان رسالته هذه، كما جرت العادة في مثل هذه الكتابات والخطابات السلطانية، كلما تعلق الأمر بقبيلة من القبائل العاصية، والتي قلما كانت تنقاد إلى الأوامر المخزنية، ولاسيما بعد انتهاء العمليات العسكرية ضدها، بآيات قرآنية وأحاديث نبوية، تزكي موقفه وتدعمه من الوجهة الشرعية والأدبية، وتبطل دعوى خصومه، حيث نقرأ ما يلي:

«... أما انجلاء الفساد عن البلاد فتلك سنة الله في أهل الزيغ والعناد، فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون...»[1].

ولم تمض إلا خمسة أيام على رسالة السلطان هذه، حتى كتب الحاجب أحمد بن موسى إلى نفس الشخص أعلاه، مخبراً إياه بأن السلطان عين مهندسين يردان عليه مع كتابه هذا، بهدف اختبار:

---

[1]- خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 294 بتاريخ 29 رمضان 1305/ 9 يونيو 1888.
على أن ما يثير انتباهنا وكان ينفرد به السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام علي غيره من سلاطين الفترة نزعته إلى الاستشهاد باستمرار بآيات قرآنية، وأحاديث نبوية، فضلاً عن أمثال العرب وحكمهم في كتاباته، كلما تغلب على قبيلة من القبائل العاصية.
فبعد أن أوقع بقبيلتي هشتوكة والشياظمة المجاورين لمدينة أزمور، وكذلك عقاباً لهما على ما ارتكبه أهاليهما من قبيح الأفعال في أفراد وأمتعة ركب الحجيج أثناء مرورهم ببلادهم، كتب العاهل المذكور إلى قائد تطوان محمد بن عبد الرحمن أشعاش يخبره بالانتصار الذي حققه في محاربتهم، مختتماً كلامه بما يلي:
«وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة، إن أخذه أليم شديد. فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا، وإنا إذا أنزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين... فقد نصر عبده، وهزم الأحزاب وحده...».
ومما جاء كذلك في خاتمة كتاب السلطان هذا أن المحلة السلطانية تمكنت من حز 104 رأساً من هؤلاء الناس، في حين تم أسر ما يزيد على 400 نفراً منهم.
- خ. س، مح. ر رقم 1/ 24/ ك 4، الوثيقة بتاريخ 19 صفر 1244/ 31 غشت 1828.



السلطان مولاي الحسن في موكب رسمي، بعد أن أدى صلاة الجمعة بالمسجد الأعظم بمدينة طنجة سنة **1889**.

«... طريق المحلة السعيدة وهي التي على طريق ابن الفاسي، ويمران على عين تَشَرْصُت ومنها لأعليل، ويقسمانها ساعتين ساعتين ونصف، وأحد المهندسين يرجع من عين تشرصت والآخر يرجع من أعليل، وقد كتبنا لقواد بني مطير بمثل هذا...»[1].

مثل هذه الاحتياطات والتدابير، بل أكثر منها والتي كانت تتخذ في حالة اعتزام السلطان التوجه إلى منطقة جبلية، أو نائية، أو لا يمكن الركون والاطمئنان إلى أهلها، كان المخزن طبعاً في غنى عنها، كلما تعلق الأمر بمسلك من المسالك المطروقة باستمرار، كالطريق الرابطة بين العدوتين سلا ورباط الفتح ومدينة مكناس مثلاً عبر أراضي قبيلة بني أحسن، إذ كانت معالمها معروفة ومعلومة. وهذا ما نلمسه مما تضمنته الرسالة التي وجهها قواد أولاد يحيى والقائد الثوري، إلى محمد بن أحمد الصنهاجي، حيث نقرأ ما يلي:

«... فمرور سيدنا أسماه الله بقبيلتنا لا يكون إلا ببلاد أولاد يحيى، والصفافعة، وعامر، وغيرهم ليسوا على طريق مروره السعيد. فحينئذ لا تمكن المبايت لسيادته الشريفة إلا في المواضع المرسومة طرته، ليمون كل عامل بترابه على القاعدة المقررة...»[2].

1- خ. س، و. ز، مج 22، وثيقة رقم 275 بتاريخ 4 شوال 1305/ 14 يونيو 1888.

2- خ. س، مح. ح رقم 173، الوثيقة بتاريخ 6، دون ذكر الشهر 1305.

وأمّا ما أثبت في طرة الكتاب، فكان على النحو الآتي:

"المبايت الستة"

عمال أولاد يحيى بواد بهت ويقوم معهم نصف المحمدي.

الثانية بسيدي عبَّاد الخديم الثوري ونصف المحمدي أيضاً.

الثالثة بمشرع الرملة للمُختاري.

الرابعة بسيدي عياش للمختاري أيضاً.

الخامسة بقنطرة (علي وُعَدِّي) للعمري.

السادسة بمهدية للعمري أيضاً.

ومثلما كان السلطان يعتمد على ثلة من الولاة المرموقين والثقاة، في مناطق شمال ووسط البلاد، كالباشا حم المذكور، وسعيد بن فرجي، وعال أب محمد الشركي، وابن عبد الصادق الريفي، ومح أحم الزياني...، فقد كان له كذلك، في منطقة الحوز، أمثال هؤلاء الأعوان المخزنيين الكبار، كقائد دمنات مثلاً علي أوحد وابنه وخلفه الجيلاني، وعبد الله أبيهي الحاحي، وعال الكَلولي، وابن الموذن، وعبد الله الهنتيقي وابنه محمد، والكَلاوي، والمتوكَي...

ولا أدل على ما نقول، مما نستشفه من مجموعة من الرسائل التي تبادلها السلطان المولى الحسن مع عدد من هؤلاء القواد، في شأن ضبط واختبار المسالك المختلفة الرابطة بين جبال ولتانة، وهنتيفة، ومنطقة تافيلالت من جهة، ومراكش ونفس الناحية من جهة أخرى، عبر ثنايا وممرات الأطلس الكبير الأوسط والشرقي.

وكانت هذه العملية تتم على مراحل. ففي أول الأمر، كانت تصدر الأوامر إلى القواد الذين يعتزم السلطان التنقل عبر أراضيهم، ولا سيما من كان منهم في مناطق جبلية أو نائية، بتفقد مسالك إيالتهم، وهل تتسع لمرور الجنود والحراك، وعتادهم الحربي ودوابهم أم لا؟ ثم بعد أن يتوصل السلطان بتقارير وبيانات هؤلاء القواد في هذا الشأن، كان يعهد لعدد من الميقاتيين، والمهندسين، والفرايجية، وبمعيتهم أنفار من الكَيش أو العسكر، بالتوجه إلى المنطقة المعنية للتأكد من صحة أقوالهم ومزاعمهم أو عدمها. وإذا ما تبين أن هذه المسالك، أو أجزاء منها، كانت تفتقر فعلاً إلى إصلاح كإزالة الأحجار مثلاً عن عاقرها، واجتثات الأعشاب والأشجار عن جنباتها، وتسوية أديمها، فإن السلطان كان يأمرهم بإنجاز الأشغال الضرورية لإصلاح ما فسد منها.

وهذا ما تحدثنا عنه الوثائق، وبالخصوص التي صدرت عن المخزن وممثليه في الأقاليم، وذلك بمناسبة الاستعداد إلى حركة السلطان الثانية إلى سوس سنة 1886، وحملته العسكرية ضد قبيلة بني مكَيلد سنة 1888، ورحلته الشهيرة إلى ناحية تافيلالت سنة 1893.

وهكذا، خاطب السلطان المولى الحسن أحد القواد المدنيين المكلفين بإدالة قصبة أيت باعمران وهو القائد لحسن السكسيوي، قائلاً:

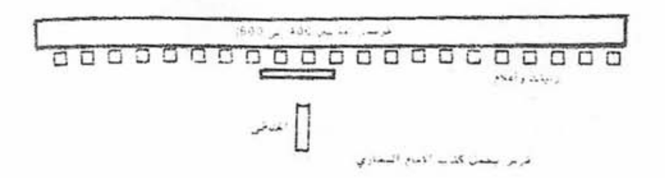
«... فقد أمرنا خدامنا المذكورين بطرته بإصلاح كل الطريق التي تمر بها محلتنا السعيدة من بلادهم... فنأمرك أن تقف معهم على ذلك حتى يتم الغرض وفق المراد بحول الله، وبمثله أمرنا الخديمين الزلطني والدليمي...»[1].

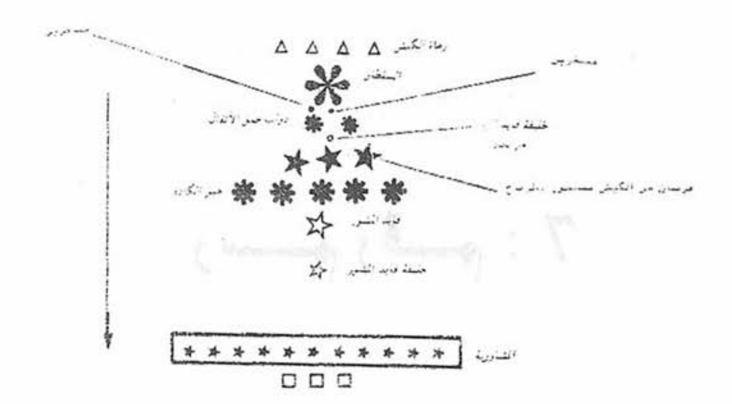
1- خ. س، ك 370، ص. 196، الوثيقة بتاريخ 14 رجب 1303/ 18 أبريل 1886.
القائدان الزلطني والدليمي المذكوران هنا هما أحمد بن مبارك الزلطني، أحد قواد حاحة المرموقين، ومحمد بن الطاهر الدليمي، أحد قواد الكَيش بمنطقة سوس، وكلا الرجلين كان وقتئذ مكلفاً بقصبة أيت باعمران، إلى جانب السكسيوي المذكور.
وأما القواد المشار إليهم في طرة الكتاب والذين عليهم القيام بأشغال الإصلاح في الطريق المارة بتراب قبيلتهم، فهم:
يحيى البريمي (طريق تيزي إلى تَغُوس)، ومحمد أُهَمَّاني، والقائد بَاكْرِيم السَّمُّورِي (طريق تَنْكَرْف)، والقائد لحسن الصَّبُّوِي "قطع شجر الهرجان من طريقي تكتان"، ولحسن بن عمر الساحلي (طريق ركبة تَلُوا). وانظر كذلك:
- خ. س، مح. ح رقيم 92، رسالة أحمد بن مبارك الزلطني الحاحي إلى السلطان بتاريخ 11 رجب 1303/ 15 أبريل 1886.
بالإضافة إلى رسائل أخرى، في نفس الموضوع، أي إصلاح طريق مرور حركة الخليفة مولاي مَحمد إلى سوس، عبر أراضي قبائل الكَيش المستقرة غربي مدينة مراكش كالمنابهة مثلاً، وحاحة، حيث ذكر القائد أحمد بن العربي المنبهي أنه في:
«يوم الإثنين بكرة جمعنا الشواقير والفيسان، وقدمت بها مع خدام سيدنا الإيالة وجينا مع الطريق حتى وسعنا ما ضيق في الطريق. وبعد إصلاحها، رحلت المحلة السعيدة...».
- خ. س، مح. ح رقم 79، وثيقة بتاريخ 16 شوال 1303/ 18 يوليو 1886.

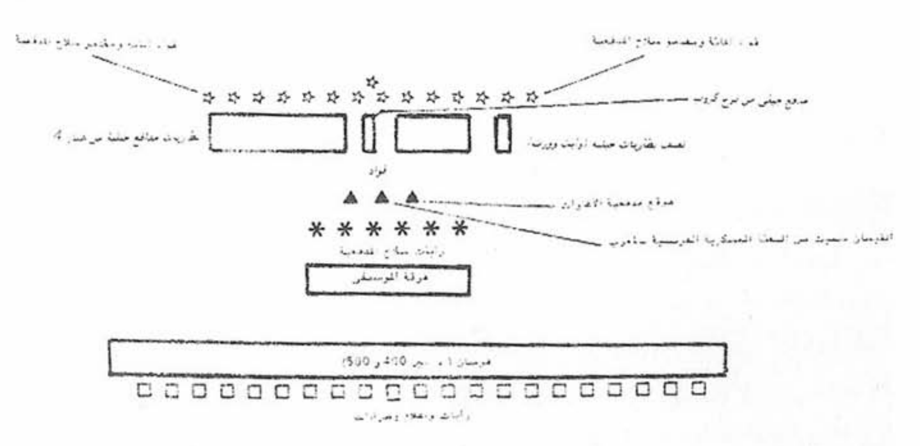
رســـم رقـــم : 7

ترتيب سير المحلة السلطانية

A.G.V., [illegible]







وتعرض إلى نفس النقطة، أي القيام بإصلاح طريق المحلة، الحاجب أحمد بن موسى، في رسالة وجهها إلى الباشا حم بن الجيلالي، مخبراً إياه بصدور الأوامر السلطانية إلى قواد بني مطير.

«بالقيام على ساق الجد بقبيلتهم لخدمة المحل المحجر بطريقة المحلة السعيدة، وتمهيده، وتوطئته، وبتوجيه طائفة من العسكرية كبير حازم لإعانتهم على ما ذكر...»[1].

ونلمس بكل وضوح مما ورد في تقييد نموذجي في هذا الصدد نوع الأشغال وحجمها والتي كان المخزن يطالب القبائل بإنجازها، هنا وهناك، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويتعلق الأمر بتمهيد السبيل لتنقل محلة السلطان المرتقبة ما بين فاس ومراسي شمالي المغرب، إذ نقرأ ما يلي:

«قف، وفي 28 شعبان عام 1306 ويوافقه 18 من أبريل، صدرت المكاتيب الشريفة للمقيدين أسفله بإصلاح طريق المحلة السعيدة بما نصه: خديمنا فلان... فنأمرك أن تكلف إيالتك بإصلاح الطريق التي تمر بها محلتنا السعيدة من المحل الفلاني إلى محل كذا، وذلك بردم ما فيها من الشعاب، وهد الهضاب، وإزالة الأحجار والأشجار وغير ذالك مما يتعذر ويتعسر المرور ببقائه بها حتى يتأتى السلوك بها من غير مشقة فادحة للجمال الحاملة لأمقاس المدافع وغيرها...»[2].

1- خ. س، و. ز، مج 13، وثيقة رقم 133 بتاريخ 3 شوال 1305/ 13 يونيو 1888.

2- خ. س، ك 154، ص. 1، التاريخ الميلادي الموافق للهجري أعلاه، ليس هو 18 أبريل بل 29 منه 1889. وأما القواد الذين وجه لهم هذا الكتاب، فهم:
محمد العزيزي، الحاج أحمد الكردة الزروالي، القائد محمد بن عمر الملولي، الطالب عبد الرحمن الداودي، القائد علال الخميسي، الطالب بوبكر الحباسي، والقائد محمد بن أحمد الأخضر.

وقبل أن ننهي حديثنا هذا عن الحركة وشؤونها، لا بأس أن نشير هنا إلى ما كان يمثله من متاعب ومصاعب مشكل عبور الأودية والأنهار، كيفما كان حجم الجيش الحارك أو التجريدة العسكرية المتنقلة. وهذا راجع، كما هو معلوم، إلى أن هذه الوسائل المسخرة في هذا المجال وفي غيره من المجالات، كانت عتيقة ومتواضعة، لا تساعد قط على التغلب على مثل هذه العوائق والصعاب الطبيعية، إذ ظلت على حالها التكنولوجي الأول الذي عرفته منذ قرون خلت، بدون أن يطرأ عليها أدنى تحول أو تطور، الأمر الذي كان يثير دهشة واستغراب الملاحظين الأجانب الذين كان يتسنى لهم، بين الفينة والأخرى، مشاهدة عمليات عبور المحلة السلطانية، برجالها، ودوابها، وعتادها الحربي، لوديان وأنهار، كوادي سبو مثلاً، وأبي رقراق، وأم الربيع، ورافديه الرئيسيين وادي العبيد وتساوت، وفي مقدمتهم النقيب إركمان (cap. Erckmann)، والدكتور فايزجربر (Dr. Weisgerber)[1].

1- A.G.V, 3 h 2, Rapp. Erckmann du 16 Novembre 1879, pp. 4-5.

في سياق الحديث عن سفر السلطان من مراكش إلى مكناس، ثم إلى فاس، في ربيع نفس السنة، يقول إن عبور وادي أم الربيع قد مثل صعوبة جمة، وأن السلطان قد عبره بواسطة جسر وضع على قرب ملئت هواء.

- A.G.V, 3 h 7, Rapp. du cap. Thomas n° 99 du mois de Janvier 1893, p. 4.

حيث ذكر أشغال البناء والترميم، وتسوية الأراضي، ومن بينها تشييد جسر على وادي فاس، والتي كان ينجزها عناصر من سلاح المدفعية.

- A.G.V, 3 h 11, Rapp. n° 4 du mois d'Avril 1897, p. 6.

يقول صاحب التقرير، الرائد شولمبرجي (Le cdt Schlumberger)، إن المحلة التي أمرت بالسفر إلى ناحية الشاوية، وأثناء عملية عبور وادي أم الربيع، قد أتلف المشاركون فيها جزءاً من ذخيرة الطبجية والمشاة، ولوازم وتجهيزات الخيالة وكذلك قطعاً من سلاح المدفعية.

وكما هو الشأن بالنسبة للمسالك والطرق التي اعتاد الجنود، والحراك، والقوافل التنقل عبرها منذ أقدم العصور، فإن الأمر ينطبق كذلك على أماكن عبور هذه الأودية والأنهار، إذ كانت هي كذلك معروفة ومطروقة منذ القدم، بسبب انخفاض مستوى المياه فيها، وانفرادها بخاصيات طبيعية أخرى. وكان في كل "مشرع من هذه "المشاريع" توجد مجموعة من "العوامة" كانوا يقدمون خدماتهم إلى المسافرين والقوافل للعبور من ضفة إلى أخرى، مقابل أجر معلوم. وكانت ترسو، في مصب الأنهار الكبرى، قوارب ومراكب يملك معظمها المخزن، وبالخصوص في مصب نهر أبي رقراق، وتسميها الوثائق "الفلائك الجمالية"، و"الفلائك الحجالية".

بيد أننا نتبين مما ورد في رسالتي باشا مدينة سلا محمد بن سعيد، وجاره على الرباط محمد السويسي إلى السلطان المولى الحسن، أن عدد هذه القوارب والمراكب كان هزيلاً، إذ لم يكن من "الفلايك الجماليين" بعدوة سلا سوى أربعة، واحدة يملكها شخص سلاوي، والثلاثة الباقيات كانت لشخص رباطي، في حين بلغ عدد القوارب الصغيرة بعدوة الرباط عشرين قارباً بالتقريب، وأما ما كان بهذه الأخيرة من مراكب كبرى، فقد ذكر القائد السويسي:

«... أن عدد الفلايك الجمالية التي عندنا ستة عشر فلوكة ميسرة، منها أربعة تبقى في الوادي هنا، وإثنا عشر تتوجه لمهدية للغرض الشريف، وعندنا من الفلايك الحَجَّالِيَّة تسعون فلوكة، منها ستين تبقى هنا، ومنها ثلاثين تتوجه لمهدية كذلك...»[1].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 140، رسالة قائد سلا بتاريخ 7 رمضان 1305/ 18 مايو 1888.
خ. س، مح. ح رقم 147، رسالة السويسي حررت يومان بعد التاريخ أعلاه. =

وكانت عمليات العبور هذه تستغرق حيزاً هاماً من الوقت، ولا سيما إذا صادفت تهاطل الأمطار بغزارة، وتردي أحوال الطقس، كما نلمس ذلك مما كتبه القائد سعيد بن عمر الشيظمي إلى السلطان، واصفاً له ظروف ووقائع تنقله، منذ أن غادر القبيلة، على رأس فريق من حراك إخوانه، قاصدين منطقة الشاوية، تنفيذاً للأوامر السلطانية، حيث قال:

«... فإذا به بلغنا واد تنسفت، فوجدناه مانع القد، وأقمنا نحو ثلاثة أيام حتى قطعناه بالمشقة. وقصدنا مشرع أبو الأعوان ببلاد دكالة، فحل بنا المطر الكثير، وأقمنا بها يوم. ويوم الكتابة قد خيمنا بمشرع أبو الأعوان، فوجدناه مانع القد علينا بما أعطى الله من المطر، ولا زلنا مقيمين به، وفيه معدية واحدة. ونحب من سيدي كلامه الشريف لخديم سيدنا الفرجي يأمر إخوانه العوامة يقوموا معنا على ساق الجد في تقطيع المحلة...»[1].

= ونقرأ في رسالة أميني العرائش عبد المجيد بن علال التازي والعربي بن محمد بريشة إلى السلطان، بتاريخ 8 جمادى الأولى 1307، الموافق لـ 31 دجنبر 1889، ما يلي:

«... ورد علينا كتابه الشريف بأن نوجهوا لخديم مولانا القائد الحباسي ما يكفي من المعلمين العوادة لإصلاح القاربين اللذين بمشرع بن القصيري وسبو، مع ما يتوقفون عليه لإصلاحها من الإقامة عاجلاً لحمل المكينات بهما من المشرع المذكور...».

ونلمس كذلك جانباً من هذه الصعوبات والمشاق مما ورد في تقييد ذكرت فيه مراحل تنقل محلة الأمير مولاي العباس ومحطات توقفها، ما بين "فضالة" ومدينة مراكش، حيث نقرأ ما يلي:

«... ثم لمشرع الشعير وقوفاً مع ما في الظهير، فلم نجد سبيلاً للعبور من كثرة الأمطار وهيجان الوادي، فاقتضى الحال أن ملنا لناحية مشرع معلوم بمشرع الصفا، بعد أن أقمنا بمشرع الشعير يوماً واحداً لكثرة الأمطار. ووجهنا للمسكيني على الفلايك تأتي للمشرع المشار إليه، فلم تتيسر له إلا فلوكة واحدة، فقطعت المحلة في يومين...».

- خ. س، ك 634، ص. 86، الوثيقة بتاريخ 20 ربيع الأول 1309/ 21 أكتوبر 1891.

1- خ. س، مح. ح رقم 251، الوثيقة بتاريخ 22 رمضان 1307/ 3 غشت 1890.

3) الحركة والقبائل

3 - 1 نماذج من حركات القرن التاسع عشر

3- 1- 1 حركات السلطانين مولاي عبد الرحمن بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد

ما من شك أن استنطاق الوثائق المخزنية ذات الصلة بالحركة وشؤونها، في مغرب القرن التاسع عشر، يتيح فرصة تلمس بعض أوجه التحول والتطور التي قد تكون طرأت على هذه الظاهرة، في الفترة موضوع دراستنا هذه، سواء تعلق الأمر بعمليات استنفار الجند والحراك، أو بما كان يُتَّخَذُ من تدابير وإجراءات مادية وتنظيمية تمهيداً للحركة، والسلاح الذي يستعمل فيها، أو التاكتيك الحربي الذي سيتبع في ميدان المعركة. ولئن اقترنت ظاهرة الحركة باسم السلطان المولى الحسن، كما ألمحنا إلى ذلك في فقرة سابقة، فإن هذا لا يعني البتة أن سلفيه المباشرين، والده سيدي محمد، وجده المولى عبد الرحمن بن هشام، كانا يخلدان إلى الراحة، ولا يبرحان مكان استقرارهما، بل لقد كان العكس هو الصحيح، إذ كان كلاهما يولي عناية فائقة ومستمرة للحركة وشؤونها، وينطبق عليهما معاً الحكم الذي أصدره النقيب إركمان (Cap. Erckmann) في هذا الصدد، في سياق حديثه عن سفرية السلطان المولى الحسن السابعة سنة 1879، من مراكش إلى مكناس، حيث كتب ما يلي:

«... ينتقل السلطان باستمرار داخل الأمبراطورية، على نحو يستحيل معه استقرار الحكومة في مكان معين. وتمثل فاس ومراكش، وهما الحاضرتان الرئيسيتان في البلاد محطتين يتوقف بهما السلطان، ويقيم بهما أحياناً مدة

طويلة، إلا أنه كان يغادرهما فجأة حين يستوجب الأمر ذلك. وقد اعتاد رجال المخزن على حياة الترحال باستمرار، دون أن يعرف سير العمل أي فتور، في مختلف المجالات والمصالح، كما لو تعلق الأمر بتصريف شؤون الدولة في مدينة من المدن...»[1].

وقبل أن نعرض لمجموعة من الحركات الحسنية التي توفرت لدينا وثائق في شأنها، نثبت، في جدولين منفصلين، أهم الحملات العسكرية التي قام بها كل من المولى عبد الرحمن بن هشام وابنه وخلفه سيدي محمد.

الجدول رقم 38: حركات المولى عبد الرحمن بن هشام

نقطة الانطلاق	الجهة المقصودة	التاريخ	المصادر	ملاحظات
مكناس	سهل سايس	شوال 1240/ مايو - يونيو 1825	إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 5، ص. 22.	تأديب أعراب دوي منيع، وأولاد نصير، ودخيسة. بلغ عدد الأسرى 100 شخصاً، فضلاً عن إلزامهم بإعطاء غرامة مالية، وتجنيد عدد من أبنائهم في صفوف العسكر.
مكناس	زمور الشلح	/1242/10/29 أبريل - مايو 1827	خ. س، مح. ر رقم 1/ 12/ ك 4.	هذه الحملة استهدفت على الخصوص قبيلتي حُثَّرَان وبني حُكَم، وأسفرت على ما يزيد على 400 من القتلى، والأسرى والجرحى، في صفوف مقاتيلهما، بما في ذلك 100 رأس مقطوع وجهت إلى فاس ومكناس "شاهدا وعبرة...".
مكناس	جبالة (بني زروال)	/1241 1826 - 1825	إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 5، ص. 22.	على إثر تمرد هذه القبيلة على قائدها بن يشو، قصدها السلطان على رأس جيوشه، وتغلب عليها بكل سهولة، وقبل رحيله عن ترابها، عين قائداً عليها الطيب الوديي، أحد قواد كَيش عبيد البخاري وقتئذ، والذي قال عنه ابن زيدان إنه كان "ظلوماً غشوماً...".
مكناس	الصويرة مراكش زمور	/1241 1826 - 1825	إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 5، ص. 22.	

[1]- A.G.V, 3 h 2, Rapp. Erkmann n° 20, anncc 1879.

نقطة الانطلاق	الجهة المقصودة	التاريخ	المصادر	ملاحظات
مكناس	وزان، تطوان، طنجة، العرائش	رمضان 1243/ مارس - أبريل 1828	Revue Africaine, 1er trim., n° 268, 52e année, 1908, pp. 24-73. - إيقاض السريرة...، ص. 63.	بعد الانتهاء من جولته في مناطق شمالي البلاد، والعودة إلى مدينة مكناس، شد الرحيل في نفس السنة إلى حوز مراكش، ماراً على رباط الفتح ومدينة أسفي على الخصوص، بهدف القضاء على تمرد المهدي الشرادي وأتباعه.
مكناس	هشتوكة والشياظمة (قبيلة دكالة)	19 صفر 1244/ 31 غشت 1828	خ. س، مح. ر رقم 1/ 24/ ك 4. - الاستقصا...، م. س، ج 9، ص. 18.	تمكن المقاتلون المخزنيون من حز 140 رأساً ونيف، ومن أسر حوالي 400 شخص من أبناء الفرقتين الدكاليتين، عقاباً لهم على تعرضهم إلى ركب الحجاج المار من ترابهم، ونهب أمتعتهم، وتجريدهم من "المخيط والمحيط".
مكناس	زاوية الشرادي	17 ربيع الأول 1244/ 27 سبتمبر 1828	خ. س، مح. ر رقم 1/ 26/ ك 4.	مئات القتلى في صفوف أتباع المهدي الشرادي، وأزيد من 500 أسير، فضلاً عن ترحيل من بقي منهم على قيد الحياة إلى منطقة أزغار، بعد هدم وتخريب مقر الزاوية
فاس	مكناس	أواخر سنة 1246/ مطلع يونيو 1831	إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 5، ص. 25 وما بعدها.	تَمَرُّد الأوداية والقضاء على فتنتهم.
مكناس	جروان	12 محرم 1247/ 23 يونيو 1831	خ. س، مح. ر رقم 1/ 6/ ك 4.	بعد أن تمردوا ضد قوادهم.

نقطة الانطلاق	الجهة المقصودة	التاريخ	المصادر	ملاحظات
مكناس	مراكش	جمادى الثانية 1247/ أكتوبر — نونبر 1831	إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 5، ص. 31.	الانتقام من مدبري فتنة الأوداية، وذلك بإعدام بعضهم، واعتقال البعض الآخر، ثم ترحيل أوداية فاس إلى العرائش، ورباط الفتح، ومراكش.
مكناس	زمور الشلح	8 محرم 1250/ 27 مايو 1834	خ. س، مح. ر رقم 3/ 3/ ك 4.	قاد السلطان شخصياً هذه الحركة، وحشد لها مئات المقاتلين من عناصر الكَيش وحراك القبائل، وفي مقدمة هؤلاء قبيلة بني أحسن يتزعمهم قائدهم أبو بكر بن زيان، وقبيلة جروان بقيادة عاملهم الحسين بن الفاضل الجرواني الذي "أثخن... في المفسدين وأوغل حتى بلغ الخميسات، واشتغلت محلة جروان بتطليع الأمراس، وإفساد الزرع الأخضر...".
مكناس	غياثة	9 ربيع الثاني 1254 2 يوليو 1838	خ. س، مح. ر رقم 6/ 35/ ك 4.	
مكناس	زمور الشلح	12 محرم 1255/ 28 مارس 1839	خ. س، مح. ر رقم 7/ 27/ ك 4.	يتغلب عليهم السلطان ويلزمهم بأداء ذعيرة قدرها 50000 مثقال.
مكناس	مراكش	20 جمادى الأولى 1255/ فاتح غشت 1839	خ. س، مح. ر رقم 4/ 25/ ك 4.	كان الهدف من هذه الحركة، تأديب قبيلة السراغنة المنتفضة ضد حكامها.
مراكش	حاحة	8 ربيع الأول 1256/ 10 مايو 1840	خ. س، مح. ر رقم 9/ 10/ ك 4.	الخليفة سيدي محمد هو الذي قاد الجيوش المشاركة في هذه الحملة العسكرية.
مكناس	زمور الشلح	أواسط سنة 1259/ يوليو	الاستقصا...، م. س، ج 9، ص. 47.	التمرد ضد الحكام، رفض أداء الواجبات والقيام بالوظائف المخزنية، القيام بأعمال السلب والنهب...

نقطة الانطلاق	الجهة المقصودة	التاريخ	المصادر	ملاحظات
مكناس	طنجة...، الرباط	29 شعبان 1260/ 13 سبتمبر 1844	خ. س، مح. ر رقم 10/ 4/ ك 4.	في يوم 14 من شهر غشت سنة 1844، جرت أطوار وقعة إيسلي في ضاحية مدينة وجدة، بين الجيش المغربي بقيادة الخليفة سيدي محمد، وجحافل الجيش الفرنسي المتوغلة في الأراضي المغربية. وما أن مضت ساعات معدودات، حتى تشتّتت جموع المقاتلين المغاربة أمام نيران مدفعية القوات الغازية، تاركين الخيام والعتاد الحربي، وتجهيزات أخرى في يد العدو. بعدها بأيام قلائل، توجهت بوارج حربية إلى عرض سواحل مدينتي طنجة والصويرة، فأمطرتها كورا وقنابل، الأمر الذي يفسر إيفاد الأمير مولاي سليمان، أحد أبناء السلطان المولى عبد الرحمن، إلى مدينة طنجة، لمعاينة ما أحدثه من دمار وخسائر هذا الاعتداء الغاشم.
مكناس	جروان	20 شعبان 1263/ 3 غشت 1847	خ. س، مح. ر رقم 22/ 16/ك 4.	ما أن علم السلطان بتمرد هذه القبيلة ضد قائدها الحسين بن الفاضل الجرواني، حتى سارع إلى نجدته، حيث جهزت حركة على الفور، وأمرت بالتَّوَجُّه إلى عين المكان لإعادة الأمور إلى نصابها. ونلمس حرص السلطان على أن تظل قبيلة جروان إلى جانب المخزن، عوض تعزيزها لصفوف القبائل العاصية والمناوئة له ولممثليه، كقبائل زمور الشلح، وبني مكيلد، وأيت شخمان مثلا، مما خاطب به السلطان المذكور الخليفة سيدي محمد، حيث يرى بأن جروان "كانوا على غاية ما يكون من الخدمة والاستقامة والامتثال لعاملهم، واليوم تخاذلوا معه، والنفاق أغلب عليهم. ومع هذا، فالاهتمام بهؤلاء الظالمين متعين..." ثم يختم رسالته هذه قائلا: «... والإنسان كالتاجر، يطلب الربح، ويحفظ رأس المال...».
فاس	وجدة، الريف	أوائل رمضان 1264/ أوائل غشت 1848	الاستقصا...، م. س، ج 9، ص. 60.	

نقطة الانطلاق	الجهة المقصودة	التاريخ	المصادر	ملاحظات
مكناس	زمور الشلح	شوال 1269/ يوليو 1853	الاستقصا...، ج 9، ص. 65 وما بعدها.	قبل أن ينهض السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام من مدينة مكناس، على رأس جيوشه، في بداية الشهر المذكور بمنته، قاصداً قرية الخميسات، كانت الأوامر قد صدرت إلى الخليفة سيدي محمد بالتحرك من جهته من مدينة مراكش، للالتحاق بوالده والهجوم معاً على المتمردين. وهذا ما حدث فعلاً، ولكن الخليفة انتهز فرصة توجهه نحو الشمال، ليعرج على منطقة تادلة، حيث «قطع منهم (بني موسى) أربعة وستين رأساً، وقبض على مائة وخمسين مسجوناً. وكانوا قد قتلوا عاملهم أبا العباس أحمد ابن زيلوح...».
مراكش	زمور الشلح	أواخر سنة 1273/ العشر الأواخر من غشت 1857	الاستقصا...، ج 9، ص. 65 وما بعدها.	بعد الإفراغ من تأديب ومحاربة هذه القبيلة مرة أخرى، تابع السلطان طريقه نحو مدينة مكناس، حيث استقر بها إلى أن وافته منيته في 29 محرم 1276، الموافق لـ 28 غشت 1859، في حين عاد الخليفة وجنده إلى مدينة مراكش.

الجدول رقم 39: حركات سيدي محمد بن عبد الرحمن

نقطة الانطلاق	الجهة المقصودة	التاريخ	المصادر	ملاحظات
مكناس	الرحامنة - مراكش	ذو الحجة 1278/ يونيو 1862	- الاستقصا...، ج 9، ص. 110. - إتحاف أعلام الناس...، م. س، ج 3، ص. 479.	أثناء فترة انتقال الحكم إلى سيدي محمد، بعد وفاة والده المولى عبد الرحمن بن هشام في 29 محرم 1276، الموافق لـ 28 غشت 1859، وشروع الجيش الإسباني الغازي في اكتساح الأراضي المغربية، انطلاقاً من مدينة سبتة السليبة، خلع هؤلاء الرحامنة ربق الطاعة على قوادهم، ثم صاروا يتعاطون إلى أعمال السطو والنهب، وقطع الطرق... ولهذا، وبعد أن رتب السلطان أمور شمالي البلاد، وظفر بالجيلالي الروكَي، عقد العزم على التوجه نحو منطقة الحوز لإخماد تمرد الرحامنة، وإقرار الأمن والسكينة في هذه المنطقة التي عين الأمير مولاي الحسن خليفته بها، في نفس التاريخ يمنته تقريباً.
مراكش	تادلة - الغرب	بداية ربيع الأول 1279/ أواخر غشت 1863	خ. س، ك 47، ص. 1 وما بعدها.	مر الموكب السلطاني على بلاد السراغنة، وأخذت التجريدات والكتائب من الكَيش، والعسكر وكذلك من حراك القبائل، تتمركز في مواقع ونقط مختلفة من أراضي القبيلة المذكورة، وهنتيفة، وتادلة... وخلال هذه المراحل الأولى من حركة السلطان هذه، ترددت عدة مرات أسماء ثلة من القواد المرموقين وقتئذ، وهم حمادي بن الطالب الهتيفي، ومحمد بن صالح الشرقاوي، وعلال الشرقاوي (السراغنة)، وثلاثتهم قدموا المال والمؤن إلى السلطان وجنده. وهكذا، دفع مثلاً ثانيهم، في يوم واحد فقط 40000 مثقال في حين قدم ثالثهم، ما بين 6 ربيع الثاني 1279 و19 شعبان من نفس السنة 134000 مثقال. إلا أن هذا لم يمنع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن تسع سنوات بعد التاريخ أعلاه، أي في 26 محرم 1288، الموافق لـ 17 أبريل 1871، وبدون أن نعلم

				خلفيات قراره، من إصدار أوامره إلى خليفته المولى الحسن بإلقاء القبض على القائد علال الشرقاوي المذكور وتوجيهه في "الكبل والسلسلة للحضرة الشريفة"، كما جاء ذلك في الصفحة 55 من السجل المذكور بمنته.
مكناس	مراكش	3 جمادى الأولى 1284/ 2 سبتمبر 1867	خ. س، ك 299، ص. 40.	شهدت الفترة المتراوحة ما بين 1280/ 1863 -1864، و1285/ 1868 - 1869، تكالب سلسلة من الجوائح والكوارث الطبيعية، كانحباس الأمطار، وحلول الجفاف، وظهور الجراد وانتشار أسرابه، الأمر الذي جعل السلطان يعدل موقتاً عن تنقلاته الكبرى، ويكتفي بتكليف عدد من قواد الجيش أو القبائل الملحوظين لديه، بشنّ هجمات ضد القبائل العاصية، فضلاً طبعاً عن الحركات التي كان يقودها الخليفة المولى الحسن مثلا، في نواحي الحوز وتادلة.
مراكش	تادلة - زعير	5 صفر 1286/ 17 مايو 1869	خ. س، ك 298، ص. 184 وما بعدها.	قاد هذه الحركة الأمير مولاي المامون، أحد أبناء السلطان الذي خاطب العمال والقواد المشاركين فيها، في شأنه، في العبارات الآتية: «... فإنا وجهنا ولدنا الأرضى مولاي المامون، أصلحه الله، ليكون بركة في وسطكم، وتعلمون أنه لم يتقدم له عمل ولا استعمال فيما وجهناه إليه، فالمدار عليكم، ولا عليه في الأمور...».
مراكش	الغرب، عبر تادلة	أواسط محرم 1287/ أواسط أبريل 1870	خ. س، ك 298، ص. 138. خ. س، ك 299، ص. 14.	
مكناس	مراكش	فاتح ربيع الأول 1289/ 9 مايو 1872	خ. س، ك 47.	في التاريخ بمنته، تحرك السلطان، على رأس جيوشه، في اتجاه الجنوب. وبعده بقليل غادر الخليفة المولى الحسن مدينة مراكش، على رأس حركة خاصة به، قاصداً قبائل تادلة وزعير التي كانت مستهدفة بحملتي السلطان وخليفته العسكريتين قبل غيرها. وفي 26 جمادى الأولى 1289، التقى الجيشان بعين الزميت، من بلاد زعير.

تثير دراسة هذين الجدولين الملاحظات الآتية:

- نلاحظ أولاً، أن عدد الحركات التي أنجزت على عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام يفوق وبكثير ما أنجز منها في فترة حكم ابنه وخلفه سيدي محمد. وهذا راجع، ولا شك، إلى ما اعترض سبيل هذا العاهل من مشاكل وعوائق طبيعية، وعسكرية، ومالية، أنهكت البلاد والعباد، تمثلت على الخصوص في تبعات وعواقب هزيمة الجيش المغربي في حرب تطوان سنة 1859-1860، أمام القوات الاستعمارية الإسبانية الغازية، ثم في القحوط، والأوبئة التي كانت تنكب البلاد، بين الفينة والأخرى.

- بلغ عدد هذه الحملات العسكرية الكبرى، في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام واحداً وعشرين حملة، سبع منها استهدفت قبيلة زمور وحدها، مما يدل على استعصاء أمر انقيادها إلى الأوامر المخزنية واهتمام وعزم السلطان المتواصلين على تطويعها وإخضاعها، في حين انشغل سيدي محمد بقضايا ومشاكل قبائل تادلة وزعير على الخصوص، بهدف تأمين السبل والمسارات العابرة لترابها، واستخراج ما تخلد في ذمم أهلها من واجبات ووظائف، وفروض.

- طبعاً، لا يتضمن الجدولان أعلاه كل الحركات والحملات العسكرية التي كان السلطان يعهد بقيادتها إلى أعضاء من أسرته، أو إلى ثلة من قواد الكَيش والعسكر المرموقين، في جهات مختلفة من البلاد، كالريف، والتسول، وغياثة، وتادلة، وحاحة، وسوس...[1].

[1]- المشرفي، العربي بن عبد القادر، **مشموم عرار النجد والغيطان، المعد لاستنشاق الوالي وأنفاس المولى السلطان**، خ. س، مخ رقم 12082، ص. 61.

– مما يثير الانتباه كذلك، في هذا الصدد، خلو وثائقنا، في أغلب الحالات، من معطيات كمية وبيانات إحصائية، ولاسيما المتعلقة منها بعهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، الأمر الذي لا يساعد قط على رصد وتلمس أدنى حركة أو بصيص من التطور في تنظيم وتسيير، ومردودية الحركة والمشاركين فيها.

بيد أنه، انطلاقاً من عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، صارت هذه الوثائق المخزنية تمدنا بمعلومات مرقومة جد ثمينة، عن عدد الخيالة والرماة، وحراك القبائل، والرواتب والمؤن، ومقادير علف الدواب، إلى غير هذا من اللوازم والتجهيزات التي كان يتوقف عليها المشاركون في الحملات العسكرية المخزنية.

– على إثر الهزيمة التي مني بها المغاربة في وقعة إيسلي سنة 1844، والتي كان قد حضر أطوارها ووقائعها سيدي محمد بن عبد الرحمن نفسه، بصفته وقتئذ خليفة لوالده المولى عبد الرحمن، فقد تبين للجميع واقع الجيش المغربي المتدهور. ومن ثمة التفكير في تحسين أوضاعه، والانكباب على أموره، والسعي إلى تطوير هياكله، وذلك بتأسيس نواة جيش نظامي جديد، إلى جانب التنظيمات العسكرية الموجودة، يكون في معظمه من الرماة والمدفعيين. ومنذ هذا التاريخ، أخذت نسبة الخيالة إلى الرجالة تتناقص وتتقلص، لاقتناع السلطان بأن متطلبات الحرب الحديثة، وطبيعة ميادين القتال الجغرافية، كانت تفرض الاعتماد على الرماة والرجالة، والأسلحة النارية المتطورة، أكثر من التعويل على الخيالة وحرب الفر والكر، وهو الاقتناع الذي زادت في ترسيخه في نفس السلطان هزيمة المغاربة في حرب تطوان سنة 1859–1860.

يقودنا هذا إلى القول إن الحركة، في حد ذاتها، لم تعرف تحولات جوهرية تستحق الذكر، لا في طبيعة تكوينها وتركيبها، ولا في طريقة عيش وتنقل ومحاربة رجالها، اللهم ما طرأ عليها من حيث أعداد أفرادها، ووفرة وتنوع الأسلحة التي كانت تسخرها في عملياتها القتالية، إذ ظلت، على امتداد القرن التاسع عشر، عبارة عن "مدينة متنقلة"، بمقاتليها، وأعوانها المخزنيين، ومرافقها الاجتماعية والاقتصادية، ودوابها، تمثل الوسيلة الوحيدة والناجعة في يد السلطان لفرض سلطته ومراقبة الوضع في البلاد، وتدبير وتسيير شؤونها.

3 - 1 - 2 حركات السلطان مولاي الحسن

من المعلوم أنه قد ظهرت، ومنذ مدة ليست بالقصيرة، أبحاث ودراسات حول حركات السلطان المولى الحسن، حيث تناولت بعضها، وبكثير من الدقة والتفصيل، جوانبها المادية والكمية، وخلفياتها الرمزية والسياسية، على أن هذا لا يمنع من أن نثير هنا بدورنا بعض قضاياها، سيما وأننا ننوي التركيز على هذه الحملات العسكرية التي كانت تناط مسؤولية قيادتها بأفراد من أسرة السلطان[1].

وأياً كان الأمر، فإن عهد هذا العاهل يعتبر بحق عصر الحركة الذهبي، إذ خلاله، اكتملت عناصر قوتها وفاعليتها، تنظيماً، وتجهيزاً وأداء. وبالرغم من

---

[1]- يرجع، حول هذا الموضوع، إلى الكتابات والمقالات الآتية:
- Nordman (D): Les Expéditions de Moulay El Hassan..., op. cit., pp 123 - 153.
- Rollman (W. J): The New order..., vol. II, p. 671.
- Michel (N): L'Approvisionnement de la Mehalla.., op. cit., pp. 331-340.
- Michel (N): Itinéraires de la Mehalla (1757-1900), Rev. Maroc-Europe, n° 7, 1994, Edit. la Porte, Rabat, pp. 81-116.
- أعفيف، محمد، الحركات الحسنية ...، م. س.
- برادة، ثريا، الجيش المغربي وتطوره...، م. س، ص. 47 - 75.

كونها قد استمرت على نهجها المعهود، وحافظت على مصداقيتها، في السنوات الست الأولى من عهد السلطان المولى عبد العزيز، أي حتى وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى، في شهر مايو من سنة 1900، فإن أمورها قد تدهورت، وصار إلى الهوان مآلها، فيما تبقى من عهد هذا السلطان، والفترة الوجيزة التي تولى فيها مقاليد الحكم بالقوة أخوه وخصمه المولى عبد الحفيظ، عاكسة بذلك تدهور الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والمالية بالبلاد. وهذا ما نتبينه من ارتسامات شاهد عيان أمين، وعارف خبير بالمخزن وشؤونه، ويتعلق الأمر بالكاتب الحسن بن الطيب بليماني بوعشرين الذي كتب، متأثراً وممتعضاً مما أخذت تصطدم به البلاد من مصاعب ومتاعب، غداة اشتعال حريق فتنة الروكي بوحمارة في ناحية مدينة تازة، ما يلي:

«... وبعد هذه الشدائد قامت الدولة لتجديد أسباب السفر لفاس، ونهضت من مراكش في اليوم الثامن من شعبان عام تسعة عشر وثلاثمائة وألف، ومرت على السراغنة والقلعة. ولما جاءت للمحل الذي تفترق فيه الطرق ومنه يتوجه السلطان لبلاد تادلة على العادة، ولأجل الميعاد المجعول مع عمه مولاي الأمين، ظهر لهم الإعراض عن تادلة، والتوجه على طريق بني مسكين، وسطاط، وابن رشيد طلباً للسلامة والاختصار، وفراراً إلى النجاة من أولئك الأشرار...»[1].

وأما الحركات التي نعتزم التعرض إليها هنا، وإثارة ما يكون قد اكتنفها من خلفيات وملابسات، على ضوء ما تسمح باستقرائه طبعاً وثائقنا في هذا الصدد، فهي على النحو الآتي:

1- بوعشرين، الحسن بن الطيب بليماني، التنبيه المغرب...، مرجع سابق، ص. 69.

– الحركة الخامسة عشرة، من فاس إلى مناطق الشمال الغربي من البلاد، في صيف سنة 1889.

– حركة الأمير مولاي عمر من فاس إلى وجدة وناحيتها، ما بين 22 ذي القعدة 1308 و22 شعبان 1309، الموافق لـ 29 يونيو 1891 و22 مارس 1892.

– حركة الأمير مولاي العباس من مراكش إلى مكناس، ما بين 22 شعبان 1308 وحوالي منتصف ذي الحجة 1309، الموافق لـ 2 أبريل 1891 وأواسط يوليو 1892.

– وأخيراً حركة مولاي عثمان، صنو السلطان مولاي الحسن سنة 1891–1892.

فبخصوص الحركة الأولى، أي التي قادت السلطان من فاس إلى مدينتي تطوان وطنجة في صيف سنة 1889، أشار تقرير للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب إلى عدد المشاركين فيها من عناصر الكَيش والعسكر حيث بلغ حوالي 11000 رجل، وزعوا على النحو الآتي:

– الرماة : 7300 نفر.
– الخيالة : 2800 نفر.
– المدفعيون : 800 نفر.

وقد التحق بالركب السلطاني، في أثناء الطريق، حراك وجنود كانوا في رفقة كل من الباشا ولد أب محمد الشركَي، والقائد الحباسي، وباشا تطوان وعددهم حوالي 1500 رجل، بين خيالة ورجالة[1].

1- A.G.V, 3 h 5, Rapp. sur « La composition de la Colonne Expéditionnaire, pp. 1-40.

ومن حسن الحظ أننا عثرنا على وثائق مخزنية حول هذه الحركة، حيث تضمنت إحداها ما يلي:

«الجدول رقم 40: الحمد لله، صائر يوم السبت 13 صفر الخير عام 1307»[1].

النفر والأطر / الفرق	خيل	رماة	مقدمون	قواد المائة	خلائف	قواد الرحى	الروام	المال (بالمثقال)
مئونة الجيش والأحناطي جملة	2632	2201	576	185	47	28	314	20895
والطبجية والعسكر والحرابة	699	7340	751	285	110	36	1155	63811
والحمارة والأعيان وعسكر الإدالة	444	3242	214	53	29	7	233	25565
المجاميع	**3775**	**12783**	**1541**	**523**	**186**	**61**	**1702**	**110271**

أنجز هذا الإحصاء، أثناء رحلة السلطان المولى الحسن إلى مراسي الشمال، انطلاقاً من مدينة فاس التي كان قد غادرها في 10 شوال 1306، الموافق لـــ 9 يونيو 1889، وحل بمدينة تطوان في 8 محرم 1307، الموافق لـــ 7 سبتمبر 1889. وبعد أن أقام بها مدة أسبوعين، وتفقد أبراجها وحصونها، غادرها في اتجاه مدينة طنجة. وقد أجري الإحصاء المذكور في 16 من شهر صفر 1307، الموافق لـــ 12 أكتوبر 1889، أي في اليوم الذي غادر فيه السلطان مدينة البوغاز، عائداً إلى مدينة مكناس، على رأس جيش بلغ عدد رجاله، أنفاراً وأطراً، 18879 رجل[2].

1- خ. س، ق. ح، مح. ح، ملف رقم 9.

2- الناصري، الاستقصا...، مرجع سابق، ج 9، ص. 201 وما بعدها؛ أعفيف، محمد، الحركات الحسنية...، مرجع سابق، ص. 53 وما بعدها.

وتعتبر حركة السلطان المولى الحسن هذه، وكذلك الشأن بالنسبة لحركته الرابعة إلى وجدة وناحيتها سنة 1876، والتاسعة سنة 1882 والثانية عشرة سنة 1886 إلى منطقة سوس، والثامنة عشرة إلى تافيلالت سنة 1893–1894 من الحملات العسكرية الناجحة والتي كان لها الصدى الواسع والوقع العميق في نفوس المغاربة حيث نالت إعجابهم، كما أثارت اندهاش واهتمام العواصم الأوربية، الأمر الذي ساهم، ولاشك، في إفشال مخططات الاستعمار التوسعية، وإرجائها إلى حين.

وأما حركة الأمير مولاي العباس التي انطلقت من مدينة مراكش يوم الخميس 22 شعبان 1308، الموافق لـــ 2 أبريل 1891، فكان القصد منها استخراج واجب الزكاة والأعشار، ومال الذعائر والغرامات، والفروض المخزنية على قبائل تادلة، وقبائل زعير، وأعراب الرباط على الخصوص، وضمت في صفوفها تنظيمات كَيش قصبة المنشية بمراكش، وعسكر وحراك قبيلة السراغنة، وحراك قبائل ولتانة، وهنتيفة، وبني مسكين، وأيت بوزيد، وأيت عطة أومالو، وبني موسى، وبني عمير، و"جياشة" أيت الربع، وبني ملال، وسمكَت، في حين عين الفقيه الكاتب المختار بن عبد الله، ابن عم الحاجب أحمد بن موسى، مرافقاً وكاتباً له، والقائد عياد المنبهي "كبيراً" للمحلة، والمكي الصبان أميناً لها[1].

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 270، وثيقة بتاريخ 28 شعبان 1308/ 8 أبريل 1891.
خ. س، و. ز، مج 6، وثيقة رقم 194 بتاريخ 3 محرم 1309/ 9 أكتوبر 1891.
ولم تكن مهمة الفقيه المرافق للأمير تقتصر على تحرير الرسائل الجوابية على كتابات السلطان أو أعوانه الكبار، وقراءة نصوص من روائع الأدب العربي، والتبصير والإرشاد في أمور الدين، بل كان يتعين عليه كذلك، وقبل هذا وذاك، القيام بدور المخبر الأمين بمجريات الأمور في ركب الأمير، في كل وقت وحين. ويبدو أن المختار بن عبد الله قد أغفل هذا الجانب، =

وفي 4 من رمضان من نفس السنة، حل الأمير وركبه **بالقصبة الزيدانية**، بعد أن توقفت في النقط الآتية: **زاوية بن ساسي، رأس العين، تملالت، القلعة، الدشرة، ابزو، القنطرة، خميس ماسين، السبت، العين الزرقاء، الزيدانية.**

وفي هذه المحطات، وغيرها من المواقع، كان الأمين المذكور يتسلم من قواد القبائل واجب الزكاة والأعشار، أو الغرامات والوظائف، إما "ناضا" أي نقداً، أو "دفعاً" أي عيناً، من انعام ودواب، بحسب الصنف الذي تتكون منه الثروة الحيوانية للقبيلة. وهكذا، توصل من تسعة قواد من تادلة، وهم علال بن عبد النبي العميري، وبوعزة الحسوني، وولد العتري، والماضي، وصالح العبدلي، والكرزوزي، والعربي بن عبد الله، وأحمد النموي، والعربي الهاتني، بمائة وسبعين رأساً من الأغنام، وبثمانين بقرة، وب 2989 ريال، في حين دفع له المعطي بن عبد الكبير المزامزي، والولدي، والحمامي، ومحمد بن العربي الزيادي، وعبد الله الأوطاوي، والزناتي، وجميعهم من الشاوية 492 رأساً من الأبقار، و1565 شاة، و15 فرساً و417 ريالاً.

ولكي لا يكلف المخزن نفسه عناء صيانة هذه الأنعام والدواب التي كان يتسلمها من القبائل، تسديداً لما كان عليها من ديون شتى نحوه، فإنه كان ينهج

= ولم يعره أهمية، الأمر الذي جعل ابن عمه الحاجب السلطاني أحمد بن موسى يتوجه له باللوم والعتاب، حيث خاطبه قائلاً:

«... فمنذ توجهت مع نجل سيدنا مولاي العباس حفظه الله لم يظهر منكم أثر كتاب في شيء من أحوال الإقامة والمسير، مع أن ذلك من أهم الأمور التي تعلم تشوق الأذان إليها، وهي من وظيفك وفي عهدتك... وعليه، فلابد استيقظ من سنة الغفلة، وامتط صهوة الحزم في تطيير الإعلام بالشادة والفاذة قبل كل أحد...».

– خ. س، و. ز، مج 26، وثيقة رقم 153 بتاريخ 13 ذي الحجة 1308/ 20 يوليو 1891.

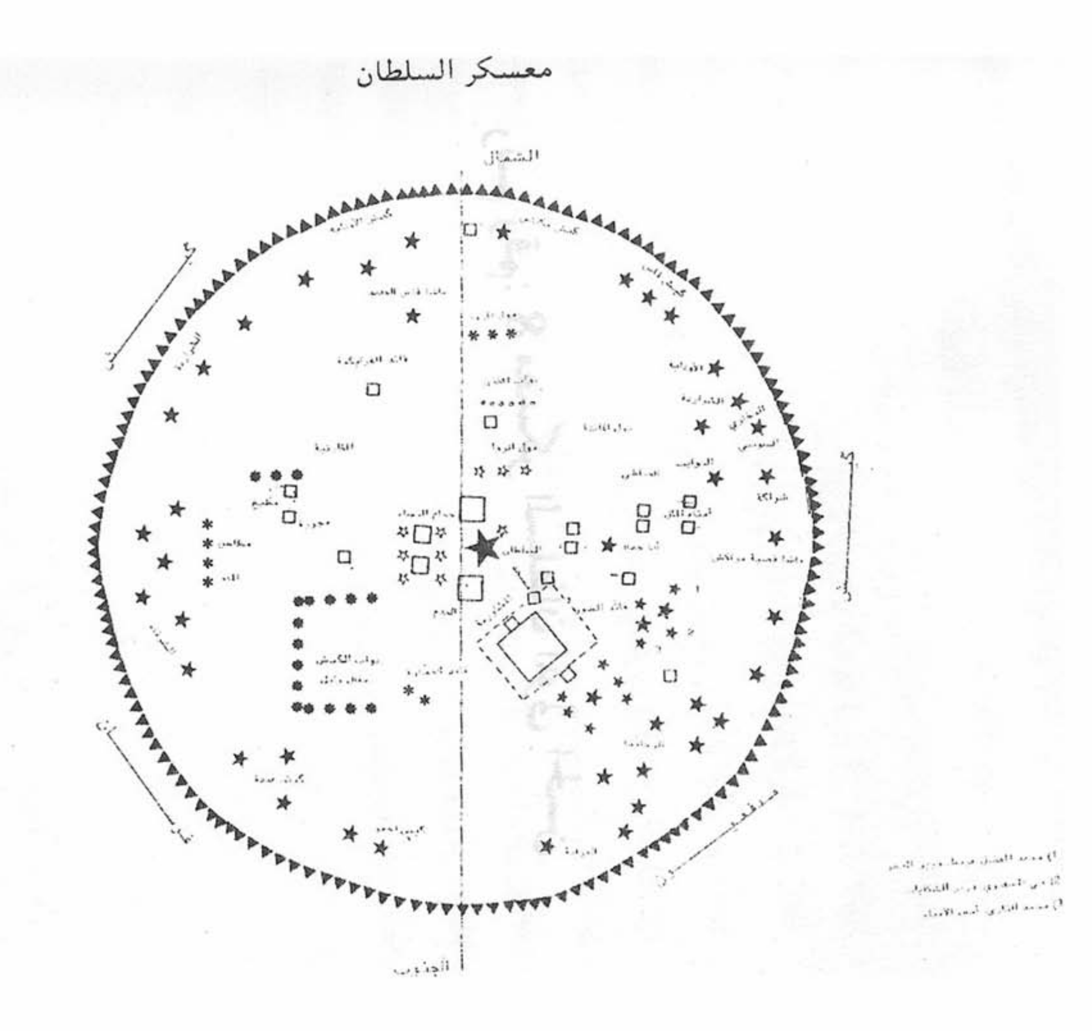
طريقة خاصة به، لا تنطوي على أدنى ضرر وحيف بالنسبة إليه، ولكنها مجحفة ومكلفة بالنسبة للسكان.

وعنوان ذلك أنه، كلما تجمع عدد معين من هذه الأنعام والبهائم في جهة من الجهات التي تكون بها المحلة السلطانية أو الحركة المخزنية، إلا وصدرت الأوامر للعرفاء والخبراء في هذا المجال للقيام بعملية تحديد ثمن كل بهيمة على حدة. وجرت العادة كذلك أن يتوصل السلطان بثلاث اقتراحات في هذا الشأن، كأن تنجز مثلاً على يد عريف من القبيلة والذي كان يختار من كبار مربي الماشية، وقائد من قواد القبائل الذين كانوا يحظون بثقة المخزن، ويؤخذ رأيهم بعين الاعتبار في عدد من النوازل والقضايا، وأخيراً محتسب، أو أمين من أمناء المدينة المجاورة لمسرح الأحداث. وبعدها، كانت توزع رؤوس الأبقار والأغنام على قواد القبائل، وبعض قواد قبائل الكَيش كذلك، ولكن بزيادة الثلث في ثمنها الإجمالي، مع إمهالهم مدة ستة شهور قبل مطالبتهم بأداء المبلغ المالي المسجل على كل واحد منهم[1].

1- خ. س، و. ز، مج 23، وثيقة رقم 110.

رسم رقم: 8 معسكر السلطان المولى الحسن

معسكر السلطان



والملاحظ في هذا الصدد أن المخزن كان مضطراً إلى التعامل مع هذه القبائل ومثيلاتها من قبائل الأطراف والتخوم، وكذلك المناطق الجبلية على هذا النحو، إن أراد استخراج ولو قدر بسيط مما يكون قد تخلد بذمتها من ديون لفائدته. فلا تخلو وثائق القرن التاسع عشر، كلما حلت حركة سلطانية، أو حملة عسكرية مخزنية بمنطقة كَلعية والريف، أو جبالة، أو وجدة ونواحيهـــا، أو الأطلس المتوسط، أو سوس، من معطيات وبيانات عن "دفع القبائل"، حتى ولو كان في شكل "كلايط" أي بنادق، في حين كان جل عطاء قبائل السهول الأطلسية نقداً، بسبب ما كانت تدره على قبائلها من أموال مبيعاتها من الحبوب، والأصواف، والأنعام في أسواقها وأسواق مراسي الواجهة الأطلسية من جهة، وبسبب كذلك استحكام المخزن قبضته عليها دون عناء يذكر من جهة أخرى[1].

وبعد أن عسكر الأمير مولاي العباس ما يزيد على الشهرين بمنطقة تادلة، رحل عنها قاصداً منطقة الشاوية، حيث أقام معسكره بتراب قبيلة

1- تنطوي عملية تحديد أثمنة رؤوس الماشية والدواب التي كانت تقدمها القبائل الدائنة إلى المخزن الذي كان يسلمها بدوره إلى قبائل أخرى، على كثير من الحيف والإجحاف، إذ كان يدفعها إلى القواد بثمن يفوق مرتين أو ثلاث مرات ثمنها الحقيقي. وهذا ما أثار استنكار أمين الأمناء محمد التازي والذي تَضَمَّنَتْه الرسالة التي وجهها إلى نائب الوزير الصدر مَحمد بن محمد الصنهاجي، خاتماً إياها بالعبارات الآتية:

«... فهذا تحمل كثير لا يرضاه سيدنا، ولا نفهم من جنابه الأسمى أعزه الله أن يقبله أو يُوافق عليه...».

- خ. س، مح. ح رقم 173، الوثيقة بتاريخ 4 صفر 1305/ 22 أكتوبر 1887.

موقف كهذا، دليل ساطع على سداد رأي المؤرخ الناصري في هذا الرجل، حين قال عنه إنه «من أمثل أهل المغرب وأصدقهم وأنصحهم للسلطان، وأشدهم غيرة على الدين والوطن...» .

الناصري، الاستقصا...، م. س، ج 9، ص. 166.

بني مسكين، عند القائد الشافعي المسكيني. ومن ثمة، صارت الغارات و"السوكَات" تنطلق ضد قبائل الأعشاش، كالأولاد، وأولاد مَحمد، وبني أيمان، والخزازرة... ثم في يوم السبت 25 ذي الحجة 1308، الموافق لفاتح غشت 1891، حل بقصبة المعاريف بقبيلة أمزاب، إيالة القائد محمد بن أحمد المزابي، ومنها انتقل إلى الكَارة عند القائد علي بن حجاج، ثم إلى مكَون، فابن رابح عند القائد محمد بن العربي الزيادي، ومنه إلى قصبة بوزنيقة التي اتخذت هي الأخرى نقطة انطلاق الحملات العسكرية ضد مداشر ومواقع قبيلة الدغمة، من أعراب الرباط، عقاباً لها على ما كانت تتعرض إليه من نهب وتنكيل قوافل التجار والمسافرين المارة بأراضيها. وكان السلطان، قبل وصول الأمير مولاي العباس إلى هذه النواحي، قد أصدر أوامره بتحرك محلة الغرب، تحت قيادة خليفة القائد ولد أب محمد الشركَي، قاصدة رباط الفتح، ومنه إلى بوزنيقة، حيث تنضم إلى محلة الحوز. وكانت هذه المحلة الغربية تتكون من الفرق والقبائل الآتية:

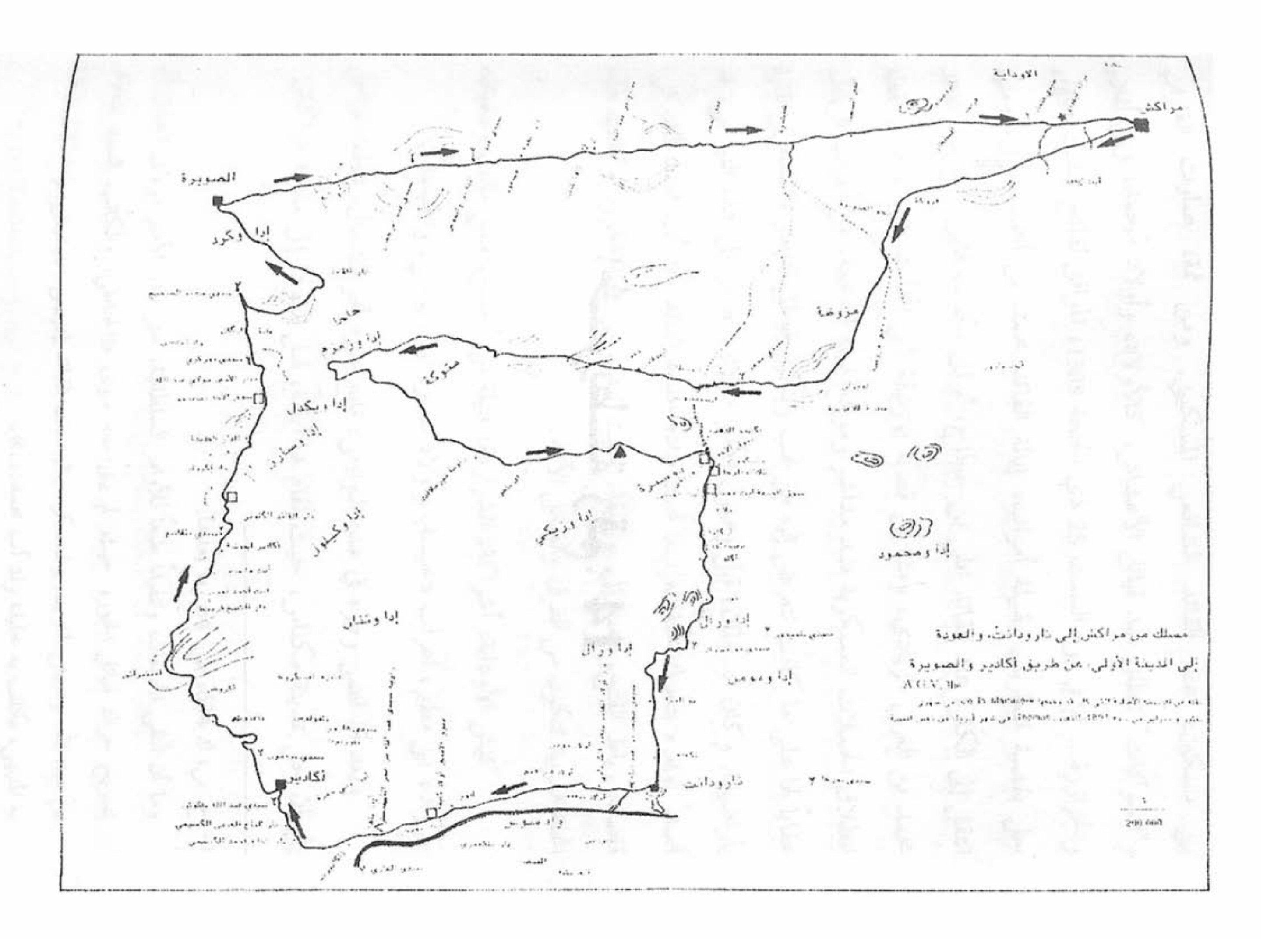
كَيش الأوداية، أشراكَة، الشراردة، قبيلة بني أحسن، وبني مالك وسفيان، جروان، بني مطير، أعراب دخيسة، وأولاد نصير، أيت يوسي، والحياينة[1].

وبعد أن قضى وطره في هذه النواحي، تابع سيره نحو الشمال، قاطعاً المراحل إلى أن حل بمدينة مكناس، حيث أقام بها أياماً، قبل العودة إلى مدينة مراكش

1- خ. س، ك 634، ص. 64 وما بعدها.

وما أن التقى الجمعان، وتنفيذاً طبعاً للأوامر السلطانية، حتى بادر الأمير مولاي العباس إلى تسريح حراك قبائل الحوز، حيث لم يبق معه سوى «الحناطي، والكاتب السيد المختار بن عبد الله، وجيش الغرب، والعسكر، والوصيف القائد إدريس خنيشيش. وما كان مكلفاً به المنبهي، يكلف به خليفة ولد أب محمد...».

الخـــريطـــة رقم: 14



مسلك من مراكش إلى تارودانت، والعودة
إلى المدينة الأولى عن طريق أكادير والصويرة
مراكش
الاوداية
الصويرة
إدا وكرد
حاحا
إدا وزموم
متوكة
مزوضة
إدا وبكدل
إدا وسارن
إدا وكيلول
إدا وزيكي
إدا ومحمود
إدا ونظيف
إدا ونتان
إدا وزال
إدا وكوز
أكادير
تارودانت
1/200 000

التي دخلها يوم السبت 27 ربيع الأول 1309، الموافق لـ 31 أكتوبر 1891، وبذلك تكون مدة هذه الحركة الأميرية قد استغرقت حوالي سبعة شهور.

وبعد مضي حوالي أربعة شهور على بدء حركة المولى العباس هذه، وبالضبط في 22 ذي القعدة 1308، الموافق لـ 29 يونيو 1891، انطلقت حركة فرعية أخرى من مدينة فاس هذه المرة، قاصدة الجهة الشمالية الشرقية من البلاد، تحت قيادة الأمير مولاي عمر، وبمعيته القائد محمد بن عبد السلام بن لخضر السلاوي، "رئيس مشوره وكبير محلته"، والفقيه الكاتب العربي المنيعي، "وزيره"[1].

على أن ما دعانا هنا إلى الحديث عن هذه الحركة، وعن التي أسند أمر قيادتها إلى الأمير مولاي عثمان، صنو السلطان مولاي الحسن، للتوجه إلى منطقة الريف، اعتباراً من أواسط شهر شوال من سنة 1309، الموافق لأواسط مايو 1892، هو إتاحتهما فرصة التعرض إلى عدد من الجوانب والقضايا، تكاد مناطق الأطراف تنفرد بها، كتملص القواد والقبائل من تسديد ديونهم، والقيام بواجب تموين الحركة والاعتناء

1- ابن زيدان، إتحاف...، ج 5، ص. 497 وما بعدها حيث ترجم المؤلف للأمير مولاي عمر، مستعرضاً أهم أطوار حياته والمهام التي أسندت إليه، أيام والده السلطان المولى الحسن، مشيراً على الخصوص إلى موقفه الرافض لتنصيب أخيه الأصغر مولاي عبد العزيز سلطاناً للبلاد، ونكبه من طرف أحمد بن موسى.

وكان محمد بن الخضر السلاوي المذكور هنا يشغل وقتئذ مهام عامل مدينة تطوان، وينتمي إلى أسرة من عبيد البخاري، زاوج بعض أفرادها بين السيف والقلم وذلك منذ عهد السلطان المولى سليمان وحتى السنوات الأولى من عهد السلطان المولى عبد العزيز. حول هذا الجانب، يرجع إلى:

- بوشعراء، مصطفى، الاستيطان...، مرجع سابق، ج 2، ص. 651 وما بعدها.

بأمورها، وتمهيد السبيل لرؤسائها، أو كندرة المواد والأقوات وارتفاع أسعارها، وتعرض الحركة ورجالها لأنواع شتى من ضروب التضييق والتنكيل...[1].

وكما هو الشأن بالنسبة للحركات التي كان لا يقودها السلطان شخصياً، فإن مسار الحركة، وعدد مراحلها، ومدة التوقف والإقامة في كل محطة من محطاتها، وبيان أسماء القواد والعمال الذين يقدمون المؤونة، وكذلك المبلغ المالي المتعين مطالبة كل واحد منهم بأدائه، إلى غير هذا من التدابير والترتيبات، كل هذا كانت تنص عليه بكل دقة وتفصيل كتابات السلطان إلى المسؤولين السياسيين والعسكريين للحركة.

ففي كتاب موجه إلى الأمير مولاي عمر، وكبير المحلة محمد بن الخضر السلاوي، كتب السلطان ما يلي:

1- نستقي مثالاً على هذا، مما ورد في كتاب عامل قصبة عيون سيدي ملوك، القائد بوعزة السريفي، حول تصدي أهالي المنطقة إلى قوافل التجار ومنعها من الوصول إلى أسواق المحلة، الأمر الذي أدى إلى تقلص كميات المواد والمنتوجات المعروضة، وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار، وحدوث الغلاء، ولاسيما بعد أن تكالبت على هذه المناطق جحافل أسراب الجراد، مخلفة الخراب والدمار في المزروعات والمغروسات.

- خ. س، مح. ح رقم 399، الوثيقة بتاريخ 18 جمادى الثانية 1310/ 7 يناير 1893.

أشار إلى نفس الظاهرة وغيرها من وجوه المعاناة، كبير المحلة محمد بن الخضر السلاوي، في رسالة إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:

«... أن المحلة السعيدة لحقها الضرر الفادح، وضاقت بتخييمها أرجاء هذه النواحي لغلاء الحبوب، وفقد التبن. فقد ضاعت خيل وبغال، وجمال، وتوالي فرار الحراك، حتى لم يبق معنا من القبائل إلا العمال، والخلائف في نحو ثمانين من الخيل، مع أن أصل عدد حراكهم ينيف على سبعمائة. وحين أيقن أهل البلد بفرار جل المحلة، اشتغلوا بإذايتها، والتضييق عليها بالتعرض لمن يتوجه منها مسوقاً، أو مسافراً، ونهبهم في الطرقات، وضربهم بالبارود...».

- خ. س، مح. ح رقم 435، الوثيقة بتاريخ 16 ربيع الثاني 1312/ 7 نونبر 1892.

«... فإذا وصلتم بحول الله وقوته إلى هوارة الأحلاف، فخاطبوهم بأداء ما رسم إزاء أسماء عمالهم يمنته من الواجب الذي بذمتهم، وشدوا عضد العمال على استيفائه منهم، وأقيموا عندهم بقصد ذلك نحو ثمانية أيام، وأزعجوهم للدفع. ثم إذا أكملتم منهم القبض بحول الله، فانهضوا عنهم قاصدين قبيلة الأحلاف...»[1].

وتستمر الرسالة على هذا النحو إلى أن يحل الأمير مولاي عمر بمدينة وجدة. وأما المبالغ المالية التي كان عليه استخلاصها من قواد قبائل هذه المنطقة فقد وصلت إلى 115328 ريال، موزعة على النحو الآتي:

- هوارة الأحلاف، وعدد قوادهم 5 = 10050 ريال
- الأحلاف، وقائدهم المختار الكرومي = 2921 ريال
- بني بوزكوا، وقائدهم حمَّادة بن المُختار البوزكَاوي = 18931 ريال
- قبيلة السجع = 9284 ريال
- بني يزناسن، وعددهم 9 = 27169 ريال
- عامل وجدة = 20093 ريال
- رمضان الزكراوي = 1937 ريال
- عامل قصبة عجرود، علال بن منصور = 2815 ريال

1- خ. س، ك 199، ص. 38.

تضمنت رسالة مماثلة لهذه، وجهها السلطان إلى أخيه الأمير مولاي عثمان ورؤساء محلة الريف العسكريين، نفس التعليمات، والبيانات حول كيفية تنقل وتوقف «المحلة السعيدة» بمجرد وصولها إلى منطقة كَرط، حول المئونة وأسماء القواد الذين يمونون في مواقع معينة، وحول مديونية كل واحد من عمال المنطقة وعددهم وقتئذ 24 قائداً، حيث كان على الأمير مولاي عثمان ومساعديه تسلم 173593 ريال من هؤلاء جميعاً.

- خ. س، ك 199، ص. 18، الوثيقة بتاريخ 26 شوال 1309/ 24 مايو 1892.

- المهياوي = 18963 ريال

- عبد القادر بوترفاس = 3165 ريال

وبكل أسف، لم يرد قط في مصادرنا، ذكر للمبالغ المالية التي أمكن للمخزن الظفر بها، اللهم ما كان من بعض الإشارات القليلة إلى ما كان يَتَسَلَّمُهُ، من حين لآخر، من بغال، وخيول، وإبل من قواد المنطقة، كما هو شأن قبيلة السجع مثلاً التي قدمت لمسؤولي الحركة، بتاريخ 2 محرم 1310، الموافق لـ 27 يوليو 1892، 73 فرساً، وبغلاً واحداً، و62 جملاً[1].

وتتحدث وثائقنا أيضاً، سواء تعلق الأمر بحركة الأمير مولاي عمر، أو بمحلة عمه مولاي عثمان، عن إرشاء قواد وقبائل مناطق الأطراف هذه لمسؤوليهما المدنيين والعسكريين معاً، إلى درجة أن القائد العربي الوليشكي وهو من قواد منطقة الريف المرموقين والمسموعي الكلمة في الدوائر المخزنية، قد كتب إلى السلطان يشكو:

> **«... من تراخي وتخادل كبراء المحلة التي عندهم بالريف، بما فيهم مولاي عثمان، ويقبضون الرشوة، ويتفرجون...»**[2].

وكتب القائد حم بن الهادي الكَعداوي، في نفس الموضوع، ما يلي:

> **«... ونزلت علينا المحلة بقرب دارنا حتى تكلفنا بها، ودفعنا لهم ما يناسبهم رشوة كأمثالنا الذين يؤدونها على قضاء غرضهم، والباقي فيه خط يدنا، وصرفنا على المحلة أموالاً، فلم تحصل منهم فائدة، وذهب عملنا باطلاً...»**[3].

1- خ. س، ك 199، ص. 12.

2- خ. س، مح. ح رقم 409، الوثيقة بتاريخ 27 ربيع الأول 1310/ 19 أكتوبر 1892.

3- خ. س، مح. ح رقم 409، رسالة القائد المذكور إلى السلطان بتاريخ 17 صفر 1310/ 10 سبتمبر 1892.

وإذا ما صحت هذه الاتهامات الموجهة إلى رؤساء المحلة الريفية، مدنيين وعسكريين على السواء، وتأكد فعلاً أنها صارت:

«لاتضر ولا تنفع، وربما كان ضررها أكبر من نفعها...»، كما صرح بذلك القائد بوزيان السعيدي في رسالة وجهها إلى السلطان، محملاً مسؤولية نسف وإبطال عمل المحلة وتردي أوضاعها إلى:

«وساويس الفساد المسطرين بالطرة يمنته، فأعطوا بها الطمع لكبار المحلة والكتاب وغيرهم، ممن له أمر ونهي في ذالك، حتى صار الخوف أمناً، وصار كل من لقيناه لا يسئل إلا عن الدراهيم، واختبروا ذالك بما أوقعوه بالضريح الحساني، ووقعة أخوي عمال مزوجة. فمن يومئذ والناس لا

= وإلى نفس المعنى أشار القائد عمرو ولد أجيل العتيكي، من بني يزناسن، في رسالة إلى السلطان، حيث تشكى من ممارسات وتصرفات كبير المحلة القائد محمد بن الخضر السلاوي، وقائد العسكر البخاري العربي بن حم، والفقيه الكاتب العربي المنيعي، متهماً الجميع بالارتشاء، ومضيفاً بأنه «لم يبق أحد يخشى من المحلة السعيدة لتعرض كبارها للرشاوي...».

- خ. س، مح. ح رقم 369، الوثيقة بتاريخ 11 محرم 1310/ 5 غشت 1892.

وها هي شهادة أخرى في هذا المعنى، نستقيها مما كتبه الشريف إبراهيم بن محمد المراني إلى السلطان مولاي الحسن، بينما كان في رفقة المحلة المخيمة بفحص طنجة، بهدف تسكين وتهدئة الأوضاع المضطربة في قبيلة الأنجرة، بقيادة العباس بن محمد الجامعي، ابن الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي، متهماً هذا الأخير بالتلاعب والاختلاس في التعويضات التي دأب المخزن على تخويلها لمن يقتل أو يجرح من جنوده في ميادين القتال، حيث قال:

«... أن مولانا أعان عسكره السعيد بالزيادة في المئونة وتنفيد العلف، كما أنعم مولانا أعزه الله على من مات من العسكر السعيد وغيره مائة مثقال والمجروح خمسون مثقال، وازداد الناس قوة وفرحاً وسروراً بما جاد به مولانا أيده الله عليهم من جزيله. ثم بعد ذلك حصل لهم الفقيه السيد العباس فيما نفذه مولانا للموتى والمجاريح. فمن استحيى منه، أعطاه البعض من المنفذ وكثيرهم لم يقبض له درهم للفارس ومثله للرجلي، ويجتمع ذلك في المرصة ويحوزه من الجمعة إلى الجمعة في الشعير كذلك.

فبسبب هذا يفر عسكر مولانا أيده الله وجميع الجنوس يكتبون ذلك في الكزيطات، ويخبرونه به...».

- خ. س، مح. ح رقم 386، الوثيقة بتاريخ 21 صفر 1310/ 14 سبتمبر 1892.

يزيدون إلا عتوا ونفوراً، وذاك هو الذي حمل إخوان الخديم حم بن الهادي (الكَعداوي) على ضربه...»[1].

فإن هذا لا يعني أن السلطان لم يكن على بينة مما كان يجري ويكتنف الأحداث في هذه المناطق النائية وغيرها من البلاد، ولاسيما حين كانت تحط الرحال بها تجريدات وكتائب من الجند والحراك، بين الفينة والأخرى. ثم إن هم المخزن الوحيد كان لا يتمثل في جباية الضرائب وجمع الأموال فقط، بقدر ما كان حرصه شديداً على الظهور في نواحي الأطراف هذه، وجلب الأنظار إليه، والقيام بتهدئة الأوضاع واستكانتها ما وسعه ذلك. وبالرغم من حث السلطان المسؤولين عن الحركة على العمل بجدية على استخراج ما تخلد بذمم القواد والقبائل من ديون، إما برسم الواجب الشرعي، أو برسم التوظيفات والفروض، فإنه كان يتحاشى مؤاخذتهم أو عقابهم، إن هم رجعوا من وجهتهم فارغي اليد والوفاض.

وأياً كان الأمر، ولأسباب طبيعية، وسياسية، واجتماعية، فإن قبائل هذه المناطق، كالمهاية، وأنكَاد، والسجع، وبني يزناسن، والتسول، والبرانص، وغياثة، وهوارة من جهة، وكبدانة، وكَلعية، والريف، وعدد من قبائل جبالة، والهبط، وفحص طنجة، وإيالة تطوان من جهة ثانية، نادراً ما كان المخزن يحصل معها على طائل مادي يذكر، أو كان يعول على تعاونها ومساعدتها، وأداء ما ترتب

1- خ. س، مح. ح رقم 392، الوثيقة بتاريخ 18 صفر 1310/ 11 سبتمبر 1892.
وأما الأشخاص الواردة أسماؤهم في الطرة، فهم:
الأمين الفَقِير ميمون، والأمين الحاج علال الفاكلاني، والحاج حد المزوجي، والخديم بوصفية الكبداني.

عليها من واجب شرعي، أو مطالبتها بالقيام بالوظائف المخزنية، كإعطاء الحراك مثلاً، أو المؤونة[1].

وتساعد على تملس جانب مما ذكر ما تضمنته وثيقة مخزنية عنوانها كالآتي:

«تلخيص مراجعة كناش الأمين الحاج محمد الحريشي فيما دخل عليه من الدفع بالقطر الريفي، وبيان ما صيره من ذالك بعد مناقشة حسابه، في 4 رجب 1310».

ويتبين من هذه "المناقشة" أي المراجعة أن الأمين الحريشي، وخلال مدة تخييم المحلة المخزنية بمنطقة الريف، قد توصل من قواد قبائلها بـــ 53518,50 ريال، 4371,50 ريال من هذا المبلغ نقداً، والباقي فهو منتوج ما بيع من بغال، وخيول و"كلايط"، ومكاحل.

وفي المقابل، بلغت النفقات على تموين الكَيش والعسكر، وقضاء أغراض مخزنية أخرى ما مجموعه 59429 ريال.

وإذا ما أضفنا إلى المبلغ الذي كان قد توصل به من أمناء دار عديل بفاس، قبل انطلاق الحركة، وقدره 6500 ريال، وذلك: "**بقصد مئونة العسكر والجيش معه**"، يكون قد بقي عليه "مدركاً" لفائدة المخزن 589,50 ريالاً[2].

1- بعد أن تمكنت المحلة التي كانت مع الأمير مولاي عمر والقائد محمد بن الخضر السلاوي من استخراج 73 فرساً، و62 جملاً، و2 من البغال من قبيلة السجع، وحلولها بجبال بني يزناسن، ختم الرجلان رسالتهما إلى السلطان بالتّعليق الآتي:

«... وهذه الناحية لا تقبل نزول المحلة أكثر من ليلة واحدة، لغلاء الأسعار، وجذب البلاد...».

خ. س، ك 199، ص. 11 وما بعدها، الوثيقة بتاريخ 12 محرم 1310/ 5 غشت 1892.

2- خ. س، ك 409، ص. 4 وما بعدها.

خلال مدة تخييم محلة المولى عثمان بمنطقة الريف هذه والتي ناهزت الثمانية شهور، لم يتوصل الأمين المذكور إلا بـــ 120 فرساً و4 بغال، في حين تمكنت المحلات التي وجهها السلطان المولى =

وتضمنت وثيقة مخزنية أخرى، معلومات وبيانات كمية عن الجوانب المالية والمادية والتنظيمية على الخصوص، للحركة التي قام بها السلطان المولى الحسن إلى منطقة تافيلالت، أواخر سنة 1310، الموافق لأواخر شهر يونيو 1894، إذ بلغ مجموع النفقات والصوائر المختلفة وإلى غاية يوم الثلاثاء 9 من جمادى الثانية 1311، الموافق لـــ 18 دجنبر 1893، أي لحظة دخول العاهل إلى مدينة مراكش، على رأس جيوشه 577627 ريال، في حين لم تبلغ المداخيل التي توصل بها الأمناء من القبائل والعشائر التي مر عليها الموكب السلطاني، أو قريباً منها، سوى 520821,50 ريال، أي أن المخزن قد "خسر" في هذه العملية 56805,50 ريال، وهذا يعني أن السلطان لم يكن يهمه تحقيق الأرباح، ولا ابتزاز أموال الناس، بقدر ما كان يهمه الحفاظ على الأمن والسكينة داخل البلاد، والدفاع عن حوزتها وسيادتها[1].

= عبد العزيز إلى منطقة سوس، وغادرت مدينة مراكش في 23 يونيو 1896، وعهد بقيادتها إلى عمه المولى عثمان المذكور، وباشا مكناس حم بن الجيلاني، والقائد سعيد الكَلولي، في الفترة المتراوحة ما بين 24 صفر و9 ذي الحجة من سنة 1314، الموافق لـــ 4 غشت 1896 و11 مايو 1897، من إرسال الأعداد الآتية من البهائم التي توصلوا بها من القبائل السوسية:

الخيل	=	.1044
الفرسات	=	.602
البغال	=	.615
الإبل	=	.1210

- A.G.V, 3 h 9, Rapp. du mois de Juin 1897, n° 80, p. 6.

1- خ. س، ك 201، ص. 2 - 19، ص. 16، وص. 43.

وقت تدوين هذه المعلومات، كان الريال الواحد قد وصل إلى 140 أوقية.

الخـــريطـــة رقم: 15

مسلكان من قصبة بن احمد إلى قصبة سطات

ومنها كذلك في اتجاه قبيلتي المذاكرة وأولاد زيان

زاوية الحاج التاغي

قصبة بن أحمد

قصبة سطات

بلاد امزاب

عقبة البكر

أولاد حريز

بلاد المذاكرة

قصبة دكالة

سوق الأحد المذاكرة

وأولاد زيان

رسم لموقع قصبة بن احمد

رسم لموقع قصبة سطات

3 - 2 عبء الحركة على القبائل

3 - 2 - 1 فريضة التموين

أشرنا آنفاً إلى بعض التوظيفات والكلف التي اعتاد المخزن فرضها على القبائل، كالتعويض عن التسخير الذي يتعين دفعه إلى الوافدين على القبيلة من أعوان المخزن، مدنيين وعسكريين، في مهمات وأغراض شتى، أو الحراك والعساكر من أبنائها الذين كان يتم تجنيدهم إلى حين، في صفوف التنظيمات العسكرية المخزنية.

بيد أنه لا مال التسخير وتوابعه ولا عملية التجنيد، وبالرغم مما كان يترتب عنهما من تضحيات ومعاناة، لم يكن ثقلهما يشد بخناق القبائل، كما هو الشأن بالنسبة للمؤونة التي قد يتجدد الأمر بالمطالبة بها عدة مرات في السنة.

ونعني هنا بالمؤونة هذه المقادير من المواد الذهنية كالسمن والزيوت، والنباتية كالدقيق والشعير، أو الحيوانية كلحم الضان، والدجاج، أو مواد أخرى كالسكر، و"الأتاي"، وأقراص الشمع والتي كانت من حظ كبار قواد الكَيش والعسكر وأعوان المخزن المرموقين.

وغني عن البيان أن هذا العطاء الإلزامي والتعسفي، كان يساهم وبكل تأكيد، في استنزاف الإمكانات المادية والمالية لهذه القبائل، بل إنه كان يأتي على كل فائض في الإنتاج في حالة حدوثه، في هذا الوسط القروي الذي كان يشكو ويعاني باستمرار من الخصاصة، عاجزاً عن تحقيق أدنى تراكم يذكر في الإنتاج والخيرات لأسباب اجتماعية، وتقنية، وطبيعية، ومن ثمة استنجاد القواد

بالسلطان، واستعطافه من أجل التخفيف على إخوانهم، مما طولبوا بأدائه نقداً أو عيناً، أو إمهالهم إلى حين، ريثما تَنْفَرِجُ الأزمة، وتَنْمَحِي آثَارُها.

فهذا، مثلاً، القائد محمد بن الطيب الدخيسي، من أعراب سايس، يستنجد بالسلطان ويرفع إليه شكواه وشكوى قبيلته التي:

«تركب عليها جميع الكلائف من دفع الأعشار والتبن، وخدمة الدوم وتقويم الواجب عليها في لحركة الموجهة لواد ملوية، ومئونة المحلة النازلة، ومئونة العشرة من الخيل النازلين قبلها. فاجل (هكذا) القبيلة ضعيف، لا شيء بيدهم، وقد لحقت الجميع المضرة. فإن أناساً توجهوا لدخول العسكر السعيد، وأناساً إخوانهم وقع فيهم الفرار...»[1].

على أن لفظة مؤونة قد تعني أيضاً، في بعض الكتابات، المبلغ المالي أي الراتب المخول للجند المرابط هنا وهناك، كما تتبين ذلك من الفقرة الآتية:

«... وبعد، فها نحن وجهنا سي مصطفى بن إبراهيم لقبض المئونة والدقيق على العادة عن ثلاثين يوماً...»[2].

ثم يذكر المرسل وهو القائد الأغا مبارك الحاحي، وكان إذاك مسؤولاً عن إدالة القصابي، كل فرقة على حدة وعدد رجالها، ورواتبهم أي مَؤُونتهم، و"أروامهم" أي دواب حمل أثقالهم، على النحو الآتي:

1- خ. س، مح. ح رقم 153، وثيقة بتاريخ 4 جمادى الأولى 1305/ 18 يناير 1888.

2- خ. س، و. ز، مج 9، وثيقة رقم 277 بتاريخ 24 ربيع الأول 1295/ 28 مارس 1878.

الجدول رقم 41: عدد جند إدالة القصابي ومئونتهم اليومية، في شهر مارس من سنة 1878

الفرق / المؤونة حسب الرتبة	العسكر	الطبجية	المخازنية	ملاحظات
الخيالة	7,50 للواحد	7,50 للواحد	7,50 للواحد	وعدد جميعهم 161 فارساً
الرماة	" 4	" 4	" 2	" " 595 رامياً
المقدمون	" 10	" 10	" 2,50 "	" " 76 مقدماً
قواد المائة	" 20		" 5	" " 19 قائداً
الخلائف	" 30	" 30		" " 3 خلائف
قواد الأرحى	" 40			" " قائدان
"الروام"	" 2,50			وعددها 68 بغلة وبغلاً

وتقدم لنا الوثائق المخزنية مادة غزيرة ومتنوعة حول المؤونة وانشغال المخزن المستمر بأمورها، على امتداد القرن التاسع عشر، وبالخصوص في النصف الثاني منه. فبالإضافة إلى أسماء قواد القبائل والجماعات، وصدور الأمر لهم بالعمل بكل جدية وحزم على تهييء غذاء الرجال، وعلف الدواب، كان ينص فيها وبكل دقة وتفصيل على موادها ومقاديرها، ومكان إنزالها، وطريقة توزيعها على المستفيدين منها، جنداً وحراكاً[1].

---

[1]- خ. س، ق.ح، مح. س. م.ع، ملفات 1، و7، و16، حيث تضمنت وثائق وردت فيها المبالغ المالية التي كانت تُنْفَقُ يومياً في مؤونة فرق من الكَيش. والحناطي، والعسكر، وعدد من قبائل حوز مدينة مراكش، في الفترة ما بين 11 رجب 1276، و9 ذي القعدة 1277، الموافق لـ 3 يبراير 1860 و19 مايو 1861، أي في الأسابيع الأخيرة من حرب تطوان والسنة التي تلت انتهاءها.

وانظر كذلك ترتيب وضبط مراحل المحلة السلطانية من كَلتة الفيلة (بتراب فرقة بني حكم من قبيلة زمور) إلى مدينة مكناس، ومن وجبت عليه فريضة المؤونة من القواد في كل واحدة منها، حيث كان على القبيلة المذكورة وحدها إعداد 2100 مد من الشعير خاصة بعلف البهائم.

خ. س، ك 117، ص. 150 وما بعدها، الوثيقة بتاريخ 12 ذي القعدة 1300/ 14 سبتمبر 1883.

فمثلاً خلال سفرة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن من مدينة مكناس إلى مراكش، مروراً بالعدوتين سلا ورباط الفتح، ثم الشاوية، والرحامنة، والسراغنة، قدمت جميع القبائل التي مر بترابها الموكب السلطاني مقادير معينة من الدقيق، والسمن، والشعير، ولحم الضان. وهكذا، توصل العون المخزني المكلف بتسلم رؤوس الماشية من القبائل، ويتعلق الأمر بالقائد علال بن سالم الغنيمي، في مدة أسبوعين، ما بين 13 أكتوبر 1865 و28 منه، بـــ 613 شاة، وزع منها على الجند والحراك 205 رأساً، في حين تسلم الجزارة بصفتهم مكلفين بتزويد مطبخ السلطان وحاشيته باللحوم 124 رأساً، وضاع في الطريق 21 بهيمة، وبقي تحت يده 263 كبشاً[1].

وقبل هذا، أي قبل الوصول إلى ضفاف أبي رقراق، كانت المحلة قد توقفت بمشرع الرملة من بلاد بني أحسن، في 14 جمادى الأولى 1284، الموافق لـــ 23 سبتمبر 1867، حيث توصلت من قائد المقاديد من أولاد نعيم، محمد بن الجيلاني بن القرشي بنصيبه من مؤونتها اليومية والمتكون من 115 كبشاً، و30 "ماعوناً" من السمن، في حين سلم زميله محمد بن العربي بن خدة الثوري، من بني ثور من الصفافعة 190 كبشاً، و120 "ماعوناً" من السمن[2].

1- خ. س، ك 298، ص. 23.

2- خ. س، م. س أعلاه، ص. 10 وما بعدها.

نتبين من وثيقة شبيهة بالتي استقينا منها هذه المعطيات، ولكنها صدرت بعدها بسنوات عديدة، ويدور موضوعها حول **«ما دخل على القائد الحسن الحريبلي من الشياه لمئونة المحلة والكشينة السعيدة من لدن سافر مولانا المؤيد بالله من حضرة مراكش في 8 من شعبان الأبرك عام 1304»**، أنه خلال الفترة المتراوحة ما بين التاريخ أعلاه و 11 شوال من نفس السنة، أي مدة شهرين ونيف، بلغ عدد قواد القبائل الذين ساهموا في تموين الحركة، 39 قائداً، نيابة عن إخوانهم =

وعند حلولها ببلاد الشاوية، كان على كل واحد من سبعة قواد وهم عبد السلام بن محمد بن رشيد الحريزي، وإدريس بن مشيش، والأوراوي، والميلودي المديوني، وبوعزة والراضي الزياديان، والزناتي، مدها بالمقادير الآتية:

"قروش" من الشعير	=	200
رؤوس الضان	=	052
"مواعين" من السمن	=	052

وأما عاملا المزاب، بن العربي المعروفي، وبن الشرقي المزابي، فكان عليهما إعطاء ما يلي:

"قروش" من الشعير	=	250
شياه	=	200
"مواعين" من السمن	=	200

وواصلت المحلة طريقها نحو الجنوب، فكان على قواد الرحامنة، والسراغنة، وزمران تقديم مقادير معينة من نفس المواد إلى رجالها. فيوم حلولها بالقلعة، مدها القائد محمد بن صالح بما يلي:

= وأتباعهم كالرحامنة، ومسفيوة، وزمران، والسراغنة، وأيت أعتاب، وإينولتان، وتادلة... وقد تجمل في عدد ما توصل به المخزن من شياه 3246 شاة. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن قائد دمنات، الجيلاني بن علي الدمناتي، ومحمد بن أحمد بن الموذن السرغيني، قائد السراغنة، قدما لوحدهما من هذا العدد، الأول 500 رأساً، والثاني 670 رأساً. أي % 36 ونيف من المجموع. وأما عدد "مواعين" السمن التي توصل بها العون المكلف باستلام هذه المادة وغيرها، واسمه الطاهر الجراري، فقد بلغ عددها، في 10 رمضان من نفس السنة 10200 إناء، أعطت ما مجموعه من السمن 10724 كلغ.

- خ. س، ك 144، ص. 1 وما بعدها.

"قروش" من الشعير = **241**

"خناشي" من القمح = **400**

"أحوالة" = **300**

"قلاليش" من السمن = **250**

وكان زميله علال الشرقاوي، القائد الثاني لقبيلة السراغنة وقتئذ، قد سلم للمحلة، مدة توقفها بإيالته، ما بين مطلع شهر جمادى الثانية 1284، و15 منه، المقادير الآتية:

"قروش" من الشعير = **548**

"خناشي" دقيق = **700**

"حوالة" = **600**

"مواعين" من السمن = **600**

ودفع القائد عمر الزمراني من جهته، المقادير الآتية:

"خناشي" دقيق = **54864**، بحسب نصف قنطار.

أو **50** رطلاً في كل كيس.

"قروش" من الشعير = **501**

"حوالة" = **610**

"مواعين" من السمن = **540**

وقد وزع من هذه المواد، في يوم 15 جمادى الثانية 1284 مثلاً، ما يلي:

"قروش" من الشعير = **221**

"خناشي" دقيق	=	304
"حوالة"	=	200
"مواعين" من السمن	=	250

ونستفيد مما تضمنته وثيقة وردت تحت عنوان:

«ما يجب من مئونة شعير، ودقيق، وسمناً، ولحماً بوجهه، أو الثمن بالسعر الموجود، وقيد في 24 ربيع الثاني 1285...»، أن توزيع هذه المواد قد تم على النحو الآتي:

الدقيق = 10 رطلاً لمائة رجل.

الشعير = ربع المد لكل بهيمة (دواب الخيالة وحمل أثقال رجال الكَيش والعسكر).

الشياه = إثنتان لكل مائة رجل.

وبلغ ثمن الواحدة منها وقتئذ 50 أوقية.

السمن = 15 رطلاً لمائة رجل[1].

ونتبين من وثيقة أخرى ولكن تاريخها يرجع إلى 26 ربيع النبوي 1292، الموافق لـــ 2 مايو 1875، في شأن استعراض أفراد الحركة المتوجهة وقتئذ إلى ناحية الريف، تحت قيادة الأمير مولاي علي، أحد أبناء السلطان المولى الحسن، أن ما تقرر تقديمه مؤونة إلى هؤلاء، كان على النحو الآتي:

---

[1]- خ. س، مرجع سابق أعلاه، ص. 90.

يتعلق الأمر بمحلة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن التي كانت قد حلت، في هذا التاريخ، بناحية تادلة، قادمة إليها من مدينة مراكش، بعد أن توقفت بقبيلة السراغنة، أواخر شهر محرم 1285، الموافق لأواخر شهر مايو 1868، قدم لها القائدان بن صالح وعلال الشرقاوي المؤونة المعهودة.

الدقيق = 5 أمداد لكل مائة رجل، وكان ثمن المد وقتئذ 35 أوقية.

الشعير = ربع مد لكل دابة، بحسب 25 أوقية للمد الواحد.

الأكباش = 5 لكل مائة رجل، بحسب 100 أوقية لكل رأس.

السمن = 5 أرطال لكل مائة رجل، بحسب 18 أوقية لكل رطل[1].

وفي حالة تعذر تقديم هذه المواد إلى مستحقيها، فيتعين تعويضها بالمبالغ المالية الآتية:

الفارس = 6 أواق

الراجل = 3 "

المقدم = 10 "

قائد المائة = 20 أوقية

قائد الرحى= 10 "[2].

وكانت المؤونة تسلم يومياً إلى أصحابها، وطيلة الفترة التي تظل فيها المحلة معسكرة بأراضي القبيلة المعنية.

ومن حسن الصدف أن عثرنا على وثيقة تفيد بأن المخزن كان يتخذ من الدوار وحدة قياسية في فرض مقادير مواد المؤونة على القبائل.

ولسنا ندري هل كانت هذه الطريقة هي الوحيدة المعمول بها في هذا المجال، أم كانت هناك أيضاً مساطير وأساليب أخرى في فرضها؟

وأياً كان الأمر، فقد ارتأينا إثباتها هنا كاملة، واستغلال ما تضمنته من أرقام، بهدف تسليط المزيد من الأضواء على ظاهرة المؤونة وشؤونها:

1- خ. س، ك 751، ص. 3.

2- خ. س، ك 306، ص. 234.

«الحمد لله، مونة أعراب الرباط كافة على دواورهم في جمادى الثانية 1296»[1].

الجدول رقم 42.

"الدواور"ومواد المؤونة / أسماء القواد	دواور	تلاليس شعير	أحوالة	مواعن سمن	ملاحظات
الحاج موسى والحاج عبد الله	2,50	33	33	33	يتبين لنا إذن من هذه الأرقام أنه كان على كل دوار من دواوير أعراب الرباط والتي بلغ عددها في التاريخ أعلاه 23 دواراً، دفع 13 "تليساً" من الشعير، و13 شاة، و13 "ماعوناً" من السمن، وبذلك لم يكن هناك فرق أو تميز بين الدواوير الآهلة بالسكان والأخرى التي كان سكانها أقل عدداً، وبين كبار الفلاحين ومربي الماشية مثلاً وغيرهم من السكان البسطاء، كالأجراء، والخماسة، والرعاة... والسويسي المذكور هنا هو عبد السلام بن محمد الذي كان متولياً ولاشك على صخيرات القرنفل، في أحواز مدينة رباط الفتح، وانتهت ولايته بوفاته سنة 1885، وهي عادة كان معمولاً بها في القرن التاسع عشر، حيث كان يسند المخزن أمر تسيير قبيلة واحدة أو أكثر إلى باشوات وعمال الحواضر الكبرى، كتطوان، وطنجة، ووجدة، وتازة، وفاس، ومكناس والعدوتين سلا ورباط الفتح، ومراكش...
العربي بن صالح	"	"	"	"	
عبد الله أذرِوش	3	39	39	39	
الغازي أدهيمي	"	"	"	"	
بوعزة العكَباني	4	52	52	52	
الحمياني الدغمي	"	"	"	"	
عبد الله اللماعي	2	26	26	26	
الحاج عمر	1	13	13	13	
السويسي	"	"	"	"	
المجموع	**23**	**300**	**300**	**300**	

على أن القائد أو القواد الذين كانوا يتمكنون من تسديد ديونهم أو الجزء الأكبر منها، كانوا يعفون مباشرة من أداء المؤونة، حتى وإن ظلت المحلة السلطانية أو الحركة المخزنية مُرَابِطَةً فوق أراضيهم.

[1] - خ. س، ق. ح، مح. ح، ملف رقم 13، والتاريخ الهجري أعلاه يوافق 3 يونيو 1879.

فهذا مثلاً قائد قبيلة المهاية، الحاج بوبكر بن السهلي المهياوي، وبعد تذكيره السلطان بأنه قد سلم 10405 ريال إلى أمين المحلة التي كان يرأسها الوزير المعطي بن العربي الجامعي المخيمة الآن قرب قصبة عيون سيدي ملوك، يكتب ما يلي:

«... وأما المئونة، فالعادة فيها هي من أدى جميع ما عليه، تسقط عنه وترد على من لم يدفع، إظهار للمزية المعجل بالتنفيذ واستنهاضاً للنازلين عليه في شأن ذالك والسلام...»[1].

ومن مظاهر عناية المخزن بحراك القبائل، وتشجيعهم على الانضمام إلى حملاته العسكرية هنا وهناك، وبالخصوص في الأماكن النائية، منحهم مواد المؤونة كاملة، أو على الأقل جزءاً منها، كما نستشف ذلك مما كتبه قائد قبيلة الْــسْحَاتَرَة من عبدة، محمد بن عمر العبدي إلى السلطان، حيث نقرأ ما يلي:

«... فليعلم سيدي وأن مخازنية خدام سيدنا عبده، فمن عادتهم مع سيدنا أنهم، حين تكون المؤونة كثيرة من القبائل، يقبضون مؤونتهم، لأنهم من جملة الجيش السعيد...»[2].

1- خ. س، ك 162، ص. 36، الرسالة بتاريخ 23 رجب 1307/ 15 مارس 1890.
وكانت تسلم، لمن يطلبها من القواد، شهادة بتبرئة الذمة، كانت تحرر على النحو الآتي:
«الحمد لله، توصل كاتبه سامحه الله من القائد حميدان السجعي بمئونة المحلة السعيدة عند مبيتها عنده، وقام بالواجب من ماله الخاص...».
خ. س، مح. ح رقم 264، الوثيقة بتاريخ 23 ربيع الثاني 1307/ 17 دجنبر 1889.
ووقع على هذا الإشهاد المعطي بن العربي بن المختار الجامعي السابق الذكر.
وإلى نفس المعنى أشار أحد قواد قبيلة بني موسى من تادلة، في كتاب موجه إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى، حيث نقرأ ما يلي:
«..ومن أدى ما وجب عليه من الواجب، تسقط عنه المئونة...».
خ. س، مح. م.ع.ع رقم 1/414، الوثيقة بتاريخ 27 محرم 1315/ 28 يونيو 1897.

2- خ. س، مح. س.م.ع رقم 42، الوثيقة بتاريخ 16 ربيع الأول 1289/ 24 مايو 1872.

وكان يحدث أيضاً ألا تتوصّل المحلة بالمؤونة.

«لا دراهم، ولا طعام، لذكر الأمين المال انقضى له، وكان النهب في زرع غياثة...».

كما كانت الكميات الممنوحة للجند والحراك من مواد المؤونة تتغير بحسب المقادير التي كان يتمكن المخزن من استخراجها من القبائل. فإن كانت وفيرة، استفاد الجميع منها، بل كان يزاد لهم فيها أحياناً، وإن تقلص حجمها، اقتصر التوزيع على الجند النظاميين فقط، مع تخفيضها. وهذا ما حدث فعلاً لأفراد هذه الحركة نفسها، عند حلولهم بموقع عين زورة ببلاد المطالسة، حيث قبضوا.

«الحولي بحسب 3 للمائة فقط... والدقيق بحسب 4 للمائة، والسمن بحسب 2,50 (أرطال للمائة طبعاً)، والضّان بحسب 1,75 (أي كبشان إلا الربع للمائة كذلك)...»[1].

وبما أن المؤونة كانت مرتبطة بظروف القبائل المعيشية والمالية، أي بتوفر المحاصيل الزراعية ورؤوس الماشية أو نقصانها، فإن المخزن كان مضطراً إلى التكيف مع هذه الظروف، وأخذها بعين الاعتبار، قبل الشروع في توزيعها على الجند والحراك، ومن ثمة التغير الذي كان يطرأ على مصادير المواد الممنوحة، والتي كانت تعطى نقداً، إما بأتمها أو جزء منها، كما يتبين لنا ذلك من الفقرة الآتية:

«...وفي 12 منه (صفر 1285)، قبضت المحلة المتونة دراهم على العادة، إلا أن الرجل (أي الرامي) قبض نصف المتونة لكونه قبض الحولي والدقيق...»[2].

---

[1]- خ. س، ك 772، ص. 35، وص. 81 وما بعدها، الوثيقة بتاريخ 4 رجب 1292/ 6 غشت 1875.

[2]- خ. س، ك 298، ص. 285.

ومن الملاحظ في هذا الصدد كذلك، أن المخزن كان يعتني أكثر بعناصر الكتائب والتجريدات التي كان يتم إرسالها إلى الجهات النائية من البلاد والصعبة المنال. وهذا ما تكشف النقاب عن بعض جوانبه رسالة الوزير الصدر أحمد بن موسى إلى أمين المحلة التي كانت معسكرة بتراب قبيلة بقيوة بمنطقة الريف الأوسط، محمد الغناوي، حيث بين له فيها قدر ما يعطى يومياً إلى رجالها البالغ عددهم 935 شخصاً، قواداً وأنفاراً، خيالة ورجالة، على النحو الآتي:

الخيالة:	13,50	أوقية للواحد، بالإضافة إلى الدقيق وعلف الفرس.				
الرجالة:	8,50	أواق	"	"	"	.
المقدمون:	10	"	"	"	"	.
قواد المائة:	20	أوقية	"	"	"	.
خلائف:	30	"	"	.		
قواد الرحى:	40	"	"	.		

وكان جميع هؤلاء الحراك ينتسبون إلى طوابير عسكرية تمثل عدداً من قبائل حوز مدينة مراكش كالسراغنة، وزمران، ومزوضة، وحاحة، ومتوكَة. وكان حظ كل واحد منهم من الدقيق 5 أرطال في اليوم، الأمر الذي يعطينا فكرة عن الزيادة في هذه المادة أو غيرها والتي كانت تحدث هنا وهناك، بحسب الظروف والملابسات[1].

---

[1] خ. س، ك 734، ص. 69. الوثيقة بتاريخ 20 شعبان 1317/ 24 دجنبر 1899.

وبديهي أن مقادير مواد المئونة التي كان المخزن يفرضها على القبائل هنا وهناك، كانت تحدد بالنظر إلى أعداد رجالها ودوابها، والأهداف المتوخاة من الحملة العسكرية، ونوعية العلاقات التي تربط المخزن بالقبيلة أو القبائل المقصودة، وظروف عيش السكان وإمكاناتهم المادية والمالية، إلى غير هذا من الاعتبارات والمعطيات التي كان المخزن يأخذها مأخذ الجد وينسج على ضوئها خيوط سياسة تعامله مع مختلف مخاطبيه. الأهم من هذا وذاك، أن يشعر الجميع "بحرارة المخزن"، حسب تعبير العباس بن محمد بن العربي الجامعي الوارد في رسالته إلى السلطان، يطلعه فيها على أوضاع المحلة التي كان على رأسها في فحص طنجة سنة 1310[1]. وهذا ما يفسر أيضاً عدم انتظام توزيع المؤونة على عناصر الكَيش والعسكر، وتوصلهم بها أحياناً، وانقطاعها عنهم أحياناً أخرى.

وبخصوص المؤونة التي كان يتسلمها قواد الكَيش والعسكر، عند حلولهم بجهة من الجهات، في مهمة مخزنية كانت تقتضي تنقلهم على رأس كتيبة من خيالة ورجالة فرقهم، فتنطبق عليها هي كذلك نفس الملاحظات التي سبق وأن أبديناها حول نوعية وكثرة مادتها والتي كان يستفيد منها المشاركون في المحلات السلطانية، والحركات المخزنية.

وأما الخصومات، والمنازعات، والشكاوى التي كانت تتسبب في خلقها المؤونة وشؤونها بين مختلف الفرقاء المعنيين بأمرها، مخزناً كان، أم قواداً وقبائل، ويتكرر الحديث عنها في مصادرنا، فيمكن إجمال أهمها وأخطرها في النقط الآتية:

- عبء المؤونة على السكان.

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 310، الوثيقة بتاريخ 11 محرم 1310/ 5 غشت 1892.

– معاناة الجند والحراك من عدم انضباط أمرها وانتظام مواعد التوصل بها.

– اختلاس موادها وتلاعب بعض المسؤولين العسكريين وغيرهم بشؤونها.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أي بتشكي قواد القبائل من إثقال كاهل إخوانهم بشتى أنواع العطاءات والتوظيفات، وفي مقدمتها مطالبتهم كل مرة بالمؤونة، فإننا نتوفر على مئات الوثائق التي يرد بها الحديث عن هذه الجوانب، نكتفي هنا بإدراج فقرات من بعضها. ففي واحدة منها، وهي عبارة عن رسالة جماعية وجهها إلى السلطان المولى الحسن قواد قبيلة التسول الأربعة، نقرأ ما يلي:

«... نعلم سيدنا أن المحلة كلها كانت تخرج لإيالتنا، خيل وعسكر، واستنفعت كلها بالسخاري. وحتى القياد كانوا يخرجون أصحابهم بالنيابة عنهم بالسخرة لقبيلتنا مع قبيلة البرانيص. واليوم ما بقي ممن نقبض شيئاً، لأن القبيلة كلت وضعفت من كثرة دفع المئونة، وطال بها الحال، وفر كثير منها للقبائل، وهذه مدة تزيد عن شهر ونحن نمون من عندنا خاصة، وقد أقل ما بيدنا من الطولة، ولا بقي لنا ما نعالج به...»[1].

وعبر عن نفس الإحساس والواقع الشيخ عبد القادر بن محمد الهواري، وأمينان معه، باسم إخوانهم من قبيلة هوارة "الوطا"، وهوارة "الحجر"، في رسالة إلى عاملهم الباشا سعيد بن فرجي، يستعطفونه فيها لكي يرق قلبه من حالهم، ويرحمهم، نظراً لضعفهم وقلة ما بأيديهم، بعد أن تكالب الجراد على بلادهم، وأتى على الأخضر واليابس، وإساءة القبائل المجاورة إليهم وتضييقها الخناق عليهم، سيما وأن:

1– خ. س، مح. ح رقم 244، وثيقة بتاريخ 12 رمضان 1301/ 6 يوليو 1884.

«... هذا العسكر النازل علينا تعرف حاله، ومئونته غليظة، ولا عذر فيها، ولا وجدنا من يعطي شيئاً، والقبيلة دخلها الفرار والهروب...»[1].

ويبدو أن العامل لم يستجب قط إلى نداء محكوميه، حيث ورد في إشهاد بإمضاء أمين الداخل علي بالحاج بأنه توصل منه بمبلغ مالي قدره 1200 ريال، وذلك «قبال المال الموضف على هوارة الوطا...»[2].

وعن معاناة الجند والحراك في المناطق النائية، المعروفة بضعف وهزال إمكاناتها ومواردها الفلاحية، أو التي لم يكن دائماً أهاليها منقادين تماماً إلى الأحكام والأوامر المخزنية، فحدث ولا حرج، إذ يكاد موضوع التراسل بين المخزن وممثليه في هذه الجهات، كلما دار الحديث عن الحركة والحراك، يقتصر على مسألة المؤونة وشؤونها.

فبالإضافة إلى تهرب القواد وتملصهم من القيام بفريضة المؤونة، وامتناع أتباعهم كذلك بتقديم أدنى كمية من مواد الغذاء والعلف، الأمر الذي كان يؤدي لا محالة إلى انقطاعها عنهم أياماً وأسابيع، ولاسيما حين يكون أمين الحركة خالي الوفاض من المال للتغلب على هذه الصعاب، فإن ظاهرة غلاء السلع والمنتوجات، وقلتها في هذه الجهات تكاد تكون مزمنة، فتساهم بدورها في تشديد الخناق على الجند والحراك معاً، فيتحول بعضهم، إن لم يكن جلهم إلى قطاع الطريق، ينهبون القوافل، ويسطون على المداشر والقرى، ويسلبون الناس أمتعتهم ومدخراتهم.

1- خ. س، ق. ح، مح. ح، ملف رقم 10، الوثيقة بتاريخ 28 شعبان 1309/ 28 مارس 1892.

2- نفس المرجع أعلاه، والوثيقة بتاريخ 25 ذي الحجة 1309/ 21 يوليو 1892.

فهذا مثلاً القائد رح أُسعيد السغروشني، كبير المحلة التي كانت قد توجهت إلى ناحية وجدة، وبمعيتها الوزير المعطي بن العربي الجامعي والتي سبق أن ألمحنا إليها في فقرة سابقة، سنة 1306 هـ، وبعد أن أطلع السلطان على وقائع سفرهم إلى أن حلوا وسط قبائل المنطقة، طالب قواد أنكَاد وبني يزناسن بتقديم المؤونة وتوابعها، إلا أنه لم يحصل معهم ولا مع غيرهم على طائل، اللهم ما كان قد توصل به من القائدين حمادة بن المختار الْبُوزَكَّاوِي، ومحمد ويدة السوسي. ولما طال انتظاره، وأعيته مراوغاتهم، ويئس من أمرهم بعد أن **«امتنعوا من دفع القائمة الشعير، والدقيق، والسمن، والحولي، وأرادوا دفع مؤونة الدراهم فقط...»**، تركهم وشأنهم، مختتماً رسالته بالإشارة إلى أن:

> **«الريال بوجدة ونواحيها ب 25 أوقية، والعلف متاع الفرس سوم 22 فاسي، والخبزة ثمنها 3 أواق، والسمن بنصف ريال، واللحم بفرنك للرطل الصغير[1]...»** .

ويبدو أن أوضاع هذه المحلة لم تزدد، مع مرور الأيام بل الشهور إلا تدهوراً وتفاقماً، إذ لا أحد من أهالي المنطقة قد التفت إليهم، ورق من حالهم، ولا السلطان وأعوانه الكبار قد مدوها بما كانت في حاجة إليه من مال وغذاء، بل تركوها ومصيرها المتدني، إذ نقرأ في رسالة أخرى وجهها نفس القائد إلى السلطان، في 4 شعبان 1306، الموافق لـ 5 أبريل 1888، أي بعد مضي أربعة شهور بالتقريب على رسالته الأولى، ما يلي:

1- خ. س، مح. ح رقم 174، الوثيقة بتاريخ 5 ربيع الثاني 1306/ 9 دجنبر 1888.

«... أن المحلة السعيدة ءال أمرها إلى الضياع. فهذه خمسة وثلاثون يوماً لم قبضت المونة، والبلد أسعارها غالي... والله، يا سيدي، إلا جميع المخزني يبيعون التلاليس الذي يتغطون بهم، ويبيعون رسن الخيل...»[1].

وما دمنا في هذه المناطق الشَّمَالية الشرقية، لا بأس أن نذكر هنا التجربة المرة والقاسية التي عاشها قائد آخر مع قواد هذه الربوع وقبائلها، ويتعلق الأمر بالقائد محمد بن الخضر السلاوي الذي سبق أيضاً وأن تحدَّثنا عن مجيئه إلى وجدة وناحيتها، في ركب الأمير مولاي عمر سنة 1309-1310هـ.

1- خ. س، مح. ح رقم 182.

أشار القائد حمادة بن المختار البوزكَاري، في معرض حديثه عن مئونة هذه المحلة وما وجب عليه منها، إلى أن الواجب على كل واحد من قواد "الوطن" الذين كان عددهم وقتئذ عشرين قائداً، هو 72 ريالاً في كل يوم، وأنه قد أدى ما كان عليه تقديمه منها.

- خ. س، مح. رقم 185، الوثيقة بتاريخ 16 جمادى الثانية، 1306/ 17 يبراير 1889.

وتضمن تقييد لأمين هذه المحلة حول نفس الموضوع، أسماء ولاة "الوطن"، كالحاج بوبكر السهلي المهياوي، ورمضان الزكراوي، وحمادة بن المختار البوزكَّاوي المذكور، والحاج محمد ويدة السوسي، وعبد المالك السعيدي (عامل وجدة وقتئذ)، والحاج محمد ولد البشير أمسعود اليزناسني وميمون ولد لهبيل، وعبد القادر بوترفاس...، ومن قدم المؤونة منهم ومن لم يفعل، وكم من مرة في حالة الدفع، مختتماً تقييده على النحو الآتي:

«فجميع ما صيرت على المونة قدرها 65

يحط منه ما قبض بمنته 21

يبقى.................................. 41

وجب فيها ريال، سوم 72 للمونة 8631

وبعلمك سلف للحاج السهلي وغيره 0800

جميع هذا 3968 »

- خ. س، ق. ح، مح. ح، ملف رقم 17.

ويبدو مما ورد في رسالته إلى السلطان، حول معاناة ومحن المحلة ورجالها، أنهم يمرون بظروف حرجة وصعبة، حيث هلكت الدواب من قلة العلف، بل من انعدامه، ولاذ حراك القبائل بالفرار إلى درجة لم يبق منهم مع المحلة سوى ثمانين فارساً، من أصل سبع مائة ونيف من الخيالة. والأدهى، يضيف بن الخضر السلاوي، أن أهالي "الوطن"، حين أيقنوا:

«بفرار جل المحلة، اشتغلوا بإذايتها، والتضييق عليها بالتعرض لمن يتوجه منها مسوقاً أو مسافراً، ونهبهم في الطرقات، وضربهم بالبارود...»[1].

وهذا يعني أن هيبة المحلة قد ذهبت أدراج الرياح، وانقلبت الموازين، وَخَفَتَ صوت المخزن في هذه الأصقاع والتخوم الشرقية بصورة قد لا تبعث على الارتياح.

وليت الأمر كان يقتصر على هذه الجوانب و لم تكن تنضاف إليها عوائق ومتاعب أخرى، تتصدرها على الخصوص ظاهرة ارتفاع أثمان المواد والأقوات في هذه النواحي النائية، مما كان يؤدي حتماً إلى تقلص القدرة الشرائية للقواريط التي كانت تسلم إلى الحاركين من عناصر تنظيمات الكَيش والعسكر.

فقد أثار هذه المسألة وغيرها النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس، في رسالة وجهها إلى وزير البحر محمد المفضل غريط، بمناسبة وصول قائد الرحى محمد الشاوي وجنده من الفرسان والرماة إلى مدينة طنجة، وشروعهم في مباشرة العمل الذي كلفوا بإنجازه في عين المكان. ولكن، ما أن مضت بضعة أيام على ذلك، حتى جاءه القائد العسكري المذكور، متشكياً مما لحقه ورفقاءه من ضرر

1- خ. س، مح. ح رقم 435، وثيقة بتاريخ 16 ربيع الثاني 1310/ 7 نونبر 1892.

فادح، بسبب هزال ما كان يعطاهم في مؤونتهم اليومية، وهو ست أواق للنفر، مضيفاً بأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى هلاك الدواب، وفرار الأصحاب، وبالتالي إفشال المأمورية المخزنية التي كلف بقضائها، وكلها أمور لا ينبغي السكوت عنها، لاسيما وأن «**العلفة من الشعير هنا ءالان بسبعة وثلاثون أوقية ونصف، والخبزة بستة أواق. فمئونة الفارس عن مدة أيام 7، إنما تكفيه لعلفة واحدة وخبزة واحدة. وهذا الأمر يرسمه الأعادي في الجوازيط، فيشمتون بنا، فلتقف في تنحية ذلك ولابد...**»[1].

وعلاوة على هذه العيوب والنقائص، ينبغي الإشارة هنا، قبل أن ننهي حديثنا عن المؤونة، إلى ظاهرة تدخل قواد الكَيش والعسكر، وكذا بعض أعوان المخزن الكبار المرافقين للمحلة في شؤونها، وإصرارهم على الانفراد بعملية توزيعها على مستحقيها، بهدف اختلاس مقادير من موادها، أو الاستحواذ على كِمِّيَات هامة منها وترك الباقي يقتسمه الأنفار والحراك، أو الاحتفاظ بأنصبة المتغيبين، أو الفارين، أو القتلى من رجالها، مبعدين بذلك الأعوان المختصين في هذا المجال، وهم "العلافة" الذين كانوا يعملون تحت إمرة "العلاف" الكبير أي وزير الحرب.

1- م. و. م. ر، مح 2، وثيقة بتاريخ 25 جمادى الثانية 1309/ 26 يناير 1892.
ورد في رسالة مماثلة لهذه، وجهها الطريس المذكور إلى السلطان، يوماً واحداً بعد التاريخ أعلاه، أن عدد الخيالة الذين كانوا في رفقة القائد الشاوي هو مائتا فارساً، وأن الرجالة الذين كانوا معه كذلك كان يعطاهم في مئونتهم اليومية عشر موزونات، في حين كان يدفع في علف الدابة اليومي خمس أواق، وأن الريال في طنجة وناحيتها يصرف ب 125 أوقية، وأن ثمن المد من الشعير يصل إلى مائة وخمسين أوقية، وأن ثمن القطعة الواحدة من الخبز بليون واحد، أي ست أواق وربع.
- خ. س، نفس المرجع أعلاه.

ومن أغرب الحالات التي عثرنا على أثر لها في الوثائق، ما أتهم باقترافه من مخالفة في هذا الصدد الفقيه الكاتب والوزير الصدر فيما بعد، ابن عم الحاجب أحمد بن موسى، المختار بن عبد الله بن أحمد الذي نقرأ عن تصرفاته، بينما كان في ركب الأمير المولى العباس، ما يلي:

«...فقد بلغ للعلم الشريف أسماه الله، أن المؤنة التي ترد من العمال المكلفين بدفعها تحوز لنفسك نصفها تستبد به، وجميع الجيش والعسكر السعيدين يحوزون النصف، وحزت جميع مؤنة ءايت الربع حيث كان العمال هنالك، وما دفعت لأحد منها شيئاً، وتركت الجيش والعسكر للضياع...»[1].

3 - 2 - 2 فريضة حمل أثقال المخزن

تعرضنا آنفاً، إلى رصيد المخزن من دواب الحمل والركوب، ومن الأنعام كذلك، وقلنا إن بعضها كان يودع في العذائر المنتشرة في ربوع البلاد، وبالخصوص في السهول الأطلسية وناحيتي الهبط وفحص طنجة، وأما البعض الآخر فكان يسلم إلى عدد من قواد القبائل بقصد صيانته إلى وقت الاحتياج إليه.

فهذه الدواب، الإبل والبغال على الخصوص، بالإضافة إلى سواعد الرجال في بعض الحالات، كانت تمثل الوسيلة الوحيدة بيد المخزن والتي كانت تسخر في نقل العتاد الحربي والذخيرة، ولوازم الجند وأدواتهم العسكرية، وأمتعتهم، ومواد المؤونة وعلف الدواب، إلى غير هذا مما كان يتوقف عليه عملهم، ومتطلبات تسيير شؤون الدولة ومرافقها، إذ لا أثر في البلاد للعجلات والعربات وما شابهها[2].

1- خ. س، و. ز، مج 6، وثيقة رقم 190، وهي عبارة عن رسالة نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي إلى الفقيه المختار بن عبد الله، بتاريخ 4 شوال 1308/ 13 مايو 1891.

2- A.G.V, 3 h 1, Cap. Burel, op. cit., p. 11 et suiv.

يقول النقيب إركمان في هذا الصدد، متحدثاً عن نوع وحالة الطرق والمسالك التي كان يتوفر عليها المغرب وقتئذ، وبالخصوص المسلك الرابط بين مكناس ومراكش، عبر العدوتين سلا ورباط الفتح، بأن الوسيلة الوحيدة التي يمكن التعويل عليها في حمل العتاد الحربي الثقيل، أي المدافع والمهاريس هي الإبل، ولكن شريطة ألا تتعدى حمولة البهيمة الوحيدة 200 كلغ[1].

على أن مسألة حمولة الإبل والبغال على السواء، كان السلطان وأعوانه يولونها عناية خاصة واهتماماً متواصلاً، كثيراً ما نجد لهما آثاراً متعددة في الوثائق. فقد ورد في رسالة السلطان المولى الحسن إلى قائد قبيلة هنتيفة الجبلية، عبد الله بن مَحمد الهنتيفي، رداً على ما كان قد أخبره به هذا الأخير، في شأن عصيان "فساد زناكَة"، وما اتخذه حتى الآن من تدابير وإجراءات لحملهم على الطاعة والإذعان إلى الأوامر المخزنية، ملتمساً مده بمهراس، ما يلي:

1- A.G.V, 3 h 3, Note du 16 Novembre 1879, p. 5.

يبدو مما تتضمنه وثائقنا أن الوزن الأقصى الذي ذكره هنا هذا الضابط الفرنسي، هو الذي كان يعمل به المخزن في نقل أثقاله على ظهر الإبل. فقد جاء في وثيقة بتاريخ 9 رجب 1290، الموافق لـ 2 سبتمبر 1873، أن «أربع قناطير من البارود يحملها جملان...».

- خ. س، ق. ح، مح. س. م. ع رقم 41، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الخليفة مولاي الحسن.

وأشارت وثيقة أخرى، حول نفس الموضوع، إلى **«أن الخمس والأربعين جملاً التي أمر عامل الشياظمة بتنفيذها إلينا لحمل المئونة للمحلة السعيدة، قد عَجَّلَ بتنفيذ ثلاثين منها، ووقرناها بما تسع حمله من ذالك وهو ستون قنطاراً مناصفة بين الكسكسون والدقيق فتوجهت...»**، أي أن حمولة كل بهيمة هو قنطاران.

- خ. س، مح. ح رقم 105، رسالة أمناء الصويرة محمد بن عبد الرحمن بريشة، ومحمد بن زاكور، وعبد الرحمن بن الحسن، بتاريخ 10 رجب 1303/ 4 أبريل 1886.

«... وأما المهراس، فها نحن نفذناه لك من مراكش مع العارفين بحربه والذي يستعمله من هنا. وعليه، فوجه الظهر لحمله، إن كان الإبل فأربعة 4، وإن كان البهائم (أي البغال) فثمان 8، واصلة لوصيفنا الحاج أحمد أمالك...»[1].

وهذا الحاجب موسى بن أحمد يكتب إلى أخيه الفقيه عبد الله بن أحمد، باشا فاس، مخبراً إياه بتشكي:

«الحمارة بثقل ما تحملون لهم على البهائم، وطلبوا أن يقتصر على قنطار ونصف للبهيمة لطول الطريق، وحرارة الوقت، فالعمل على ذالك...»[2].

وإذا كانت عملية نقل لوازم وأدوات الجنود والحركة، من نقطة إلى أخرى، بما في ذلك البنادق والذخيرة، تتم دون عناء كبير وجهود مضنية، فإن الأمر كان على خلاف ذلك، حين كان يتعين نقل الأسلحة الثقيلة، كالمدافع ذات الأحجام والقياسات الكبرى، أو أجزاء وقطع الآلات التي صار المخزن يجلبها من أوربا، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في إطار مساعيه الرامية وقتئذ إلى تحديث عدد من القطاعات الصناعية، والعسكرية في البلاد. وهكذا، كان نقل مدفع واحد من نوع كروب (Krupp) الألماني الصنع، يتطلب توفير ما لا يقل عن ستة عشر جملاً، وهذا طبعاً في السهول والمناطق الوطيئة فقط.

وأما في المناطق الجبلية، والتي كانت تكثر فيها الانحدارات الشديدة، والأودية العميقة، فلا سبيل لاستعمال لا الإبل ولا البغال في حمل أي نوع من العتاد الحربي الثقيل، وإيصاله قريباً من مواقع تمنع وتَحَصُّن المتمردين، بهدف تدمير معاقلهم، وإخراجهم من مخابئهم، وإرغامهم على الاستسلام والإذعان إلى

1- خ. س، مح. ح رقم 145، الوثيقة بتاريخ 17 شوال 1301/ 10 غشت 1884.

2- خ. س، و. ز، مج 10، وثيقة رقم 284 بتاريخ 5 رجب 1293/ 25 يوليو 1876.

أوامر قوادهم. فما كان ينفع ويُمَكِّنُ من تحقيق المراد حُمِّلَت أجزاؤه على أكتاف الرجال، أو جُرَّت بالأيدي والسواعد.

ففي رسالة للقائد مَحمد بن الطالب الهنتيفي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، بتاريخ 28 شوال 1266، الموافق لـــ 6 سبتمبر 1850، يطلعه فيها على سير العمليات الحربية ضد "ظلامة أنفسهم"، أي المنتفضين من أتباعه، نقرأ ما يلي:

«... وربطنا في بلد أيت بُوُلِّي (فرقة من إيالة القائد علي أُوحَدُّو الدمناتي)، وطلبنا من سيادة مولانا الخليفة حفظه الله إمدادنا بالبوز مع إقامته، وعجل لنا به أعزه الله وأبقاه لنا عزة وعمدة، وبعثه لنا على طريق دمنات، ورفع على أعناق الرجال في كل هذا الجبال إلى أن بلغ أيت بُوُلِّي. ولما تحققوا به، وثبت لديهم أنه المؤثر في قصر بني مَسَّاط، وقصور بني عَتَّاب فيما مضى، ذهلوا، وشغلوا، وما قدروا على مقابلة ولا على مقاتلة...»[1].

وأشار السلطان المولى الحسن إلى نفس الظاهرة، في رسالة وجهها إلى "وصيفه"، عبد الله بن أحمد، باشا فاس، حيث خاطبه قائلاً:

«... فنأمرك أن تكلف الزراهنة من إيالتك أن يجروا بالأيدي الكريطة الواصلة إلى ترابهم إلى أن يخرجوها إلى تراب من يليهم...»[2].

وأياً كان الأمر، وسواء ساهمت القبائل بسواعد رجالها، أو بدواب "الديوان"، أي التي يتعين عليها تقديمها إلى المخزن برسم الفريضة، أو "الصيانة"، أي التي كانت قد تسلمتها من ممثليه بهدف الاحتفاظ عليه إلى وقت الاحتياج إليها والذي غالباً ما كان يصادف نهوض السلطان إلى الحركة، فإنه يتراءى لنا

1- م. و. م. ر، مح مراكش.

2- خ. س، و. ز، مج 29، وثيقة رقم 205 بتاريخ 27 محرم 1303/ 5 نونبر 1885.

من المصادر، وبكامل الوضوح، أن مجموعة من القبائل كالسراغنة، والرحامنة، وعبدة، ودكالة، والشاوية، وبني أحسن، وبني مالك، وسفيان، وأعراب سايس، كانت تغطي معظم حاجياته من الإبل على الخصوص، في حين نجد أن قبائل الدير مثلاً، وجبالة، وتادلة... كانت تتولى أمْرَ تزويده بالبغال[1].

وأما باقي القبائل، وما أكثرها، فكان يكتفي بمطالبتها، بين الفينة والأخرى، ولاسيما حين كانت المحلة السلطانية أو الحركة المخزنية، تحل بأراضي إحداها، بمد ممثليه من الأعوان، أو من قواد الكَيش والعسكر بعدد من الإبل والبغال، لاستخدامها في نقل أثقاله[2].

1- خ. س، مح. م. ع. ع رقم 1/407، وثيقة بتاريخ 12 ذي القعدة 1318/ 3 مارس 1901، حيث أمر القائد محمد أنْفلّس بإعداد ما وجب عليه من "جمال الديوان" وما كان مودعاً عنده من "جمال الصيانة".

وعن القبائل التي كانت تزود المخزن بأكبر عدد من الإبل، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- خ. س، ق. ح، مح. ح، ملف رقم 4، الوثيقة بتاريخ 5 ذي القعدة 1304/ 27 يوليو 1887.

2- هذه الوثيقة هي عبارة عن رسالة وجهت إلى خليفة الباشا سعيد بن فرجي، على قبيلتي مزيات ورغيوة، والسلطان المولى الحسن في طريقه إلى مراسي الشمال، قادماً إليها من مدينة فاس. ونقرأ فيها، على الخصوص، ما يلي:

«... وليكن إتيانهم (إخوانه) بحركتهم على زيهم المعلوم من الطبول والمزامير، ولتصحب قبيلة مزيات معها 10 من البغال وجبت عليهم وسط القبائل الجبلية بأحلاسها، وقبيلة رغيوة يأتون ب 6 من البغال كذالك...».

خ. س. مح. ح رقم 179، وثيقة بتاريخ 28 شوال 1306.

وأما المثال الثاني، فنقتبسه من رسالة نفس السلطان إلى مسعود السلاسي، وهي بتاريخ 12 ذي القعدة 1306، الموافق لـ 10 يوليو 1889، أي أنها حررت في ظروف تحرير الرسالة السابقة أعلاه، حيث خاطبه قائلاً: «...عند ورود المائتين والأربع وخمسين من الإبل الحاملة لأثقالنا السعيدة، نأمرك أن تعينها بمائتي بغلة من إيالتك حتى يغادروا تراب قبيلتك...».

ومن العوائد والأعراف، في هذا الصدد، والتي كانت تضبط تعامل المخزن مع عدد من القبائل، وخاصة النائية منها، ما ورد في رسالة الوزير الصدر أحمد بن موسى إلى أحد قواد قبائل الحوز، حيث خاطبه قائلاً:

«... وصل كتابك بتضرر الجمالة المتوجهين صحبة المحلة حاملين المدفع السعيد وإقامته، وقش مولاي عثمان وطلبهم التسريح طالباً ما يكون عليه العمل في ذلك، وأنهينا ذلك لمولانا أعزه الله، فأجاب دام علاه بأن العادة في حمل أثقال المحلة السوسية هو أن الجمال التي تحملها من حضرتنا الشريفة بالكراء، ثم... أول حلول المحلة بتراب سوس تسرح لحالها، وأهل التراب يحملون بدلاً عنها من تراب إلى تراب وهكذا...»[1].

ومن صور هذه العوائد والأعراف أيضاً إسهام قبائل الكَيش، هنا وهناك، في نقل أثقال المخزن. فقد كان يتعين على شراردة أزغار القيام بهذه الفريضة، على الأقل في عهد السلطان المولى الحسن، كلما توقفت المحلة السلطانية بمدينة رباط الفتح، قادمة إليها من الجنوب، كما نفهم ذلك مما جاء في رسالة القائد عبد الله بن علي الزراري إلى العاهل المذكور في هذا الشأن، حيث قال:

«... ورد علينا الكتاب الشريف... بما هو مقرر عندنا ومعلوم أنه إذا رجع من الحوز للغرب بالسلامة، نعين المحلة السعيدة بثلاثمائة من الإبل من إبل القبيلة تحمل أثقالها، بحيث إن حلل بالرباط يجدها موجودة أو جلها ميسرة وفق المراد...»[2].

1- خ. س، ك 776، ص. 159، وثيقة بتاريخ 2 صفر 1314/ 13 يوليو 1896.

2- خ. س، مح. ح رقم 131، وثيقة بتاريخ 20 قعدة 1304/ 10 غشت 1887.
وأمر القائد علال بن الشليح الشرادي بإعطاء ما نابه من عدد الإبل المذكور، أي 300 جملاً، وسط عمال الشراردة.
خ. س، مح. ح رقم 129، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1304/ 25 غشت 1887. =

وعن تقسيط دواب الحمل على عناصر الكَيش، والعسكر، والحناطي، قبيل انطلاق موكب السلطان، تحدث تقييد بتاريخ 15 رجب 1284، الموافق لـ 12 نونبر 1867، حيث كان ينفرد كل مائة رجل بخمسة بِغَال أو "روام" لحمل معداتهم وأمتعتهم. ونعلم أيضاً مما ورد في هذا التقييد أن عدد عناصر "المسخرين جملة"، أي الكَيش والحناطي معاً، والذين شملتهم عملية التوزيع هذه قد بلغ 3568 رجل، في حين وصل عدد العسكر إلى 7567 نفر، الأمر الذي قد تطلب توفرهم على حوالي 112 بهيمة[1].

وفي مقابل هذا، كان المخزن يلزم قواد الفرق التي يتلف إخوانهم بهيمة أو أكثر من البهائم، خارج ميادين القتال، أو في قضاء غرض لا علاقة له بالخدمة المخزنية، عسكرية كانت أم تسخيرية، بغرم أثمنتها، فيعمل العلافة والأمناء على استخلاص القدر من المال المستحق من رواتبهم، إما مرة واحدة، أو مقسطاً على عدد من الشهور، في حين كانت الدواب التي يتسلمها من القبائل، بعد أن يكون القواد قد فرضوا ثمن شرائها أو كرائها على إخوانهم، حيث يهلك عدد منها أو يضيع، في الطريق، أو في مخيم المحلة، فإن الخسارة كانت تتحملها القبائل التي كانت تصدر إلى قوادها الأوامر على الفور بتوجيه

= ونقرأ في رسالة أميني البنيقة المراكشية، محمد القباج وعمر لبريس إلى الحاجب أحمد بن موسى، في هذا الشأن، ما يلي:

«... والعادة، في ذالك، أن ما يجب على هَلْ سُوس لَمَنْبْهِي، وَحَرْبِيل، وتُكْنَه، وَدَاوُبلال، وَأَولاَد دْلِيمْ، يقطع لهم من رواتبهم وهو كراء اثنا عشر جملاً، وما يجب على ءايت يمور هو كراء ثمانية عنها ريال 64، يؤدونه عمالهم...».

– خ. س، مح. ح رقم 127، الوثيقة بتاريخ 16 جمادة 1304/ إما 10 يبراير أو 12 مارس 1887.

1– خ. س، ق. ح، مح. س. م. ع، ملف رقم 3.

بديلها إلى حضرة السلطان، ليساق من ثمة إلى جبهات القتال. وإلى ذلك، أشار قائد فرقة أولاد بوزرارة من قبيلة دكالة، المعطي بن المحجوب الزراوي في رسالة موجهة إلى السلطان، حيث قال:

«... والإبل كما يعلم سيدنا نصره الله في كل حركة تضيع على الكمال، وتحتاج إلى تخليف ءاخر، والخيل المقيدة علينا في الكناش كلها أيضاً ضائعة، ما عدا ثمانية منها دفعتها عام حركة بني مجيلد...»[1].

3- 2- 3 الامتناع عن المشاركة في الحركة

من خلال تتبعنا لعدد من المواضيع والقضايا كالتجنيد، والمشاركة في الحركة والحملات العسكرية الأخرى، وتقديم المؤونة والقيام بأعمال وخدمات لفائدة المخزن وممثليه في القبيلة والجماعة، تبين لنا أن جل هذه الفروض والتوظيفات والكلف المخزنية، إن لم تكن كلها، كانت تقع على عاتق سكان البوادي دون غيرهم. أضف إلى هذا استثناء و"تحرير" الفئات الميسورة وذات النفوذ المعنوي والمادي في المجتمع القروي نفسه، كأصحاب الخطط الشرعية، والدينية، والعلمية، والمخزنية، والأشراف وذويهم طبعاً، بالإضافة إلى طوابير المحميين الذين انضافوا إليهم، وصاروا يستفيدون من هذه الامتيازات، اعتباراً من أواسط القرن التاسع عشر، وبالخصوص بعد أن اضطر المغرب إلى التوقيع على وفق بكلار (Beclard) سنة 1863، إذ لم يكن جميع هؤلاء المحظوظين معنيين بهذه الفروض والتوظيفات، اللهم ما كان من واجب الزكاة والأعشار الذي لم يكن باستطاعة أحد إعفاؤهم منه. ومن ثمة تحمل الفئات الشعبية وحدها، من صغار

---

[1]- خ. س، مح.ح رقم 203، وثيقة بتاريخ 12 رجب 1307/ 4 مارس 1890.

الفلاحين، والأجراء، والرعاة، و"الخماسة" هذه الأعباء، إذ كان يسخر ويستخدم أفرادها بدون شفقة ولا رحمة. وهذا طبعاً دون الحديث عما كان يترل بساحتهم من آلام، وحرمان وبؤس، وما يتكبدونه من خسائر في النفوس، والضروع والزروع، حين كانت تتكالب على البلاد جائحة الجفاف وانحباس الأمطار، وما كان ينتج عنهما من خصاصة في الأقوات، وظهور المجاعة، وتفشي الأمراض المعدية والأوبئة.

ولا بأس أن نذكر هنا أن ظهائر "التوقير والاحترام" التي كان يخص بها السلاطين ذوي الحيثيات الفكرية والمادية في المجتمع المغربي وقتئذ، في الحواضر كما في البوادي، تقدم لنا نماذج من الكلف والتوظيفات التي كانوا يعفون من إعطائها أو القيام بها. وينضاف إلى هذا الصنف من الوثائق، بالنسبة لسكان البادية نوع آخر يتمثل في هذه الإشهادات العديدة التي كانت تحرر على يد العدول، بمحضر أمين مرموق كان يحظى بثقة المخزن في المنطقة المعنية، وممثل عن العامل أو القائد، بمناسبة فرض قدر من المال على القبيلة، لمواجهة نفقة من النفقات الطارئة عليها، إذ كان ينص فيها مثلاً على إعفاء أو:

«طرح واجب طلبة العلم الشريف، والزواوي، والأساتيذ الذين لم تجر عليهم عادة من الجناب العالي بالله...»[1].

وكان يحدث هذا كله طبعاً مع أن الواقع الاجتماعي يشهد على أن هؤلاء الناس المحظوظين، كانوا يملكون وحدهم وسائل الإنتاج المختلفة، من أراض، وعقارات، وبهائم وأنعام، وكافة مصادر الكسب والاكتساب.

1- خ. س، مح. ح رقم 241، وثيقة بتاريخ 26 ذي القعدة 1307/ 14 يوليو 1890.

ونلمس فكرة عن هذا الجانب مما كتبه شيخ جماعة القُلَيْعَة من قبيلة الزراهنة، واسمه محمد بن عبد القادر القليعي إلى باشا فاس القديم عبد الله بن أحمد، بصفته متولياً على القبيلة المذكورة أيضاً، في شأن ما أمر هو وإخوانه بالقيام به من كلفة لفائدة المخزن حيث قال:

«... اعلم سيدي أن العوام لا بهيمة لهم كبيرة ولا عندهم إلا القليل من الحمير. وأما البهائم الكبار إلا عند الشرفاء والمرابطين... وأما إخواننا العوام لا يملكون بهيمة كبيرة أبداً قط...»[1].

أوردنا هذه الملاحظات، في بداية عرضنا هذا عن ظاهرة امتناع بعض القبائل عن المشاركة في المحلة السلطانية أو الحركة المخزنية، بهدف التمهيد لتساؤلنا عن الخلفيات والملابسات التي كانت تكتنف مثل هذه المواقف الرافضة لكل تعاون مع المخزن وممثليه من قبل أناس لا حول ولا قوة لهم إلا فتوتهم، وموقع مناطقهم، وطبيعة أراضيهم الجغرافية.

ترى، ماذا عن الجهات والقبائل التي تتحدث مصادرنا عن رفض أبنائها المشاركة في الحملات العسكرية المخزنية؟ وهل كانت لهذه الجهات خصوصيات جغرافية واجتماعية كانت تنفرد بها دون غيرها، وتشجعها على الإصرار في عدم الإذعان إلى أوامر حكامها؟

الواقع أن معظم القبائل كانت تنفر من الحركة وشؤونها، ولا تتقبل بصدر رحب، ولا بارتياح كبير الدعوة للمشاركة فيها، إذ كان الناس لا يستجيبون لها إلا عن مضض، وتحت الضغط والتهديد. ثم إن ذوي الملأ

1- خ. س، و. ز، مج 9، وثيقة رقم 54 بتاريخ 29 صفر 1301/ 30 دجنبر 1883.

والوجاهة والنفوذ في سائر جهات البلاد، كانوا ينجحون دائماً في التملص من الحركة والإعفاء من الذهاب إلى جبهات الاقتتال، الأمر الذي كان يؤدي، لا محالة، إلى تجنيد بسطاء القوم وعامتهم.

وسوف ننطلق، في حديثنا هذا، من القائمة الآتية، أثبتنا فيها أسماء مجموعة من القبائل ذكرت وثائقنا أن أبناءها، في فترة من الفترات، تكاسلوا وتمارضوا في تقويم وتجهيز حركتهم، على سبيل الاستئناس فقط لا الشمولية والاستقصا، وهي على النحو الآتي:

الزيايدة، حاحة، السهول، هوارة "الوطا"، صنهاجة "الجبل"، كبدانة، أيت سغروشن، بني يزناسن، أنكَاد، المهاية، بني بوزكَو، الزكارة، التسول، بني سادن، زناتة، أيت الربع، أهل سوس بقصبة مراكش، زمور، غمارة، بني مزكَلدة، بني شكَال من قبيلة بني عَمِير بتادلة، أولاد عاجة من أولاد عليان من قبيلة الحياينة.

واضح مما ذكرناه هنا من أسماء القبائل والتي استخرجناها من وثائق مخزنية يرجع تاريخ معظمها إلى عهد السلطان المولى الحسن، أن أغلبيتها العظمى تمثل الجزء الشمالي من البلاد، أي هذه المناطق التي كان المخزن وممثلوه لا يحكمون قبضتهم عليها، والتي كان أهاليها يعيشون ويشتغلون في ظروف طبيعية صعبة، الأمر الذي كان يساهم، ولاشك، في إضعاف القاعدة المادية لنشاطهم الزراعي، والتجاري، والرعوي.

وأما الملاحظة الثانية التي توحي لنا بها هذه القائمة، فتتعلق بالقبائل والجهات الأخرى من البلاد والتي لا ذكر لها هنا، وكأن أهاليها كانوا جميعهم أداة طيعة في يد المخزن وأعوانه، يأتمرون بأوامرهم، وينتهون بنواهيهم. والواقع،

أن ظاهرة الامتناع عن المشاركة في الحركة، كانت متفشية في كافة أنحاء البلاد، وأنه كلما كانت الظروف مواتية ومناسبة إلا وسارع أبناء القبائل، أملياءهم وبسطاءهم، إلى الانفلات والتملص من تقديم المال بالنسبة لبعضهم، ومن حمل السلاح والالتحاق بميادين القتال، بعيداً عن الأهل والأوطان، بالنسبة للبعض الآخر، في حين يظل فريق ثالث يناور، ويسوف، ويتماطل، متشبثاً بأعذار واهية، إلى أن يكل القائد ويمل، ويستسلم إلى الأمر الواقع، فيجهز نفسه وفرسه، ويركب بهيمته، تاركاً الجميع وشأنه.

ونلمس هذا الأسلوب في التعامل مع الحركة وشؤونها، مما نقرأه في رسالة القائد عبد القادر بن رَزُّوق الغُمَاري إلى السلطان المولى الحسن، حيث أطنب وتوسع في الحديث عن مراوغات أتباعه وتحايلاتهم، في حين ظل هو يسايسهم، ويفاوضهم، ويستميلهم إلى القبول والإذعان، إلى أن أعياه أمرهم، فكتب يقول:

> **«... إلى أن أتيت داري منتظراً وعد لحوقهم قبل إطلاعي على ما أكنته سرائر كبرائهم في الحل والعقد، فلم نعرج منهم على مخبر ولا مرغوب، ولا ظفرت من طاعتهم للأمر العالي بالله بمرغوب، بل كانت مواعدهم مواعد عرقوب، إذ لم يعدوا أولاً لما خامر قلوبهم رعباً، من الحركة الميمونة مع الركاب السعيد خلال بيوتهم، وحيث لم يعاينوا، بل أمروا بالوفود من بعيد، استحالوا وصول سيدنا أيده الله بحشوده إليهم عادة وعقلاً، ورقدوا في ظل الأمن من عقوبته نهاراً وليلاً...»**[1].

ويفيد نوع آخر من الوثائق في هذا الصدد، أن عدم الاكتراث بأوامر القائد ونداءاته، لم يكن مقتصراً على عامة الناس وحدهم، بل كان يحذو

1- خ. س، مح. ح رقم 139، وثيقة بتاريخ 16 شوال 1305/ 26 يونيو 1888.

حذوهم، ولربما حرضهم على التمادي في العصيان، عدد من أمناء وأشياخ القبائل، هنا وهناك، الأمر الذي كان يزيد من مهمة القائد تعقيداً وصعوبة.

ونلمس جانباً من هذه الظاهرة مما رواه القائد أُحَدُّو بن علي السَّادِنِي إلى السلطان، عما بذله من مجهودات ومساعي في سبيل حمل إخوانه على تعيين حراكهم وتجهيزهم، ولكنه لم يحصل معهم على طائل، واستطرد قائلاً:

«... قدمنا بأنفسنا إلى سوقنا المعلوم بِتَبُّوذَة، وبرحنا بالسوق حتى اجتمع علينا كل من مسوق قريب وبعيد، والعدول وغير ذلك، وأعيان القبيلة والأمناء والأشياخ... ولا وجدنا من يمتثل معنا الأمر الشريف لا من الأمناء، والأشياخ، ولا من القبيلة...»[1].

وهذا القائد أحمد أمالك، باشا قصبة المنشية بمراكش، يخبر السلطان المولى الحسن برفض 38 نفراً من مسخري أهل سوس المشاركة في الحركة، حيث "كسروها". وقد تمكن من إلقاء القبض على بعضهم، عثر عليهم أعوانه بالمدينة، ووجههم إلى "الحضرة" أي إلى مكناس، في انتظار الظفر بمن بقي منهم هارباً[2].

وكتب قائد آخر، لم نتمكن من قراءة اسمه ونسبه لعدم وضوحهما في الوثيقة، يشتكي أولاً من تراخي أمناء وأشياخ القبيلة في القيام بمهامهم، وتقديم العون له وشد عضده في أمور الحركة وغيرها، إلى درجة اضطر، في آخر المطاف، إلى بيع بهائمه، واستسلاف المال الضروري لمواجهة مختلف النفقات والصوائر المترتبة على إخوانه، برسم ما كان يفرضه المخزن عليهم من

1- خ. س، مح. ح رقم 111، وثيقة بتاريخ 29 ربيع الثاني 1303/ 4 يبراير 1886.

2- خ. س، مح. ح رقم 136، وثيقة بتاريخ 22 ذي القعدة 1304/ 12 غشت 1887.

توظيفات، وكلف، وفروض. وبما أنه لم يستجب لنداءاته وأوامره أحد، لا من الأعوان، ولا من الأتباع، لم يسعه إلا أن ختم رسالته قائلاً:

«... وها أنا قادم للحضرة العالية بنفسي وفرسي بإذن الأمر الشريف على السمع والطاعة...»[1].

ونقرأ نفس الجواب تقريباً في رسالة القائد أحمد بن يَشُّ الْكَبْدَانِي إلى السلطان، حيث اصطدم هو كذلك بنفس العراقيل، ولم يجد من يصغى إلى كلامه ويساعده من إخوانه على تعيين فريق منهم يرافقه إلى فاس، قصد الانضمام إلى الحملة العسكرية الكبرى التي كانت على وشك التوجه إلى ناحية تافيلالت، مكتفياً بالقول، في اختتام كتابه:

«... وأما عبيد مولانا برأسه وفرسه سامع، مطاع. وأما رعيات خدام سيدنا كافة أهل الريف فغير خاف عن مولانا جهوحهم عما يرد من هنالك...»[2].

ومن الأمثلة الدالة والمعبرة عن أوجه اعتذار القبائل عن الإسهام في الحركة ما كانت تدعيه مجموعة من القبائل، في جهات مختلفة من البلاد، من قيامها بحراسة المسالك العابرة لأراضيها، مؤدية بذلك خدمة جليلة وثمينة إلى المخزن، إذ كان من شأن ذلك أن يساهم في ضمان سلامة المسافرين، وحماية أموالهم وأمتعتهم ضد أعمال اللصوصية، والنهب، والسطو، وبالخصوص في المناطق

---

[1] خ. س، مح. ح رقم 186، وثيقة بتاريخ 262 رمضان 1306/ 26 مايو 1889.

[2] خ. س، مح. ح رقم 409، سنة 1310/ 1892-1893. لم يرد في الوثيقة ذكر لا لليوم ولا للشهر. وبما أن السلطان المولى الحسن قد غادر مدينة فاس في اتجاه مناطق الجنوب الشرقي من البلاد في 14 ذي الحجة 1310/ الموافق لـ 29 يونيو 1893، فبالضرورة تكون رسالة القائد يَشُّ قد حُرِّرَت قبل هذا التاريخ.

التي تكثر فيها الانحدارات الشديدة، والأودية العميقة، والغابات، حيث يتخذها اللصوص أَوْكَاراً للاختباء والاختفاء. وسوف نقتصر هنا على مثالين إثنين، أولهما اقتبسناه مما ورد في رسالة عامل طنجة القائد عبد السلام بن عبد الصادق الريفي إلى السلطان، في شأن تجهيز وإرسال حركة "**إخوانه قبيلة أهل الساحل إلى الحضرة**" وتنفيذاً للأوامر، استدعى العامل أعيان القبيلة وكبراءها، وقرأ عليهم رسالة السلطان، إلا أنهم أجابوه:

> **«... بعدم القدرة على ذالك لضعف حالهم، وعدم وجود الخيل في بلدهم، وتكليفهم بالعسة في سواحل البحر من أصيل (هكذا) إلى العرائش، وحفظ الطريق المارة بوسطهم من العرائش إلى طنجة مما يحدث في غابتها من قطع الطريق على من يمر بها في غالب الأيام...»**[1].

وأما المثال الثاني، فتحدثنا عنه رسالة عامل رباط الفتح القائد أحمد السويسي إلى السلطان المولى عبد العزيز، وهي بتاريخ 7 شوال 1320، الموافق لـــ 7 يناير 1903، في شأن إعفاء أعراب الرباط من الحركة، وذلك:

> **« بقصد مقابلتهم لحراسة طرقات ترابهم، ورعاية المارين بها، وتقرير الصلاح والاستقامة والهناء بقبيلتهم، فأمرهم سيدنا أن يكونوا عند الظن بهم في رد البال، وصيانة الطرقات، وحفظ نواحيهم...»**[2].

---

1 خ. س، مح. م.ع.ع رقم 586.

2 نفس المصدر السابق أعلاه.

نفهم مما كتبه السويسي، بعد الفقرة أعلاه، أنه كان متولياً على أعراب الرباط، من دغمة ولماعة، أو على الأقل كان يلعب دور الوسيط بينهم وبين المخزن، إذ هو الذي أبلغ قوادهم قرار السلطان، «**فقبلوه وقبلوه، وعلى الرأس والعين وضعوه...». ويضيف القائد السويسي قائلاً:**

«... وقد كنت وردت علينا قبل سبعة عشر فرسا (هكذا) من كبراء زعير، كل واحد من فرقة، وترافدنا معهم على حفظ الطرقات، كل واحد متحمل بإخوانه...».

الباب الثالث

محاولات تحديث الجيش، الوسائل والنتائج

الفصل السادس

الحاجة إلى التحديث، العون الأجنبي ومشاكله

1) انكشاف واقع الجيش المغربي بعد هزيمتي إيسلي وتطوان

لقد حاولنا، في البابين الأولين من دراستنا هذه، معالجة عدد من القضايا والمواضيع ذات الصلة بمؤسسة الجيش، في مغرب القرن التاسع عشر، وبالخصوص ما ارتبط منها بتنظيماته وفرقه، وعدد رجاله، ورواتبهم، ومؤنهم، ولباسهم، وسلاحهم، إلى غير ذلك من طرق وأساليب التنظيم والتسيير، كما انصب اهتمامنا أيضاً على إبراز أنواع الخدمات والمهام التي كانت تناط بهم، وفي مقدمتها الإسهام في استتباب الأمن، وقمع الانتفاضات والتمردات، وتنفيذ الأوامر المخزنية، ناهيك عن ظاهرة الحركة وأهميتها في تدبير شؤون البلاد.

وسواء تعلق الأمر بالوسائل المادية والتقنية التي كان يسخرها الجنود في أداء مهامهم وإنجاز أعمالهم، أو نظرنا إلى المؤهلات العسكرية والثقافية لهؤلاء الجنود أنفسهم، فإننا ندرك بدون أدنى تعب أو عناء، أننا أمام جيش بلد تقليدي ذي بنيات اقتصادية، واجتماعية، وذهنية عتيقة.

وهذا يعني أن جيشاً من هذا القبيل، ربما يكون ذا فاعلية وفائدة عندما يكون خصمه في مستواه التقني والمادي والتنظيمي، أو عندما كان يؤمر رجاله بالزحف ضد الأهالي العُزَّل، وقمع تمردات القبائل. وأما إذا اضطرته الظروف إلى منازلة جيش حديث،

مدجج بالعتاد الحربي المتطور، ومدرب على فنون الحرب الحديثة، ومؤطر بذوي الخبرة في التخطيط المحكم للمعارك والعمليات الحربية، وفي قيادة الرجال في ميادين القتال، فإنه لن يستطيع الصمود في وجهه، ولو لبضع ساعات، حدث ذلك فعلاً في وقعة إيسلي سنة 1844، وحرب تطوان على يد الإسبانيين سنة 1859-1860.

والحق أن الجيش المغربي كمؤسسة للدولة عبر العصور، قد ظل على حاله، لم تتطوّر قط صيغ وأسس تنظيمه، ولا أساليب تجنيد، وتدريب، وتكوين عناصره، ولا طرق قتاهم ومحاربتهم للعدو، اللهم ما كان قد تحقق من تطور وتحول في هذه الميادين، ولا سيما في بعضها كالسلاح الناري، والتاكتيك الحربي على عهد دولة السعديين، أيام عزها وامتداد نفوذها في النصف الثاني من القرن السادس عشر على الخصوص[1].

ومن اللاّفت للانتباه في هذا الصدد، أن ما ذكره الباحث البولوني دزيوبنسكي (Dziubinski) في مقاله حول "**الجيش والأسطول الحربي المغربيان على عهد سلاطين الدولة السعدية**"، حول ترتيب الجنود وحراك القبائل في ميادين القتال، وبالخصوص حين كانت تجري وقائع المعركة في منطقة سهلية، والذي كان يتم حسب الطريقة المتبعة وقتئذ من طرف الأتراك العثمانيين، أي

1- Dziubinski (A): «L'Armée et la Flotte de Guerre…», op. cit., p. 76 et suiv.
بخصوص طريقة العرب والمغاربة في حروبهم ضد خصومهم أو فيما بينهم، أنظر:
- ابن خلدون، عبد الرحمن، "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر..."، مرجع سابق، مج 1، ص. 480. حيث نقرأ ما يلي:
«... وصفة الحروب الواقعة بين الخليقة منذ أول وجودهم على نوعين، نوع بالزحف صفوفاً، ونوع بالكر والفر. وأما الذي بالكر والفر فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب، وقتال الزحف أوثق وأشد من قتال الكر والفر، وذلك لأن قتال الزحف ترتب فيه الصفوف كما تسوى القداح أو صفوف الصلاة...».

"ترتيب الخيالة على شكل نصف دائري، على الطريقة التركية..."، نجد أن الجيش المغربي كان يطبق نفس الخطة التاكتيكية، على الأقل في بعض معاركه، في حدود التسعينات من القرن التاسع عشر. وهذا ما نفهمه مما ورد في رسالة الأمير مولاي مَحمد إلى والده السلطان المولى الحسن الذي كان قد أسند إليه أمر قيادة حركة جهزت لتأديب فرقة بني عمرو من قبيلة زمور، بعد أن كان قد انضم إلى ركابه كل من قبيلة عامر، وحصين، والسهول على أن يكون كبيرها القائد عبد الكبير الثوري الذي أُمِرَ:

«... بالنهوض من التويرسة بجميع إيالته الصفافعة، ومن في حكمهم، والنزول معنا أيضاً، وأمرني سيدي بالمفاوضة معه في ترتيب نزول بني حسن ومن معهم من حِينِيَّةِ الاجتماع والافتراق، وما أشار علي به ننفذه، وأنه مأمور بالإشارة علي بما فيه مصلحة، وأن يصرني بأولائك إلا الضرب، والنهب، والنهوض فلا نقدم على شيء منها إلا بأمر شريف...»، حيث أطلع السلطان على الكيفية التي تم بها توزيع حراك القبائل في الميدان، فكان:

«نزول السهول من الناحية الجنوبية بالنسبة للمحلة السعيدة، ثم حصين برمتهم، ثم التزوطي، والقائد بوعزة السلامي في قِبْلَةِ المحلة، ويليهما لناحية الشمال بالنسبة المذكورة ابن الشيحني، والقائد لحسن بن بوعزة معاً في محل واحد، ثم بن العروسي على حدته، ثم الثوري، فجاء تخييمهم على نصف دائرة، وبينهم وبين المحلة قدر ما يمشي الراكب ثلث ساعة...»[1].

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن معظم الأخباريين المغاربة الذين تحدثوا، في كتاباتهم عن طريقة قتال المغاربة وسير عملياتهم الحربية في ميادين القتال، قد دأبوا

---

[1]- خ. س، مح. ح رقم 267، الوثيقة بتاريخ 16 ذي القعدة 1307/ 4 يوليو 1890.

على ترديد قولة ابن خلدون، في "**مقدمته**"، عن "قتال الزحف" وقتال "الكر والفر" كالناصري مثلاً، أو علي بن محمد السملالي السوسي الذي كان دون مشاهداته وارتساماته، أثناء الرحلة التي قام بها إلى مدينة وجدة والتخوم الشرقية، في ركاب صنو السلطان المولى الحسن، الأمير مولاي عرفة سنة 1301/ 1884، في مؤلفه "**منتهى النقول ومشتهى العقول**"[1].

ولم يفت الملاحظين الأجانب طبعاً، وفي مقدمتهم ضباط البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، أن لاحظوا هذه الظاهرة وعلقوا عليها بكامل السخرية والازدراء، على غرار ما نسب من قول، في هذا الصدد، إلى قائد الجيش الفرنسي في وقعة إيسلي، المارشال بيجو (Le Maréchal Bugeaud) وحشود المغاربة تتراءى له من بعيد، «**ليس هذا جنداً، إنما هو غوغاء**»[2].

وهذا مثلاً النقيب لاراس (Cap. Larras)، وفي سياق الحديث عن تنظيمات الكَيش والعسكر، وعن حراك القبائل، أي ما كان بوسع السلطان

1- الناصري، الاستقصا، مرجع سابق، ج 9، ص. 87.

2- المنوني، محمد بن عبد الهادي: **مظاهر يقظة المغرب الحديث**. مطبعة المتوسط، بيروت، 1985، ج 1، ص 16 وما بعدها.

في هذا الجزء من كتابه، يقف المؤلف عند بعض أوجه الضعف والخلل في قطاع الجيش وغيره من أجهزة ودواليب الدولة الأخرى، والتي ساهمت في استفحالها هزيمة المغاربة في إيسلي، وما أعقبها من ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية على المغرب، من قبل الدول الأوربية الاستعمارية، مستشهداً بما قاله صاحب "الاستقصا.." في هذا الصدد، ومستعرضاً مواقف وردود الفعل الصادرة عن ثلة من المتفقهين والنابهين المغاربة، كالوزير الأديب والشاعر محمد بن إدريس العمراوي (ت. 1847)، وابنه الكاتب إدريس بن محمد بن إدريس (ت. 1878)، وابن عزوز المراكشي، ومحمد بن عبد القادر الكردودي (ت. 1852)، مع ذكر بعض النماذج من شعرهم ونثرهم في الموضوع.

استنفاره من المقاتلين، والتعويل عليه من المحاربين، في حالة اندلاع نزاع مسلح بين المغرب وإحدى الدول الأوربية المهتمة بالقضية المغربية، أو قل إن شئت عند عقد هذه الأخيرة العزم على احتلاله، مستعرضاً مجموعة من الفرضيات حول الخطة الأنسب والأنجع لإنجاز مشروع الاحتلال هذا، يكتب ما يلي:

«... إنني لا أقول إن الجيش المغربي سوف ينهزم لا محالة، إذ لن تكون هناك على الإطلاق معركة. فبمجرد إطلاق الشرارة النارية الأولى يتشتت الجنود، تطبيقاً للمبدأ الوحيد في مجال التاكتيك الحربي الذي كان يُومِنُ به المغاربة، والذي لطالما سمعت العديد من المغاربة يُردِّدُونه ويؤكِّدُونه، والذي يمكن تلخيصه في العبارات الآتية: عندما يتعلق الأمر بأناس لا قدرة لهم على الدفاع عن النفس، فإننا نتقدم، وننهب؛ ولكن إذا ما قاوم الخصم، وصمد في وجهنا، فإننا نلوذ بالفرار...»[1].

ثم يواصل هذا الضابط حديثه على هذا المنوال، فيتعرض إلى المؤهلات المهنية للجنود وضباطهم، وإلى مستواهم الثقافي، مُقِرّاً بأن قلة قليلة هي التي كانت ملمة بعض الشيء بالمبادئ الأولية للقراءة والكتابة، وبأن لا أحد منهم قد سمع بفنون الحرب الحديثة، ومن ثمة جهلهم التام بتقنيات التصويب، واستعمال السلاح الناري الثقيل، منتهياً إلى القول إن المغاربة أنفسهم كانوا يعتبرون جيشهم «خليطاً من النهاب والسراق...»، لا يمكن الاطمئنان إليهم، ولا الاعتماد عليهم.

والحق أن المغاربة قد ظلوا يتوارثون، جيلاً بعد الآخر، تقاليد وخطط السلف الحربية، دون أن يطرأ عليها أدنى تغيير أو تحول، فتتخذ بطولات الأجداد وآثارهم،

1- A.G.V, 3 h 21, Cap. Larras, «L'Occupation du Maroc», 3 Mars 1900, p. 14 et suivantes.

وأقوال العرب المأثورة، ومذاهبهم وحكمهم في هذا المجال وغيره، مثلاً أعلى، ونموذجاً أسمى، ينبغي الاقتداء به، والسير على هديه.

ونجد لهذه المرجعية أصداء وآثار عديدة ومعبرة في الوثائق المخزنية، وكذلك في كتابات المتفقهين من المغاربة في القرن التاسع عشر. ومن ذلك ما نقرأه في رسالة السلطان المولى عبد العزيز إلى أخيه وخليفته بمدينة مراكش الأمير مولاي العباس الذي يبدو أنه كان قد خاطر بنفسه وبأرواح من كان في رفقته من الجند والحراك، حيث توغل على رأسهم في عمق أراضي قبيلة الرحامنة المنتفضة ضد المخزن وقتئذ، دون التفكير في اتخاذ ما كان يلزم من الاحتياطات، لضمان خط الرجعة عند الاقتضاء، حيث خاطبه قائلاً:

«... من المقرر المسلم بالإجماع أن الحرب خداع، ومعناه أنه كلما وجد الإنسان انتهاز فرصة، وتَجْرِيع العدو غصة من غير كفاح ولا قعقعة سلاح إلا وجنح لذالك، وسلك هاتيك المسالك، حتى تكون السلامة مغنمة والظفر مكسبة، لأن المحارب المتدبر العارف المتبصر كالتاجر، فإنه إن لم يبع بالربح، فلا أقل من رأس المال...»[1].

وتابع السلطان حديثه على هذا المنوال، مستدلاً بمثل من أمثال العوام في فضائل ومحاسن التريث والتَّأَنِّي، قبل التوغل في أراضي الخصم تارة، وبمواقف بعض مشاهير العرب، والعارفين بالحرب ومكايدها، كالمهلب ابن أبي صفرة وما صدر عنه حين استعجله أميره في الهجوم على الخوارج تارة أخرى[2].

1- خ. س، مح. م.ع.ع رقم 3/431، الوثيقة بتاريخ 12 ذي القعدة 1312/ 6 يونيو 1895.

2- هو أبو سعيد ظالم ابن سراق الأزدي العتكي، دُعي المهلب ابن أبي صفرة (7 - 83 هـ/ 628 - 702 م). من أشهر رجال السياسة والحرب على عهد دولة بني أمية الأول. ناصر عبد الله ابن الزبير أول الأمر، ثم انحاز إلى دعوة عبد الملك ابن مروان، حيث بايعه بالخلافة، =

والحق، أنه منذ أمد بعيد، اختل ميزان القوة المادية في جميع جوانبها، ولا سيما الجانب التنظيمي، والتكنولوجي، والحربي، بين دول أوربا الغربية من جهة، وبقية بلدان العالم من جهة أخرى. فعندما واجه المغاربة هجوم البرتغاليين وطغمة الصليبيين في معركة وادي المخازن، كانت أوربا الغربية قد بدأت تحقق هذا التفوق في ميدان القوة المادية، ومنها قوة السلاح والتنظيم العسكري، ولكن التفاوت كان في حدود أمكن للمغاربة تعويضه بقوة حماسهم، وإيمانهم بالمقدسات التي كانوا يدافعون عنها.

وأما في منتصف القرن التاسع عشر، فإن الأوربيين كانوا مسلحين بثمار ثلاثة قرون من التقدم في ميدان العلم، والصناعة، والنظام، فلا عجب أن يضغطوا على المغاربة في وادي إيسلي، ويعتدوا على أراضيه وسيادته في حرب تطوان، كما ضغطوا على المصريين في معركة رشيد، أو العديد من المعارك التي كانت بداية اقتحام بلدان مطمئنة، واثقة بنفسها، مستسلمة راضية على تقاليدها وقيمها. فأما معركة إيسلي، فكان قد خطط لها دهاقنة الاستعمار بالجزائر منذ مدة، بعد أن يئسوا من استجابة المغاربة إلى نِدَاءاَتِهِم لكي يتخلوا عن مساندة أشقائهم وإخوانهم في الدين بالجزائر والتنكر لهم، والكف عن إمدادهم بأي عون مادي أو معنوي. ولما لم يرضخ المغاربة لمطالبهم، استدعوا لمعركة كبرى، بعد أن

= وحارب الخوارج الأزارقة طيلة تسع عشرة سنة بكاملها، قبل أن يهزمهم وينزل بساحتهم أوجه التعذيب والتقتيل. وقد نال عن ذلك ولاية بلاد خراسان التي وصلها سنة 79 هـ، والتي وافته مَنِيَّتُهُ بها أربع سنوات بعد هذا التاريخ. انظر:

- الزِّرِكْلي، خير الدين، "الأعلام..."، بيروت، 1997، الطبعة 12، ج 7، ص. 315.

أقاموا عدة مرات بضرب مدينة وجدة، والتوغل في جهات بني يزناسن، والتضييق بقبائل المنطقة.

وكانت الدولة المغربية على علم بكامل مخططاتهم، وقدرت خطورة الأهداف المتوخاة منها، كما كانت على بينة من تحركات ودسائس وتحرشات الإسبانيين شمالي البلاد، انطلاقاً من مدينتي سبتة ومليلية السليبتين، وهذا ما نتبينه مما جاء في رسالة السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام إلى عامل تطوان القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش، وهي بتاريخ 6 ربيع الثاني 1260، الموافق لـ 25 أبريل 1844، أي أربعة شهور بالتقريب قبل وقعة إيسلي، وحوالي خمس عشرة سنة قبل حرب تطوان سنة 1859.

فبعد أن خَبُرَ السلطان بالاستعدادات الجارية وقتئذ في كل من الجزيرة الخضراء، وطريفة، وسبتة، حيث كانت سلطات مدريد آخذة في حشد آلاف الجنود والمجندين من السكان، وفي تجهيز مئات دواب النقل والجر، وإنزال كميات معتبرة من العتاد الحربي والذخيرة بهذه المحطات الثلاثة، تأهباً لشن عدوان على المغرب، أو على الأقل لإرهاب أهاليه، وتخويف حكامه، وإرغامهم على الرضوخ إلى إرضاء مطالب السلطات الاستعمارية بسبتة ومليلية، أشار العاهل المغربي إلى ضرورة التزام الحيطة والتيقظ، والاستعداد الدائم للدفاع عن حوزة الوطن، وتعبئة السكان، وحثهم على:

«أخذ الحذر وعدم الاغترار، وأن يكون الناس على أهبة واستعداد ليكون لهم أجر ذلك ذخيرة في صحائفهم، وأن يكونوا دائماً على نية الجهاد في سبيل الله...»[1].

1- خ. س، مح. ر رقم 13/ 40/ ك 4، وثيقة بتاريخ 6 ربيع الثاني 1260/ 25 أبريل 1844.

فإذن، في الوقت الذي كانت تخطط فيه طغمة العسكريين المدعمين من طرف أرباب الأعمال والأوساط الاستعمارية بالجزائر وفرنسا على السواء، تمهيداً للقيام بمغامرة في المغرب، كانت نفس الدوائر بإسبانيا تسعى إلى تحقيق وبلوغ نفس الهدف منذ هذا التاريخ، وكأن الدولتين الاستعماريتين كانتا تتباريان من أجل الفوز بقصب السبق في الاعتداء على المغرب، إلا أن فرنسا كانت سباقة إلى المبادرة باكتساح الأراضي المغربية، انطلاقاً من الغرب الجزائري، بهدف تحقيق مكسبين أساسيين على الأقل، أولهما يتمثل في إرغام المغرب على التخلي نهائياً عن مؤازرة الأمير عبد القادر بن محيي الدين ورفاقه من المجاهدين الجزائريين، وثانيهما إجباره على التفاوض في موضوع فتح مراسي الواجهة الأطلسية للتجارة مع أوربا.

وما أن تأكدت النوايا الحقيقية للفرنسيين، حتى بعث السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام بنواة من الكَيش لكي تَلْتَفَّ حولها قبائل المغرب الشرقي على عادة المخزن في استنفار السكان للحرب[1].

---

[1]- انظر، حول حرب إيسلي، المصادر الآتية:

- خ. س، مح. ر، وثائق سلسلة ك 4، وسلسلة ك 5.
- الحجوي، محمد بن الحسن، "مختصر الابتسام..."، مرجع سابق، ص. 413.
- الناصري، "كتاب الاستقصا..."، مرجع سابق، ج 9، ص. 49 وما بعدها.
- المشرفي، محمد بن محمد بن المصطفى، "الحلل البهية..."، مرجع سابق، ورقة 106.
- ابن زيدان، عبد الرحمن، "إتحاف أعلام الناس..."، ج 5، ص. 51 وما بعدها.
- المنوني، محمد، "مظاهر يقظة..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 23 وما بعدها، حيث يورد فقرات مما قاله الكردودي، في وقعة إيسلي، في مؤلفه **"كشف الغمة ببيان حرب النظام حق على هذه الأمة"**.
- برادة، ثريا، "الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر"، منشورات ك. أ. ر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص. 197.

وبالرغم من تضارب الأرقام حول عدد المقاتلين الحقيقي في هذا المعسكر أو ذاك، فإنه من الأكيد أن المغرب قد استنفر لهذه المعركة آلاف الجنود المتطوعة قدرت عددهم بعض المصادر العربية بحوالي 30.000 محارب، بين جند الكَيش وعبيد البخاري، وعناصر الحناطي، ومتطوعة وحراك القبائل، في حين تراوح عدد أفراد الحملة العسكرية الفرنسية ما بين 5000 و10.000 رجل بالتقريب حسب نفس المصادر، علماً بأن معظم المقاتلين المغاربة كانوا من الخيالة، في حين كَوَّنَ الجنود المحترفون وعناصر اللفيف الأجنبي النواة الصلبة والعمود الفقري للجيش الفرنسي الغازي والذين التف حولهم محاربو القبائل الحليفة[1].

ونستفيد من وثيقة مخزنية، حررت ثلاثة أسابيع بالتقريب قبل اندلاع الحرب بين الطرفين، وعنوانها كالآتي:

«بيان عدد الخيل والرمات، ومقدمين وقواد المائة، وقواد أراحى بالمحلاة السعيدة يوم أنعم عليهم سيدنا الخليفة أعزه الله بدرهمين للفارس ونصفه للرامي يوم خيمنا بالعيون بتريخ 19 راجب عام 1260...»[2]، ما يلي:

1- حول هذه النقطة، يرجع إلى:

- "اختصار الابتسام..."، مرجع سابق، ص. 425، حيث قال إنّ السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام جهز جيشاً بلغ عدد رجاله حوالي 30000 وأسند إلى ابنه وخليفته سيدي محمد، في حين بلغ "عدد عسكر الرومي من النصارى 2200، وعدد الأعراب معهم 3300...".

- الناصري، "كتاب الاستقصا..."، مرجع سابق، ج 9، ص. 50 وما بعدها، حيث كتب ما يلي:

«فاجتمع للسلطان رحمه الله (المولى عبد الرحمن بن هشام) في هذا الاستنفار ثلاثون ألف فارس، تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً، فيها الجند وحصص القبائل...».

2- م. و. م. ر، مح رقم 1، ملف 19.

1) كان الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن في التاريخ أعلاه، على رأس الجيش المذكور المتكون من الوحدات الآتية:

- فرق من الكَيش وعبيد البخاري و"مسخريهم"، باستثناء فرقة الأوداية التي كان السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، على إثر تمردها ضده في مطلع سنة 1247، الموافق لأواسط يونيو 1831، قد:

> **«أسقط هذا الجند الوديي من الجندية، وأعرض عنه بالكلية سنين، ثم استردهم في حدود الستين كما سيأتي...»**[1].

وقد بلغ عدد هؤلاء 4583 نفر، 2426 منهم كانوا من الخيالة، فضلاً عن قوادهم الذين وصل عددهم إلى 431 قائداً.

2) إلى جانب هذه العناصر من الجند المخزني، كان في ركاب الخليفة أيضاً حراك القبائل الآتية: **سفيان، بني مالك، أولاد الحاج** (**ناحية فاس**)، **هوارة** (**ناحية تازة**)، **كروان، زمور، شقيرن،، بني مطير، أيت يوسي، ومجاط** (**ناحية مكناس**).

وقد بلغ عددهم 2030 مقاتل، من بينهم 1548 فارس. وفي 20 من الشهر المذكور، الموافق لــ 5 غشت 1844، انضم 291 فارساً من الحياينة إلى هذه المحلة، ليصل مجموع مقاتليها إلى 7335 رجل.

ولم تمض سوى أيام قلائل على حلول الخليفة سيدي محمد بالقصبة المذكورة، حتى اندلع القتال بين الجانبين، فالهزم المغاربة وانتهى كل شيء. وقد

---

[1]- الناصري، "كتاب الاستقصا..."، مرجع سابق، ج 9، ص. 40.

تحدث صاحب "الحلل البهية..." عن وقعة إيسلي هذه، كما ذكرها من عاصرها من الأخباريين المغاربة أو جاؤوا بعدها بكثير من المرارة والحسرة، وقال إن المغاربة لم يستطيعوا الصمود في وجه العدو إلا ساعة واحدة فقط، قبل أن ينسحبوا من الميدان وسط فوضى عارمة، ويتشتتوا في كافة الآفاق، تاركين أسلحتهم، وعتادهم، وأمتعتهم وراءهم، مضيفاً بأن هزيمتهم هذه:

«كانت من أعظم المصائب على المسلمين، وأكبر المحن على هذه الدولة السعيدة، وأول إهانة لقبائل المغرب...»[1].

والحق أن وقعة إيسلي هذه قد كان لها أبلغ الأثر وأعمقه في نفوس المغاربة قاطبة. فما كادت المعركة تنتهي حتى تبين للجميع واقع الجيش المغربي المتدهور. ومما لاشك فيه كذلك، أن الخليفة السلطاني سيدي محمد بن عبد الرحمن، الحاضر وقتئذ في ميدان المعركة، قد لمس عن قرب درجة الفوضى العارمة السائدة في المعسكر المغربي، كما أمكنه أن يشاهد ويتابع من موقعه، ما كانت تحدثه من رعب، وهلع، ودمار قنابل العدو، في صفوف المحاربين المغاربة، وهم يتساقطون كأوراق الشجر الميتة، تحت وابل الأسلحة النارية الفتاكة. ثم ما كادت كذلك الساعات الأولى من بداية المواجهة تنقضي، حتى أخذت الجموع تنفض من حوله، هاربة بنفسها من موت محقق.

على أن ما ألمحنا إليه هنا، لا يعني بتاتاً أن المقاتلين المغاربة كان قد استولى عليهم الخوف، ولم يصمدوا أمام زحف القوات الفرنسية، بل إنهم أبانوا عن شجاعة وإقدام كبيرين في خوض المعارك ومهاجمة العدو، وإنما قصدنا الإشارة إلى

1- المشرفي، محمد بن محمد بن مصطفى، "الحلل البهية..."، مرجع سابق، ورقة رقم 107.

ما كان يعتري القوات المغربية، مخزنية كانت، أو من حراك القبائل، أو من المتطوعة، من نقائص وعيوب وخلل في التنظيم والتدبير، وطريقة القتال أثناء المعركة، وهذا يعني أنه لا قدرة لجيش على شاكلة الجيش المغربي وقتئذ، على منازلة جيش أوربي، كان يخضع تنظيمه، وتكوين رجاله، وتسليحهم، وتدبير شؤونهم المعنوية والمادية، إلى أساليب ومناهج وفنون الحرب الحديثة، وهو الأمر الذي كان يفتقده المغرب ويجهله قادته ومسيروه.

ويا ليت الأمر كان يقف عند هذا الحد ولا يتعداه، حيث يتم تفرق هذه الجموع دون إذاية أهالي الجوار، والدفاع عن حماهم، بل كان الأمر يفضي إلى نهب أمتعتهم وممتلكاتهم، وهتك أعراضهم وحُرُمَاتِهِم.

وهذا ما نفهمه وما أدانه السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام نفسه، بعد أن علم باعتداء الأسطول الحربي البحري الفرنسي على مدينة طنجة، في انتظار القيام بنفس العملية العدوانية ضد مدينة الصويرة، أياماً معدودات قبيل وقعة إيسلي، حيث خاطب عامله على العرائش وطنجة، في هذا الشأن، قائلاً:

«... فقد بلغنا ما اجتمع بثغر طنجة كلأه الله من جموع المسلمين، وكثرة عَدَدِهِم وعُدَدِهِم، زَكَّى اللهُ أَعْمَالَهُم، وبلغهم ءامالهم، غير أنهم فوضى من غير رؤساء يهدونهم للجهاد، ويكفونهم عن العبث والفساد، حتى حدث منهم ما حدث من نهب دور التجار وغيرها، وهذا من عدم الضابط وفقد الترتيب، وإن بقوا على ما هم عليه، لا يحصل منهم ما يراد منهم من المعونة، وملازمة الرباط، وإنما يحصل منهم الهرج والمرج والاختلاط، فهؤلاء الذين هم على هذه الصفة، إنما هم شفارة وليسوا بمجاهدين...»[1].

---

[1]- خ. س، مح. ر رقم 14/ 35/ ك 4، وثيقة بتاريخ 26 رجب 1260/ 11 غشت 1844.

ففي هذا السياق الذي انكشف فيه الواقع المتدهور للجيش المغربي، حيث احتجبت عنه فجأة هالة المناعة والغلبة التي كانت تلاحقه منذ معركة وادي المخازن سنة 1578، اضطر السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات، في مجال تكوين عناصره، وتحصين وتسليح عدد من المراسي والمواقع، وتأسيس نواة أولى من الجند النظامي تتكون أغلبية عناصره من الرماة والمدفعيين، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في فقرة سابقة من هذا البحث، اقتداء بما كان قد تهيأ للأتراك العثمانيين والمصريين من النجاح في هذا الصدد، في مطلع القرن التاسع عشر. والحق أن تجديد وتوثيق الصلات بالإخوان في الملة والدين في بلاد آل عثمان وبلاد الكنانة يرجع إلى سنوات عديدة قبل حدوث انكسار الجيش المغربي بإيسلي، إذ كانت قد ساهمت في إحيائه وانتعاشه بداية الحملة العسكرية الفرنسية في الجزائر سنة 1830.

وهكذا، اغتبط السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام أيما اغتباط بمبعوث السلطان عبد المجيد العثماني، يوسف بن بدر الدين المدني، وابتهج بمقدمه، وخصه باستقبال كبير وحفاوة فائقة. فكان من بين المواضيع التي ناقشها الجانبان، استعداد الباب العالي لتقديم كافة المساعدات إلى المغرب فيما يتعلق بمبادئ ومناهج وأساليب التدريب والتكوين في الفنون والتخصصات العسكرية الحديثة، كما نتبين ذلك مما كتبه العاهل المذكور، في هذا الصدد، إلى عامل تطوان القائد محمد بن عبد الرحمن أشعاش، حيث قال:

«... وطلب من الرسول عند ملاقاته أن يعلمه بما نتوقف عليه ونحتاج إليه من الإمداد بالعدد والعدد من مدافع، ومهارز، وءالاتها، والمعلمين بصنع ذلك، والعارفين بالرمي والضرب، وتعليم مكائد الحرب، إعانة للإسلام،

وتأكيداً لأخوة المسلمين. وقال له إن أراد أن ندخله في شروط دولتنا مع الكَرانات، ليكون خيره خيرنا، وغيره غيرنا، فله ذلك منا...»[1].

ومن مظاهر ارتياح السلطان واستحسانه لاقتراحات العاهل العثماني والتي أبلغه إياها المبعوث المذكور، اغتنامه الفرصة لمحاولة التأثير نفسياً ومعنوياً في نفوس رجال السياسة والحرب في كل من الجزائر العاصمة وباريز، أن ختم رسالته هذه قائلاً:

«... وهذه المواصلة في الله والأخوة في ذاته مما يفرح لها أهل الإسلام، وتغيظ عَبَدَة الأصنام، فينبغي إظهارها، وإشاعتها على ألسن الخاص والعام. فإذا قرأت كتابنا هذا، مُر بإخراج عشرين مدفعاً في المرسى، وأبراج المدينة، شكراً للنعمة، وزيادة في شهرة هذا الخبر ليبلغ الشاهد الغائب...».

وقد زاد في تقوية وترسيخ رغبة المغاربة وقناعتهم بنجاعة سياسة التوجه إلى الإخوان في الديار العربية والإسلامية بالمشرق، للاستفادة من تجربتهم وخبرتهم في الميدان العسكري، والمضي قدماً في الاستعانة بضباط وعسكريين من الجارتين تونس والجزائر، النكسة الكبرى التي ابتلى بها المغرب، على إثر العدوان السافر الذي شنته على أراضيه طغمة العسكريين الإسبانيين سنة 1859، وكَأَنَّ حنين حروب الاسترداد كان يراود أذهانهم، ويلهب حماسهم، ويذكي مشاعرهم وأحلامهم الصليبية.

على أن هذا التوجه، وهذه الرغبة المشتركة في إقامة تعاون مثمر ومفيد لكلا الجانبين، لم يتمكن لا المغاربة ولا إخوانهم في المشرق، من بلورتهما إلى

---

[1]- خ.س، مح. ر رقم 7/ 2/ ك 5، وثيقة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1258/ 7 غشت 1842.

أرض الواقع، والالتزام بواسطة مواثق وأوفاق مكتوبة تحدد، وتقنن أوجه التعامل والتعاون بينهم في هذا المجال والمجالات الأخرى، ثقافية، وسياسية، وتجارية، وذلك لأسباب عديدة ومعقدة، لم تكن المعارضة الشديدة ولا الدسائس المقيتة للدول الأوربية الكبرى، وعلى رأسها إنكلترا، وفرنسا، وإسبانيا، أقلها شأناً وأهمية في هذا الصدد.

وأياً كان الأمر، فقد اعتنى المولى عبد الرحمان بن هشام، ومن بعده ابنه وخلفه سيدي محمد بالتنظيم العسكري الجديد، وعملا على ترغيب واستمالة الناس للانخراط في صفوفه، مستأنسين بالتجربة المشرقية في هذا المجال، حيث حل بالبلاد فعلاً مدربون عسكريون من تونس والجزائر على الخصوص، مكونين في المدرسة الحربية التركية، إذ كان من المستحيل الاعتماد على العون الأوربي في هذا المجال، غداة وقعة إيسلي، وهزيمة تطوان. ويبدو أن المخزن كان راضياً، على الأقل في المراحل الأولى لهذه التجربة، على كفاءة الأطر العسكرية الساهرة على تكوين عناصر جيش "النظام"، حيث ألمحت رسالة وجهها القائد بوسلهام بن علي أزطوط إلى السلطان، إلى هذا الجانب، في العبارات الآتية:

«... ولا نكره من مولانا مساعدته... في إتيان عيال حمودة الجزيري، قائد العسكر، ليطمئن باله في التعليم، ويجد في ذلك، لأننا ما وجدنا من يضبطه في تعليم الحرب سواه، كما قدمنا ذلك لمولانا...»[1].

1- م. و. م. ر، مح رقم 1، الوثيقة بتاريخ 10 شوال 1265/ 29 غشت 1849.
- خ. س، مح. ر رقم 11/ 33/ ك 5، رسالة السلطان إلى أشعاش بتاريخ 25 شعبان 1261/ 29 غشت 1845، حيث سبق وأن أمره بدفع 30 مثقالاً إلى أهل هذا الضابط المستقرين وقتئذ بمدينة تطوان.

وأما في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، وهو الخبير بالجيش وشؤونه، والمطلع على واقعه وأحواله وقدراته القتالية، سيما وأنه عاش تجربتين قاسيتين في حياته، ونعني بهما حضوره شخصياً في وقعة إيسلي، بصفته قائداً عاماً للجيش المغربي وقتئذ، وحرب تطوان التي اضطر إلى خوضها ضد الإسبانيين، ولم تنصرم إلا بضعة شهور على اعتلائه عَرْشَ البلاد، فقد حظي قطاع الجيش باهتمام متواصل من قبله، في إطار سياسته العامة، الهادفة إلى تحديث وتطوير عدد من أجهزة الدولة، وفي مقدمتها مؤسسة الجيش التي أسند مهام الإشراف على شؤونها، إلى شخصية بارزة من حاشيته، عبد الله بن أحمد البخاري، أخي الحاجب موسى بن أحمد.

وعندما آل الأمر إلى المولى الحسن سنة 1873، أولى عناية خاصة واهتماماً متواصلاً بجيش النظام، ووسع نطاق استقطاب عناصره، وخصص له اعتمادات مالية هامة لتدبير شؤونه.

ومن الإشكالات التي طرحت على هذا العاهل، قضية النموذج العسكري الممكن تبنيه والاقتداء به لتحديث قطاع الجيش بصفة عامة، وفرق عسكر "النظام" بصفة خاصة، هل النموذج الشرقي، ممثلاً في المدرسة الحربية التركية، أم النموذج الغربي؟ وكثيرة هي الدول الأوربية الممكن الاعتماد عليها في هذا المجال، على أن إنجلترا وفرنسا هما الدولتان العظيمتان الأكثر حظوظاً للفوز بمهمة تكوين وتأطير الجيش المغربي.

هذا، وقد حسم الأمر منذ البداية، حين أسندت مهام التكوين والتدريب إلى ضباط إنجليزيين وفرنسيين. وقد أدى استقرار أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، وتكليفهم بتدريب فرق من الجيش، في سلاح المدفعية

والرماية، ابتداء من خريف سنة 1877، إلى تقلص وتراجع النفوذ التركي، أمام تنامي وتكريس أساليب ومناهج المدرسة العسكرية الفرنسية والإنجليزية، في تكوين وتمرس المغاربة على فنون الحرب الحديثة.

وباختيار المغرب الاعتماد على أوربا، فيما يرتبط بقطاع الجيش، سواء في مجال التكوين والتدريب، أو في مشترياته للأسلحة والذخيرة، أو بناء معامل لصنع العدة والقرطوس وتشييد تحصينات وأبراج في مواقع ساحلية، كما حدث ذلك بمدينة طنجة على يد الإنجليزيين، أو بمدينة رباط الفتح على يد الألمانيين، تكون قد دشنت صفحة أخرى، في سجل علاقات البلاد بالدول الأوربية.

ولكن قبل هذا وذاك، لا بأس أن نتحدث في الفقرة الموالية عن مجهودات الدولة الرّامية إلى تأسيس صناعة وطنية للأسلحة والذخيرة.

2) أي مثال يقتدى به، الشرق أم الغرب؟

لقد تعرضنا، بشيء من التفصيل، في فقرة سابقة من بحثنا هذا، اندرجت تحت عنوان "**السياق الخارجي والمغرب**"، إلى الصلات الروحية والثقافية التي كانت تربط بلادنا بأقطار المشرق العربي والباب العالي، وقلنا، في هذا الصدد، إنها هي التي تفسر تحمس ثلة من المتفقهين والمتعلمين المغاربة، غداة وقعة إيسلي على الخصوص، للاقتداء بتجربة الإخوان في الملة والدين، وما حققوه من إنجازات إيجابية في قطاع الجيش، والتنظيم الإداري، وغيرهما من القطاعات الصناعية والثقافية.

فأما المولى عبد الرحمن بن هشام، فقد عمل على تجنيد عدد من ذوي الخبرة والمعرفة بشؤون الحرب من الجزائريين الذين التجأوا إلى المغرب، على إثر

غزو بلادهم من قبل القوات الفرنسية سنة 1830. فكان منهم مختصون في سلاح المدفعية، وآخرون كانت لهم خبرة في صنع الألغام، والمتفجرات، والمدافع والمهارس، كما كان لبعضهم إلمام ودراية في تشييد التحصينات وحفر الخنادق والسراديب، والتخطيط للمعارك، بحسب الطبيعة الجغرافية لميادين القتال، وطرق اقتحام مواقع العدو والاستيلاء عليها[1].

والملاحظ أيضاً، في هذا الصدد، أن مراكز تكوين الشبان المغاربة الذين كان يحرص المخزن على اختيارهم من أبناء الطبجية، وعبيد البخاري، والجيش الريفي على الخصوص كانت تقتصر على مراسي الشمال، تطوان، وطنجة، والعرائش، وعلى مدينة فاس. ولكي يمكن استقطاب وإغراء أكبر عدد ممكن من هؤلاء المجندين،

1- أنظر على سبيل الاستئناس لا الحصر، الوثائق الآتية:

- خ. س، مح. ر رقم 1/ 25/ ك 5، رسالة السلطان إلى القائد محمد أشعاش، بتجنيد ذوي المهارات العسكرية من أهل الجزائر الوافدين على مدينة تطوان في صفوف العسكر، وإدماج كل جماعة منهم في الفرقة التي تناسبهم من بحرية، وطبجية، وصانعي "البنبة، والكورة، والمدافع، والمهارس..."، والوثيقة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1246/ 19 نونبر 1831.

- خ. س، مح. ر رقم 8/ 32/ ك 5، وثيقة بتاريخ 29 محرم 1260، الموافق لـ 19 يبراير 1844، حيث تضمنت أوامر السلطان إلى أزطوط بتوفير مسكن بمدينة طنجة لإسكان القائد العسكري أحمد الجزيري الطبجي، على نفقة المخزن، وإجرائه مجرى طبجية العسكر بالنسبة للراتب.

- خ. س، مح. ر رقم 10/ 14/ ك 5، رسالة السلطان إلى أزطوط أيضاً بتاريخ 23 شعبان 1260، الموافق لـ 7 سبتمبر 1844، منوهاً بحسن سيرة وسلوك القائد أحميدة بن الجراح الجزيري الطبجي، بعد أن علم العاهل "بنجدته، وثباته، وإصابة رميه...".

- م. و. م. ر، مح 1، رسالة أزطوط إلى السلطان بتاريخ 10 شوال 1265، الموافق لـ 18 غشت 1849، في شأن السماح للقائد حمودة الجزيري المكلف بتكوين وتدريب عناصر جيش النظام بمراسي الشمال، باستقدام أفراد أسرته إلى طنجة.

وتفادي إحراج وإلحاق أضرار مادية بهم وبذويهم، كان يعطاهم شهرياً خَمْسُ عشرة أوقية، ولمعلميهم ثلاثون أوقية في الشهر كذلك، مع منحهم صلات وهبات، بين الفينة والأخرى، تشجيعاً لهم على القيام بمهامهم على أحسن وجه، كما نستفيد ذلك من رسالة المولى عبد الرحمن بن هشام، بتاريخ 13 محرم 1257، الموافق لـ 13 يبراير 1843، إلى بوسلهام بن علي أزطوط المتكرر الذكر[1].

وفي حالة عدم توفر المدينة على قائد عسكري مقتدر، كان السلطان يعمل على تدارك الموقف وملء الفراغ، وذلك بإصدار أوامره بتعيين "حراب" واحد أو أكثر للعمل بها. وهذا ما حدث فعلاً في مدينة العرائش، حين تعذر على عاملها إيجاد طبجي ماهر لتلقين عسكر المدينة مبادئ "تاطبجيت"، حيث وجه له السلطان "أربعة معلمين"، إثنين من سلا، والآخرين من رباط الفتح، مع تمكينهم من أجر يومي قدره درهمان، لكل واحدٍ منهم[2].

على أنه إذا كان السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام قد حاول إدخال بعض التعديلات على التركيبة التقليدية للجيش المغربي، وذلك بتأسيس نواة أولى لجيش "النظام" من جهة، والاستفادة من خبرة عدد من رجال الحرب الجزائريين على الخصوص، فإن ابنه وخلفه سيدي محمد هو الذي يرجع له الفضل في اتخاذ الترتيبات والتدابير العملية بهدف تحديث بعض قطاعات الدولة، وفي مقدمتها، بطبيعة الحال، قطاع الجيش.

1- خ. م، مح. ر رقم 5/ 19/ ك 5.

2- خ. س، مح. ر رقم 10/ 1/ ك 5، رسالة السلطان إلى أزطوط، بتاريخ 7 شعبان 1260/ 22 غشت 1844.

هذا، وقد تعمدنا هنا استعمال لفظة "تحديث" عوض "إصلاح"، وذلك لأسباب منهجية وموضوعية في نفس الآن. والحق أن مصطلح "الإصلاح" يطرح أكثر من إشكال، سيما إذا أريد منه الدلالة على ما طرأ على قطاع الجيش من مستجدات، خلال القرن التاسع عشر. فالكلمة لا تترجم ولا تعبر بكل أمانة ودقة، عما اتخذ من إجراءات وتدابير لتحسين قدرة الجنود المغاربة القتالية، أو ظروف عيشهم وعملهم.

فكل ما في الأمر أن المخزن، اتخذ مجموعة من الترتيبات التقنية والعملية، على الأقل في الفترة المتراوحة ما بين 1844 و1894، من أجل أن يوفر له أداة فاعلة لتعزيز مركزه، وبَسْطِ كلمته، وردع كل انتفاضة تهدد سلطته وسلطة ممثليه في مختلف جهات البلاد. وأما لفظة إصلاح، فإنها تختزل شحنة من المعاني والدلالات النفسية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، لا نظن أن هذه المقدمات والمتطلبات، أو على الأقل البعض منها، كان حاضراً في أذهان النخبة الحاكمة والمثقفة، أو على مستوى باقي فئات المجتمع المغربي الأخرى.

وأياً كان الأمر، فإن هذا العاهل الذي عاش تجربتين قاسيتين ومؤلمتين، أولاهما وقعة إيسلي التي كان حاضراً فيها، وثانيهما وقائع حرب تطوان حضرها، نيابة عنه، صنوه الأمير مولاي العباس، أضحى ينفر وينبذ كل تقارب وتعاون وثيق ومستمر مع الدول الأوربية التي أبانت عن نواياها التوسعية في البلاد، وأظهرت أهداف سياستها الحقيقية الرامية إلى إضعاف المغرب وحكومته. ومن ثمة إقدامه على إحياء وإنعاش الصلات مع مصر والباب والعالي. وهكذا، جلب صناعاً اختصاصيين في صناعة السكر للاشتغال في المعمل الذي بناه لهذه الغاية بمدينة

مراكش، وأوفد إلى بلاد الكنانة طلاباً ليتدربوا على تقنيات الطباعة وفنونها، بعد أن تم التعاقد مع مواطن مصري متخصص في هذا الميدان، للقدوم إلى المغرب والإشراف على تركيب أجزاء المطبعة المستوردة وتشغيلها بالمغرب، كما أوفد أيضاً صناعاً لتعلم طريقة خدمة وصنع البارود[1].

وعبر العاهل المغربي عن رغبته الأكيدة وعزمه الوطيد في إقامة علاقات تعاون متميزة مع بلاد الكنانة، في رسالة وجهها إلى عامل سلا القائد محمد بن سعيد السلاوي، مبدياً، في نفس الآن، أسفه على تردي أوضاع بعض مرافق الجيش الحيوية والخطيرة، كسلاح المدفعية مثلاً، أو قطاع البحرية العسكرية. وبعد هذا، يقول السلطان:

«... وقد بلغ إسماعيل باشا اهتمامنا بالأمور الجهادية، حيث وجهنا له من يتعلم عمل البارود وغيره على الكيفية المعروفة عندهم، فأجاب بأنه اعتنى بأمرهم، وطلب تكليفه بما يتعلق بهذا الأمر، ووعد بالوقوف فيه...»[2].

وأشار السلطان أيضاً في نفس الرسالة إلى عدد الشبان المغاربة الذين سوف يتم توجيههم إلى مصر، وقد حدد في ثلاثين متعلماً، يتراوح سنهم ما بين

1- خ. س، ك 47، ص. 88، وثيقة بتاريخ 4 ربيع الثاني 1283، الموافق لـ 16 غشت 1866، ملخص رسالة السلطان إلى الخليفة المولى الحسن يأمره فيها «بتعيين رجلين من أنجب عملة البارود بقصد توجيههما لمصر، مع معلم ثالث من فاس لتعلم تزديج البارود».
- المنوني، محمد، "يقظة المغرب..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 61 وما بعدها، وص. 257 وما بعدها.
وانظر أيضاً ما ورد من وثائق في هذا الموضوع، في "مجلة الوثائق"، المطبعة الملكية، الرباط، 1976، ج 2، تحت أرقام 282، و283، و288، و289، و290، ابتداء من ص. 418.

2- خ. ص. س، س 2، ح ب، مح 6، وثيقة رقم 508، الوثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1283/ 8 أبريل 1867.

أربع عشرة وخمس عشرة سنة، يتم اختيارهم «**من أولاد الجيش البخاري، وأهل فاس، والعدوتين، وأهل الصويرة**».

ولكن قبل هذا وذاك، كان يتم تجميعهم بمدينتي فاس ومراكش، حيث يتلقون دروساً تمهيدية في "الحساب"، و"التوقيت" و"الهندسة"، وما شابه ذلك من العلوم العقلية، وذلك "بمدرسة فاس العليا"، و"جامع المنصور"[1].

هذا، وقد اشتهر من هؤلاء القواد العسكريين الوافدين على المغرب من تونس والجزائر، في الفترة التي تلت مباشرة نهاية حرب تطوان وحتى السنوات الأولى من عهد السلطان المولى الحسن، كل من الأغا عمر التونسي، ومصطفى الجزيري، ومحمد الخوجة الذي قال عنه وزير الحرب وباشا فاس فيما بعد الفقيه عبد الله بن أحمد البخاري، في رسالة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1292، الموافق لـــ 7 يونيو 1875، وجهها إلى ابنه مَحمد بن عبد الله، بأنه:

1- خ. س، ق. ح، مح. س. م. ع، ملف 11، اندرجت الوثيقة تحت عنوان "**صائر الإثنين 11 جمادى الثانية 1277**"، وأخرى في نفس الملف وتحمل نفس العنوان، ولكن بالنسبة ليوم "**السبت 21 رجب 1277**"، حيث نستفيد مما تضمنته هذه الأخيرة أن هؤلاء الطلاب كانوا يتقاضون وقتئذ حوالي أربع أواق ونصف يومياً في راتبهم، بينما كان أمناء العسكر يتقاضون ست أواق في اليوم.

- خ. س، ق. ح، مح. س. م. ع، ملف 3، ويتعلق الأمر هذه المرة بصائر شهر ربيع الأول من سنة 1284، الموافق لـــ يوليو - غشت 1867، على طلاب فاس العليا.

- خ. س، مح. س. م. ع رقم 36، رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى الخليفة مولاي الحسن، وهي بتاريخ 25 محرم 1285، الموافق لـــ 18 مايو 1868، وتضمنت أمر السلطان بتقديم إلى الطلبة «**الأربعة عشر النازلين بمدرسة جامع المنصور (بقصبة المنشية) لقراءة الحساب المئونة على العادة. فقد ذكر مولاي أحمد الصويري أنهم بقوا بلا مئونة...**».

«تولا كبيراً على حرب جميع الطوابر، وأمر بحرب القياد، والمقدمين كل صباح بباب عرصة بو الجلود، وجميع العسكر في كل عشية باب البوجات...»[1].

على أن صلات المغرب بالدولة العثمانية لم تعرف انطلاقتها الفعلية إلاّ على عهد السلطان المولى الحسن، حيث تأكدت رغبة الجانبين، وقوي عزمهما على توطيدها وتطويرها، إيماناً منهما بأن: **«مدار قوة الأمة المحمدية وصولتها على سائر الملل الرديئة، إنما هو اتحاد جميع أفرادها الموجود في كرة الأرض، وتشابك الأيدي منها بالقبض، ولاسيما عند تعاضد المشركين، وقوة أعداء الدين...»**، حسبما عبر عنه مفتي الديار التركية، الشيخ حسن خير الله، في الرسالة التي وجهها إلى الحاجب موسى بن أحمد والتي كلف بتسليمها إليه الفقيه إبراهيم السنوسي، بمناسبة وفادته إلى سلطان المغرب مبعوثاً من طرف السلطان العثماني عبد الحميد خان بن عبد المجيد[2].

وهذه الدعوة إلى الاتحاد هي وليدة الظروف العصيبة والأوضاع المتردية السائدة وقتئذ في معظم الأقطار العربية والإسلامية، إن لم تكن في جميعها، سياسياً، واجتماعياً، ومادياً وتقنياً من جهة، وهي أيضاً وليدة حملة التوعية والتنوير، وحفز الهمم والعزائم لنبذ الخمول، ومحاربة الفقر والجهل، والفكر

1- لإستشهاد مقتبس من وثيقة بـــ:
خ. س، و. ز، مج 25، رقمها 366.
وأما أسماء العسكريين المذكورين هنا، فقد ورد ذكرها في الوثيقة الآتية، بمناسبة توزيع العدة على أفراد عسكر الخليفة مولاي الحسن المتواجد وقتئذ بمدينة مراكش، وعدد جميعهم 1000 شخص، نصفهم كانوا تابعين للقائد الأغا الحاج عمر التونسي المذكور، والوثيقة بتاريخ 14 ربيع الأول 1284، الموافق لـــ 16 يوليو 1867.

2- م. و. م. ر، مح المغرب ـــ تركيا، الرسالة بتاريخ غرة ربيع الأول 1294/ أواسط مارس 1877.
وانظر كذلك حول علاقات المغرب بالباب العالي، على عهد المولى الحسن:
– ابن زيدان، عبد الرحمن: إتحاف أعلام الناس...، مرجع سابق، ج 2، ص. 359.

السحري، والتي كان قد دشنها ثلة من علماء ومثقفي العرب والمسلمين من أمثال جمال الدين الأفغاني الذي نادى بإقامة جامعة إسلامية، والشيخ محمد عبده من جهة ثانية، في حين أضحى العالم الغربي المسيحي، القوي بمقوماته الفكرية والثقافية، والمعتز بمكتسباته السياسية والاجتماعية، وبما تحقق له من تقدم مادي وعلمي هائل في كافة ميادين المعرفة، يهدد كيان ومستقبل دول باقي المعمور، وفي مقدمتها الأقطار العربية والإسلامية[1].

ففي هذا السياق طرحت مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، في كل من تركيا والمغرب. إلا أن انشغال العثمانيين بصد تحرشات روسيا القيصرية ضدهم، بل دخولهم في مواجهة حربية معها من جهة، ودسائس ومؤامرات، وضغوط الدول الاستعمارية الأوربية من جهة أخرى، قد أقبرت هذه المشاريع والتوجهات في مهدها. ذلك أن إنكلترا وفرنسا على الخصوص، كانتا تريان في كل تقارب وتواصل، بين قطرين إسلاميين أو أكثر، ولو على مستوى التراسل وتبادل البعثات السفارية، خطراً على مصالحهما ومكتسباتهما.

فهذا سفير فرنسا تيسوا (Tissot) بالقسطنطينية، يكتب إلى وزير خارجية بلاده بارثلمي سانت – هيلر (Barthélémy Saint-Hilaire) ما يلي:

«لقد سبق لي أن أثرت انتباه وزارة الخارجية، عدة مرات، إلى المجهودات التي بذلتها، في الآونة الأخيرة، الحكومة التركية، بهدف تحقيق انسجام أكبر بين مختلف فرقاء العائلة الإسلامية الكبرى من جهة، وإرساء قواعد تعاون وتفاهم على المستويين السياسي والديني، بين سائر الأجناس والشعوب المسلمة، وذلك من المغرب غرباً إلى القارة الهندية شرقاً من جهة أخرى...»

---

[1]- المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب...، مرجع سابق، ج 2، ص. 303 وما بعدها.

بعد هذا، يذكر الدبلوماسي الفرنسي أن له علاقات وطيدة في الأوساط العربية للعاصمة التركية، آخذاً على عاتقه بذل ما وسعه من مجهود لتتبع هذا الملف وتطوره، ومذكراً، في نفس الآن، بالسفارة التي سبق وأن قام بها إلى المغرب إبراهيم السنوسي السابق الذكر، واستقباله من قبل المولى الحسن، منذ ثلاث سنوات خلت على تاريخ تحرير رسالته هذه[1].

فإذن، وعلى ضوء ما سبق ذكره، صار كل تعاون أو تقارب، بعيد المنال، إذا لم يكن مستحيلاً، وبالتالي سرعان ما انتهى كل شيء، وتم الاستغناء عن الخبراء والضباط العسكريين من أصل عربي أو تركي، إذ في خريف سنة 1876، تمكنت فرنسا من إقناع السلطان المولى الحسن بالموافقة على مبدأ استقبال بعثة عسكرية فرنسية، يستقر أعضاؤها بالبلاد، ويتولون تكوين وتدريب الجنود المغاربة على طرق ومناهج الحرب الحديثة.

بيد أن العاهل المغربي أخذ يرجئ، مرة أخرى، موعد شروع البعثة في مزاولة مهامها، وكأنه قد ندم على ما وعد به، واستشف الصعوبات والمخاطر التي قد ينطوي عليها حضور مستمر لأجانب لا سبيل للحيلولة دون اطلاعهم على مواطن النقص والضعف أولاً في مؤسسة الجيش نفسها، ثم في باقي قطاعات الدولة الأخرى.

1- A.E. P, Documents Diplomatiques Français, 1ère série, (1871-1900), tome III, document n° 208, en date du 29 Septembre 1880.



الطبيب الفرنسي موشان (Dr. Mauchamp)، مارا أمام مدخل مسجد الكتبيين بمراكش

وظل الجانب الفرنسي، منذ هذا التاريخ، يحاصر النائب السلطاني بطنجة مَحمد بركَاش، مطالباً إياه بالعمل على إقناع السلطان المولى الحسن بالحسم في الجوانب التنظيمية والمالية لِكَي يتسنى لأعضاء البعثة المرتقب مجيئهم إلى المغرب والشروع، في أقرب الآجال، في مزاولة عملهم، إلى أن أتيحت له فرصة سانحة، تمثلت في استقبال السلطان المولى الحسن السفير الفرنسي الجديد بالمغرب أوكَستان دي فرنويي (Augustin de Vernouillet)، في شهر أبريل من سنة 1877 بمدينة فاس. وفي 25 من الشهر المذكور، توصل الطرفان إلى عقد اتفاق نهائي بينهما، تضمن على الخصوص التزام المخزن بتقديم مبلغ مالي قدره 60000 فرنك ذهبي سنوياً إلى أفراد البعثة العسكرية الفرنسية، في حين كان على الجانب الفرنسي وضع رهن إشارة المغرب طاقم من الأطر العسكريين يتكون من ثلاثة ضباط فرنسيين تابعين لجيش الاحتلال بالجزائر، وخمسة ضباط صف، من بينهم إثنان مسلمان، علاوة على طبيب عسكري من رتبة مساعد ماجور (Aide-Major)، يلتزم جميعهم بتنفيذ أوامر المخزن وتوجيهاته فيما يتعلق بتكوين وتدريب جنوده، أين شاء ووقتما شاء[1].

وهكذا يكون الذِّئْبُ قد مهد الطريق للتسرب إلى حظيرة الأغنام، بعد أن تمكن رفيقه وقرينه الثعلب، ممثلاً في المغامر الإنجليزي هاري ماك لين (Harry Mac Lean) من تحقيق نفس الهدف، في شهر مارس 1877، حين كلفه المخزن بمهام تدريب فريق من مشاة العسكر على الطريقة العسكرية الحديثة.

1- A.G.V, 3 h 12, Rapp. n° 102 intitulé: Historique de la mission militaire française au Maroc, 1897, p. 1 et suivantes.
- Raoult (Roger-Pierre): Lettres d'un Oncle. Contribution à l'Histoire du Maroc (1887-1906). Introduction et notes de J-L Miège, Edit. la porte, Rabat, 1995.

وهكذا، يبدو لنا جلياً مما سبق عرضه، أن الأوساط السياسية والعسكرية في كل من لندن وجبل طارق من جهة، وباريز والجزائر من جهة أخرى، كانت عاقدة العزم على التسرب إلى المغرب، مهما كلفها ذلك من ثمن، لمراقبة وتتبع الأوضاع به عن كثب، حيث تمكنت كل من إنكلترا وفرنسا من ضرب عصفورين بحجر واحد. فمن جهة، تكللت مساعيهما الراميتان إلى إقصاء الخبراء والضباط العرب والمسلمين من البلاد، ومن جهة أخرى، أصبح بإمكانهما إذ ذاك إقحام مخبرين ومراقبين في الأوساط المخزنية، بما في ذلك الحاشية المقربة للسلطان.

3) البعثات العسكرية الأوربية وخلفياتها

3 - 1 البعثة العسكرية الفرنسية

ظهرت، منذ مدة، دراسات ومقالات لباحثين مغاربة وأجانب، حول البعثات العسكرية والتقنية الأوربية والتي استقرت بالمغرب، ابتداء من أواسط العقد السابع من القرن التاسع عشر.

وإذا كانت بعض هذه الدراسات قد عنيت بمجموع هذه البعثات، أي الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، في سياق الحديث عن مجهودات الدولة المغربية وقتئذ، بهدف تحديث قطاع الجيش، وإصلاح شؤونه، فإن اهتمام بعضها قد انصب على الخصوص، على البعثة الفرنسية وحدها، كمقالة الباحثة الفرنسية ماكَالي شابر (Magali Chappert) تحت عنوان:

"**إركمان وبدايات البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب 1877-1883**"، والتي صدرت منذ اثنين وعشرين سنة خلت[1].

والجدير بالملاحظة، في هذا الصدد، أن فرنسا التي كانت تُتَابِعُ ببالغ الاهتمام الأوضاع بالمغرب، بسبب تواجدها بالقطر الجزائري المجاور من جهة، ومخططاتها التوسعية جنوبي الصحراء في اتجاه العالم الزنجي من جهة أخرى، قد تمكنت، في خريف سنة 1876، كما ألمحنا إلى ذلك في فقرة سابقة، من إقناع السلطان المولى الحسن بقبول مبدأ استقبال بعثة عسكرية فرنسية، يستقر أعضاؤها بالمغرب، ويتولون تكوين وتدريب الجيش المغربي على طرق الحرب الحديثة، مقابل التزام المخزن بأداء أجورهم وتعويضاتهم، الأمر الذي تحقق فعلاً في 25 أبريل من سنة 1877، حين أعطى السلطان المولى الحسن موافقته النهائية على الترتيبات التنظيمية لكي يشرع ضباط البعثة المذكورة في مزاولة أعمالهم، اعتباراً من التاريخ المذكور أعلاه.

هذا، وقد نصت أهم مواد الاتفاق على ما يلي:

1) قبول الحكومة الفرنسية وضع رهن إشارة المغرب «بعثة عسكرية تساعد على تنظيم وتكوين الجنود المغاربة...». وأما مدة انتداب أفرادها، فقد حددت في سنتين قابلتين للتجديد بطلب من السلطان. وفي حالة تعرض بعضهم إلى حادث كيفما كانت طبيعته ودرجة خطورته، سواء أثناء مزاولتهم لعملهم، أو في ميادين القتال، فإن الحكومة المغربية لا تتحمل أدنى مسؤولية في ذلك.

1- Chappert (Magali): Jules Erckmann et les Débuts de La Mission militaire Française au Maroc 1877-1883. Rev. d'Hist. Dipl., Juillet-Décembre 1978.

2) تتكون البعثة من ثلاثة ضباط وخمسة ضباط صف، من بينهم جزائريان مسلمان من رتبة رقيب هما أحمد بن عياد ومنصور بن إبراهيم، علاوة على الطبيب فرديناند ليناريس (Ferdinand Linarés) ورتبته مساعد الماجور من الدرجة الثانية والذي سرعان ما لفت إليه الأنظار، فاستطاع التسرب إلى الحاشية المقربة من السلطان، مقدماً خدماته الطبية إلى كبار أعوان المخزن وذويهم، الأمر الذي بوأه مكانة خاصة تميز بها عن باقي أفراد البعثة، ومكنه من البقاء بالمغرب مدة إحدى وعشرين سنة، مسجلاً بذلك رقماً قياسياً بالنسبة لأطول مدة قضاها عضو من البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب على الإطلاق، وطيلة الفترة المتراوحة ما بين 1877 و1912.

3) مقر استقرار وعمل البعثة المذكورة هو مدينة وجدة.

4) في مقابل هذا كله، تعهد السلطان بأداء 60000 فرنك ذهبي سنوياً لأفرادها، تعويضاً لهم على خدماتهم، ويتولى تسليم واجب كل شهر من هذا المبلغ الإجمالي أمناء مرسى طنجة[1].

فإذن، يتبين لنا مما سبق ذكره أنه خلال مرحلة أولى دامت حوالي سنتين ونصف، اعتباراً من شهر يونيو من سنة 1877، استقر "الحرابة" الفرنسيون بمدينة وجدة، بعيداً عن مدينة طنجة من جهة، وعن الحواضر الثلاثة فاس، ومكناس، ومراكش، أي المحطات الكبرى التي كان يتوقف بإحداها السلطان، عند انتهاء حملته

1- A.G.V, 3 h 2, Note pour le Ministre de la Guerre, 23 Juin 1877, p. 1 et suivantes.
- A.G.V, 3 h 2, Instructions Destinées au Capitaine, Chef de la Mission, 4 Août 1877, p. 1 et suivantes.
- A.G.V, 3 h 2, Etat Nominatif des Officiers et Sous-Officiers de la Mission, 15 Janvier 1879.



عامل وجدة القائد بن كروم إلى اليمين، في حديث مع قائد قبيلة أنكاد سنة 1907.

العسكرية، أو تنقله في ربوع البلاد، قبل أن يسمح لأعضائها بالانتقال إلى مدينة الرباط. وكان أول ضابط تولى رئاسة البعثة المذكورة هو النقيب أوجين باين (Eugène Payme)، من سلاح القناصة (tirailleurs)، جيء به طبعاً من الجزائر كما هو الشأن بالنسبة لباقي أفرادها، في حين سمح لليوتنان إركمان من سلاح المدفعية والرقيب ريشرت (Le maréchal des logis Richert)، وكلاهما من سلاح المدفعية، بالانضمام إلى فرق الكَيش والعسكر التي كانت لا تفارق السلطان في حله وترحاله. وإذا كان إركمان قد استطاع التكيف مع ظروف عيش وعمل المغاربة، الأمر الذي أكسبه عطف وتقدير قواد الجيش وأعوان المخزن على السواء، فإن باين الذي كان شديد الاغترار والاعتزاز بنفسه، وكله احتقار وازدراء للمغاربة وحكامهم، سرعان ما أثار حفيظة المسؤولين المخزنيين المحليين، وفي مقدمتهم الباشا بوشتى بن البغدادي، عامل مدينة وجدة وناحيتها وقتئذ. وحين علمت السلطة العسكرية بالجزائر بحقيقة الأمر، وثبت لديها سوء تصرف هذا الضابط، اقترحت على وزارة الحرب بباريز إعفاءه من مهامه، صوناً لنفوذ ومصالح فرنسا بالمغرب، وتعويضه بإركمان الذي رقي بالمناسبة إلى رتبة نقيب، وهذا كله في أواخر سنة 1879. والحق أن هذا الأخير، يمكن اعتباره من ألمع وأذكى الضباط العسكريين الفرنسيين الذين تعاقبوا على رئاسة البعثة الفرنسية، في الفترة ما بين 1877 و1912[1].

---

[1]- حول دور هذه البعثة السياسي والعسكري، منذ تأسيسها سنة 1877 إلى تاريخ حلها سنة 1912، وعلاقات رؤسائها بأعوان المخزن، ونظرتهم إلى المغرب وسكانه، وإسهامها في إضعاف المخزن والتجسس عليه، والعمل على نسف سيادة البلاد، إلى غير هذا من أعمال الهدم والتخريب، لا البناء والتشييد، يرجع على الخصوص إلى الملفات والتقارير الآتية:
- A.G.V, 3 h 12, Rapp. n° 8 du Lieutenant Erckmann du 1er Octobre 1878.=

وبما أن المغرب أضحى، غداة حرب تطوان على الخصوص، فريسة للتنافس الدولي، وفي موقف المُحَاصَرِ من جميع الجهات، يدافع عن نفسه باستمرار ويصد الهجمات بوسائله الخاصة، الأمر الذي كان لا يسمح لحكامه بالجهر بآرائهم، والإفصاح عن نواياهم، وقراراتهم، فإن حُكَّامَه كانوا يلتجئون إلى طرق متسترة وملتوية، حتى لا يتَّهَمُوا بالانحياز إلى أحد الأطراف المتعاملة مع المخزن من الدول الأوربية الكبرى، فيعرض ذلك البلاد إلى ضغوط،

= توصله بالأدوات الهندسية التي كان قد طالب مده بها.

- A.G.V, 3 h 12, Rapp. n° 7 du Cdt Levallois chef de la Mission Militaire Française au Maroc, en date du 19 Août 1884.

كما نلمس هذا أيضاً عندما استفحلت حركة عصيان فريق من أتباع القائد محمد والطالب اليوسي، وتمنعهم بقصر من قصورهم يُدْعَى أُلميس، وعجز الجيش المخزني عن اقتحامه، طلب السلطان من الرائد لوفالوا المذكور تلقين طالبين من طلبة الهندسة مبادئ استعمال الديناميت حتى يُمْكِنهُما استخدامها في نسف تحصينات وأسوار القصر المذكور وإنهاء حركة التمرد هذه. وبعد أن بين للعاهل استحالة "تكوين أشخاص في برهة من الزمن في مثل هذا التخصص الخطير، سيما وأنهم يجهلون حتى معنى لفظة ديناميت..."، اقترح عليه إرسال النقيب بركان (Berquin)، من سلاح المدفعية إلى عين المكان أي ألميس، وبمعيته كل من الملازم ريشرت (Le sous- lieutenant Richert) السابق الذكر والطبيب لينارس، وهو الأمر الذي قبله السلطان. ويختم الرائد لوفالوا كلامه قائلاً:

«إن عملاً من هذا القبيل لدليل قاطع على نجاح البعثة في أداء مهامها، ومن شأنه أن يساعد على نشر وتعزيز نفوذنا بالبلاد، وتلكم كانت ولا زالت الغاية التي ما فتئت أسعى إلى تحقيقها، منذ أن حللت بمكناس... وسأعمل على الإكثار من مثل هذه الرحلات، إذ من شأنها أن تمكننا من معرفة البلاد، والتأكد من صحة ما لدينا من معلومات حولها حتى الآن...».

- A.G.V, 3 h 12, Historique de la Mission Militaire Française au Maroc, Mai 1897, p. 33.

- A.G.V, 3 h 12, Situation de la Mission Militaire Française au Maroc, Notice du Cdt Burckhardt du 26 mars 1901, p. 9.

- A.G.V, 3 h 12, Rapp. n° 283 du Cdt Burckhardt, en date du 30 Juin 1902.

يخبر فيه بترخيصه للنقيب لاراس (Cap. Larras) بالقيام برحلات استكشافية إلى نواحي كل من مكناس، وفاس، والرباط، وطنجة، ورسم خرائط طوبوغرافية لها.

احتجاجات، وتهديدات قد لا تنتهي إلا بعد استفادة جميعها مما قد يكون مُنِحَ من امتيازات، أو عُقِدَ من اتفاقات مع هذا الجانب دون الآخر. فترد في الكتابات المخزنية صيغاً وتعابير من نوع «... **فإنا كتبنا لك هذا على وجه السر في شأن المعلمين الحرابة (الفرنسيين) الذين كانوا وردوا...»**. فعوض التصريح والإقرار بواقع الأمور، والإعلان بأن مجيئ المكونين العسكريين الفرنسيين إلى المغرب قد تم استجابة لرغبة السلطان في الحصول على مدربين عسكريين يتولون تدريب الجنود المغاربة على مناهج وأساليب الحرب الحديثة، ارتأى الحاجب موسى بن أحمد وهو يخاطب السفير الإنجليزي بالمغرب جون هي دراموند هي، اللجوء إلى هذا الأسلوب في تقديم الموقف الرسمي المغربي، مؤكداً له أن ما حدث، إنما هو نتيجة سوء فهم من قبل السفير الفرنسي دي فرنوبي لما كان دار من حديث ونقاش بينه وبين السلطان المولى الحسن، حين استقبل بمدينة فاس، في ربيع سنة 1877، حيث أضاف قائلاً:

> **«... اعلم أنه لما كان الباشدور بحضرة مولانا العالية بالله، كنا تكلمنا معه في شأنهم على وجه الاختبار والسؤال وجبر الخواطر في طريق المذاكرة، وسألناه عن كيفية عملهم، وقدر أجرتهم. ثم إنه فهم أننا سألناه تعيينهم وتوجيههم. فلما وصل لطنجة، وكتب عليهم لدولته حتى وقع التعيين، وطلبوا قدومهم للخدمة، ولم يكن عندهم حينئذ شغل هنا يصلح لهم، فاقتضى النظر الشريف توجيههم لوجدة على الوجه المذكور، تانيساً لهم ومراعاة لمصلحة الخواطر...»**[1].

---

[1]- FO 174/89 الرسالة بتاريخ 23 محرم 1295/ 27 يناير 1878 .
ويؤكد فكرتنا هذه ما ورد في تقرير للرائد سترول (le Cdt Strohl) عن رحلته من طنجة إلى فاس، في موكب السفير الفرنسي الجديد بالمغرب دي فرنوبي، عن المباحثات التي كانت للوفد الفرنسي مع المسؤولين المغاربة حول عدد من النقط والجوانب المرتبطة باستقرار بعثة عسكرية فرنسية بالمغرب، حيث نقرأ ما يلي: =

ومهما يكن من أمر، فها هي الآن فرنسا قد نجحت في تحقيق جزء من مشروعها الاستعماري بالمغرب، مقصية بذلك الخبراء الضباط العرب والمسلمين من جهة، ومقحمة مخبريها ومراقبيها في الأوساط المخزنية، بل في الحاشية المقربة من السلطان من جهة أخرى. ولعل ما أنجزه الطبيب الجاسوس والخطير لينارس، في هذا المجال، لخير دليل على ما ذهبنا إليه من القول. فبينما كان رؤساء البعثة المذكورة لا يخصصون إلا صفحة واحدة، وفي غالب الأحيان أقل من صفحة من التقارير والمُذَكِّرَات التي كانوا يرفعونها إلى وزارة الحرب بباريز، للحديث عن **"تدريب الجنود"**، أو **"أعمال البعثة"**، أو **"حصص التدريب والتكوين..."**، تراهم يطنبون في الحديث، ويتوسعون في القول في مواضيع من نوع **"مختلف الأخبار الرائجة..."**، أو **"علاقات البعثة بالمخزن"**، أو **"الوضعية السياسية بالبلاد"**، إلى غير ذلك من معلومات ومعطيات عن مرافق وأجهزة الدولة، وأعوان المخزن الكبار، وموارد البلاد الاقتصادية، وخصائصها الاجتماعية والثقافية، فهذا ما كان يستأثر باهتمامهم ويطلب منهم إنجازه.

وخلال فترة استقرار البعثة بمدينة وجدة، اختار المخزن عناصر من مشاة كَيش الشراردة للتدريب هنالك على يد ضباطها، حيث تعلم هؤلاء المبادئ الأولية للجندية كالتعود على التزام الصمت أثناء التدريب، وتسوية الصفوف، وقبض البندقية وأداء التحية، والمشي بخطوات موزونة ومنتظمة في الاتجاهات الأربع، وطريقة الزحف في ميدان القتال، فرادى أو جماعات، مع أداء مناورات حربية، وفن الرماية الحديثة، مع التصويب نحو هدف معين يتم تنصيبه على بعد

= **«... السي موسى هو الذي أثار هذا الموضوع (أي البعثة)، ونحن نتأهب لمغادرة مدينة فاس، على إثر الانتهاء من مناقشته مع السلطات المغربية...».**

- A.G.V, 3 h 1, Rapp. Cdt Strohl, 1877, p. 90 et suiv.

100 متر أو 200 متر فقط، لأن «حالة البنادق السيئة، ورداءة القرطوس المستعمل...»، حسب زعم بايرن المذكور، كانتا تحولان دون إصابة أهداف على بعد يتعدى المسافتين المذكورتين[1].

ويفيد تقرير رفعه النقيب بايرن إلى الحاكم العام للجزائر بتاريخ فاتح أكتوبر 1878، أي بعد مضي حوالي خمسة عشر شهراً على بداية تعلم الفوج الأول من كَيش الشراردة بمدينة وجدة، وكان يتكون من مائتي نفر، أن الجزء الثاني المقرر في برنامج تكوينهم، سوف يشرع في إنجازه في غضون الأيام المقبلة، ويتكون أساساً من مجموعة من التمارين والتداريب على تقنيات التعرف على أنواع ميادين القتال، وكيف تشن الهجمات وتدبر العمليات الحربية الصغيرة ضد عدو وهمي.

وحين انتهت مأمورية النقيب بايرن على رأس البعثة، في 13 مايو 1879، وعين الليوتنان جورني (Journée) مكانه بالنيابة، كان هذا الفوج قد أنهى تكوينه منذ أكثر من ستة شهور، وعوضه طابور آخر، أوتي به من قصبة عيون سيدي ملوك. وفي أواخر هذه السنة، وبعد أن ظل السفير الفرنسي وقتئذ بطنجة يحاصر النائب السلطاني مَحمد بركَاش باستمرار، طالباً منه التدخل لدى العاهل المغربي لكي يسمح لأعضاء البعثة بوجدة بالانتقال إلى إحدى المدن الداخلية ليتقربوا، حسب ادعائه، من رئيسهم الجديد إركمان الذي كان قد رُقِّيَ إلى رتبة نقيب في هذه الأثناء، وافق المولى الحسن على انتقالهم إلى مدينة الرباط، وبذلك تكون قد دشنت مرحلة جديدة من تاريخ البعثة المذكورة بالمغرب[2].

1- A.G.V, 3 h 1, Rapp. n° 137, en date 1er Octobre, 1878, p. 1 et suiv.

2- A.G.V, 3 h 2, Lettre du cap. Payerne au Général, chef du 19è corps de l'Armée (Algérie), en date du 27 Mars 1879, 3 p.

- A.G.V, 3 h 2, Lettre de l'Ambassadeur de France à Tanger au Ministre des Affaires Etrangèrs à Paris, en date du 29 Avril 1879. =

والحق أن البعثة العسكرية الفرنسية هذه، والتي صار الآن رئيسها يشارك في الحركات السلطانية، ويقدم خدماته ونصائحه في مجال استعمال سلاح المدفعية، ويسهر شخصياً على تكوين عناصر من الكَيش والعسكر، في هذا التخصص، وبالرغم من انزعاج السلطان المولى الحسن من إعفاء إركمان من مهامه، في صيف سنة 1883، وتعويضه بالرائد لوفالوا، فإن علاقات الجانبين لم تتأثر بهذا الحدث، وظلت جيدة على العموم حتى أواخر صيف سنة 1887، حيث عرفت نوعاً من الفتور بعد هذا التاريخ وحتى وفاة السلطان المولى الحسن سنة 1894[1].

فبعد مضي سنوات على استقرار البعثة المذكورة بالبلاد، لاحظ السلطان، ولاشك، النتائج الهزيلة المحققة في ميدان تكوين وتدريب الجند المغربي، في حين ظل المخزن ينفق على أعضائها أموالاً طائلة ومجحفة بالنسبة لإمكاناته وموارده المادية.

= - A.G.V, 3 h 2, Rapp. sur «l'Instruction des Troupes Marocaines en Garnison à Oujda », en date du 2 Novembre 1879.

- A.G.V, 3 h 2, Lettre du Gouverneur Général Civil de l'Algérie au Ministre de la Gucrre à Paris, en date du 3 Décembre 1879.

1- تقديراً لخصاله الحميدة، وكفاءته المهنية كضابط متخصص في سلاح المدفعية، عمل إلى جانب السلطان المولى الحسن مدة ست سنوات بالتقريب، أولاً كعضو عاد للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، وثانياً كرئيس لها، وتنويهاً بحسن سيرته وعشرته، وعلى إثر انتهاء مأموريته في صيف سنة 1883، أنعم العاهل المغربي على النقيب إركمان بظهير تقدير وتنويه. وحسب ما نعلم، فإن هذا الضابط هو الوحيد الذي حظي بمثل هذه الالتفاتة من بين الإثني عشر ضابطاً الذين تولوا رئاسة البعثة المذكورة ما بين 1877 و1912، بما فيهم إثنان شغلا هذا المنصب بالنيابة وهما، النقيب رُوستّان (Cap. Rostaing) (1897-1898)، والنقيب بوكَور (Cap. Bougourd) (1898).

- خ. س، ك 117، ص. 31، الوثيقة بتاريخ 17 شوال 1300/ 21 غشت 1883.

- خ. س، ك 113، ص. 101، وثيقة بتاريخ 6 قعدة 1300/ 6 شتنبر 1883.

حيث نقرأ بأن السلطان قد أصدر أمره إلى «أمناء طنجة بتسريح لحامله القبطان ركمان (هكذا) الحراب الفرانصيصي وسق ثلاثة من الخيل...».

فبالإضافة إلى راتبهم الشهري وقدره، كما أسلفنا، 5000 فرنك ذهبي، والذي كان موكلهم اليهودي بن شيمول (Benchimol) يتسلمه من أمناء مرسى طنجة، قبل متم كل شهر، كان المخزن يتولى تسديد كراء دور سكناهم، في رباط الفتح، وفاس، ومكناس، ومراكش، أو يقوم ببنائها على نفقته، كما كان أيضاً يتحمل أنواع أخرى من النفقات، كنفقات تنقلهم، من جهة إلى أخرى، داخل البلاد[1].

وهذا ما تعطينا فكرة عنه رسالة عامل رباط الفتح، القائد محمد السويسي، إلى الوزير الصدر محمد بن العربي الجامعي يخبره فيها بما أنفقه على الرائد لوفالوا الذي، لما حل بهذه المدينة، طالبه بتبديل بهائمه، ومده بمخزني يرافقه في سفره إلى مدينة طنجة، حيث قال:

> **«... فامتنعت له من ذلك، وتردد لي، واعتذرت له، وما عذرني، وخفت تلزمني الملامة من الجانب العالي بالله، فاكتريت له ستة بغال واصلين لطنجة بسوم 7,50 ريالاً...»**[2].

وأما زميله باشا مدينة مراكش، عباس بن داود، فقد كتب إلى السلطان المولى الحسن ما يلي:

1- A.G.V, 3 h 11, Lettre du Ministre des Affaires Etrangeres, Delcassé au ministre de la Guerre, le Général de Galliffet, en date du 20 Avril 1900.

2- خ. س، مح. ح رقم 80، الوثيقة بتاريخ 12 صفر 1303/ 20 نونبر 1885.
من جهة أخرى، عثرنا في الأرشيف الوطني على رسالة وجهها سلف القائد محمد السويسي، وهو أخوه عبد السلام السويسي، إلى النائب السلطاني بطنجة، مَحمد بركَاش، يخبره فيها بحلول المدربين الفرنسيين السبعة بمدينة رباط الفتح، قادمين لها من مدينة وجدة، وبأنه استقبلهم استقبالاً "طيباً"، واكترى لهم دارين، إحداهما في ملك محمد الدكالي بأربعة ريالات في الشهر، والثانية ويملكها الحاج أحمد بلافريج، وكراؤها ثلاثة ريالات في الشهر.
- مجلة الوثائق، ج 6، 1987، ص. 104، وثيقة رقم 775 بتاريخ 8 صفر 1297/ 21 يناير 1880.

«... يتعين إعلام سيادتك بأنه يسر الله بوجود سعادتك إتمام بناء دور الساهلة المعدين لنزول الحرابة بجميع منافعهما ومرافقهما، ووصلت مادة الماء إلى الجميع...»[1].

وخلافاً لما ذكرته وثيقة فرنسية من أرشيف وزارة الحرب بفانسن، حول الأسباب والملابسات التي اكتنفت مطالبة السلطان المولى الحسن الحكومة الفرنسية بسحب أفراد بعثتها العسكرية بالمغرب وذلك في سنة 1887، فإن طلب الاستغناء هذا قد صدر فعلاً عن الحكومة المغربية، ولكن في سنة 1883، أي قبل التاريخ المذكور بأربع سنوات، وبالتالي في سياق تاريخي مختلف، حسب رسالة وجهها العاهل المذكور إلى نائبه بطنجة مَحمد بركَاش، في هذا الموضوع.

فبعد أن ذكر الاتصالات التي أجراها نائبه المذكور مع السفير الفرنسي بطنجة، حيث أبلغه عزم الحكومة المغربية إنهاء عمل العسكريين الأجانب بالمغرب، لم يجبه لا بالرفض ولا بالقبول، وظل يناور ويراوغ، فتبين له "أن كل من هو منهم في محل ينتفع منه، لا يريد التخلي عنه..."، خاطبه السلطان قائلاً:

«... وهؤلاء الحرابة إنما كانوا أتوا لهنا بقصد التعليم والرجوع لمحلهم بعد تعلم من عينوا لهم من العسكر لا بقصد المكث هنا. وحيث حصل المراد منهم بتعلم المتعلمين، لم يبق في مكثهم هنا إلا الضرر الذي ذكرت، وضرر ءاخر وهو طلب الصبنيول بواسطة السويسي، وبريشة، ورِلاَنْدِي ترجمانهم حين كان بفاس، وباشادورهم حين كان هنا، المساوات معهم بتوجيه حرابتهم لهنا، وكذلك باشدور الطليان طلب ذالك حيث كان هنا وألح فيه، ولا زلنا ندافعهم عنه إلى الآن، وحتى الآن...»[2].

1- خ. س، مح. ح رقم 238، وثيقة بتاريخ 29 شوال 1307/ 18 يونيو 1889.

2- خ. ص. س، مح 17، س II، ح ج - د، وثيقة رقم 2491 بتاريخ 2 ربيع الثاني 1300/ 10 يبراير 1883.

"الباشدور" المقصود هنا هو لاديسلاس أوردكَا (Ladislas Ordéga) الذي كان وراء إقالة إركمان من منصب رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، في صيف سنة 1883، إذ كان يعيب =

وزاد في حنق السلطان ونفوره من البعثة المذكورة وأعضائها، الطريقة التي استغلت بها المفوضية الفرنسية بطنجة، حدث اغتيال النقيب فاران شميت (Cap Warin Schmitt) في 22 غشت 1887، على يد عصابة من قبيلة زمور الشلح، حيث كانت المحلة السلطانية مخيمة فوق ترابها وقتئذ، في طريقها إلى مدينة مكناس التي حلتها في 24 من الشهر المذكور. والحق أن الضحية تتحمل وحدها مسؤولية ما حدث، إذ خاطر هذا الضابط بنفسه ولم يعبأ ولا عمل بنصائح المسؤولين المغاربة الذين كانوا نصحوه بعدم الابتعاد عن معسكر السلطان، فتوجه، صحبة عون مخزني كان في خدمته للاصطياد في مياه وادي بهت.

وهكذا، وبالرغم مما نصت عليه الاتفاقية المبرمة بين الجانبين من عدم تحميل السلطان أدنى قسط من المسؤولية، في حالة تعرض أحد أعضاء البعثة إلى آفة من الآفات، سواء أثناء مزاولتهم مهام تكوين وتدريب الجنود المغاربة، أو في ميادين القتال، افتعل السفير الفرنسي بطنجة أوردكا (Ordéga) ضجة حول هذا الحدث المؤسف، وساعدته على ذلك وعضدته الأوساط الاستعمارية بالجزائر، وأقاموا الدنيا وأقعدوها، وأرغموا السلطان على تقديم فدية قدرها 100000 فرنك فرنسي إلى عائلة الضحية.

= عليه خضوعه وإسعافه المستمر للسلطان على إرضاء رغباته وتنفيذ أوامره، كما كان لا يوافقه على ارتداء الزي المغربي والتشبه بالمغاربة عوض البذلة العسكرية الفرنسية التي تناسب قدره ورتبته، الأمر الذي كان يرى فيه مساً وإهانة لكرامة فرنسا وجيشها.
وكانت لهذا الرجل مواقف عدائية ضد المغرب وحكامه، إذ بواسطته، نال شريف وزان عبد السلام بن العربي الوزاني في شهر يناير 1884 الحماية الفرنسية.

وفي سنة 1888، فقدت هذه البعثة وضعيتها المتميزة بالمغرب، على إثر استقرار بعثتين تقنيتين أخريين به، ويتعلق الأمر بالبعثة الإيطالية التي شرع رئيسها الأول العقيد جورجيو بركَولي (Col. Georgio Bregoli) في تشييد معمل لصنع البنادق والقرطوس بمدينة فاس، وبالمهندس الألماني روطنبورغ (Rottenburg) وتوليه تشييد برج ضخم على شاطئ مدينة الرباط، في انتظار حلول بعثة عسكرية إسبانية بالبلاد، في شهر نونبر من سنة 1889، تتكون من تِقْنِيَّيْنِ، وطبيب عسكري، وضَابِطَي صف.

ومرة أخرى، طالب السلطان سفير فرنسا وقتئذ بطنجة فيرو (Féraud) برحيل أعضاء بعثة بلاده عن المغرب، وكذلك الشأن بالنسبة لأفراد البعثات الأخرى، لعدم الاحتياج إلى خدماتهم. وكما كان متوقعاً، لم تكترث قط المفوضية الفرنسية برغبة المغرب هذه، فلجأت إلى وسائلها المعتادة في المراوغة والتعلق بأعذار واهية، لإبقاء عسكرييها بالبلاد.

وبالموازاة مع موقفه هذا، بادر فيرو إلى إلحاق الطبيب العسكري الخطير لينارس بوزارة الخارجية الفرنسية، عوض وزارة الحرب التي كان تابعاً لها حتى الآن، لكي لا يعمه قرار الترحيل في حال حدوثه، ويظل بالقرب من السلطان وحاشيته، يتجسس على حركاته وسكناته، ويمد بلاده بما من شأنه أن يساعدها على نشر وتقوية نفوذها في المغرب، وتقويض حرية تصرف حكامه[1].

وقد ظل السلطان المولى الحسن، منذ سنة 1883، وحتى وافته منيته في 7 يونيو 1894، يطالب الدول الأوربية بسحب بعثاتها من البلاد، وتعويض أعضائها

1 - A.G.V, 3 h 2, Chefs de Mission au Maroc, 1877-1885.
- A.G.V, 3 h 21, Historique de la Mission Militaire Française au Maroc, p. 1 et suiv.

بتقنيين ومنهدسين مدنيين، يساعدون في إنجاز بعض الوحدات الصناعية والعسكرية، ولكن بدون جدوى، إذ ظلت مساعي العاهل تصطدم بسوء نية ممثلي هذه الدول بالمغرب، وعدم التفريط فيما كانوا يعتبرونه حقاً مكتسباً، لا سبيل للتفاوض في شأنه.

فإذن، باستطاعتنا أن نؤكد هنا، على ضوء ما تقدمه لنا من أرقام ومعطيات الوثائق الأجنبية، سواء تعلق الأمر بأعداد الجنود المغاربة الذين كان يتم تكوينهم هنا وهناك، أو بعلاقات البعثة بالمخزن وممثليه، في بداية عمل المكونين الفرنسيين على الخصوص بمدينة وجدة، أو فيما بعد في المدن الأخرى، كرباط الفتح، وفاس، ومكناس، وطنجة، ومراكش...، أن النتائج المحصل عليها في هذا المجال، لا اعتبار لها كماً ولا كيفاً[1].

1- حول تطور أعداد الجنود الذين كان يتم تكوينهم في المدن المذكورة أعلاه، وبالخصوص ما كانت تعرفه الحركة ونهايتها، على الأقل بالنسبة لفرق الكَيش والعسكر، أو حلول شهر رمضان، إلى غير هذا من الأسباب والعوامل المرتبطة بظروف عيش وعمل هؤلاء الْمُكَوَّنِينَ، يرجع إلى نماذج منها، من خلال الوثائق الآتية:

- A.G.V, 3 h 3, Rapp n° 3 du Cne Erckmann, en date du 30 Avril 1880.
- A.G.V, 3 h 3, Rapp n° 7 du Cne Erckmann, en date du 31 Août 1880.

من أصل 80 جندياً قدموا من الدار البيضاء للتكوين بالرباط، لم يبق منهم سوى 20 شخص، وأما الآخرون فقد تبخروا، إما بسبب المرض الذي ألم ببعضهم، أو الهروب، أو الإعفاء من الخدمة.

- A.G.V, 3 h 21, Cne Larras, L'Occupation du Maroc, op. cit., p. 22.

حيث كتب يقول:

يوجد بمدينة مراكش حوالي 600 مدفعياً لا تكوين ولا تأهيل لهم، فالذين يحسنون القراءة والكتابة من هؤلاء الجنود قلة قليلة.

- A.G.V, 3 h 14, Rapp n° 3 du Cdt Fariau chef de la mission militaire française au Maroc, en date du 31 Mars 1904.

يذكر أنه من أصل 500 رامياً من كَيش الشراردة كانوا يتابعون تكوينهم بفاس، لا يواضب على الحضور منهم سوى 71 نفراً، ومن أصل 300 جندياً من كَيش الأوداية، كان لا يحضر في التداريب سوى 26 نفراً منهم!



سفينة الإمبراطور غليوم الثاني

فهذا مثلاً النقيب مارتان الذي سبق أن ذكرناه في فقرة غير هذه، وذلك بمناسبة سفر السفير الفرنسي دي فرنويي من طنجة إلى فاس، في ربيع سنة 1877، يقر بأنه خلال خمس سنوات بأكملها، ما بين 1877 و1882، لم يتجاوز قط عدد المكونين من الجنود المغاربة في سلاح المدفعية، على يد ضباط البعثة الفرنسية 1000 رجل. وفي المدة ما بين أواخر سنة 1879 وهو التاريخ الذي انتقلت فيه إلى الرباط، وسنة 1882، يضيف هذا الضابط، فإن أربعة طوابير فقط من الرماة تم تكوينهم، ويتعلق الأمر بطوابير المدينة المذكورة، وسلا، والشراردة، والأوداية[1].

وأما الفترة الممتدة ما بين 1894 و1912، فينبغي تمييز ثلاث مراحل داخلها هي كالآتي:

- من 1894 إلى 1900.
- من 1900 إلى 1908.
- من 1908 إلى 1912.

ففي المدة الأولى، أي خلال الست سنوات الأولى من عهد السلطان المولى عبد العزيز والتي انتهت بوفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى، استطاع المخزن الصمود في وجه أطماع ودسائس المكونين الأجانب، والحد من تطاولهم وتدخلهم في شؤون البلاد بالرغم من انشغاله بإطفاء حرائق مختلفة، هنا وهناك.

وأما المرحلة الثانية، وهي التي صار المولى عبد العزيز يسير فيها شخصياً دفة الحكم، فقد تكالبت على المغرب أحداث ووقائع داخلية وخارجية، قيدت

1- A.G.V, 3 h 3, Rapp. du Cap. Martin, Mars-Avril 1877, p. 142 et suiv.

حرية تصرف المخزن واستقلالية قراره، وأنهكت قُوته، وأطلقت العنان لأطماع الفرنسيين، وفسحت لهم المجال للانفراد بدور المحاور والمستشار العسكري الوحيد للمخزن. وتظافرت مساعي وجهود رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية ورؤساء جيوش الاحتلال في كل من وجدة وناحيتها ومدينة الدار البيضاء والشاوية، في سبيل هدم الكيان المخزني تدريجياً، وإثارة مشاكل وقلاقل عديدة للدولة المغربية، منفذين بذلك المخطط الاستعماري الفرنسي لوضع اليد نهائياً على البلاد.

وخلال الفترة الأخيرة والتي تولى فيها الحكم السلطان المولى عبد الحفيظ بن الحسن، بعد إقصائه أخاه المولى عبد العزيز، فإن البعثة المذكورة قد نجحت فعلاً في التوصل إلى ما كانت ترمي إليه من أهداف ونتائج، وذلك باستحواذها على شؤون الجيش المغربي. وهكذا، وابتداء من سنة 1910 حيث تم تعيين الرائد مانجان (Cdt Mangin) قائداً للشرطة المغربية بمدينة طنجة، أضحت أمور الجيش المغربي بيد الفرنسيين بكيفية رسمية وعلانية، الأمر الذي نتبينه بكل وضوح مما ورد في كتاب للسلطان المولى عبد الحفيظ إلى وزيره في الخارجية محمد المقري، حيث نقرأ ما يلي:

«... فغير خاف عنك ما صار إليه مركز الكمندار مانجان من الأهمية في مقام جنديتنا السعيدة، وربما يقع منه التشوف إلى ضم أهمية أخرى زيادة على ما ذكر، وهي مسألة مالية الجند السعيد. وإذا مهد له السبيل لذلك، أصبحت جل أمورنا رهن إشارته، ولذلك يتعين أن تتنبه لهذا القدر، فتعد له عدته...»[1].

---

[1] خ. س، مح. م. ع. ح رقم 408/ 5، الوثيقة بتاريخ مهل ذي الحجة 1328/ 4 دجنبر 1910.
ونتبين من الفقرة الآتية، استقيناها مما كتبه الطيب المقري، نائب أمين الصائر وقتئذ بفاس، إلى =

3 - 2 المساعدة الإنجليزية

قد يتبادر إلى الذهن تساؤل بسيط ولكنه مهم ووجيه في نفس الآن بالنسبة لموضوعنا، وهو لماذا لم تسع بريطانيا العظمى إلى إنشاء بعثة عسكرية تابعة لها رسمياً بالمغرب، على غرار ما تحقق لفرنسا مثلاً، ونحن نعلم العلاقات الوثيقة والمتميزة التي ظلت تربط بين البلدين، على امتداد القرن التاسع عشر؟ هل هذا يعني أن ما كان يهمها، في المقام الأول، وعمل على تحقيقه بكل دهاء ومهارة سفيرها المحنك جون هي دراموند هي الذي عرف كيف يكسب ثقة وود أهم سلاطين الفترة، خلال أربعة عقود ونيف، ما بين 1845 و1886، هو تحرير تجارة المغرب من كل أنواع القيود والاحتكارات التي كانت تحول دون انفتاح أسواق البلاد أمام البضائع والمنتوجات الأوربية، تصديراً وإيراداً، وكذلك الإسهام في حملات إقناع المخزن، بالضغط عليه من أجل تبني برنامج تحديث عدد من قطاعات ومرافق الدولة، كالإدارة والجيش مثلاً، وأخيراً الإبقاء على وضعية البلاد السياسية على حالها، وعدم السماح لأي كان من الدول الاستعمارية الأخرى بالقيام بعمل ينافي ويعارض هذه الخطة، ويمس بسيادة

= والده محمد المقري بصفته وزيراً للخارجية، في شأن قبول السلطان المولى عبد الحفيظ بعض اقتراحات الرائد مانجان حول إعادة تنظيم فرق وطوابير العسكر النظامي، جانباً من الحظوة والنفوذ اللذين صار هذا الضابط اللامع والخطير يتمتع بهما في الدوائر المخزنية العليا، حيث قال:

«... ان تنظيم العساكر السعيدة، في أقرب وقت، يستدعي زيادة عشرة فسيانات وعشرين دُفَسّيان (ضابط صفّ) ليكون مجموع الإرسالية الحربية الفرنسوية لدى الدولة الشريفة سبعة وأربعين عسكريّاً ما بين كبار وصغار في الرتبة. وقد اقتضى النظر الشريف مساعدته على ذلك، لاكن على شرط أن تكون مدة هذه الزيادة محصورة في أربع سنين لا غير...».

- خ. س، محح. م. ع. ح رقم 514/ 6، الوثيقة بتاريخ مهل حجة 1328/ 4 دجنبر 1910.

البلاد، على الأقل حتى سنة 1904، حيث أبرمت معاهدة الوفق الودي مع فرنسا، في شهر أبريل من هذه السنة، منصبة نفسها الصديق الوفي، والمستشار النصوح للحكومة المغربية.

ومن ثمة اقتصار واجتهاد الحكومة الإنجليزية على تشجيع المبادرة الشخصية ودعمها، واستغلالها في خدمة مصالحها، ما دام جون هي دراموند هي قد نجح في نسج شبكة من العلاقات الوطيدة، سواء في الدوائر المخزنية العليا، أو في مختلف الأوساط الاجتماعية، في البادية كما في الحاضرة، وبالخصوص في المناطق الشمالية للبلاد. وقد تأتى فعلاً لضابط إنجليزي كان تابعاً لحامية مدينة جبل طارق الاضطلاع بهذه المهمة الدقيقة، ويتعلق الأمر "بالقائد" هاري ماك لين (Harry Mac Lean) الذي كانت قد اضطرته ظروفه الشخصية إلى الهروب من مقر عمله واللجوء إلى المغرب، عارضاً خدماته على المسؤولين المغاربة. وبما أن حلوله بالبلاد قد تزامن وانشغال السلطان المولى الحسن وقتئذ بمسألة تحديث جيشه، فإن المخزن تعاقد معه بكيفية مباشرة، أي بدون أن يتم ذلك على يد المفوضية البريطانية بطنجة، حيث كلف بتدريب وحدات من رماة العسكر الملازمين للسلطان باستمرار، وذلك اعتباراً من شهر مارس 1877[1].

فمنذ هذا التاريخ، وطيلة ثلاثة عقود تقريباً، ظل "القائد" ماك لين الذي لم يتردد قط في ارتداء الزي العسكري المغربي، والتكيف مع التقاليد والعادات المغربية، يحظى بثقة السُّلْطَانَيْن المولى الحسن والمولى عبد العزيز، ساهراً على

1- رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى جون هي دراموند هي، في شأن رغبة المخزن في التعاقد مع ضابط إنجليزي "لترتيب أمر العسكر...". الوثيقة بتاريخ متم ذي القعدة 1293، الموافق لـ 17 دجنبر 1877: FO174/89.

تكوين فرقة الحَرَّابَة المغاربة والتي كانت تعتبر من أحسن فرق العسكر والكَيش سلاحاً، وانضباطاً، وتكويناً، متولياً أيضاً تزويد المخزن بحاجياته من العتاد الحربي وغيره من المواد والمنتوجات الأوربية، مقدماً شتى أنواع الخدمات إلى السلطان وكبار أعوانه.

وخلافاً لما ذهبت إليه الأستاذة بهيجة سيمو في رسالتها الجامعية تحت عنوان: "**الإصلاح بالمغرب: الإصلاحات العسكرية ما بين 1844 و1912**"، من أنه بسبب مضايقات ودسائس رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وقتئذ النقيب إركمان من جهة، والفتور الحاصل في العلاقات المغربية الإنجليزية من جهة ثانية، تعرض ماك لين إلى نوع من الإهمال والتهميش والإقصاء من دائرة السلطان، ما بين سنتي 1881 و1894، فإننا لا نشاطر الباحثة فكرتها هاته. وبعد أن استشهدت في قولها هذا بما توصلت إليه من نتائج الباحثة الفرنسية ماكَالي شابرت (Magali Chappert) في بحثها المعنون بـ: "**التسرب الفرنسي والمنافسات الأوربية بالمغرب، على عهد السلطان المولى الحسن 1877–1894**"، استطردت قائلة إنه لم يرد الاعتبار لماك لين هذا إلا بعد أن آل الحكم إلى المولى عبد العزيز سنة 1894.

والحق أن الوثائق المغربية العديدة والخاصة بهذه الحقبة الزمنية، تظهر بما لا يدع مجالاً للشك، أن "القائد" ماك لين ظل ملحوظاً ومرموقاً في عهد السلطان المولى الحسن، لم تتأثر مكانته لا بهذا ولا بذاك. وحتى وإن كان الرجل قد تعرض لنوع من التهميش والإبعاد، فإن ذلك لم يدم طويلاً، وكان أمراً

طبيعياً أن ينعكس عليه ما كان يحصل من توتر وفتور في العلاقات بين المغرب وباقي الدول الأوربية الأخرى[1].

ومهما يكن من أمر، فلم يفت ضباط البعثة العسكرية الفرنسية الذين تعاقبوا على رئاستها، في الفترة المذكورة، أن لاحظوا اشتغال ماك لين وأقربائه، وفي مقدمتهم أخوه آلن (Alan)، بالتجارة، وامتلاك العقارات وقطعان الماشية هنا وهناك، وبالخصوص في فاس وناحيتها، حيث كان له أتباع وشركاء من فئة المحميين والمخالطين الزراعيين، الأمر الذي كان يتيح لهم فرصة التهجم على الرجل، ورميه بأقبح وأحقر النعوت في كتاباتهم، مؤاخذين عليه المس بكرامة الضابط الأوربي، وإعطاء نظرة سيئة عنه، علماً بأن تصرفهم هذا كان ينم في نفس الآن، عن تضايقهم وامتعاضهم من مكانته ونفوذه في الدوائر المخزنية، واقترابه من السلطان وحاشيته[2].

1- Simou, Bahija: Les Réformes Militaires au Maroc de 1844 à 1912, Publication F. L. R., Impr. Najah El Jadida casablanca, 1995, p. 362 et suiv.

وانظر قراءتنا لهذا الكتاب والصادرة في: **مجلة المناهل**، عدد 55، يونيو 1997، ص. 255 – 280.

2- المشرفي، محمد بن محمد بن مصطفى، "الحلل البهية..."، مرجع سابق، ص. 437، تحدث المؤلف عما صار يشتغل به "الكرونيل" ماك لين، بعد توليه تدريب وحدات من الجند المغربي، فقال: **«... وجعل يتعاطى التجارة مع أكابر المخزن، بجلب السلع، وكساوي العسكر، والسلاح، وما يناسب مما له فيه نفع وميل النفوس إليه، إلى أن توفي الوزير السيد أحمد بن موسى، فوجد بموته سبيلاً إلى التداخل مع المولى عبد العزيز...»**.

- A.G.V., 3 h 12, Rapp. n° 188 Cdt Burkhardt en date du 26 Sept 1901.

ذكر هذا الضابط بأن ماك لين الحراب ورفيقه الطبيب نفيل فردون (Dr. Nevyl Verdon) كان المخزن يكلفهما بجلب المنتوجات والمواد الأوربية، مما كان يدر عليهما أرباح كانت نسبتها تصل إلى 400 %. وذكر عن الطبيب فردون أيضاً أنه كان يشارك في تدريب وحدات من رماة العسكر، وأنه لقي مصرعه على إثر سقوطه من أعلى سطح مترله، مؤخراً بمدينة فاس.

- A.G.V., 3 h 13, note sur la « Situation au Maroc », 1904, p. 14.

ويبدو أن ماك لين وزميله ومنافسه إركمان، قبل أن يصبح رئيساً للبعثة العسكرية لبلاده بالمغرب، كان يتقاضى كل واحد منهما أجراً يومياً من المخزن، يتراوح قدره ما بين 20 و25 فرنك، حسب الرحالة الألماني ماكس كيدنفيلت (Max Quedenfeldt) الذي علق على ذلك قائلاً:

«... وهو مبلغ كبير، بالنسبة للمغرب، لا يتناسب والخدمات التي يقدمها هذان السيدان إلى حُكُومَتِه...»[1].

وذكرت وثيقة مخزنية بتاريخ 4 ذي الحجة 1327، الموافق لـــ 17 دجنبر 1909، أن مدربين عسكريين إنجليزيين، حين كانا يعملان بمدينة فاس، كان يعطى لأولهما في راتبه الشهري 185 ريالاً، بالإضافة إلى أجر يومي قدره 20 بَلْيُوناً كان المخزن ينفذه لـــ "خمسة من الأصحاب"، أي الأعوان المغاربة الذين كانوا في خدمته، بينما كان ثاني الرجلين يتوصل براتب قدره 5 ريالات في اليوم.

وقد أدلى بهذه الأرقام المعنيان بالأمر، عند اتصالهما بصاحب الوثيقة، ويدعى بن عيسى بن عبد الكريم، ولعله من وصفان عبيد البخاري، حيث كان جميعهم ببلاد بني مطير، في رفقة قائد المشور محبوب بن قاسم، قائد المحلة المخزنية التي أرسلت إلى هناك، لقمع تمرد القبيلة المذكورة ، محتجين على القدر من المال الذي كان يعطاهم يومياً وهو ريال ونصف، بالإضافة إلى مؤونتهم "الطعامية"[2].

1- A.G.V., 3 h 21, Quedenfeldt, op. cit., p. 7.

2- خ. س، مح. م.ع.ع رقم 408/ 5، الرسالة موجهة إلى الحاجب أحمد الكريسي، وهي بتاريخ 4 ذي الحجة 1327/ 19 دجنبر 1909.

في رسالة شبيهة للسابقة، ولكن بتاريخ 12 محرم 1327، الموافق لـــ 3 يبراير 1909، وجهها محبوب بن قاسم إلى أحمد الكريسي، الحاجب السلطاني، في شأن انقطاع المؤونة عن الحرابة الإنجليزيين الذين كانوا معه بالمحلة، في نفس المنطقة، وذلك منذ خمسة عشر يوماً خلت، ذكر بأن عددهم وقتئذ كان تسعة، علاوة على رئيسهم.

- خ. س، مح. م.ع. ح رقم 523/ 8.

ثم ما دمنا بصدد الحديث عن رواتب هؤلاء الحرابة الإنجليزيين والتي، مهما بلغت قيمتها، لن تصل أو تفوق، في أحسن الحالات، ما كان يعطى لزملائهم الفرنسيين من أجور وتعويضات، لا بأس أن نستأنس هنا بما نصت عليه المادة الأولى من العقد المبرم بين المخزن وضابطين عسكريين إنجليزيين للعمل بالمغرب، ويدعيان اندرو بالثام (Andrew Baltham)، وويليام ردمان (William Redman)، حيث نقرأ ما يلي:

> **«عين المخزن السعيد للحراب المذكور أجرته كل شهر 360 ريال، عنها في كل سنة 4320 ريال، ولخليفته المذكور (ريدمان) في كل شهر 250 ريال، عنها كل سنة 3000 ريال، ودارا يسكنان بها معاً، ويقبضان الأجرة المذكورة كل شهر بشهره»**[1].

ولكن، ماذا عن حصيلة استعانة المغرب بخبراء ومكونين عسكريين أوربيين للانتقال بالجيش المغربي تدريجياً من مؤسسة تقليدية وعتيقة، إلى قوة عسكرية منظمة، أو على الأقل العمل على تأسيس وتكوين نواة أولى على هذا النمط، استوعب أفرادها وتدربوا على التقنيات الحربية الحديثة، ليتسنى لهم بدورهم تلقين وتعميم خبراتهم ومعارفهم في مجال التنظيم والتدبير، واستعمال السلاح الناري الخفيف والثقيل، من علوم وتقنيات الحرب الحديثة والتي كان هؤلاء المكونون الأوربيون يتقنونها؟ إننا لا نعتقد أن مخططات ومجهودات المخزن قد أتت أكلها، وأسفرت عن تحولات وتغيرات تذكر في قطاع الجيش لأسباب داخلية، خاصة ببنيات المغرب الاجتماعية، والسياسية، والثقافية من جهة،

1- خ. س، ق. ح، مح. م.ع.ع، ملف رقم 6، الوثيقة بتاريخ 12 شعبان 1326/ 10 سبتمبر 1908.

وانشغال هؤلاء المكونين بأمور وقضايا بعيدة كل البعد عن العمل العسكري، أو بإعطائها الأولوية على الأقل. فبقدر ما كان يهمهم، قبل كل شيء، التقاط أخبار ومعلومات عن الحكام والقبائل، والتعرف على البلاد وخيراتها الطبيعية، وإمكاناتها الاقتصادية، وعادات وتقاليد أهلها، وكلها اهتمامات بعيدة كل البعد عن الأهداف والأغراض التي كان المخزن يتوخى إنجازها وتحقيقها للبلاد على يدهم، بقدر ما نجدهم لا يُعِيرُون أدنى اهتمام إلى مسؤولية التكوين والتدريب التي قبلوا تحملها عند استقرارهم بالبلاد.

ولا أدل على هذا مما نستشفه من الوثائق الوطنية والأجنبية على السواء، حول النقص الكبير الذي ظل الجيش المغربي يعاني منه في عدد من التخصصات العسكرية كسلاح المدفعية مثلاً. ونلاحظ هذه الظاهرة حتى بالنسبة للمدن التي اشتهر أبناؤها بالتفوق والبراعة في هذا الميدان، واتخذت مركزاً لتكوين عناصر من الكَيش والعسكر على يد أعضاء من البعثة العسكرية الفرنسية، كمدينة رباط الفتح مثلاً، الأمر الذي دفع بعاملها القائد محمد السويسي بدق ناقوس الخطر، والاستنجاد بالسلطان المولى الحسن بعد أن لاحظ أنَّ:

> **«خطة الطبجية قلت معرفتها في هذا الثغر المحروس بالله، وما بقي من يعول عليه في عملها إلا المعلمان الواردان على الحضرة المولوية، وءاخر هنا اسمه المكي بن قصابة، لاكنه كَبُرَ سنه، وضعفت قوته، وغيرهم متعلمين في الطائفة، إنما تقدم لهم التعليم وما حصلوا على طائل، وكادت هذه الخطة تضمحل، بل إن فقدنا المكي المذكور مع فقد المعلمين المتوجهين عدمت الخطة بالكلية...»**[1].

1- خ. س، مح. ح رقم 446، الوثيقة بتاريخ 19 شعبان 1305/ فاتح مايو 1888.

وعبر عن نفس الخصاص، ثلاث سنوات بعد تاريخ صدور رسالة السويسي هذه، القائد محمد بن سعيد السلاوي، عامل مدينة سلا، حيث نقرأ في رسالة جوابية لنفس العاهل السالف الذكر، ما يلي:

«... وصل كتابك بأنه لم يبق هنالك ممن يحسن علم تَطُبْجيت إلا عبد الله فنيش، طالباً تعيين عشرين ولد للتعلم عليه، ويكون له ولهم الراتب الشهري كما بالرباط...»[1].

1- خ. ص. س، س II، حرف ب، مح 529، الوثيقة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1309/ 17 دجنبر 1891.

وانظر كذلك الأمر السلطاني الصادر إلى القائد السويسي المذكور، بتوجيه أحد المعلمين سباطة أو إسماعيل إلى مدينة الدار البيضاء، بعد أن توفي المعلم الطبجي السلاوي بها، وبقي طبجيتها بلا معلم.

- خ. س، مح. ح رقم 436، وثيقة بتاريخ فاتح رمضان 1311/ 8 مارس 1894.

الفصل السابع
مجهودات الدولة

1) الإرساليات الطلابية إلى الخارج

لقد بدأ التفكير في إيفاد طلاب وصناع مغاربة إلى بعض الأقطار المشرقية، ثم الأوربية للتكوين واستكمال الخبرة في تخصصات عسكرية وصناعية، سنوات عديدة قبل استقرار أفراد البعثات العسكرية والتقنية الأوربية بالمغرب للقيام بتكوين وتدريب جنوده وعساكره، وبعض مهرة صناعه.

هذا، وقد سبق أن ألمحنا إلى أن السلطانين المولى عبد الرحمن بن هشام، وسيدي محمد بن عبد الرحمن، ولأسباب ودوافع سياسية، وظرفية، وشخصية، ظلا يفضلان الاستعانة بخبرات وكفاءات عسكريين وتقنيين من تركيا أو مصر، بهدف إنجاز مشاريع مختلفة في عدد من القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الجيش، وبالخصوص بعد وقعة إيسلي. على أن هذا لم يمنع هذين العاهلين من إرسال عدد من الصناع والطلاب إلى الديار الأوربية للتكوين في مؤسساتها العسكرية والصناعية. وهذا ما نفهمه مما أورده صاحب "**جواهر الكمال في تراجم الرجال**"، في سياق حديثه عن أحد مُتَرْجَمِيه من مدينة أسفي، ويدعى حيدة بن عبد الله بن المهدي كَراو، حيث قال عنه إنه:

> **«رابع أربعة من أهل ءاسفي أرسلهم السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام لبلاد أوربا لِتَعَلُّم الهندسة ونحوها...»**[1].

[1]- الكانوني، محمد بن أحمد العبدي: "**جواهر الكمال في تراجم الرجال**"، المطبعة العربية، الدار البيضاء، 1937، نسخة خاصة، ص. 13.

وذكر تقييد بدون تاريخ، يرجع إلى عهد السلطان المولى الحسن، ما يلي:

«أسماء المعلمون الجيدون (هكذا) الذي ليس فيهم أحد في خدمة المخزن أعزه الله، وفيهم من كان في بر النصارى في حيوة جد سيدنا المقدس، فتعلم البناء وخلط الجير إلى غير ذلك...»[1].

والمقصود هنا طبعاً بـــ "جد سيدنا المقدس..."، هو السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام. ومع اعتلاء ابنه وخلفه سيدي محمد عرش البلاد سنة 1859، وبما أن الرجل كان «متشوفاً لعلم الهندسة، والتنجيم، والهيئة...»، حسب قول المشرفي في "**الحلل البهية**..."، فإنه لم يكتف قط بمتابعة مجهودات والده في مجال تحديث الجيش، وتحسين أداء رجاله، بل ضاعفها، ووسع نطاقها، وعممها على مرافق أخرى من هياكل وأجهزة الدولة.

فقد جاء مثلاً في قائمة تضمنت ما أنفقه أمناء دار عديل بفاس، برسم صائر شهر شوال ما يلي:

«صار على الشاوني الذي يتعلم بدار المطبعة بمصر مع البوارديه الذين يتعلمون هنالك (صنع البارود طبعاً)...» [2].

وبغض النظر عن مسألة الاعداد الحقيقية للشبان والصناع المغاربة الذين أتيحت لهم فرصة الدراسة والتكوين بالخارج، على عهد السلطان المولى الحسن،

1- خ. س، مح. ح رقم 113.
وأما عدد هؤلاء الصناع فقد بلغ عشرة، وهم:الجلالي الفلالي، الهامي الفلالي، بجمع بطيب، محمد أخوي، العرفاوي، الهامي لغريب، أحمد أُرَابح، أحمد الفجيجي، سلمان الفجيجي، مولاي العربي.

2- خ. س، ق. ح، مح. س. م رقم 4، ويوافق شهر شوال 1283، شهرا يبراير ومارس 1867.

وبالخصوص في الفترة ما بين 1875 و1988، والتي لم نتعرض لها في مبحثنا هذا، إذ سبق وأن توسع في الحديث عنها كل من مؤرخ مكناس مولاي عبد الرحمن بن زيدان في مُؤَلَّفَيْه، "**إتحاف أعلام الناس...**"، و"**العز والصولة...**"، ومحمد المنوني في دراسته "**مظاهر يقظة...**"، فضلاً عما تضمنته مجموعة من الدراسات الجامعية الحديثة من أرقام وبيانات حول هذا الجانب وغيره من القضايا والتساؤلات المرتبطة بإشكالية تحديث الجيش في القرن التاسع عشر، فإننا سنقتصر في مبحثنا هذا على التعرض إلى عدد من النقط والإشكالات، كما تتراءى لنا من مصادرنا[1].

ولكن يا ترى، ماذا عن المقاييس والاعتبارات التي كان يرتكز عليها المخزن في اختياره لهؤلاء الطلاب؟ وهل كانت هناك شروط معينة لكسب ورقة العضوية

1- انظر، حول هذه البعثات الطلابية إلى الخارج، ما يلي:

- ابن زيدان، عبد الرحمن، "إتحاف أعلام الناس..."، مرجع سابق، ج 2، ص. 465 وما بعدها.
- ابن زيدان، عبد الرحمن، "**العز والصولة في معالم نظم الدولة**"، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ج 2، ص. 150 وما بعدها.
- المنوني، محمد، "مظاهر يقظة..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 61 وما بعدها، وص. 166 وما بعدها.
- برادة، ثريا، "الجيش المغربي وتطوره..."، مرجع سابق، ص. 291 وما بعدها.
- ابن الصغير، خالد، "**المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)**"، مطبعة ولادة، الدار البيضاء، 1990، ص. 362 وما بعدها.

- Miège (J. L): Le Maroc et l'Europe 1830-1894. Edit. P.U.F, Paris, 1961-1963, T3, p. 225 et suiv.
- Rollman (W. J) : «The New Order...», op. cit., vol. 2, p. 579 et suiv, et Vol. 3, p. 721 et suiv.

في الأفواج التي كانت تتوجه إلى أوربا، كالانتماء مثلاً إلى فئة النخبة الحاكمة، أو المالكة، أو الانتساب إلى قبيلة من القبائل أو جهة من الجهات؟ الحق أنه لا مجال البتة للاعتبارات العائلية والشخصية، أو الفئوية، أو الجهوية والقبلية في اختيار هؤلاء الشبان، إذ المهم بالنسبة للسلطان هو أن يكونوا صغيري السن ومن «أهل الذكاء، والفطنة، والصحة، والجسم...»[1].

بيد أن استنطاق الوثائق المخزنية ذات الصلة بموضوع البعثات الطلابية إلى الخارج، يتيح لنا فرصة القيام ببعض الملاحظات، نجملها في النقط الآتية:

1) معظم رسائل السلطان، أو المُوَجَّهَة إليه من طرف العمال والأمناء، تهم مدناً وجهات دون غيرها كرباط الفتح، وسلا، وفاس، وطنجة، والصويرة، والعرائش... ولا ذكر البتة أو نادراً لمدن كوجدة، وتطوان، والدار البيضاء، ومكناس، ومراكش...

2) يبدو أن قسطاً من الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة كان يؤهل صاحبه أكثر من غيره للانضمام إلى الفوج الذي وقع على أعضائه الاختيار للذهاب إلى الخارج[2].

1- خ. ص. س، س 2، حرف ج - د، مح 17، وثيقة رقم 2451، وهي عبارة عن رسالة السلطان المولى الحسن إلى عامل سلا، القائد محمد بن سعيد السلاوي، بتاريخ 23 ذي القعدة 1294/ 29 نونبر 1877.

2- كتب الباحث الأمريكي رولمان (Rollman) في أطروحته تحت عنوان: "النظام الجديد في مجتمع إسلامي ما قبل الاستعمار: الإصلاح العسكري بالمغرب (1844-1904)، ما يلي:
«...كان يتم اختيار أعضاء هذه البعثات الطلابية المتوجهة إلى أوربا للتعلم والدراسة في معاهدها، من كافة أنحاء البلاد. واقتداء بسياسة والده، وحتى لا يُرْمَى بالتحيز والتعصب إلى فئة اجتماعية معينة، أو تفضيل منطقة على أخرى، أو إثقال كاهل هذه أو تلك بمده كل مرة بعدد من أبنائها للسفر إلى أوربا المسيحية، فإن المولى الحسن كان يعامل جميع رعاياه على قدم المساواة، لا فرق بين هذا وذاك، أو هذه الجهة والأخرى. بيد أنه في نفس الآن، يبدو أن أهمية =

وكما كان منتظراً، فإن إنكلترا قد نالت حصة الأسد من مجموعة المتعلمين المغاربة بالديار الأوربية، سواء تعلق الأمر بالتخصصات العسكرية، أو بصناعات حربية مرتبطة بها، أو بدراسات هندسية وتقنية أخرى، وهذا راجع طبعاً إلى نفوذ سفيرها جون هي دراموند هي في الأوساط المخزنية، ودور المستشار الذي كان يضطلع به في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى بالنسبة للحكومة المغربية من جهة، وقرب مدينة جبل طارق من مدينة طنجة التي كان يتلقى بها الموفدون إلى الخارج دروساً في تعلم الإنجليزية، أو الإيطالية، أو الفرنسية، أو الإسبانية من جهة أخرى، مما كان يخفف من وطأة الشعور بالاغتراب والابتعاد عن الأهل والأحباب. هذا، وقد توالى وصول وفود المغاربة إلى هذه المدينة وغيرها من مراكز التكوين الهندسي والعسكري في إنكلترا، كمدينة شاتهام (CHATHAM) التي استقبل معهدها المختص في تكوين المهندسين ثلاثة مغاربة في الفترة ما بين 1874 و1879، كان لهم شأن فيما بعد، وهم مَحمد بن مُحمد الجَبَّاص الذي تقلب في وظائف مخزنية سامية قبل أن يعين وزيراً للحرب بعد عزل المهدي بن العربي المنبهي من هذا المنصب في سنة 1904، ثم نائباً للسلطان بمدينة طنجة، وأخيراً صدراً أعظم على عهد الحماية الفرنسية بالمغرب، والمهندس المختص بتشييد التحصينات والأبراج الزُّبَيْر سْكِيرْج الفاسي الذي، بعد عودته من إنكَلترا، كلفه السلطان بتفقد التحصينات والأبراج الساحلية لمدينة طنجة، والوقوف على إنجاز بعض أعمال الترميم والصيانة بها،

= **خاصة كانت تعطى لدرجة إلمام هؤلاء الشبان بمبادئ القراءة والكتابة، إذ كانت تُكَوِّنُ مِقْيَاساً من مقاييس اختيارهم، وهو الأمر الذي قد يساعد، ولاشك، على استشفاف أصولهم الاجتماعية...».**

- Rollman (W. J): « The new-order... », op. cit., p. 721 et suiv.

ومساعدة المهندسين والعسكريين الإنجليزيين ماك هوك (Mc Hugh)، ودنالد (Donald)، وإدوارد دي سيلفا (Edward de Silva) على تركيب مدافع أرمسترونغ (Armstrong) في الأبراج المذكورة، وأخيراً إدريس بن عبد الواحد الذي عين، منذ رجوعه سنة 1879، كبيراً للطبجية بمدينة طنجة المذكورة، واحتفظ بهذا المنصب حتى سنة 1912.

ويبدو أنه، بعد هذا التاريخ أي سنة 1879، توقفت الحكومة البريطانية عن استقبال الطلاب المغاربة في مدارسها، مبررة قرارها هذا بأن من تم تكوينهم حتى الآن من المغاربة بمدارسها العسكرية ومعاهدها التقنية باستطاعتهم الإسهام بدورهم في تكوين أجيال أخرى من المتعلمين داخل البلاد، دون حاجة إلى اغترابهم وابتعادهم عن أهاليهم. وهذا ما نفهمه مما ورد في رسالة الحاجب موسى بن أحمد إلى نائب القنصل الإنجليزي بطنجة هربرت وايط (Herbert White)، بتاريخ 6 رمضان 1295، الموافق لـــ 3 سبتمبر 1878، وذلك بأن لا يرسل، من الآن فصاعدا، أي وفد جديد من المغاربة للتكوين بجبل طارق، لأن المائة والثلاثين عسكرياً، والخمسة وأربعين طبجياً الذين هم الآن على أُهْبَةِ العودة إلى بلادهم، قد حصلوا على ما فيه الكفاية من تكوين وتدريب، وأصبحوا بالتالي مُؤَهَّلِين للقيام بتكوين وتعليم مغاربة آخرين في عين المكان[1].

وأما فرنسا، وهي الدولة الاستعمارية التي كان يهمها تطور الأوضاع بالمغرب، وتعمل جاهدة على ترسيخ وتقوية نفوذها فيه، فقد استبعدت، أول

1- الرسالة أوردها خالد بن الصغير في:
"المغرب في الأرشيف البريطاني"، مصدر سابق، ص. 457، وهي من قسم المستندات والوثائق بوزارة الشؤون الخارجية بلندن تحت رقم 89/ F.O.174.

الأمر، عن إشراكها في استقبال المبعوثين إلى أوربا، وذلك لسببين رئيسين، أولهما يكمن في عدم ركون وثقة المخزن بالمسؤولين الفرنسيين، وبالخصوص العسكريين منهم، وخوفه من أن يعامل المغاربة معاملة سيئة في مدارس ومعاهد التكوين الفرنسية، وثانيهما غلاء المعيشة والخدمات في هذا البلد، مقارنة مع ما كان عليه الأمر في أقطار أخرى أوربية كألمانيا مثلاً.

وقد حاول أن يتدارك هذا الموقف كل من إركمان ولوفالوا، وعملا على التلميح باستمرار، أمام محاوريهما من كبار أعوان المخزن، إن لم يكن أمام السلطان المولى الحسن نفسه، إلى ما قد يجنيه المغرب من فوائد كبرى، إذا ما أقدم على إيفاد بعثة من الطلاب المغاربة إلى فرنسا، للتكوين في تخصصات عسكرية معينة. وهكذا، حاول الرائد لوفالوا المذكور إقناع وزير الحرب بباريز بالموافقة على مبدأ استقبال فوج من المتعلمين المغاربة بإحدى المدارس العسكرية الفرنسية، سيما وأنه عرض هذه الفكرة على المسؤولين المغاربة، وتبين له استحسانهم لها. ثم يقترح على وزيره إصدار أوامره إلى المسؤولين عن مدرسة الهندسة العسكرية بمونبوليي (Montpellier) لاستقبال عشرين إلى خمسة وعشرين شاباً، يقضون بها ستة شهور على أكبر تقدير، علماً بأن الإنفاق على سفرهم، ولباسهم، وغذائهم، كما هو الشأن بالنسبة للبعثات الطلابية إلى أقطار أخرى، يكون على نفقة الحكومة المغربية، في حين تتكفل السلطات الفرنسية بإسكانهم، والإشراف على تكوينهم في فروع وتخصصات الهندسة العسكرية، مذكراً بالمناسبة بقصب السبق الذي نالته إنكلترا في هذا المجال منذ سنوات، الأمر الذي اكتسبها مكانة متميزة في الساحة المغربية، ومختتماً كتابه هذا بالتأكيد على أن «من شأن ذلك أن يساهم في نشر نفوذ فرنسا في المغرب...»[1].

1- A.G.V., 3 h 4, Lettre du Cdt Levallois au Ministre de Guerre à Paris, en date du 20 Août 1884.

واستجابت طبعاً، الحكومة الفرنسية إلى رغبة سلطان المغرب، فوافقت على استقبال فوج من المتعلمين للتكوين في تخصص الهندسة العسكرية بمدينة مونبوليي، حيث التحقوا بها فعلاً في بداية صيف سنة 1885، وبمعيتهم العلج محمد الممنون، وهو برتغالي الأصل، واسمه قبل اعتناقه الإسلام دون ميكَل دي كاسترو (Don Miguel de Castro)، بصفته ترجماناً ورئيساً للوفد. وقد صادف سفرهم هذا توجه عامل وجدة وقتئذ القائد عبد المالك بن علي السعيدي إلى باريز، في مهمة سفارية لدى الحكومة الفرنسية. فسافر جميعهم على متن سفينة حربية فرنسية تدعى أرتميس (Artémis). هذا، ونستفيد من وثيقة بتاريخ 21 غشت 1885، أن المخزن قد نفذ خُمُسَي الريال أي فرنكين مؤونةً يوميةً لكل واحد من أفراد الوفد المغربي، في حين أُعْطِيَ ريالٌ وَاحِدٌ وَخُمُسُهُ للترجمان محمد الممنون السابق الذكر.

وأشارت نفس الوثيقة إلى المبلغ الإجمالي الذي كان يَتَعَيَّن على السلطات المغربية دفعه، قبل أن تبحر السفينة أرتميس من الميناء إلى المفوضية الفرنسية بطنجة وهو 5400 فرنك، وذلك برسم الستة شهور التي تقرر أن تستغرقها مدة تكوينهم في المدرسة المذكورة[1].

وأما ألمانيا التي لم تهتم بالمغرب وشؤونه إلا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فإنها اكتفت باستقبال شبان مغاربة في برلين، وكلوستهال (Klausthal)، وإيسن (Essen) لتكوينهم في سلاح المدفعية وتدريبهم على استعمال

1- خ. ص. س، س III، حرف ج، مح 41، وثيقة رقم 6063.
وانظر أيضاً رسالة محمد الممنون إلى رئيس الطبجية مولاي أحمد الصويري، في شأن إرجاع شخصين من البعثة المذكورة أساءا التصرف، ولا يليق بسمعة البلاد أن يظلا في رفقة زملائهم.
- خ. ص. س، س III، حرف ج، مح 43، وثيقة رقم 6103، بتاريخ 2 شعبان 1303/ 6 يونيو 1886.

مدافع كروب (Canons Krupp) الضخمة التي كان المغرب قد اشتراها لتسليح البرج الكبير الذي كان قد شَرَعَ في تشييده المهندس الألماني روطنبورغ السابق الذكر، في يونيو 1888 بساحل مدينة الرباط، و لم يتأت وضعها فيه، لأسباب تقنية، ومالية، وسياسية إلا في غضون سنة 1898.

هذا، وقد راسل السلطان المولى الحسن الأمبراطور غليوم الأول (Guillaume 1er)، يشكره على حسن تعاون بلاده مع المغرب، ويخبره بأنه قرر إيفاد «أشخاص نجباء، أخيار عن هذه الإيالة لبلادكم الرفيعة...»[1].

ومن المعلوم أيضاً أن العاهل المغربي كان يعهد، بين الفينة والأخرى، إلى أشخاص يحظون بكامل ثقته ولا علاقة لهم بالمخزن، إذ كان معظمهم إما من التجار الكبار، أو من أبناء أعوانه المقربين، بمهام ومأموريات داخل البلاد وخارجها، تفادياً ولاشك لضغوط واحتجاجات رؤساء المفوضيات الدبلوماسية بطنجة من جهة، وبغية تمتيع هؤلاء الوسطاء بقدر من الحرية والقدرة على التصرف والتفاوض مع الأطراف المعنية بالأمر من جهة أخرى. وهذا ما يفسر إشراك الحاج مُحمد بركَاش، نجل النائب السلطاني في إنجاز وتنفيذ خطط ومشاريع المخزن الهادفة إلى تحديث قطاع الجيش، سواء تعلق الأمر بالبعثات الطلابية إلى الخارج، أو باقتناء العتاد الحربي والذخيرة من الأقطار الأوربية،

1- خ. ص. س، س III، حرف ج، مح 41، رقم الوثيقة 6046، وهي بتاريخ 24 محرم 1302/ 13 نونبر 1884.

انظر كذلك، حول هذا الموضوع:

- Guillen (Pierre): L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905, Edit. P.U.F, Paris, 1967, p. 85 et suivantes.

مكلفاً على الخصوص بالعلاقات مع ألمانيا التي صار أحد المتحمسين الكبار للتعاون معها في هذه المجالات وغيرها من مجالات التعاون. ويبدو أن السلطان المولى الحسن كان يستشيره في عدد من القضايا والنوازل، كما نلمس ذلك مما ورد في وثيقة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1302، الموافق لفاتح مارس 1885، حيث طلب منه إبداء رأيه في قائمة التخصصات العسكرية والتقنية التي أبلغ رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، الرائد لوفالوا السلطان، باستعداد بلاده الكامل لاستقبال فوج من الطلاب المغاربة للتكوين فيها بمدارس ومعاهد فرنسية.

ولئن أبان مُحمد بركَاش الإبن عن معرفة واسعة بقطاع الصناعات الحربية في الأقطار الأوربية، وبنوعية ومستوى التعليم العسكري والهندسي الذي كان يلقى في مدارس ومعاهد كل واحد منها، كإنجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، فإنه، في نفس الآن، لم يخف مشاعره المناوئة لفرنسا، ناكراً عليها خبرة ودراية ومهارة عسكرييها ومتخصصيها في الهندسة العسكرية والصناعات الحربية. ونستشف هذا مثلاً من حديثه وهو يقول:

> **«... فيعلم مولانا أدام الله علاه، أننا تأملنا فيما أشار به المذكور (لوفالوا)، فلم يظهر فيه سوى الصائر من غير كبير نفع يعود منه، إذ نحن في غنى عن جميع ذلك. أما تَنَجُّرْت، وتَحَدَّدَت، وتَخَرَّزَت، وتَسَرَّجَت أي صنعة البرادع، فكلها موجودة بأرضنا، على وفق ما يستعمل فيها، في جميع ما يتوقف عليه...».**

وفي مقابل هذا، فإنه يتبنى موقفاً مؤيداً ومتعاطفاً مع ألمانيا، معرباً عن إعجابه الكبير بعسكرييها وأرباب صناعاتها الحربية، ولهذا،

> **«فالكفيل بهذه العلوم والصنائع وغيرها هو جنس الألمان مع قلة الصائر هناك. فينظر سيدنا أعزه الله في غير هذا صحبته ما كتب لنا به باشدور**

الألمان في شأن العساكرية 3 الذين توجهوا للتعلم في برلين، وكم يلزم في صائرهم الشهري مما هو نحو النصف من صائر المتعلمين الذين هم بأفرانسا نحو الست سنين...».

ويختم بركَاش رسالته هذه، مثيراً انتباه السلطان المولى الحسن إلى أن جميع المغاربة الذين أتيحت لهم فرصة التعلم والتكوين بمعاهد ومدارس إيطاليا، وألمانيا، وبلجيكا، وإسبانيا، قد نالوا نصيباً مهماً من المعرفة والخبرة والتأهيل، في حين لم يحصل أقرانهم الذين سافروا إلى فرنسا على طائل في هذا المجال، اللهم ما اكتسبوه من:

«معرفة اللسان التي يصلحوا بها نجعلهم ترجمانات للأناس الذين توجهوا للتعلم بالبلجيكية...»[1].

ولكن، يا ترى، ماذا تكون البلاد قد جنته من وراء إيفادها لمئات من أبنائها للتكوين والتعلم، واستكمال الخبرة في مدارس عسكرية ومؤسسات تقنية أوربية، في إنكَلترا، وإيطاليا، وبلجيكا، وألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وحتى

---

[1]- خ. ص. س، س III، حرف ج، مح 41، وثيقة رقم 6054، بتاريخ 14 جمادى الثانية 1302/ 31 مارس 1885.

تفيد وثيقة بتاريخ 20 ذي القعدة 1300، الموافق لـــ 22 سبتمبر 1883، أن أربعة أشخاص وهم عبد السلام الأودي، وأحمد الشيظمي المراكشي، والحسن الخلطي الفاسي، ومحمد بن موسى الفاسي، كانوا يتكونون في تخصص صنع القرطوس ببلجيكا في هذا التاريخ، وأن المخزن كان ينفق عليهم في مؤونتهم اليومية ستة ريالات، على يد مُحمد بركَاش الإبن الذي أنعم عليه السلطان بالمناسبة بـــ:

«... كسوة المحصور من البحر الكبير...»، يتوصل بها من أمناء رباط الفتح.

- خ. س، ك 117، ص. 166.

الولايات المتحدة، علماً بأَنَّ ذلك كان قد تطلب رصد مبالغ مالية هامة، طيلة الثلاثين سنة الأخيرة تقريباً من القرن التاسع عشر؟

فبالنسبة لصاحب "**إتحاف أعلام الناس**..." مثلاً، فيرى أن البلاد لم تستفد شيئاً يذكر من خبرات وكفاءات هؤلاء المتعلمين الشباب، بسبب المعارضة الشديدة التي وُوجِهُوا بها، بمجرد عودتهم إلى البلاد، من قبل بعض أعوان المخزن الكبار الذين رأوا فيهم منافسين خطيرين، فخافوا أن ينفلت ويضيع ما كان بيدهم من سلطة ونفوذ، إذ كتب يقول:

«... ولما زاولوا دروسهم وملئوا بكل نافع حقائبهم، يمموا بلادهم ليبثوا فيها ما ينفع مستقبلهم، فلم يعدموا معاكساً وقف في سبيلهم، وحرم البلاد والعباد ما كان يُرجى من فوائد معارفهم بفتح المدارس وسلوك هذا السبيل كما سلكه أهل اليابان لذلك العهد الذين رافقوهم في دروسهم، فكانت أن تقدم اليابنيون وتأخرنا، ولله في خلقه شؤون...»[1].

لاشك أن حكم مؤرخ مكناس هذا سديد وينطوي على قسط كبير من الحقيقة، ولكن فقط إذا ما قيس بحجم ومستوى التحولات والتغيرات التي حدثت فعلاً في بنيات المجتمع والدولة على السواء، بعد عودة هؤلاء الشباب المكونين بالخارج إلى وطنهم، وانصهارهم كلية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. طبعاً، يصبح في هذا الحكم شيء من المبالغة والتعميم، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما جنته الدولة من فائدة، بعد أن استخدمت عدداً من هؤلاء الناس، في تدريب وتكوين عناصر من فرق الكَيش والعسكر، وكذلك من حاميات المراسي على الخصوص، ومعامل صنع العدة والقرطوس، في فاس ومراكش.

1– ابن زيدان، عبد الرحمن، "إتحاف أعلام الناس..."، مرجع سابق، ج 2، ص. 465.

وهكذا، وعلاوة على تألق مَحمد الكَباص، ونجاح كل من الزبير سكيرج وإدريس بن عبد الواحد الفاسي في عملهما، تتحدث مصادرنا عن أسماء أخرى، في سياق الحديث عن إسهام حامليها في إنجاز بعض المشاريع هنا وهناك، أو عند الإشارة إلى اضطلاعهم بمسؤوليات سامية في جهاز من أجهزة الدولة.

وبرز منهم، أيضاً، إدريس زولو الفاسي الذي أشرف على عملية إعادة بناء معمل صنع القرطوس بمدينة مراكش سنة 1890، ومحمد المنقري الفاسي، ومحمد بن علي الحداد، والحسين الزعري السلاوي، والطاهر بن الحاج الأودي...[1].

وأياً كان الأمر، ولأسباب بنيوية، وتنظيمية، وغيرها، لم يتمكن المخزن قط من جني الفوائد والثمار المرتقبة من هذه المبادرة القويمة في حد ذاتها. فقد عاد هؤلاء المبعوثون بتكوين وتجربة، ولو أتيحت لهم الفرصة ليظهروا كفاءاتهم حتى يلحظهم المخزن، لَوُلِّي بَعْضُهُم على إيالات، وَلَتَمَكَّنُوا من تأسيس نوع جديد من العائلات المخزنية المطعمة بدم جديد. ومن المؤكد كذلك أن المدربين العسكريين الأجانب قد نجحوا في نسف عمل الأطر المغربية المستفيدة من البعثات. وبتنحية هؤلاء، ظل كبار المسيرين لفرق الكَيش والعسكر من العناصر القبلية والتقليدية، مكونين بذلك عائلات عسكرية مخزنية، إلى جانب العائلات المخزنية من القواد وكبار الموظفين.

---

[1]- المنوني، محمد، "مظاهر..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 172 وما بعدها، وص 254 وما بعدها.
- Rollman (W.J): «The new-order... », op. cit., T. 3, p. 723 et suiv.

2) نماذج من مراكز صنع العدة والذخيرة بالمغرب

2- 1 تطوان والعرائش

من العيوب والنقائص التي ظل يعاني منها الجيش المغربي، على امتداد القرن التاسع عشر، افتقاره إلى سلاح ناري حديث ومتطور، على غرار ما كانت تتوفر عليه جيوش عدد من دول أوربا الغربية وقتئذ، من عتاد حربي متنوع وفتاك، كان يساعد على إرهاب وإسكات الخصم، واقتحام معسكره ومعاقله، وتشتيت صفوفه وجموعه. والحق أن أقطار أوربا الغربية قد استطاعت ومنذ أمد بعيد، إحراز تفوق هائل في ميدان التسلح وغيره من ميادين الإنتاج المادي، والإبداع الفني والتقني.

فإذن، لا عجب والحالة هذه، أن ينهزم المغاربة، كلما اضطرهم الظروف وملابسات الوقائع والأحداث، إلى خوض غمار معركة كبرى ضد جيش من جيوش أوربا الغازية، دفاعاً عن العقيدة، والشرف، والكرامة، وحوزة الوطن.

طبعاً، يحدث هذا في وقت قد عفى الدهر على أيام كان المغاربة يغالبون الأوربيين، فيغلبونهم، ويقهرونهم، إذ كان مستواهم الحربي والتقني لا يقل عن مستوى خصومهم في هذا الميدان وغيره من مجالات المعرفة، والفنون، والعمل. وأما الآن، وقد دب الخمول، والركود، والجمود إلى كافة ميادين نشاطهم وأوجه وطرق اكتسابهم، فلا شيء يذكر في هذا الشأن[1].

1- حول الصناعات الحربية بالمغرب، في الفترة موضوع هذه الدراسة، وفي العصور قبلها، يرجع إلى:
- الخوجة، محمد بن أحمد التونسي: "رسالة في طريقة تحديث الجيش المغربـــي"، خ. ع، مخ رقم ك 2733، ص. 5 وما بعدها.
- المشرفي، محمد بن محمد بن مصطفى، "الحلل البهية..."، مرجع سابق، ص. 315.
- المنوني، محمد، "يقظة المغرب..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 92.

=

ومن المعلوم أيضاً أن مجهودات الدولة في مجال تأسيس صناعة حربية وطنية، قد مرت بمراحل مختلفة، واصطبغت كل واحدة منها وتأثرت بشخصية، وميولات، وانشغالات العاهل الحاكم، وما يكون قد تخلل فترة حكمه من أحداث ووقائع سياسية، وعسكرية.

= - المنوني، محمد، **"ورقات عن حضارة المرينيين"**، منشورات ك. أ. ر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996.

- المهناوي، محمد، **"السلاح الناري بمغرب السعديين"**، د.د.ع، فاس، 1988، ص. 22 وما بعدها.

- العيساوي، فاطمة، "جوانب..."، مرجع سابق، ج 1، ص. 11 وما بعدها.

- برادة، ثريا، "الجيش المغربي وتطوره ...، م. س، 1997، ص. 297 وما بعدها.

- Cadiou (Yves): « La Winchester 1895 », in la Gazette des Armes, n° 24, Février 1975, pp. 26-39.
- Delhomme (Cap.): Les Armes dans le Sous Occidental, in Arch. Berb., Vol. 2, Fasc. 2, 1917, pp. 123-129.
- De Florentiis: « Histoire du Fusil », Paris, 1975, p. 17.
- Dziubinski (A): op. cit., p. 71 et suiv.

يفيد المؤلف بأنه تم اكتشاف منجم للنحاس، سنة 1539، في جبال دمسيرة، في السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط. وبعد هذا التاريخ بقليل تمكن موركسي من مدريد ومن سكان مدينة مراكش وقتئذ من تذويب هذا المعدن وصنع مدافع صغيرة الحجم والعيار. وفي سنة 1558 ودائماً بمدينة مراكش، تم صنع ما يقرب من 16 قنطاراً من البارود في معامله وأضاف قائلاً إن مدينة تارودانت هي كذلك قد تم صنع عدد من المدافع بمعاملها في نفس التاريخ تقريباً، في حين شرع في إنتاج نفس المواد بمدينة فاس، بعد أن استولى عليها السعديون سنة 1550.

- Lorain (P): «Petite Histoirc du Projectile », in la Gazette des Armes, n° 24, Février 1975, pp. 10-22.
- Raincro (Romain H.): «La Création de la Fabrique d'Armes de Fés, la «Makina » dans la politique Marocaine de l'Italie », Rev. Mc-Europe, n° 7, 1994, Rabat, pp. 177-196.

ووصولاً إلى هذه الغاية، فقد بذلت محاولات أولى على عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام، إذ اتخذت مجموعة من التدابير والترتيبات، كتأسيس نواة أولى من "جيش النظام"، وتشجيع صنع البنادق والبارود في معامل عدد من المراسي والمدن الداخلية، كتطوان، والعرائش، ومكناس... على أن الحاضرتين الأوليين قد ظلتا نشيطتين في هذا المجال على عهد العاهل المذكور، إذ إن الوثائق المخزنية التي يرد بها الحديث عن العدة والذخيرة وشُؤُونِهِما تكاد تقتصر على ثلاثة مصادر فقط، وهي السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام نفسه، أو وزيره محمد بن إدريس العمراوي، ثم عامل العرائش بوسلهام بن علي أزطوط أو باشا تطوان القائد محمد أشعاش ثم ابنه وخلفه عبد القادر. وكان القصد من هذا كله هو تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي من هذه المواد والاستغناء عن جلبها من الخارج، على يد القنصل المغربي بجبل طارق أو غيره من التجار الكبار الذين كانوا يحظون بثقة المخزن في هذا المجال.

فهذا مثلاً الوزير ابن ادريس المذكور يتعرض إلى هذا الجانب، في رسالة وجهها إلى بوسلهام بن علي أزطوط المذكور، حيث نقرأ فيها ما يلي:

> **«... ووصلت المكحلة المشطرة الأربعمائة التي ذكر الرزيني (قنصل المغرب وقتئذ بجبل طارق) أنها تحت يد تاجر بجبل طارق وثمنها خمسة ريال، فاعلم أن المشطرة جيدة، والثمن غال، فإن ظهر لك أن يقوم المعلمين (هكذا) الذين يصنعون المكاحل حيثما كانوا من بادية وحواضر لصنعها وتعدهم بالإحسان، وتعين لهم أجرة فيها كفايتهم من غير ضرر ولا إضرار، وتؤكد عليهم في القيام في ذالك على ساق الجد... وصنعتنا أفضل من صنعة الروم وأحسن، ليقع الاستغناء عنهم، فما زادوا في سعر ذالك إلا لأجل طلبنا له...»**[1].

1– م. و. م. ر، مح 1، ملف رقم 22، وثيقة 19274 بتاريخ متم ذي القعدة 1263/ 9 نونبر 1847.

وتقدم لنا الوثائق مادة متنوعة ووفيرة عن اهتمام السلطان بصناعة السلاح في المدينتين المذكورتين، علاوة على مدينة طنجة، وعن جوانب أخرى مرتبطة بها، وعما كان يصدره من أوامر وتوجيهات إلى القائد محمد أشعاش على الخصوص، في شأن حث وحمل "المعلمين" على مضاعفة جهودهم للرفع من إنتاج البنادق، والذي كان لا يتعدى أربع عشرة مكحلة في اليوم، كما نفهم ذلك من الفقرة الآتية:

«... وها أمرنا للسعيدي يوافيك، وجهه له على شأن الإقامة التي ببلاد أنجرة، وامر صانعي العدة بتضعيف ما يدفعون بأن يدفعوا أربعة عشر، وما يدفعونه سرره فوراً، واتركه بالخزين...»[1].

وفي رسالة أخرى إلى نفس الشخص، يفصح العاهل المغربي بكل وضوح عن الهدف المتوخى من هذا كله، إذ يقول:

«... فإنا أردنا إحياء الصنعة ونفع المسلمين ولو أردنا غير ذلك، لجلبنا العدة من بر الروم بأقل مما تطلع به هنا...»[2].

وكتب له، في رسالة ثالثة، بتوجيه:

«... معلمين عارفين من أهل الحدق في ذلك لخديمنا الطالب بوسلهام بن علي، يجعل واحد (هكذا) بطنجة والآخر بالعرائش، حتى يتعلم الناس منهم...»[3].

1- خ. س، مح. ر رقم 1/ 19: كـ 5، الوثيقة بتاريخ 15 رجب 1244/ 21 يناير 1829.

2- خ. س، مح. ر رقم 11/ 38: كـ 5، الوثيقة بتاريخ 4 رجب 1249/ 17 نونبر 1833.

3- خ. س، مح. ر رقم 6/ 15: كـ 5، الوثيقة بتاريخ 27 شوال 1257/ 12 دجنبر 1841.

يتضح لنا إذن من هذا كله أن مدينتي العرائش وطنجة كانتا تفتقران إلى "معلمين"، يجيدان صنع العدة من جهة، وأن مدينة تطوان في هذا التاريخ وقبل النكسة التي منيت بها فيما بعد سنة 1859، على إثر سقوطها في أيدي الغزاة الإسبانيين، قد ظلت أهم وأنشط مركز لصنع العدة في هذه المناطق الشمالية من البلاد، بل على الصعيد الوطني بأكمله، كما نتبين ذلك مما كتبه السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام إلى عامله بوسلهام بن علي أزطوط المتكرر الذكر، في شأن استحسانه جودة وإتقان صنع المكحلتين الواردتين من طنجة والعرائش، حيث خاطبه قائلاً:

«... ووصل المكحلتان اللتان صنع المعلمان اللذان أمرنا خديمنا أشعاش بتوجيههما إليك لخدمة الجعاب لجانبنا العالي بالله بطنجة والعرائش، وعلمنا ثمن كل واحدة منهما (55 أوقية أو ريال واحد)، وأن إحداهما صنعت بطنجة والأخرى بالعرائش، وكلتاهما جيدة. فلابد اجتهد في هذه الحسنة، واجمع الحدادة الذين تقدمت لهم خدمة الجعاب من أهل طنجة والعرائش مع المعلمين التطوانيين ليتعلموا منهما الصنعة، ويزداد العارف معرفة، وتكثر العدة...»[1].

ونلمس أيضاً مما سبق ذكره الطابع التقليدي والطائفي لهذه الصناعة، أي أن إنتاج المكاحل كان يتم في إطار تخصصات معينة، حيث كان كل من "الزنايدية" وهم الصناع المختصون في "صنع صفائح آليات القذف"، و"السرايرية" ويختصون في صنع "القناة الخشبية التي تركب فيها الجعبة"، و"الجعايبية" ويتولون صنع "الأنبوب الحديدي الذي يملأ بالبارود"، يشتغلون في استقلال تام بعضهم عن بعض[2].

1- خ. س، مح. ر رقم 6/ 24: كـ 5، وثيقة بتاريخ 10 صفر 1258/ 23 مارس 1842.
وانظر كذلك حول صناعة السلاح بمدينة تطوان:
- Joly (A): « Tétouan », Arch. Mar., Vol. 11, 1907, pp. 161-197.

2- لوطورنو، روجي، مرجع سابق، ج 1، ص. 496 و ص. 54.

وأما المواضيع والقضايا التي كان يتعرض إليها السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام على الخصوص، في رسائله إلى عاملي تطوان والعرائش، القائدين أشعاش وأزطوط، فكان يتعلق الأمر تارة بما كان يرسل إليهما من مكاحل كانت قد صنعت على يدهما ولكنها، عند الاستعمال، ظهر بها خلل تقني أو عيب في الصنع، وكان يتعين عليهما السهر على إصلاحها في أقرب الآجال، وإرجاعها إلى أصحابها بطنجة، أو رباط الفتح وسلا، أو بعينة من نفس المكاحل، تكسر بعضها في يد مستعمليها، متسببة بذلك في قتل وجرح أناس منهم تارة أخرى. وفي كلتا الحالتين، لا يمكن السكوت وغض الطرف عن مثل هذه الأمور، يضيف السلطان، آمِراً القائدين المذكورين بجمع المشتغلين في قطاع صنع السلاح، وإبلاغهم قرارات السلطان في هذا الشأن والتي يمكن تلخيصها في النقط الآتية:

– من الآن فصاعدا، يتعين على كل صانع و"معلم" نقش اسمه ووضع طابعه على ما سوف يصنعه من عدة لفائدة المخزن.

– كل من يرتكب "غشاً أو تدليساً يعاقب بما يستحقه...».

– في حال ثبوت أن ما يقبضه من أجر هؤلاء المعلمون والصناع غير كاف ولا يتناسب وما يبذلونه من مجهود، فيمكن، يقول السلطان، في إحدى رسائله إلى القائد عبد القادر أشعاش الذي خلف أباه محمد المتوفى، زيادتهم "**ما يكفيهم لذالك نحو درهمين أو ثلاثة، أو أربعة عن كل جعبة ليبالغوا في الإتقان...»**[1].

---

[1]- خ. س، مح رقم 8/ 13/ ك 5، رسالة السلطان إلى محمد أشعاش بتاريخ 7 جمادى الثانية 1259/ 5 يونيو 1843.

- خ. س، مح. ر رقم 9/ 7/ ك 5، رسالة السلطان إلى أزطوط بتاريخ 21 جمادى الثانية 1260/ 8 يوليو 1844.

=

وأياً كان الأمر، وكما سبق وأن ألمحنا إلى ذلك، فإن عهداً جديداً في تاريخ مدينة تطوان، بل المغرب بأكمله، قد دشن فعلاً على إثر هزيمة المغاربة أمام الإسبانيين سنة 1859-1860، وما أسفرت عنه من عواقب وخيمة على نشاط وحيوية هذه المدينة الجريحة وأهلها على الخصوص. وهذا يعني أن فترةَ تميزها وتفوقها في ميدان صنع العتاد الحربي وغيره من الميادين الإنتاجية قد انتهت وولت، حيث اضطر سلطان المغرب وقتئذ، سيدي محمد بن عبد الرحمن، أمام تهديدات وتحرشات الدول الاستعمارية، إلى التوجه إلى الحواضر الداخلية الكبرى، كفاس، ومكناس، ومراكش لإنشاء مجموعة من معامل الصناعة الحديثة، سواء في قطاع صنع العتاد الحربي، أو غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، دون أن ننسى المنافسة القوية التي صار يواجهها الإنتاج الوطني من العتاد الحربي وغيره من المنتوجات أمام مثيلاتها الأوربية، إذ أخذت تَبُورُ العديد من الصنائع والأنشطة الحرفية في عدد من القطاعات هنا وهناك، وبالخصوص مدينة تطوان[1].

والحق أن هذا الوضع المتردي قد استمر في هذه المدينة وغيرها من مدن الشمال على الخصوص، فيما تبقى من القرن التاسع عشر، إذا لم يكن قد تفاقم واستفحل، بسبب تكاثر علائق المغرب مع أقطار أوربا الغربية، وإحكام قبضتها على تجارته وماليته، والنجاح في زعزعة توازناته الاجتماعية، والسياسية والثقافية.

= نقرأ في كتاب السلطان هذا أنه من مجموع خمسين مكحلة كان قد تم صنعها بمدينة العرائش، سبع عشرة منها قد كسرت، وهي "مثل الكاغيد...".

- خ. س، مح. ر رقم 14/ 24/ ك 5، رسالة الخليفة سيدي محمد إلى القائد عبد القادر أشعاش بتاريخ 4 ذي القعدة 1263/ 14 أكتوبر 1847.

1- لوطورنو، روجي، مرجع سابق، ج 1، ص. 54.

طبعاً، وكما كان منتظراً، وبعد انصرام لحظات الصدمة العنيفة التي تلقاها سكان المدينة وهم يرون عاجزين الجيوش الإسبانية الغازية تحتل أراضيهم، وتسطو على ممتلكاتهم، وتعبث بمقدساتهم، استرجعت المدينة أنفاسها، واستأنف الناس من جديد نشاطهم، واستفاقت هذه الصناعات الحربية التقليدية من مرقدها، وصار المخزن يكلف المشتغلين في هذا القطاع بإنجاز بعض الأعمال والخدمات، كما يتضح لنا ذلك مما ورد في رسالة السلطان المولى الحسن إلى أمناء مرسى المدينة المذكورة، حيث نقرأ ما يلي:

«... ثم إن الوصيف بن الخضر (العامل) أخبر بطلب المعلمين توجيه مكحلة كاملة من هذه العينية (رومية) بقرطاسها ليصنعوا مثالها كذالك، ووجهناها لهم على يده ويدكم، زيادة على الجعبتين الموجهتين قبل، ملحقتين بسريريهما وزناديهما...»[1].

بيد أن دلائل وقرائن أخرى، في هذا الصدد، تثبت انقراض واندثار عدد من التخصصات في صناعة السلاح الحربي بمراسي الشمال هذه، وبالخصوص بالعرائش، وذلك ما أشارت إليه رسالة السلطان المولى الحسن إلى الباشا العربي ولد أب محمد الشركَي الذي كانت المدينة المذكورة تابعة لحكمه وقتئذ، حيث نقرأ فيها ما يلي:

«... وافا كتابك معلماً بأنك لم تعثر على من يحسن صيغة سرائر المدافع بالثغر العرائشي إلا على رجل كبير السن لاندثار تلك الحرفة وتلاشيها لعدم من يقوم بها... فنأمرك أن تحيي تلك الحرفة بتكليف الرجل المذكور عند قفوله من طنجة بِخِدْمَتِهَا وتُعَزِّزُهُ بالمتعلمين النجباء ليجعل لهم التعليم في أقرب مدة...»[2].

---

[1]- خ. س، ك 347، وثيقة بتاريخ 13 جمادى الثانية 1301/ 10 أبريل 1884.

[2]- خ. س، ك 348، ص. 338، وثيقة بتاريخ 10 ربيع الثاني 1301/ 10 يبراير 1884. =

2- 2 فاس ومعاملها لصنع البنادق والبارود والقرطوس

ما من شك أن لعدد من المدن والمناطق المغربية تقاليد عريقة وراسخة في مجال صناعة العدة والذخيرة كفاس، ومكناس، ومراكش، وتطوان، والعرائش، وجبال الريف وتازة، وسوس... أما الحواضر الثلاث الأولى، فلأنها اتخذت عواصم للدول التي تعاقبت على الحكم بالمغرب، وذلك منذ نشأتها على يد الأدارسة حتى سنة 1912، الأمر الذي أهلها قبل غيرها إلى احتضان هذا النوع من الصناعة فيما بعد، اعتباراً من ظهور صناعة البارود بالبلاد، أيام دولة بني مرين من جهة، وانتشار صناعة السلاح الناري بها، أواسط القرن السادس عشر من جهة ثانية[1].

وأما المناطق التي ذكرناها هنا، نظراً لاشتهار قبائلها بخدمتها لمادة البارود على الخصوص، إما بسبب الاحتياج إليها من أجل الدفاع عن النفس، والعشيرة،

= ومن ذلك أيضاً الأمر الصادر إلى أمناء تطوان باستدعاء:

«مهرة المعلمين يزيلوا منها زنادات الشفر، ويعوضوها بزنادات الذراع التي تخرج بالحبة مع الإتقان وجودة الصنعة بغاية الإمكان...».

- خ. س، مح. ح رقم 103، وثيقة بتاريخ 24 شوال 1303/ 26 يوليو 1886.

1- ذكر الباحث البولوني دزيوبنسكي، في مقالته حول "الجيش والأسطول البحري الحربي المغربي..." السابق الذكر في الصفحة 71، أنه اعتباراً من سنة 1549، شرع في إنتاج البارود بمدينة فاس، ثم في سنة 1558 بمدينة مراكش.

وانظر كذلك، حول هذه الصناعة وصناعة الأسلحة النارية بالمغرب:

- المهناوي، محمد، "السلاح الناري بمغرب السعديين"، د.د.ع، ك. أ، فاس، 1988، ص. 145 وما بعدها.

- العيساوي، فاطمة، "جوانب من علاقة المخزن بالحرف"، مرجع سابق، ج 1، ص. 11 وما بعدها.

Cadiou (Yves) : « La Winchester 1895 …, op. cit., pp. 26-39.
Lorain (Pierres) : « Petite Histoire …, op. cit., pp. 10-22.
Rainero (R.H.) : « La création de la Makina …, op. cit., p. 117 et suiv.

والممتلكات ضد الأعداء والخصوم من القبائل المجاورة، وإما لتسويقها والحصول على منتوجات ومواد أخرى، فمنها اثنتان كانتا تقعان في أطراف البلاد وتخومها، في حين كانت الثالثة وهي تازة ونواحيها تتوغل في شواهق الجبال، صعبة المنال والاقتحام، تنشط وتزدهر بها تجارة التهريب، سيما وأن انفتاح الريف وسوس على واجهتين بحريتين كان يغري أكثر من قبيلة للدخول في علاقات تعامل وتبادل مع الأجانب، علماً بِأَنَّ هذه الجهات كلها كانت تتوفر على المواد الأولية الضرورية لصنع البارود على الخصوص[1].

وفيما يتعلق بظهور صناعة حربية حديثة بالمغرب، وبمدينة فاس على الخصوص، في القرن التاسع عشر، فقد أحاطت بعدد من جوانبها دراسات وبحوث جامعية، فضلاً عما ورد في شأنها من بيانات وتفاصيل عند ثلة من المؤرخين المغاربة القدامى كصاحب "**البستان الجامع لكل نوع حسن**..." محمد بن إبراهيم السباعي، أو مؤلف "**إتحاف أعلام الناس**..." عبد الرحمن بن زيدان، من حيث ظروف وملابسات إنشاء معمل لصنع العدة والذخيرة من هذا الحجم بالمدينة المذكورة، على يد تقنيين وعسكريين إيطاليين، وفي مقدمتهم الليوتنان الكولونيل

1- Montagne (R): Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. Alcon édit., Paris, 1932, p. 335.

في الفقرة الآتية، يشير المؤلف الذي لا يمكن بأي وجه من الوجوه اتهامه بالانحياز إلى المغرب وحكامه، بسبب مواقفه وميولاته المؤيدة لمخططات دهاقنة الاستعمار في كل من الجزائر وباريز، إلى هذه الظاهرة، حيث كتب ما يلي:

«... بقدر ما كان يحتدم التنافس والصراع في صفوف الدول الأوربية، بهدف التدخل في شؤون الأمبراطورية المغربية، بقدر ما كانت تزدهر حركة تسريب الأسلحة إلى الجهات الجنوبية للبلاد. وكانت بعض هذه الدول (إشارة ولاشك إلى إسبانيا وإنكلترا) تشجع على استيراد البنادق والقرطوس، دون ترخيص طبعاً من المخزن، انطلاقاً من سواحل الريف وسوس...».

جيورجيو بركَولي، من رديف الجيش الإيطالي ومختص في سلاح الخيالة، في الفترة ما بين 1889 و1893، والمشتغلين فيه أيضاً من المغاربة، بما فيهم الشبان والمعلمين المكونين بالبلاد الأوربية، ومن بينهم المتخرجين من الأكاديمية الملكية العسكرية بمدينة طورينو (Torino)، ما بين 1879 و1888 على الخصوص[1].

ومعلوم أيضاً أن وقوع اختيار المولى الحسن على إيطاليا لإنجاز المشروع لم يكن قط وليد الصدفة، أو ضغوط أجنبية على العاهل المغربي، بل بعد تفكير وإمعان النظر في الموضوع، إذ كان الغرض منه، قبل كل شيء، هو تحقيق هدفين أساسين بالنسبة للبلاد، أولهما في السعي إلى تطوير صناعة حربية حديثة، وأما ثانيهما فكان القصد منه الإفلات من قبضتي الفرنسيين والإنجليزيين على السواء، الأمر الذي ينسجم مع سياسته وتعامله مع الدول الأوربية.

ودار السلاح هذه هي غير المؤسسة التي تدعى "مكينة العدة"، أو "الفبركة السعيدة"، والتي يرجع تاريخ تأسيسها إلى ما قبل هذا التاريخ، إذ وردت الإشارة إلى لفظة "الفبركة" في رسالة بتاريخ 10 ذي القعدة 1295، الموافق لـــ 5 نونبر 1878، وجهها الحاجب موسى بن أحمد إلى أخيه باشا فاس وقتئذ عبد الله بن أحمد، في سياق الحديث عن استئذان المعلم حَمُّ وُمَخْلُوف:

«أخذ 32 شبراً فقط من مقبرة اليهود، أو أخذ الجميع للمقبرة (أي 122 شبراً)، لتبقى 90 شبراً فضاء في الأروى السعيد...».

إلا أن الحاجب ختم رسالته هذه، بإبلاغ مراسله بأن السلطان يأمره بأن يُرْجِئَ:

1- السباعي، محمد بن إبراهيم، "البستان الجامع..."، مرجع سابق.
- بن زيدان، عبد الرحمن، "إتحاف أعلام الناس..."، مرجع سابق، ج 2، ص. 495.

«الأمر في بناء الفبركة بالكلية لعدم الاحتياج إليها الآن...»[1].

وأما نحن، فإننا ننوي، فيما يلي واستناداً إلى وثائق مخزنية ذات صلة بالموضوع، التعرض إلى النقط الآتية:

- **تدابير وإجراءات قبيل انطلاق عملية الإنتاج بدار السلاح بفاس.**
- **الضوابط المنظمة لصنع البارود والقرطوس بها.**
- **معطيات عن العمال وأجورهم وإنتاج المعمل من البنادق.**

لقد أشرنا، قبل قليل، إلى أن أشغال البناء في المعمل كانت قد انتهت سنة 1893، بعد أن دامت أربع سنوات بالتقريب، تخللتها فترات من العمل الدؤوب والمتواصل والتفاهم التام بين أفراد البعثة الإيطالية المكون، فضلاً عن رئيسها بريكَولي المذكور، من النقيب ماجور لويجي فالطا (Cap. Major Luigi Falta) الذي عُوِّضَ، في بداية صيف سنة 1889، بالرائد فرارا (Cdt Ferrara)، والميكانيكي باتيستا نوطاري (Battista Notari) والمخزن أحياناً، وفترات توقف عن العمل وتوتر في العلاقات، وسوء تفاهم بين الجانبين أحياناً أخرى.

وكان يقع هذا كله، وسط مضايقات، ودسائس، ودعاية مغرضة، كانت تحبك خيوطها في المفوضية الفرنسية بطنجة، وكان يتولى تنفيذها أعضاء البعثة

1- خ. س، و. ز، مج 12، وثيقة رقم 76.

نعلم كذلك بالمناسبة أن المقبرة المتحدث عنها هنا قد استولى عليها المخزن بكاملها، وهي الآن "للمخزن يفعل ما يشاء بها..."، وعَوَّضَهَا لهم ببقعة أرضية أخرى، يدفنون فيها موتاهم.

وتفيد وثيقة أخرى، مماثلة للسابقة، أن المكلف بمعمل السلاح القديم هذا قبل وفاته في العشر الأواخر من شهر مارس 1879، هو العلج الشهير عبد الرحمن دي السولطي، وأن السلطان قد أمر بإبقاء مفاتيح المعمل المذكور بيد ولده.

الوثيقة بتاريخ 3 ربيع الثاني 1296، الموافق لـ 27 مارس 1879.

- خ. س، و. ز، مج 26، وثيقة رقم 46.

العسكرية الفرنسية بالمغرب، إذ كان من شأن نجاح المشروع، أن يمكن المغرب من سد حاجياته من البنادق والذخيرة، وبالتالي أن يُؤَدِّي إلى توقف مبيعات فرنسا من هذه المنتوجات إلى المغرب. وهذا ما نلمس جانباً منه مثلاً، مما ورد في تقرير للرائد كوشميز حول "الأجانب بالمغرب"، بتاريخ 24 يونيو 1892، في سياق الحديث عن البعثة الإيطالية وأعضائها، حيث كتب ما يلي:

«... إن أشغال بناء المعمل قد تطلبت ما قدره نصف مليون من الفرنكات، في حين بلغت قيمة المعدات التي تم جلبها من إيطاليا حوالي مليونين من الفرنكات كذلك، وهذا كله بدون نتيجة. وخلال الآونة الأخيرة، تم جلب جعاب بنادق غير مثقوبة من إيطاليا، استعداداً للشروع في إنتاج العدة والقرطوس، بيد أنه لا قيمة لهذا كله، إذ لا يمثل سوى محاولة لدر الغبار في العيون إذ يستحيل التوصل إلى صنع أسلحة في ظروف مواتية، في بلد يفتقر، في نفس الآن، إلى المواد الأولية الضرورية وإلى عمال مؤهلين...»[1].

وكانت أشغال البناء بدار السلاح هذه، لا زالت مستمرة أواخر شهر مايو من سنة 1891، إذ تطلعنا وثيقة مخزنية صادرة في هذا التاريخ على تعيين الأمين الطاهر بن التهامي سميرس بناني مكلفاً بـــ "**الصائر على الفبركة السعيدة**"، وعلى التعليمات الصادرة له في هذا الشأن، وعلى الأوامر الموجهة إلى سلطات المدينة بشد أزره، وتقديم كل الدعم والعون إليه، وبالخصوص إلى

1- A.G.V, 3 h 7, p. 4.

تفيد وثيقة مخزنية بتاريخ 9 ربيع الثاني 1309، الموافق لـــ 12 نونبر 1891، أن السلطان المولى الحسن قد أصدر أوامره إلى كل من الباشا العربي ولد أب محمد الشركَي، والقائد العربي الأودي، وعامل العرائش، وعاملي الغرب، وعمال بني أحسن، وقواد كَيش أزغار، بأن يهيئ كل واحد منهم ما نابه في 400 جملاً، يتسلمها منهم أمناء العرائش، وذلك:

«... بقصد حمل ما بقي هناك من جعاب المكاحل، وسرائرها، وإقامتها من حديد ونحاس وغيرهما، وإقامة القرطوس والمكينات للفبركة السعيدة بفاس...».

– خ. س، ك 630، ص. 96.

أمين "البنايات السعيدة" المقري بأن يمكنه، على رأس كل شهر، من كمية من الجير الذي يتم صنعه من قبل "الجيارة"، والذي جرت العادة بأن يختص المخزن بثلث ما كان ينتج منه يومياً[1].

وقد انضاف إلى هذا الأمين مسؤول آخر للعمل إلى جانبه، واسمه العربي بن عبد الرزاق بن شقرون، في 24 يناير 1894، واستمرا معاً في عملهما هذا إلى أن سَمَّى السلطان المولى عبد العزيز الأمين محمد بن عبد الهادي زنيبر مكانهما، في 27 ربيع الثاني 1312، الموافق لـــ 24 يناير 1895، إلا أن هذا الأخير لم تدم مدة عمله طويلاً، إذ في 16 محرم 1313، الموافق لـــ 9 يوليوز 1895، أعفي من مهامه، وعين مكانه الأمين المقري.

ومن حسن الحظ أن ظَفِرْنَا بوثيقة مماثلة للسابقة، لكن بتاريخ 11 صفر 1309، الموافق لـــ 16 سبتمبر 1891، نص فيها على القدر من الجير الذي كان يتعين تقديمه إلى أمين الفابريكة كل شهر، وهو ربع الثلث المذكور والذي بلغ في شهر ذي الحجة من سنة 1308، الموافق لشهري يوليو وغشت 1891، خمسين قنطاراً، وهو القدر الذي يمثل واحداً من إثنا عشر جزءاً التي تمثل بدورها نصيب المخزن من الجير الذي كان يتم صنعه وقتئذ بمدينة فاس، خلال الشهر المذكور، أي ست مائة قنطاراً من هذه المادة[2].

ويبدو أن أشغال البناء الكبرى في دار السلاح هذه كانت قد انتهت أواخر شهر نونبر 1891، ولكن مَرَافِقَ منها ظلت ناقصة البناء والتجهيز بعد هذا

1- خ. س، ك 630، ص. 35.

2- خ. س، م. س، أعلاه، ص. 82.

التاريخ، ومن بينها فرن القرطوس والحبة مثلاً، والذي كان في حدود 24 من شهر دجنبر 1893، لم يكتمل قط هيئته النهائية، إذ كَاتَبَ الليوتنان كولونيل بريكَولي الأمِينَ عبد السلام بن محمد المقري في شأنه، في التاريخ أعلاه، مستعطفاً إياه في التعجيل بموافاته بالمال الكافي لإنجاز ما تبقى من بناء وتجهيز الفرن المذكور[1].

وكان بريكَولي نفسه يتوجه، بين الفينة والأخرى، إلى إيطاليا لاقتناء الآلات والمعدات التي كان يتوقف عليها تجهيز المعمل. وإذا تعذر عليه السفر، أو تعلق الأمر بأدوات خاصة، ليس في وُسْعِ فهم تركيبها وطريقة تشغيلها إلا تقني مختص في هذا المجال، فإنه كان ينيب عنه نُوطَارِي الذي كان قد وجده الحال فعلاً، أواخر شهر نونبر 1893، بمدينة طورينو، للحصول على مثل هذه الأدوات الدقيقة إن دعت إليها الحاجة[2].

ونختم هذه النقطة الأولى من مبحثنا هذا بالإشارة إلى أن البندقيتين الأوليين اللتين تم صنعهما بدار السلاح قد قدمتا إلى السلطان المولى الحسن في 12 مارس 1893[3].

1- خ. س، ك 467، ص. 210.

وكذلك رسالة السلطان إلى الأمين العربي بن محمد بن شقرون في شأن الأماكن التي يتعين إنهاء أعمال البناء بها وإطلاعه على المبلغ المالي الكافي لإنجاز أعمال البناء الضرورية.

- خ. س، مح. ح رقم 436، وثيقة بتاريخ 23 صفر 1311/ 5 سبتمبر 1893.

2- خ. س، ق. ح، مح. ح، وثيقة دون رقم بتاريخ 26 نونبر 1893، وهي عبارة عن فاتورة محررة بالإيطالية، ونسخة منها معربة، تضمنت أسماء وأثمان الأدوات التي اشتراها التقني الإيطالي المذكور.

3-Rainero (R.H.): « La création de la Makina de Fés », op. cit., p. 192.

وأما إنتاج الذخيرة بالمعمل الجديد، فكان يقتصر على القرطوس وحده، تحت إشراف المتعاونين الإيطاليين، في حين ظل البارود يصنع على الطريقة التقليدية القديمة، على يد معلمين آخرين كان المخزن يتعاقد معهم شخصياً على مقتضيات وشروط إنتاجه التقنية والمالية، وعلى يد أمناء البارود، كان يتم اختيارهم من بين التجار النشيطين والحذاق. فكان منهم مثلاً، على عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام الأمين أحمد اللُّب في مدينة مكناس، وعلى عهد ولده وخلفه سيدي محمد، الأمين أحمد بن سعيد السلاوي بالعُدْوَتَيْن رباط الفتح وسلا. وكان منهم أيضاً في عهد السلطانين المولى الحسن وابنه وخلفه المولى عبد العزيز، بمدينة فاس، عبد الرحمن بن قدور برادة الذي كان قد عين في هذا المنصب في 6 رمضان 1310، الموافق لـ 24 مارس 1893 وظل يشغله إلى أن أعفي منه في 22 يبراير 1897، على إثر ما اتهمه باقترافه الأمين عبد السلام بن محمد المقري، من أنه كان لا يتردد في بيع البارود. «**خفية والاستبداد بثمنه. وأن أمناء دار عديل استكثروا ما يصيره على أيديهم، وأطلعنا به علم مولانا...**»، فعين مكانه أميناً على صنع البارود عبد الكريم بن قدور بنيس[1].

وقبل أن نتعرف على نموذج للاتفاق، أي الضابط في الاصطلاح المخزني وقتئذ، والذي كان يلتزم بمقتضياته كل من المخزن والمعلمين "البواردية"، أو قل بالأحرى ما كان يفرضه الجانب الأول على الثاني، بهدف ضبط عملية صنع البارود، سواء في فاس، أو مكناس، أو مراكش، من خلال رسالة السلطان المولى

---

[1]- خ. س، ق. ح، مح. س. م، ملف رقم 3، الوثيقة ترجع إلى سنة 1283/ 1866-1867.
- خ. س، ك 199، ص. 58، رسالة الوزير الصدر أحمد بن موسى إلى عبد السلام المقري.
- خ. س، ك 429. ص. 11، حول إعفاء برادة المذكور وتعويضه بالأمين بنيس.

الحسن إلى الباشا العربي ولد أب مُحمد الشركَي، بصفته واحداً من المسؤولين المخزنيين بهذه المدينة والمعنيين بعملية خدمة البارود وهي بتاريخ 7 رمضان 1310، الموافق لـــ 25 مارس 1893، نعلم أنه قبل هذا التاريخ بثلاثة أيام، كان قد حضر إلى دار المخزن بفاس، أربعة معلمين "بواردية"، وهم المعلم **أحمد بن محمد التواتي**، من سكان فاس البالي وممن كان يصنع بارود المخزن قديماً، **ومحمد بن أحمد البلغمي، ومحمد بن الصديق، ومحمد بن عبد الله**، وثلاثتهم "**مخازنية ومن سكان فاس العليا، وحرر بمحضرهم إشهاد عدلي على ما أقروا به حول مقادير الإقامة**"، أي ملح البارود، والكبريت، والقدر الكافي من الفحم المصنوع من عود الريش، أو عود الدفلة، لصنع قنطار من البارود، كما ذكروا ما يتعين تقديمه من مال إلى المعلمين، كلما انتهوا من إنتاج الكمية المذكورة من البارود[1].

هذا، وقد أشرنا في فقرة سابقة إلى نسب هذه المواد الثلاثة اللازمة في صنع قدر معين من البارود الحربي، إذ كان ملح البارود يمثل % 75 من مجموع الخليط، في حين يجزأ القدر الباقي، أي % 25 بالتساوي ما بين الكبريت والفحم. وها هي المعطيات التقنية والمالية التي تضمنتها رسالة السلطان المولى الحسن إلى الباشا ولد أب محمد الشركَي، نقدمها في الجدول الآتي:

1- خ. س، مح. ح رقم 406، وثيقة بتاريخ 4 رمضان 1310/ 22 مارس 1893.

الجدول رقم 43: مقادير المواد الضرورية لصنع قنطار من البارود، وأجر صانعيه

نوع البارود وقدره / المواد، أجرة المعلمين، ومعطيات أخرى	قنطار من البارود المزدج (بحسب 100 رطلاً)[1]	قنطار منه غير مزدج (بحسب 100 رطلاً)	ملاحظات
ملح البارود	85 رطلاً	نفس القدر بعينه	1 – الملحة المستعملة في صنع بارود المخزن، أي التي "تُزَدَّجُ" أي تُشحَرُ مرتين، في حين كانت الملحة التي تستعمل في بارود البيع، لا تشحر إلا مرة واحدة.
الكبريت	14 رطلاً	" "	
الريش	52 أوقية ونصف		2 – يتم التأكد من المسافة التي يقطعها الرمي بالبارود المصنوع لصالح المخزن على يد عدد من المسؤولين
أجرة الصنع	42 مثقالاً		
أجرة الترديج	10 مثاقيل	لا شيء	المخزنيين بالمدينة، ويتعلق الأمر هنا، بالآتي ذكرهم: – أمناء دار عديل والعدول الذين يشتغلون معهم. – نائب عن كبير العسكر محمد الصغير الجامعي، وكان دوماً يختار من بين الطلبة المهندسين، أو من كبار طبجية البلد. – الباشا ولد أب محمد الشركي، وزميله الباشا سعيد بن فرجي. وفي حالة عدم قطع البارود المصنوع المسافة المحددة، فإنه كان يرفض تسلمه، ويرجع إلى المعلم الذي صنعه.

---

[1]- نقرأ في رسالة السلطان المولى عبد العزيز إلى أمناء دار عديل، وهي بتاريخ 17 صفر 1313، الموافق لـ 9 غشت 1895، في شأن ضابط صنع البارود بمدينة فاس، وفي سياق الحديث عن الكمية من البارود المجلوب من الخارج والتي يتعين تسليمها كل شهر إلى أمين الفابريكة السعيدة عبد السلام بن محمد المقري، ما يلي: «... **المحتوي كل برميل منها على خمسين كيلوا التي قدرها قنطار واحد...**»، الأمر الذي يمكننا من معرفة وزن قنطار من البارود وقتئذ في فاس، وفي غيرها من المدن، أي خمسون كلغ.

- خ. س، ك 199، ص. 58.

نوع البارود وقدره / المواد، أجرة المعلمين، ومعطيات أخرى	قنطار من البارود المزدوج (بحسب 100 رطلاً)	قنطار منه غير مزدوج (بحسب 100 رطلاً)	ملاحظات
المسافة المحددة لقبول البارود المزدوج	ما بين 64 و85 خطوة، أي ما يناسب هذين الرقمين من الأمتار، في حالة اعتبار قياس الخطوة مساوياً للمتر الواحد[1]	لا شيء	3- كان يتولى بيع البارود لعموم الناس أمين مستقل يعينه المخزن للقيام بهذه العملية. ففي 2 جمادى الأولى 1313، الموافق لـ 21 أكتوبر 1895، كان مكلفاً بهذه المهمة الأمين محمد القباج الذي رفع شكواه إلى الأمين عبد المجيد بن شقرون بأنه صار "لا يبيع شيئاً مما بيده منه (أي البارود) هذه مدة. وحيث بحث، وجد رجلاً يسمى التواتي بقبة سوق فاس العليا، يبيع البارود وملحه على الجهد، وفي علمك أن سيدنا قاضياً ذلك...". - خ. س، مح. م.ع.ع رقم 2/412، رسالة الأمين عب المجيد بن شقرون إلى الباشا سعيد بن فرجي.

1- A. G. V, Rapp du Cap. Schmitt du 8 Février 1886.

على إثر قيام هذا الضابط الفرنسي المختص في سلاح المدفعية والذي أشرنا إلى حادث اغتياله بتراب قبيلة زمور، قرب وادي بهت، في فقرة سابقة من هذا البحث، باختبار ثلاث عينات من البارود المصنوع بمدينة مكناس، بطلب من المخزن، بأحد ميادين تدريب الكَيش والعسكر بقصبة المنشية بمراكش، أعد الخبير المذكور تقريراً ضمنه ملاحظاته حول الأنواع الثلاثة التي أجري عليها الاختبار، لِيَخْلُصَ، في ختام تقريره إلى القول:

«... لقد كانت أنواع البارود الثلاثة التي عرضت علينا جميلة المنظر، ولكنها رديئة الجودة. ففي نظرنا، يكمن سبب الخلل الذي اكتنف عملية الإحراق في كمية الفحم المرتفعة بالنسبة إلى مقادير المواد الأخرى التي استعملت في صنع أنواع البارود التي أجري عليها الاختبار. هذا، وقد يكون العيب المذكور ناتجاً أيضاً عن عدم دق المواد المستعملة في صنعها بما فيه الكفاية.

وبالرغم من هذا وذاك، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطريقة البدائية المتبعة في صنع هذه العينات الثلاث من البارود، فإن المرء ليندهش فعلاً من الارتسام الإيجابي الذي يتولد في نفسه، من خلال مثل هذه التجربة، من حيث النتيجة العامة المحصل عليها...».

ويتبين لنا أيضاً من الوثائق أن مدينة فاس ومكناس، كانتا تعانيان، بين الفينة والأخرى، إن لم يكن باستمرار، من نقص كبير في عدد الصناع ذوي الخبرة والدراية في إنجاز بعض العمليات التقنية الدقيقة، والتي كانت تكسب المنتوج، بارودا كان أو قرطوسا، جودة وإتقاناً. فمثلاً، حين سُئِلَ الباشا حم بن الجيلاني عمن يتقن خدمة تزديج البارود بمدينة مكناس، واختيار إثنين منهم وتوجيههما إلى فاس، وبعد أن استفسر المعلم الصميلي المعترف له بباعه ومهارته وقتئذ في هذه الصناعة، أجابه هذا الأخير قائلاً:

«... بأن لا أحد يعرف ويتقن هذه الصنعة، وأن الوصفان المستخدمين فيه الآن، لا يتقنون خدمته. وإذا كان لابد من التوجه، فهو مستعد لذلك...»[1].

وأشارت إلى هذا الجانب أيضاً رسالة السلطان المولى الحسن إلى عامل فاس علي الراشدي، يخبره بصدور الأوامر إلى أمناء دار عديل بأن يُعْطُوا لِحَامِلِهِ،

«المعلم محمد بن محمد بن عبد العزيز الدكالي المراكشي الموجه لعمل تزديج البارود بفاس عشرة مثاقيل يومية من قبل مئونته وأجرته...»[2].

وتفيد وثيقتان مخزنيتان أُخْرَيَان أن اختباراً قد أجري على عينة من القرطوس المصنوع بمعمل السلاح الجديد بفاس، على يد "حرابة الأجناس"، أي ماك لين الإنجليزي وشلومبرجي الفرنسي، بمحضر السلطان المولى الحسن، وأنه لم يسفر عن نتائج مرضية، إذ لاحظ الضابطان المذكوران ومساعدوهما المختصون في سلاح المدفعية وعلم القذائف على الخصوص (La balistique)، عدداً من النقائص والعيوب، سواء من حيث نوعية المواد المستعملة في صنعه، أو مَقَادِيرُهَا نجملها في النقط الآتية:

---

[1]- خ. س، ك 467، ص. 97، الوثيقة بتاريخ 29 ذي الحجة 1310/ 14 يوليو 1893.

[2]- خ. س، و. ز، مج 27، وثيقة رقم 23 بتاريخ 5 شعبان 1311/ 11 يناير 1894.

1) وزن كَابْسُولَةِ القرطوس لم يتعد 12,50 غراماً، في حين أن وزن نظيرها "الرومية"، أي المستوردة من الخارج كان لا يقل عن 17,50 غراماً.

2) غشاء الْكَابْسُولَة مصنوع من حديد رَهِيف، ونُحَاسها ناقص الصَّقْل والتَّلْيِين، وقُطْرُها أصغر من قُطْر جعبة البُنْدُقِيَّة التي صُنِعَت قَذِيفَةً لها، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى انشِقَاقِها، وانْشِطَار أجزائها وقت الاستعمال، أي الرمي.

3) خُلُوُّ حَبَّةِ البارود، أي الرصاص من "اليستري" (Le lustre)، وهو طَلاَءٌ طبيعي كان يكتسبه البارود، بعد "تزديجه"، وذلك بسقيه، من حين لآخر، حتى يظهر عليه نوع من اللمعان، ويصبح بالتالي أكثر مناعة ضد الرُّطُوبَة التي كانت تتسبب في إتلاف كميات هائلة من البارود المخزون هنا وهناك، وبالخصوص في المراسي[1].

وكان طبيعياً أن يترعج السلطان مما شاهد وسمع في ميدان التحريب والتجريب، إلا أنه غض الطرف عن سلبيات الاختبار كلها، ولم يظهر على ملامحه قط أي أثر أو علامة غضب أو انفعال، بل هَشَّ وبَشَّ، وحَيَّى الحاضرين، قبل أن يغادر المكان، عائداً إلى قصره.

بيد أنه، حين علم بحقيقة أمر القرطوس الذي كان موضع تجربة واختبار، وكيف أنه صنع باليد لا بالآلات والمعدات التي كانت، وَقْتَ صدور رسالة السلطان إلى الأمين المقري المذكور، أي في 14 شوال 1311، الموافق لـ 20 أبريل 1894، لم يتم بعد تركيب جميعها، أبدى العاهل عدم رضاه وارتياحه

1- خ. س، ك 694، ص. 33، رسالة السلطان المولى الحسن إلى الأمين المقري، وهي بتاريخ 6 شوال 1311/ 12 أبريل 1894.

لغفلته وتراخيه، آمراً إياه بأن يبين «**سَبَبَ تَمَشِّي هَذِهِ الْحِيلَةِ عَلَيْكَ حَتَّى أَرَوْكَ غَيْرَ الْوَاقِعِ وَاقِعاً...**»[1].

على أننا نستشف من الوثائق المتوفرة لدينا حول صنع العدة والذخيرة في هذه الفترة، أو فيما بعدها وذلك حتى سنة 1912، أن ما استمرت المعامل المغربية تنتجه منهما، هنا وهناك، ظل من النوع الرديء، مقارنة بما كان يصنع منهما بالمعامل الأوربية. وهكذا، وفي سياق الحديث عن تجربة أخرى من نفس النوع، أُجْرِيَت هذه المرة بمدينة مراكش، ثلاث سنوات بالتقريب بعد التجربة السابقة، على عينة من بارود صُنِعَ على يد المعلم بلحبيب، وهو ممن كان قد تدرب على هذه الصناعة وغيرها بإنكلترا، وبصفته عضواً في لجنة الاختبار، أَبْدَى الرائد شلومبرجي ملاحظاته على محاولة الصانع المغربي، نجملها في النقط الآتية:

1) إن البارود ونظيره الذي كان يصنع في جهات أخرى من البلاد، رديء، إذ لا هذا ولا ذاك، يمكن التعويل عليهما في ميادين القتال، أمام خصم يتوفر على بارود إنجليزي أو فرنسي الصنع.

2) بلغت المسافة التي قطعها البارود الإنجليزي الصنع حوالي 85 متراً، وذلك منذ محاولة القذف الأولى، في حين تعب كثيراً بارود بلحبيب في قطع مسافة 40

---

[1]- خ. س، ك 734.

- A.G.V., 3 h 8, Rapp. du Cdt Schlumberger, n° 28 du 11 Avril 1894, p. 3.

أفاد الرائد شلومبرجي في تقريره هذا أن اختباراً موازياً للسابق، كان قد أجري على عينة من قرطوس فرنسي الصنع، كان المخزن قد جلبه على يد التاجر الفرنسي كَوتس (Gautsch)، فتبين، حسب زعمه، أنه لا سبيل للمقارنة ين الصنفين المغربي والفرنسي، إذ بقدر ما كان هذا الأخير سالماً من كل عيب ونقص، كان الأول رديئاً وغير ذي جدوى كبيرة، في حالة استعماله ضد خصم بحوزة مقاتليه قرطوس "رومي"، إنجليزي أو فرنسي مثلاً.

متراً، علماً بأن البارود البلدي الذي كان يتم صنعه على يد معلمي مراكش، كان لا يتعدى مسافة 37 متراً.

3) ونظراً لما سبق ذكره، فإنه من المستبعد جداً أن يتم صنع بارود من النوع الجيد بالمغرب، في الظروف الراهنة، ما دامت الوسيلة الوحيدة المستعملة في دقه ودكه هي سواعد العمال، وليس بواسطة آلات الضغط والعصر الحديثة[1].

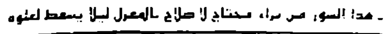
وأما النقطة الثالثة في مبحثنا هذا، فسنخصصها للحديث عن العاملين بدار السلاح بفاس، وعن أجورهم، وعن وتيرة الإنتاج بها أيضاً، وسوف ننطلق من وثيقة تضمنت معلومات ومعطيات حول هذه الجوانب، وتغطي المدة المتراوحة ما بين 17 رجب 1311، و6 صفر 1313، الموافق لـ 24 يناير 1894، 29 يوليو 1895. وهكذا نعلم أنّ الإنتاج، خلال الفترة المذكورة، كان يتراوح ما بين 40 و100 بندقية في الشهر، من نوع بوحفرة، أي مارتيني – هنري (Martini-Henry)، كان يتسلمها الأمناء من القيم الإيطالي على المعمل، وكان يشارك في صنعها حوالي 135 عاملاً، كان يعطى لكل واحد منهم يومياً حوالي 25 أوقية، تحت إشراف 12 معلما، راتب كل واحد منهم في اليوم حوالي 63 أوقية[2].

1- A.G.V., 3 h 11, Rapp. du Cdt Schlumberger n° 22 du mois de Juin 1897, p. 8.

2- خ. س، ك 210، ص. 3 وما بعدها.
تفيد وثيقة بتاريخ 12 رمضان 1305، الموافق لـ 23 مايو 1888 أن مؤونة الطالب المختار الرغاي اليومية، بصفته مُتَرجماً "للفسيالات الطليانيين" قد حددت في 45 أوقية.
– خ. س، مح. ح رقم 161.

الرسم رقـــم : 9

دار البارود



رسم معمل صنع البارود

ويرى الرائد كوشميز، استناداً إلى مصدر موثوق به حسب ادعائه، أن معمل السلاح هذا غير قادر البتة على صنع أكثر من 4 إلى 5 بنادق في اليوم، وذلك راجع بالأساس إلى افتقاره إلى العدد الكافي من الصناع المؤهلين والمتعودين على العمل الجماعي، في إطار وحدات صناعية حديثة، كما هو الشأن في فرنسا مثلاً، أو انجلترا. وهذا يعني أن كل بندقية تم صنعها في هذه الظروف، كانت تكلف المخزن ما بين 45 و60 فرنكاً، إذا ما اعتبرنا فقط الرواتب والتعويضات التي كان يقدمها إلى أعضاء المتعاونين الإيطاليين، أي دون احتساب الاستثمارات والصوائر الأخرى التي كان قد تطلبها تَشْيِيدُ وتجهيز المعمل المذكور من جهة، وأجور ورواتب العمال والأعوان المغاربة من جهة ثانية[1].

ويتجلى لنا عدم استقرار إنتاج البنادق بالفابريكة هذه من الأرقام المثبتة في الجدول الآتي:

1- A.G.V., 3 h 7, Rapp n° 115, du mois de Juin 1893, p. 24.

يقول هذا الضابط بأن السلطان أنفق ما لا يقل عن 4000000 فرنك فقط في أشغال بناء معمل السلاح بفاس.

الجدول رقم 44: ما يصنع من البنادق في معمل فاس في الشهر وفي أقل منه

عدد البنادق المصنوعة	المدة الزمنية	المصدر والتاريخ	ملاحظات
40	18 يوماً	خ. س، ك 210، ص 1 وما بعدها، 5 شعبان 1311/ 11 يبراير 1894	
90	35 يوماً	م. س، أعلاه، ص 6، 5 صفر 1313/ 28 يوليو 1895	
235	29 يوماً	خ. س، ك 734، ص 25، شوال 1316/ يبراير - مارس 1899	
240	30 يوماً	م. س، أعلاه، ص 25، حجة 1316/ أبريل - مايو 1899	
125	23 يوماً	م. س، أعلاه، ص 29، ربيع الأول 1317/ يوليو - غشت 1899	
130	26 يوماً	م. س، أعلاه، ص 29، ربيع الثاني 1317/ غشت - سبتمبر 1899	
115	30 يوماً	خ. س، مح. م.ع.ع، مح رقم 7/421، وثيقة بتاريخ ذي الحجة 1317/ أبريل 1900	
115	30 يوماً	م. س، أعلاه، شوال 1318/ يناير - يبراير 1901	

يستوجب ما أثبتناه في الجدول أعلاه بعض الملاحظات نجملها في النقط الآتية:

1) تذبذب أعداد البنادق المصنوعة من سنة إلى أخرى، بل من شهر إلى آخر، على امتداد الفترة التي ظل العمل مستمراً بدار السلاح هذه، إلى أن توقف نهائياً سنة 1903، حيث أُغْلِقَت أبوابها، علماً بأن الجانب الإيطالي، ممثلاً أول الأمر في شخص الليوتنان - كولونيل بريكَولي، ثم في شخص خلفه الضابط فرارا، كان قد التزم بصنع 125 بندقية و40000 قرطوسة في كل شهر.

2) تنطبق نفس الملاحظة على أعداد العاملين المغاربة بالمعمل المذكور، وبالخصوص فئة العمال منهم، إذ كانت تتغير باستمرار. ومرد هذا، ولاشك، إلى سببين رئيسيين، يتمثل أولهما في ضعف وهزال الأجر اليومي الذي كان يقدمه المخزن لهم من جهة، وأما ثانيهما، فَيَكْمُنُ في الظروف الصعبة، بل القاسية أحياناً التي كان يعمل فيها هؤلاء المستخدمون من جهة أخرى، إذ كان بعضهم يربط إلى البعض، بحبل من قنب، أو قيد من حديد، للحيلولة دون إقدامهم على الفرار.

وقد أشارت وثيقة مخزنية إلى عددهم، طيلة أيام شهر ذي القعدة 1314، الموافق لشهر أبريل 1897، حيث تراوح ما بين 233 و237 عاملاً، كان أجر كل واحد منهم يومياً 30 أوقية، في حين ظل عدد المعلمين محصوراً في 12 شخصاً[1].

1- خ.ص. س، س III، حرف - ب -، مح 25، وثيقة رقم 3642 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1314، الموافق لـ 10 غشت 1896.

ويتعلق الأمر برسالة وجهها الأمين محمد بن عبد السلام المقري إلى السلطان، يشير فيها إلى أن الفصل السابع من "الشروط المنظمة للعمل بدار السلاح بفاس مع قيم دار السلاح الكرنيل فرارة..."، ينص على ما يلي:

- تتراوح أجرة المعلمين ما بين 6 و12 مثقالاً في اليوم.
- وأما المتعلمون، فيعطاهم 2 إلى 5 مثاقيل في اليوم كذلك.

ويتضح لنا ايضاً مما ورد في هذه الرسالة تعارض موقفين ووجهتي نظر مختلفين حول مسألة التعويض عن العمل، إذ لم يستسغ الأمين المخزني المذكور الزيادة التي قررها مؤخراً الضابط فرارا في أجور عمال الفابريكة السعيدة، في حين كان الأمر عادياً وطبيعياً بالنسبة لهذا الأخير: «لما رءاه من حزمهم ودوام ضبطهم في الخدمة التي هم بقصدها، ظهر له الزيادة لهم...».

- خ. س، ك 374، ص. 29، وثيقة بتاريخ 28 جمادى الثانية 1317/ 3 نونبر 1899.

وكانت صفوف هؤلاء المستخدمين تتعزز، بين الفينة والأخرى، بصناع لهم خبرة في عدد من الصناعات الحربية، وعلى الخصوص، "الزنادية"، و"الجعايبية"، و"السرايرية"، و"البواردية"، كان يؤتى بهم من تطوان، ومكناس، ومراكش[1].

على أن بعض هؤلاء الوافدين على مدينة فاس من جهات أخرى، بقصد العمل بدار السلاح بها، إما بسبب سوء سلوكهم في المعمل، أو عجزهم عن إنجاز ما كان يطلب منهم إنجازه من أعمال، كان قيم الفابريكة الإيطالي يطالب المسؤولين المغاربة بإبدالهم. وهذا ما حدث فعلاً، في مستهل شهر ربيع الأول 1311، الموافق لأواسط سبتمبر 1893، حين أخطر بريكَولي أمين الفابريكة الطاهر سميرس بنّاني برغبته في «إبدال متعلمين من أهل تطوان بغيرهم من أهل فاس...»[2].

وكانت فئة من هؤلاء المتغربين عن أوطانهم يستنجدون بذوي الجاه والنفوذ في مدينتهم، ملتمسين منهم التدخل لدى إحدى الشخصيات البارزة في الجهاز المخزني، حتى يسمح لهم بالرجوع إلى أهلهم وذويهم، كما نلمس ذلك مما

1- خ. س، و. ز، مج 25، وثيقة رقم 232، رسالة الباشا عبد الله بن أحمد إلى ولده وخلفه مَحمد بتاريخ 16 جمادى الأولى 1301/ 14 مارس 1884.

- خ. س، و. ز، مج 13، وثيقة رقم 205 بتاريخ مهل شعبان 1307/ 28 غشت 1889.

حيث نقرأ في رسالة المولى الحسن إلى باشا مكناس حم بن الجيلاني، ما يلي:

«... فنأمرك أن تنتخب من مهرة المعلمين الذين يصنعون جعاب المكاحل والذين يصنعون زنادالها هناك، إثنين من الجعايبية واثنين من الزنايدية، وتوجههم لحضرتنا...».

- خ. س، و. ز، مج 15، وثيقة رقم 255 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1309/ 12 دجنبر 1891.

2- خ. س، ك 467، ص. 237، رسالة السلطان المولى الحسن إلى الأمين المذكور أعلاه، بتاريخ 4 ربيع الأول 1311/ 15 غشت 1893.

ورد في رسالة الوزير الصدر أحمد بن موسى إلى الأمين عبد الكريم بريشة، يخبره بموافقة السلطان المولى عبد العزيز على عودة المعلم مُحمد الرْوِيز إلى بلده تطوان، على إثر تدخل الشريف محمد الريسوني لفائدته، ولكن شريطة أن يتم تعويضه بغيره من معلمي المدينة المذكورة، على يد عاملها[1].

وأياً كان الأمر، فإن المخزن قد ظل يعلق آمال عريضة، ويولي اهتماماً خاصاً بمسألة انتظام عملية إنتاج العدة والذخيرة بالمعمل الجديد، مطالباً القيم الإيطالي عليه بالإيفاء بما سبق وأن التزم به في هذا الصدد، أي تعهده بصنع 100 بندقية و20000 قرطوسة في الشهر.

بيد أن الجانب الإيطالي، ولأسباب تقنية ومادية ولاشك، كان لا يتمكن في غالب الأوقات، من الإيفاء بوعوده، الأمر الذي كان يثير حفيظة السلطان، ويحمله على الاحتجاج على السير البطيء لعملية الإنتاج بالفابريكة السعيدة، وعلى التهديد بإغلاق أبوابها، وتسريح جميع العاملين بها، مغاربة وأجانب على السواء. وهذا ما نلمس صورة عنه، مما ورد في رسالة السلطان المولى الحسن إلى الأمينين الطاهر سميرس بناني والعربي بن شقرون، حيث نقرأ ما يلي:

> **«... فقد كنا قدمنا لكم أمرنا الشريف بإبطال خدمة المكينة النحاسية (لسك النقود) والقرطوس، لعدم ظهور نتيجة في خدمتهما إلا كثرة الصوائر بغير فائدة، وإسقاط الأجرة عن خدمتهما، وتوجيه من كانوا تعلموا ببر النصرى لمراكش، ومن عداهم يصرفون لبلاداهم، إلا إن أَعْطَ الطلياني خط يده بالالتزام بالقيام على ساق في خدمة العدة والقرطوس، وإظهار النتيجة...».[2]**

---

[1]- خ. س، ك 224، ص. 3، الوثيقة بتاريخ 24 شوال 1313.

[2]- خ. س، مح. ح رقم 392، الوثيقة بتاريخ 23 ربيع الأول 1310/ 15 أكتوبر 1892. =

ثم إن خيبة أمل السلطان وأعوانه، كانت لا تقتصر فقط على جانب تعثر الإنتاج بالمعمل المذكور، بل نلمسها أيضاً من حكمهم على القيمة الحربية للسلاح والذخيرة اللذين كان يتم صنعهما به، وسنقتصر هنا على سوق شهادتين، أولاهُما تقدمها لنا بطاقة وزير الحرب المهدي بن العربي المنبهي إلى أمين الأمناء محمد التازي، وأما الثانية، فنستقيها مما كتبه الفقيه محمد بن الحسن الحجوي، حول هذا الموضوع، في سياق حديثه عن الهزائم التي كان يلحقها الفتان الروكَي بوحمارة بعناصر الكَيش، والعسكر، وحراك القبائل التي كان يجندها المخزن لمحاربته.

فقد كتب الوزير المنبهي ما يلي:

«... فإن ما عند القائد الجيلاني الدمناتي من العدة هو من عمل المكينة، ولا يخفاك عملها، وما يحدث بها من الفساد. ولأجل ذاك، طلب إبدال ما بيده منها لإخوانه الحاركين معه بقصد الغرض. وعند تمامه، تحاز منهم، فإنهم نفاعة لتقف في ذالك حتى يحوزونها بالقصد المذكور...»[1].

وجاء فيما كتبه الحجوي ما يلي:

«... ومن الأسباب التي أوجبت الانكسار أنه لما وجه مولاي عبد العزيز العساكر لقتال أبي حمارة، أعطاهم السلاح الذي صنع في معمل فاس الذي بناه والده، وأنفق فيه الملايين الكثيرة في شراء المعمل من إيطاليا، وبنائه مع المواد التي كانت تصنع بها البنادق. وكانت تلك البنادق بيضاء مفضضة، فأطلقوا عليها اسم البويضة. فلما ضربوا بها الفتان، صارت تنكسر في يديهم...»[2].

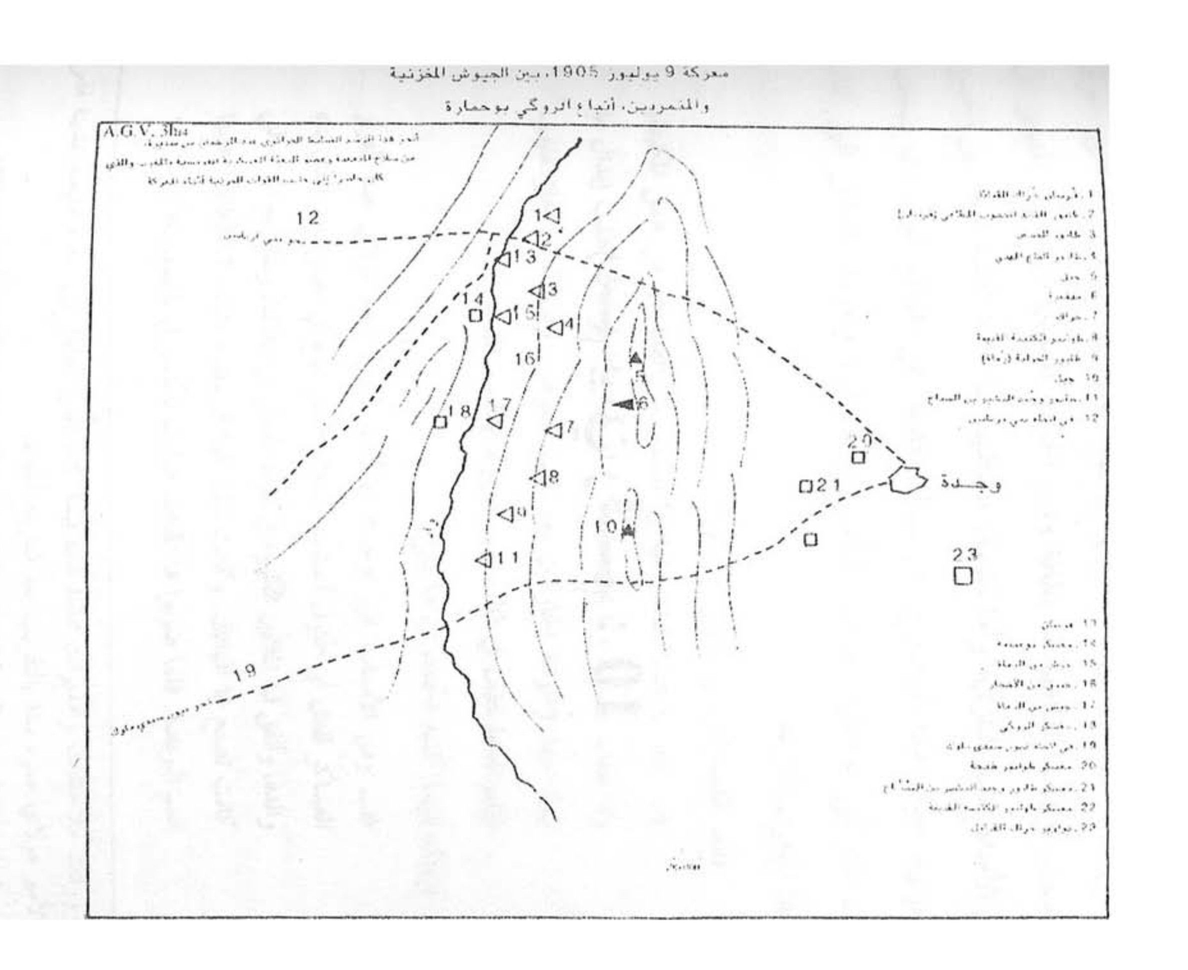
= ووردت ملاحظات وتحذيرات مماثلة لهذه فيما كتبه نفس العاهل إلى ابنه وخليفته بمدينة فاس الأمير مولاي عمر، سنة بالتقريب بعد التاريخ أعلاه.

– خ. س، و. ز، مج 9، وثيقة رقم 188 بتاريخ 13 صفر 1311/ 26 غشت 189

1- م. و. م. ر، مح 3، الوثيقة بتاريخ 16 ربيع الأول 1321/ 12 يونيو 1903.

2- الحجوي، محمد بن الحسن، "انتحار المغرب..."، مرجع سابق، ص. 20.

رسم بياني رقم : 10



معركة 9 يوليوز 1905، بين الجيوش المخزنية والمتمردين، أثناء الروكي بوحمارة

وبالرغم من هذا وذاك، فقد واصل المعمل نشاطه فيما تبقى من عهد السلطان المولى الحسن، وأمكنه تزويد المخزن بمئات من المكاحل وآلاف القرطوس. ولئن كانت هذه البنادق وذخيرتها أقل جودة وفاعلية من التي كان يتم صنعها في المعامل الحربية الأوربية وقتئذ، فإنها مع ذلك، كانت ذات جدوى وفائدة كبيرتين في تمكين المخزن من شَنِّ حملات عسكرية ناجحة ضد القبائل العاصية.

بيد أن وفاة هذا العاهل في صيف سنة 1894، وما أعقبها من فتن وحروب داخلية، وعزوف السلطان الشاب المولى عبد العزيز عن الجيش وشؤونه من جهة، وبداية تحقيق نوع من التقارب والتفاهم بين الفُرَقَاءِ الأوربيين حول المغرب ومستقبله من جهة أخرى، كلها معطيات وعوامل كان لها أسوأ الآثار على الفابريكة السعيدة ومصيرها. وزاد الأمر استفحالاً وتلاشياً، بعد وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في شهر مايو من سنة 1900. ولا أدل على هذا من إسناد الإشراف التقني والفني لهذه المؤسسة الحربية، بعد رحيل الضابط فرارا عن المغرب سنة 1907، إلى مجرد تقني بسيط وهو جيوزبي كامبيني (Giuseppi Campini)، عوض اختيار ضابط سام لتولي هذه المهام[1].

3) احتكار المخزن للصناعة الحربية واعتناؤه بالمهرة من صناع الأسلحة والبحث عنهم

من المعلوم أن صنع البارود، أو أي نوع آخر من السلاح الناري كالبنادق مثلاً، كانت تختص به الدولة المركزية، إذ ظل حكراً عليها دون سواها من مؤسسات ومكونات المجتمع الأخرى، وذلك طبعاً لأسباب سياسية، وأمنية، واجتماعية واضحة، لا حاجة إلى التوسع في ذكرها هنا.

1- Rainero (R. H) : « La Création de la Makina… », op. cit., p. 195.

بيد أن الدولة التقليدية، والمغرب نموذج معبر عنها في الفترة موضوع دراستنا هذه، كانت تعوزها الوسائل التقنية والمادية الكفيلة بتمكينها من مراقبة كافة أرجاء ترابها الوطني، وبالتالي فَرْضُ إرادتها بعدم إقدام أي كان على صنع هذه المنتوجات الممنوع صنعها إلا بترخيص منها.

وغَنِيٌّ عن البيان أيضاً أن خرق هذا المنع كان يحدث بكثرة وباستمرار في المناطق النائية والجبلية، بسبب عدم انقياد سكانها إلى الأوامر والأحكام، إذ نجد آثار لهذه الظاهرة في الكتابات الوطنية والأجنبية على السواء.

فهذا القنصل الفرنسي الشهير أكَوست بومبي (Auguste Beaumier)، يذكر في مقالة له تحت عنوان: "حول بلاد درعة"، أن سكان هذه المنطقة كانوا ينتجون ما يكفيهم من البارود والقرطوس، حيث كانوا يمزجون مقادير من ملح البارود، والكبريت، وفحم عود الريش أو الدفلة، حسب النسب الآتية:

- عشرة أجزاء من المادة الأولى.
- جزء واحد من المادة الثانية.
- جزء واحد من المادة الثالثة[1].

وذكر الراهب الخطير شارل دي فوكو، في مؤلفه "رحلة استطلاعية في المغرب"، (Reconnaissance au Maroc)، وبعد زيارته لمدينة تازة والتقاطه أخبار ومعلومات عن أهلها وأنماط عيشهم، ومصادر ثروتهم، أن ما لا يقل عن ثمانين داراً كانت مشتغلة بصنع البارود والقرطوس، مضيفاً بأن جبال غياثة كانت

1- A.E.P., C. P, Vol. 1847, p. 3.

تختزن كميات هامة من معادن الحديد، والإثمد، أي الأنتموان (Antimoine)، والرصاص، وهو الأمر الذي ساهم، حسب قوله، في ازدهار مثل هذا النشاط في هذه الربوع من البلاد[1].

على أن هذا المنع لم يكن ساري المفعول في كل وقت وحين، إذ كان المخزن، وفي ظروف خاصة، ولاسيما أمام تحرشات وتهديدات الدول الأوربية الاستعمارية، يسمح للجميع بصنع البارود مثلاً، وشراء السلاح، وهو الأمر الذي حدث فعلاً أثناء وقعة إيسلي وحرب تطوان. وهذا ما نفهمه مما خاطب به السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام عامل العرائش، القائد بوسلهام بن علي أزطوط، حيث قال:

> **«... فقد سرحنا خدمة البارود لمن أرادها، فيلخدمه من شاء لنفسه أو بقصد البيع. فإنما كنا ثقفناه سداً لباب الفتنة والفساد، وكذلك من أراد خدمة ملحته...»**[2].

وسبق لنفس العاهل، أربع عشرة سنة قبل تاريخ تحرير الفقرة أعلاه، أن وجه كتاباً إلى عامله على مدينة تطوان، محمد بن عبد الرحمن أشعاش، يقول فيه ما يلي:

> **«... فقد جعلنا الكبريت كُطْرَبَنْضُ كما كانت في عهد جدنا سيدي محمد رحمه الله، فبوصول كتابنا هذا إليك، حُزْ ما تحت يد التجار منها في الخزائن هناك بثمنه الذي اشتروه به من بر النصارى... وأخبرهم أن لا يبيع فيها أحد ولا يشتري غير المخزن...»**[3].

1- Foucauld (Charles de) : «Reconnaissance...», op. cit., p. 33.

2- خ. س، مح. ر رقم 9/ 11/ ك 5، الوثيقة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1260/ 2 يوليو 1844.

3- خ. س، مح. ر رقم 2/ 7/ ك 5، الوثيقة بتاريخ 4 شعبان 1246/ 18 يناير 1831. =

وواضح مما سبق ذكره أن المخزن، ما أن تنفرج الأزمة، وتهدأ العاصفة ويبتعد الخطر، حتى يبادر إلى اتخاذ قرار المنع، والانفراد بخدمة البارود والاتجار في مواد صنعه، كما نلمس ذلك من العديد من الرسائل الصادرة عن السلطان في هذا الصدد.

ولم تتغير قط سياسة المخزن في هذا المجال فيما بعد، وبالخصوص على عهد السلطانين سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن، إذ ظل أمر صنع العدة والذخيرة حكراً على المخزن وحده. ومما يثير الانتباه في هذا الصدد، السماح لبعض الشخصيات البارزة في الجهاز المخزني، كالعلاف الكبير محمد الصغير بن العربي الجامعي، وقائد سلاح المدفعية مولاي أحمد بن عبد الله الصويري، والحاج محمد بن عزوز بنونة، أمين الداخل بفاس، بشراء كميات من ملح البارود مثلاً، ودفعها إلى أمناء دار عديل بفاس، أو إلى نظرائهم ببنيقة الصائر بمراكش، حتى لا تتسرب هذه المادة إلى جهة أخرى غير المخزن، ويغنم هؤلاء الوسطاء بعض المال من خلال العملية المذكورة[1].

= وانظر أيضاً رسالة السلطان إلى عامل تطوان، القائد عبد القادر بن محمد أشعاش، بتاريخ 28 ذي القعدة 1265، الموافق لـ 15 أكتوبر 1849.

- خ. س، مح. ر رقم 14/ 32/ ك 5.

Miège (J. L.) : Le Maroc et Europe, op. cit., 12, p. 236.

حيث أشار المؤلف إلى الظهائر السلطانية الصادرة في الفترة ما بين سبتمبر 1850 ودجنبر 1851، والتي أباحت للمخزن وحده حق الاتجار في عدد من المواد كملح البارود، والرصاص، والزنك، والبارود...

وانظر أيضاً ما كتبه، في هذا الشأن، السلطان المولى الحسن إلى الباشا سعيد بن فرجي، حيث ذكره بمنع «خدمة البارود بصفروا منعاً كلياً...»، آمراً إياه بأن يكون «...عليهم عيناً وأذناً...».

- خ. س، مح. ح رقم 391، الوثيقة بتاريخ 3 شوال 1310/ 20 أبريل 1893.

1- خ. س، مح. ح رقم 432، رسالة عامل فاس على الراشدي إلى السلطان، بتاريخ 22 رمضان 1310/ 9 أبريل 1893.

ومن المعلوم كذلك أن المخزن كان يولي عناية خاصة للمهرة والحذاق من صناع السلاح والذخيرة، إذ كان ينعم عليهم بصلات وهبات، من حين لآخر، ويوفر لهم السكن في حالة تعيينهم خارج مكان استقرارهم العادي. وهذا ما تضمنته رسالة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى ابنه وخليفته بمدينة مراكش الأمير مولاي الحسن، حيث أمره بإسكان المعلم أحمد بن الفضيل الذي عين مؤخراً للعمل بمعمل صنع البارود بهذه المدينة، والاعتناء به والإحسان إليه[1].

ومن أنواع الاعتناء كذلك بهؤلاء المعلمين والتقنيين، فرداء وجماعات، في الحاضرة كما في البادية، إعفاؤهم من أداء الوظائف المخزنية، والقيام بالتكاليف السلطانية، مكافأة لهم على ما يقدمونه من خدمات إلى المخزن، في قطاع يكتسي أهمّيّة خاصة بالنسبة للدولة. وهذا ما نستشفه مما ورد في رسالة السلطان المولى الحسن إلى الباشا حم بن الجيلاني، آمراً إياه بالتوقف عن مطالبة جماعة الرحامنة، سكان أحواز مدينة العرائش، بالقيام ببعض الوظائف إلى جانب من كان تابعاً له من قبيلة الخلط، إذ هم محررون من ذلك وما شابهه، وذلك "لقيامهم بخدمة كراريط ذالكم الثغر...»[2].

4) استيراد السلاح والذخيرة، ومحاولة إحياء الأسطول الحربي المغربي

ليس من الصعب على من نَقّبَ في الوثائق المخزنية بالدرجة الأولى، أن يتبين على وجه العموم، الظروف والملابسات التي كانت تحيط بعمليات اقتناء المخزن للعتاد الحربي من البلاد الأوربية، على امتداد القرن التاسع عشر. ونقصد بهذا على

---

[1]- خ. س، ك 47، ص. 93، الوثيقة بتاريخ 12 جمادى الثانية 1283/ 22 أكتوبر 1866.

[2]- خ. س، و. ز، مج 13، وثيقة رقم 84 بتاريخ 2 ربيع الأول 1305/ 18 نونبر 1887.

الخصوص، ما كانت تنفرد به سياسة كل واحد من سلاطين الفترة، بدءاً من عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، وانتهاء بعهد المولى عبد الحفيظ، وهي سياسة ساهمت في بلورتها عوامل سياسية، واقتصادية، وشخصية. ومن ثمة، فعوض التركيز على الجوانب الكمية والمالية لواردات المغرب من السلاح والذخيرة، فإننا سنحاول التعرض إلى قضايا أخرى، كما تتراءى لنا من مصادرنا الوافرة العدد حول ما نحن بصدد معالجته في مبحثنا هذا.

وأول ملاحظة تتبادر إلى ذهننا، في هذا الصدد، أن اعتماد المغرب على الدول الأوربية في تسليح مقاتليه، يعود إلى عشرات السنين قبل الشروع في إنجاز مشروعه التحديثي، أي أن التبعية كانت بنيوية وليست ظرفية.

وبالفعل، تقدم لنا المصادر مادة وافرة ومتنوعة حول سياسة المولى عبد الرحمن بن هشام في هذا المجال، ولاسيما بعد شروع الفرنسيين في احتلال القطر الجزائري الشقيق سنة 1830، وظهور مقاومة وطنية به، بزعامة الأمير عبد القادر بن محيي الدين. وأول ما يثير الانتباه، في هذا الصدد، أن جميع واردات المغرب من العتاد الحربي، أو من المواد التي كانت تدخل في صنع بعض أنواعه كالحديد، والرصاص، والكبريت مثلاً، على عهد السلطان المذكور، كانت تتم عن طريق الثلاث مراسي الشمالية الكبرى، تطوان، وطنجة، والعرائش. فكان السلطان يصدر أوامره إلى عمال هذه المدن، آل أشعاش من جهة، وعبد السلام السلاوي المكناسي، وبعده بوسلهام بن علي أزطوط على الخصوص من جهة أخرى، بالعمل على جلب ما دعت إليه الحاجة من المنتوجات الحربية المذكورة، وذلك بالتنسيق مع قنصل المغرب بجبل طارق، اليهودي بن عليل في مرحلة أولى، ثم

حدو جسوس في مرحلة لاحقة، علاوة على تكليف ثلة من كبار التجار كالحاج الطالب بن جلون، ومحمد بن أحمد الرزيني، باستيراد كميات من هذه المنتوجات والمواد لحساب المخزن الذي كان يقبل هذا النوع من السلع، تسديداً للمبالغ المالية التي ما زالت بذممهم، برسم واجب التعشير على البضائع والمنتوجات المصدرة أو المستوردة من طرفهم. وهذا ما نلمسه مما كان يخاطب به السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام هذا المسؤول أو ذاك، في شأن جلب العدة والذخيرة. فقد ورد في رسالة وجهها إلى القائد عبد السلام السلاوي المذكور ما يلي:

«... فقد وصل لحضرتنا الشريفة المدافع الإثنا عشر التي وجه ابن عليل بإقامتها، وءالاتها حسبما ذكر. غير أن الزنادات ليست لها لأنها أكبر منها لا تركب عليها، فلعله وقع فيها تبديل...»[1].

وفي سياق الحديث عن أنواع البارود التي توصل بها من جهته عامل تطوان أشعاش المذكور، والنتيجة التي أسفر عنها الاختبار الذي كان يجري على كل نوع منه على حدة، وإرسال عينة منه في "جعبة قزدير" إلى السلطان، نقرأ ما يلي:

«... وما ذكرت على شأن ما أخبرك به الحاج محمد الرزيني من أنه تفاصل مع أولاد ابن عليل، وهل يقبل بارود صاكة الصوف، والمال الذي قبض منهم

---

[1]- خ. س، مح. ر رقم 4/ 3/ ك 5، الوثيقة بتاريخ 5 ربيع الأول 1254/ 29 مايو 1838.
وانظر كذلك رسالة نفس العاهل إلى محمد بن عبد الرحمن أشعاش، في شأن توصل هذا الأخير بـــ 826 بندقية وجهها بن عليل من جبل طارق.
- خ. س، مح. ر رقم 4/ 12/ ك 5، وثيقة بتاريخ منتصف جمادى الثانية 1254/ 5 شتنبر 1838.

هل يصحبه معه. نعم يصحب معه المال، ويقبل بارود صاكة الصوف، لاكن بشرط أن يكون جيداً. واعلم أن عندنا من ملحة البارود جملة وافرة، فإن وجدت تاجراً نصرانياً أو ذِمِّياً ندفع له الملحة بثمنها ويأتي به باروداً، وكان ذالك أرفق، فأعلمنا به وبالعدد الذي تفاصلت معه به وبالعدد الذي يطلب...»[1].

ونتبين أيضاً من وثائق مماثلة لهذه، يرجع تاريخ معظمها إلى حقبة العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر، أن النصيب الأوفر مما كان يجلب من السلاح والذخيرة كان يسلم إلى الحاج الطالب بن جلون الذي كان يسلمه بدوره، باسم السلطان طبعاً، إلى "المجاهد"، أي الأمير عبد القادر، إسهاماً من المغرب في دَعْمِ المقاومة الجزائرية ضد المد الاستعماري، الأمر الذي أدى ثمنه غالياً، كما هو معلوم، في وقعة إيسلي[2].

1- خ. س، مح. ر رقم 5/ 34/ ك 5، الوثيقة بتاريخ 4 ربيع الأول 1257/ 16 مايو 1841.
ونستفيد مما ورد في رسالة العاهل نفسه إلى بوسلهام بن علي أزطوط أن هذا الأخير اشترى 500 مكحلة بثمن 42 أوقية للواحدة، وذلك على يد "تاجر نصاري"، وأن الضبلون الواحد كان يساوي وقتئذ 26 مثقالاً.
- خ. س، مح. ر رقم 7/ 28/ ك 5، وثيقة بتاريخ 28 جمادى الأولى 1258 / 7 يوليو 1842.

2- خ. س، مح. ر رقم 5/ 9/ ك 5، رسالة السلطان إلى أشعاش بتاريخ 13 محرم 1257 الموافق لـ 7 مارس 1841، وبها تفصيل ما أمكن شراؤه من العدة والذخيرة بالعشرة ألف مثقال التي كان توصل بها، وهو على النحو الآتي:
- 751 بندقية.
- 160 رطلاً من البارود.
- 24242 رطل من الخفيف أي الرصاص.

وقد وردت الإشارة، في آخر الرسالة إلى أن "الكل يتسلمه الحاج الطالب".
وجاء أيضاً في كتاب آخر وجهه السلطان إلى أشعاش ما يلي:

وقد واصل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان سياسة والده في هذا المجال وغيره من المجالات، بل ضاعف الجهود والمبادرات، في ظروف سياسية، واجتماعية، ومالية صعبة، ساهم في إفرازها وتعقيدها العدوان الإسباني على المغرب؛ وخصوصاً، احتلال مدينة تطوان وفرض غرامة مالية باهضة عليه بلغت مائة مليون فرنك فرنسي ذهبي.

ورغم هذه المثبطات والمعوقات، اتخذ العاهل المغربي مجموعة من التدابير والترتيبات، بهدف تحديث وتطوير عدد من مرافق وقطاعات الدولة، وفي مقدمتها مؤسسة الجيش طبعاً، مسخراً في سبيل تحقيق مشروعه هذا النصيب الأوفر من موارد بيت المال التي تقلصت بأكثر من النصف الآن عما كانت عليه قبل حدوث مأساة تطوان، بسبب الاضطرار إلى تسديد مشاهرة الغرامة المالية الإسبانية التي كانت تبتلع نصف مداخيل المراسي من رسوم تعشير السلع والمنتوجات، في التصدير كما في الإيراد من جهة، ومشاهرة الدين الإنجليزي من جهة أخرى.

= **«... فبوصول كتابنا هذا إليك، كلف التجار بجلب ءالة الحرب من بر النصارى، مكاحل، وسكاكين، وتوافل، وبارود، وخفيف، وما يرد من ذلك، حزه منهم، وادفع لهم ثمنه، ويبيعه الأمناء هناك على يدهم لقبائل إيالتك المحتاجين لذلك بما اشترى به من غير ربح، حتى يكتفي الناس، ويرجع الأمر كما كان، فإنهم محتاجون إلى مزيد استعداد...».**

= خ. س، مح. ر رقم 4/ 37/ ك 5، وثيقة بتاريخ 21 ربيع الأول 1256/ 11 مايو 1841.



محمل للأشخاص والأمتعة على ظهر بغلتين

وأياً كان الأمر، لابد من إبداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بمشتريات المغرب من السلاح والذخيرة من البلاد الأوربية، على عهد هذا العاهل. وتكمن أول الملاحظات في عدد الوثائق الضئيل نسبياً والتي يرد بها الحديث عن هذا الجانب، بالمقارنة مع عددها المرتفع نسبياً، في فترتي حكم والده المولى عبد الرحمن وابنه وخلفه المولى الحسن على السواء.

وتكمن الملاحظة الثانية في ظاهرة اضمحلال وتقهقر أهمية مراسي شمالي المغرب، باستثناء مرسى العرائش التي احتفظت بدور المصدر والمستقبل الرئيس لمدينة فاس، بما كانت تصدره من سلع ومنتوجات إلى الخارج، أو يرد عليها منها عن طريق البحر، وذلك على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في حين صارت مراسي الواجهة الأطلسية، وفي مقدمتها الجديدة، والصويرة، والدار البيضاء تتولى استقبال معظم مشتريات المغرب من السلاح والذخيرة.

وأما الملاحظة الثالثة والأخيرة فتتعلق بالأشخاص، مغاربة وأجانب، الذين كانت تتم على يدهم عملية جلب العدة والذخيرة وغيرهما من المنتوجات، والآلات، والمعدات من البلاد الأوربية، إذ كان منهم بعض أعوان السلطان الكبار، كالوزير الصدر الطيب بليماني بوعشرين، وبعده الحاجب موسى بن أحمد، وأمين الأمناء محمد بلمدني بنيس، ومحمد الزبدي الرباطي، والنائب مَحمد بركَاش بعد تنحية مَحمد الخطيب من هذا المنصب، وثلة من كبار التجار النشيطين كمصطفى الدكالي وولده مُحمد، ومُحمد بن عبد الرحمن بن عبد الجليل الفاسي الذي كانت تجارته ذائعة ورائجة بجبل طارق، وفرنسا، وبلجيكا بالاشتراك مع الأمين بنيس المذكور، حيث حلاه أمناء العدوتين الرباط وسلا، إدريس بنيس، ومحمد

بريشة، والعربي فرج، في رسالة وجهوها إلى أمين الأمناء المذكور، "بشريكه". وإلى هؤلاء، كان ينضاف، بين الفينة والأخرى، وسطاء آخرون، سواء من السلك الدبلوماسي كالقنصل الفرنسي أوغست بوميي السابق الذكر، أو السفير الإنجليزي جون هي دراموند هي، أو من فئة التجار الأجانب كالإنجليزي جمس كارتس (James Curtis)[1].

1- م. و. م. ر، مح 1،رسالة الأمناء الثلاثة المذكورين أعلاه إلى محمد بلمدني بتاريخ 15 محرم 1277، الموافق لـــ 3 غشت 1860، أخبروه فيها على الخصوص بأنهم دفعوا مبلغ 10000 ريال إلى التاجر محمد بن عبد الرحمن بن عبد الجليل، تنفيذاً لأوامر السلطان بهدف شراء البنادق من أوربا. وانظر أيضاً الوثائق الآتية:

- م. و. م. ر، مج، مح 1،رسالة القنصل الفرنسي بوميي إلى محمد بنيس بتاريخ 23 رجب 1281، الموافق لـــ 22 دجنبر 1864، مخبراً فيها بأنه دفع للتاجر الفرنسي "نائب البنكريس" بمدينة الصويرة نماذج البنادق التي يعتزم المخزن جلبها من فرنسا على يده، ولكن شريطة أن تكون من «العينة الخفيفة التي هي الآن عند عسكري الدولتين الفرنساوية والإنجليزية...».

- F. O. 174/ 138.

رسالة هي دراموند هي إلى مَحمد بركَاش، وهي بتاريخ 9 مارس 1867، في شأن "الكواريط"، أي أَسِرَّةِ المدافع وعددها 31 والتي كان مصطفى الدكالي طلب صنعها لحساب المخزن إلى رب معمل لصنع السلاح بمدينة "الليلبول"، أي ليفربول (Liverpool) بإنكلترا، وتركها هناك منذ خمس سنوات خلت دون أداء ثمنها.

- خ. س، ك 70، ص. 90.

في رسالة للسلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أميني مرسى طنجة، عبد الحفيظ برادة وعبد السلام أحرضان، بتاريخ 9 رجب 1288، الموافق لـــ 24 سبتمبر 1871، نقرأ ما يلي:

«...فإن صاحب فابركة المكاحل بالبلجيك كان وجه لحضرتنا الشريفة على يد خديمنا الطالب مَحمد بركَاش 6 مكاحل، وذكر أن ثمنها 580 فرنكاً. فنأمركما أن تدفعا له الثمن المذكور، على يد خديمنا المذكور...».

وأما في عهد السلطان المولى الحسن، فقد زاد الاهتمام بقضايا تسليح الجنود المغاربة، وتحصين بعض مواقع البلاد الساحلية، في إطار مشروعه التحديثي لقطاع الجيش والذي ارتكز، كما أسلفنا القول في ذلك، عن إيفاد شبان مغاربة إلى الخارج للتكوين والتعلم في عدد من التخصصات الهندسية والعسكرية، وتأسيس نواة لصناعة حربية حديثة بفاس، ومراكش، والاستعانة بضباط إنجليزيين وفرنسيين لتدريب بعض فرق الكَيش والعسكر على طرق الحرب العصرية، وأخيراً اقتناء السلاح والعتاد الحربي من أوربا، وإحياء الأسطول البحري المغربي.

ويتجلى لنا ذلك بوضوح من مؤشرين اثنين، أحدهما شكلي ويتعلق الأمر بوفرة الوثائق الوطنية والأجنبية التي ترد بها أرقام ومعطيات عن مشتريات المغرب من العدة والذخيرة على عهد هذا العاهل. وأما ثانيهما وهو موضوعي، ونعني به أهمية المخزون من أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وكذلك الذخيرة التي تركها لخلفه السلطان المولى عبد العزيز، بالنظر إلى ما وجده من هذا كله في خزائن الدولة والمراسي عند اعتلاء عرش البلاد سنة 1873.

فبينما لم يكن عددها لا يتعدى عشرين قطعة على أكثر تقدير، ومن العينات القديمة التي يرجع تاريخ صنعها إلى أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر، فقد بلغ عددها في بداية سنة 1894، أي شهور معدودات قبل وفاة المولى الحسن، حسب تقدير النقيب توماس (Cap. Thomas)، عضو البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب والمختص في سلاح المدفعية، 63 قطعة، ما بين مدافع عادية من مختلف الأحجام والعيارات، ومدافع الهون، ومدافع رشاشة من نوع كَاتلينكَـ

(Mitrailleuses Gatling)، دون احتساب ما كان منتصباً ومخزوناً منها بالمراسي، ومدفعي كروب (Krupp) الضخمين، البالغ وزن كل واحد منهما 40 طوناً، إذ كان المخزن، في هذا التاريخ، لم يتوصل بعد بهما[1].

وأما البنادق، فحسب تقرير آخر أنجزه هذه المرة رئيس البعثة نفسه، الرائد شلومبرجي، في نفس التاريخ تقريباً، فإن عددها الإجمالي قد بلغ حوالي 55000 بندقية، أثبتنا معلومات عنها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 45: أنواع وأعداد البنادق لدى المخزن في شهر يناير من سنة 1894

النوع	الأعداد	ملاحظات
مارتيني هنري Martini-Henri	20000	تم اقتناؤها في فترات مختلفة، من إنكلترا وبلجيكا، على يد مُحمد بركّاش الإبن تارة، وعلى يد ماكلين الحراب تارة أخرى.
كومبلان Comblain	12000	نفس الملاحظات أعلاه.
كرا Gras، من نوع سنة 1874	10000	اشتريت في إسبانيا.
ونشتسر Winchester، من نوع سنة 1873	5000	من إنتاج شركة أمريكية كانت تدعى Winchester Reporter Arms Compagny. وقد تولى جلب هذا العدد كله ماكلين المذكور. وكانت الجيوش الأوربية والأمريكية تستعمل وقتئذ، أي الشهور الأولى من سنة 1894، عينة أخرى من هذه البنادق جد متطورة تم صنعها سنة 1886، وظل الوسيط الإنجليزي المذكور يزود المخزن بالنوع الذي يرجع ابتكاره إلى السنة المذكورة يمنته؛ إلى واحد وعشرين سنة خلت بالتقريب[2].
ريمنكتون Remington، من نوع سنة 1871	5000	
ورندل Werndl وأنواع أخرى	3000	

ثم يذكر الرائد شلومبرجي بما بذله من مجهودات ومساعي للوصول إلى معرفة دقيقة لما كان المخزن يتوفر عليه من أنواع وكميات السلاح والذخيرة،

1- A.G.V., 3 h 8, Note du Cap. Thomas du 1er Février 1894, Intitulée. "مذكرة حول مشروع تأسيس معمل لصنع البارود والقرطوس".

2- A. G. V, 3 h 8, Rapp. n° 17, du 8 Fevrier 1894.

ولكن بدون جدوى، إذ لا أحد من أعوان المخزن أنفسهم يعرف بالضبط ما كان يوجد منها في خزائن فاس، ومراكش، ومكناس، والمراسي، مختتماً حديثه بالتأكيد على أن البنادق ذات الرمي السريع لا أثر لها بيد الجند النظامي، باستثناء ما كان يعطى منها إلى كبار قواد الكَيش والعسكر وعناصر الحرس السلطاني، في حين كانت منتشرة على نطاق واسع في عدد من القبائل. وهكذا، فقد كان منها حوالي 1500 بندقية من نوع وينشستر وريمنكَتون بيد أهالي قبائل الريف، وشمالي عمالة وجدة، وما بين 5000 إلى 6000 بندقية أخرى من النوع الأول، أي وينشستر، جزء كبير منها من صنع ألماني، كانت بيد عناصر قبائل الغرب، وبني أَحسن، وزمور، وزعير، والشاوية. وأما جنوبي مدينة الجديدة، فلا وجود لأسلحة نارية متطورة، ومن الطراز الرفيع لدى القبائل، كما لا وجود لظاهرة تهريب السلاح والمعدات الحربية.

واضح مما سبق ذكره، أن شلومبرجي هذا وأضرابه من رؤساء البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب وعدد من أعضائها، بقدر ما كانوا يشوهون سمعة المخزن وممثليه، ويقللون من سلطته، ونفوذه، مشككين في قدراته على التحكم في شؤون البلاد، وضبط أمور أهلها، ومراقبة كافة أرجائها، بقدر ما كانوا يضخمون إمكانات القبائل القتالية، واستفحال ظاهرة تهريب الأسلحة في بعضها، ولاسيما في المناطق المجاورة لمستعمرتهم الجزائر، ومن ثمة تهويل الأوضاع بها، وتكريس الأطروحة المغرضة التي ما فتئت الأوساط الاستعمارية في فرنسا تروج لها، وهي غياب أي حضور للسلطان وممثليه في تلكم المناطق. على أن رسالة للسلطان المولى الحسن وجهها إلى نائبه بطنجة مَحمد بركَاش، تقدم لنا ما

فيه الكفاية لإشفاء الغليل، وتفنيد ودحض مثل هذه المزاعم الكاذبة، والأقاويل الزائفة، الأمر الذي يدل، بما لا مزيد عليه، على قصور فهم أصحابها، بل جهلهم التام للواقع المغربي. وقد أجاب العاهل المذكور، في رسالته هذه، على المخاوف والتحفظات التي كان قد عبر عنها نائبه المذكور، حول مسألة السماح للخواص، مغاربة وأجانب، بجلب السلاح من الخارج، وعرضه للبيع لمن رغب في شرائه من عموم الناس. ويتلخّص موقف برگَاش في النقط الآتية:

1 - بما أن جميع الدول تمنع جلب المعدات الحربية على يد الخواص، وبيعها إلى السكان، باستثناء السلاح والذخيرة الخاصين بالصيادين، فلا ينبغي للمغرب أن يخرق هذه القاعدة، ويسمح لرعاياه بالاتجار بكل حرية في هذه المواد الخطيرة.

2 - ثم إنه لمن المؤكد، في مثل هذه الظروف، أن تتملص بعض القبائل من أداء ثمن السلاح الذي تكون قد حصلت عليه، فتتعالى شكاوى أصحابه، فيؤول أمره إلى المخزن الذي قد يجد نفسه، في عدد من الحالات، مضطراً إلى أدائه.

3 - وحتى لو فرضنا أن المخزن قد عقد العزم على استخراجه منها بالقوة، فإنه يجدها مستعدة وعلى أهبة لمواجهة جنوده وحراكه، وإرغامهم على الانسحاب، نظراً لما صارت تتوفر عليه الآن من عتاد حربي حديث ومتطور، فيتعذر عليه والحالة هذه، جبرها على الإذعان.

فكان جواب المولى الحسن على هذه الملاحظات والاعتراضات مثيراً للإعجاب والاستغراب في نفس الآن، حيث خاطب نائبه قائلاً:

«... أما أصل منع دخولها (المكاحل الرومية) فهو أنها لما كانت تخدم بتطوان، طلب أهل حرفتها من أسلافنا رحمهم الله منع دخول الرومية

لِتَنْفَذَ لهم سلعتهم، فساعدوهم. وأما كون القبائل تتحمل الدين لشرائها، فتحملها له في هذه المصلحة العائد نفعها أولى من تحملها له في أغراض نفسها. وأما كون المخزن لا يدرك الغرض منها باستعدادها بها، فإن ما بيدها الآن من العدة هو ما بيد المخزن، ومع ذالك فإنها منقادة طوع يده... وحاصله، إذا ظهر لك تسريح دخولها فذاك، وإلا نعين تاجرين يجلبها من بر النصارى أحدها يبيعها بثغر من ثغور الغرب، والآخر بثغر من ثغور الحوز، فإن تجار الأجناس، إذا رأوا ذالك لا محالة يقتادون بهما في جلبها وبيعها...»[1].

وأياً كان الأمر، لا بأس أن نقدم فكرة ولو مقتضبة، عن مشتريات المخزن من العتاد الحربي، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين، من خلال الجداول الآتي:

[1]- خ. س، ك 348، ص. 329، وثيقة بتاريخ 9 ربيع الثاني 1302/ 19 يناير 1885.

الجدول رقم 46: المشتريات من العتاد الحربي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والعشر سنوات الأولى من القرن العشرين

نوع وعدد العتاد الحربي المستورد			بائعه	على يد من تم شراؤه	ثمنه	المصدر والتاريخ	ملاحظات
مدافع	بنادق	ذخيرة					
	4440			الأمينان العربي بريشة وعبد الكريم بريشة	763 ريالاً فرنسياً	ح.س، ف.ح.مح.ح، ملف رقم 7، الوثيقة بتاريخ 6 رجب 1294/ 17 يوليو 1877.	وجهت هذه البنادق من مرسى طنجة إلى فاس، حيث تسلمها الباشا سعيد بن فرجي، وأودعها في برج سيدي بونافع، ويمثل هذا العدد مجموع ما تمَّ شراؤه منها في الفترة المتراوحة ما بين 25 ذي الحجة 1293 و6 رجب 1294، الموافق لـ 9 يناير 1877 و17 يوليو 1878.
		25 قنطاراً بارود	جبل طارق	جون هي دراموند هي	3959 فرنك فرنسي	F. O. 174/ 89 وثيقة بتاريخ 12 ذي القعدة 1294/ 6 نونبر 1878	
مهراز "باقامته"			كروب	الحاج محمد بركَاش		خ. س، ك 124، ص 3، وثيقة بتاريخ 2 يوليو 1884.	تضمن كناش بالخزانة الحسنية مصنف تحت رقم 67 جرداً عاماً لما اشتري من المعدات الحربية وآلات صنعها، من ألمانيا، وإنكَلترا، وبلجيكا، وفرنسا، على يد كل من مُحمد بركَاش الإبن، ومعلمين أربعة من مدينة فاس وبمعيتهم شخص يدعى الحاج العربي جسوس، والقائد ماك لين الإنجليزي، وذلك خلال سنتي 1884 و1885. والمهراز المذكور بمثنه من بين هذه المشتريات والتي بلغت قيمتها الإجمالية، حسب نفس الوثيقة 1936545 فرنك فرنسي.

نوع وعدد العتاد الحربي المستورد: مدافع	بنادق	ذخيرة	بائعه	على يد من تم شراؤه	ثمنه	المصدر والتاريخ	ملاحظات
	1008 (مارتيني-هنري) 1008 (كومبلان)		نقابة صنع الأسلحة بمدينة لييج (Liège) بلجيكا	محمد بركاش الإبن	138600 فرنك	خ. س، ك 124، ص 3، 2 يوليو 1884.	ثمن البندقية الواحدة - 68 فرنكاً وثلاثة أرباع الفرنك.
	1000 (ونشستر)		إنكلترا	ماك لين	19780 فرنك	خ. ص. س III، حرف- ج -، مح 41، وثيقة رقم 6051 بتاريخ 5 جمادى الأولى 1302/ 20 فبراير 1885.	رسالة السلطان إلى النائب الطريس.
	5000 (مارتيني) 5000 (كومبلان)		نقابة صنع الأسلحة البلجيكية	محمد بركاش الإبن	682500 فرنك	خ. س، ك 124، وثيقة بتاريخ 20 شوال 1302/ 2 غشت 1885.	ثمن بندقية مارتيني - هنري الواحدة ومعها "سكين حربة" 77,50 فرنكاً، وثمن بندقية كومبلان ولكن "بحربة عوض السكين" 59 فرنكاً.
بطارية			كروب	"	15654 ريال	" "	
"			بلجيكا	"	12000 ريال	" "	
		500000 من القرطوس	بلجيكا	محمد بركاش الإبن	10250 فرنك	" "	
بطاريتان أخريان			كروب	" "	28388 ريال		
		1000000 من القرطوس	الولايات المتحدة الأمريكية	ماك لين	13610 ريال	م.و.م.ؤ/ مح 2، وثيقة بتاريخ 7 شوال 1302/ 20 يوليو 1885.	
		64 صندوقاً من حبة البارود	بلجيكا	محمد بركاش الإبن		خ.س، مح. ح رقم 113، وثيقة بتاريخ 16 رجب 1303/ 20 أبريل 1886.	رسالة أحمد بن موسى إلى أمناء البنيقة المراكشية بتوصلهم من أمناء الجديدة وقتئذ، الطاهر بناني والمكي والزهراء بما ذكر بمتنه.
		198 صندوقاً من القرطوس		ماك لين		" " ما بين 10 رمضان 1303، و13 ذي القعدة 1303/ 12 يونيو 1886 و13 غشت 1886.	3 رسائل للأمينين المذكورين أعلاه إلى أمناء البنيقة المراكشية بإشعارهم بتوجيه ما ذكر بمتنه.

نوع وعدد العتاد الحربي المستورد			بائعه	على يد من تم شراؤه	ثمنه	المصدر والتاريخ	ملاحظات
مدافع	بنادق	ذخيرة					
		500 قنطار من الخفيف	فرنسا	عبد الرحمن خنو من مرسليا		خ.س، مح. ح رقم 101، وثيقة بتاريخ 28 ذي القعدة 1303/ 28 غشت 1886.	رسالة الأمينين المذكورين أعلاه في شان توصلهما بما ذكر بمثنه. وذكر هذان الأمينان في رسالتين أخريين إلى المولى الحسن، في الشهر الموالي للتاريخ المذكور بمته أيضاً، بأنهما بعثا إلى الحضرة، هنا مراكش، 84 "بارة" من الخفيف محمولة على 21 جملاً. ومعلوم أن السلطان، في هذا التاريخ، كان على رأس جيوشه بمنطقة سوس.
		100000 من قرطوس المارتيني	جبل طارق	ماك لين	2900	خ. س، مح. ح رقم 175، وثيقة بتاريخ 15 شوال 1305/ 26 يونيو 1888.	وصلت هذه الحمولة من القرطوس إلى مرسى طنجة ومنها وُجّهت إلى مدينة فاس.
10000		5000000 من القرطوس	فرنسا	"نائب الفرنصيص"	50000 ريال بالنسبة للبنادق و25000 بالنسبة للقرطوس	م.و.م.ر، مح رقم 2، وثيقة بتاريخ 28 ، ربيع الأول 1307/ 22 نونبر 1889.	في رسالة بتاريخ 30 مارس 1890، طلب السفير الفرنسي بالمغرب وقتئذ من وزير البحر مُحَمد المفضل غَرِّيط إبلاغ السلطان بأن أصحاب العتاد الحربي بمثنه لا زالوا ينتظرون تسديد ما تبقى من المبلغ المالي المتفق عليه بين الجانبين.
		600 قنطارا من البارود		التاجر دانيوك البروسي	12000 فرنك فرنسي	خ. س، مح. ح رقم 241، وثيقة بتاريخ فاتح ذي القعدة 1307/ 16 يونيو 1890.	وجه هذا البارود من مدينة طنجة على يد النائب السلطاني محمد الطريس إلى مدينة الدار البيضاء، ومن ثمة يوجه إلى العدوتين، الرباط وسلا، بعد أن أَمِرَ الأمينان هناك، الصديق بركّاش وعبد المجيد بن شقرون بتسلمه، ووضعه في محل خزنه، وأداء ثمنه لصاحبه.

نوع وعدد العتاد الحربي المستورد			بائعه	على يد من تم شراؤه	ثمنه	المصدر والتاريخ	ملاحظات
مدافع	بنادق	ذخيرة					
	10000			ماك لين	100000 ريال	خ. س، ك 630، ص 7، الوثيقة بتاريخ 18 جمادى الثانية 1308/ 29 يناير 1891.	
		5000000 من القرطوس	التاجر هاسنر (Haessner) الألماني	هو نفسه	22000 ريال للمليون الواحد من القرطوس	خ. س، ك 630، ص 5، وثيقة بتاريخ 19 جمادى الثانية 1308/ 30 يناير 1891.	اتفق على أن يتسلم المخزن هذا القدر من القرطوس في خمس دفعات، يتولى تسلم كل واحدة منها، أي مليون من القرطوس، أمناء كُلٍّ من أسفي، والجديدة، والدار البيضاء، والعرائش، وطنجة، وأداء ثمنه لصاحبه.إلا أنه إلى غاية 7 ربيع الأول 1311، الموافق لـ 18 سبتمبر 1893، كان التاجر المذكور لا زال لم يتوصل بعد بالمبلغ المالي المستحق على أثمه. - م. و. م. ر، محح رقم 2.
ملغمان			كروب	الأمين الزكاري	381360 ريال	خ. س، ك 630، ص 7، رسالة السلطان إلى الطريس بتاريخ 20 جمادى الثانية 1308/ 31 يناير 1891.	
		1000000 من قرطوس كومبلان		كوتش (Gautsch)		خ. س، ك 661، ص 56، رسالة السلطان إلى أمناء الجديدة بتاريخ 8 صفر 1310/ فاتح سبتمبر 1892.	
		2000000 من القرطوس		"		م. و. م. ر، محح 2، وثيقة بتاريخ 25 ذي الحجة 1310/ 10 يوليو 1893.	

نوع وعدد العتاد الحربي المستورد: مدافع	بنادق	ذخيرة	بائعه	على يد من تم شراؤه	ثمنه	المصدر والتاريخ	ملاحظات
	20000 مارتيني – هانري كَرا من نوع سنة 1874	10750 000 من القرطوس	الشركة الفرنسية لصنع العتاد الحربي باريز	التاجر الفرنسي المستقر بطنجة برونشفيك (Braunschvig)	60000 فرنك فرنسي 157572 فرنك فرنسي	- A.G.V, 3 h 11, Rapp. n° 172 du 6 Décembre 1900, p. 1. - A.G.V, 3 h 12, Rapp. n° 178 du 23 Décembre 1900. - A.G.V, 3 h 12, E.M.A, 2ème Bureau, Note Complémentaire n° 1 au sujet de l'Introduction des Armes et Munitions au Maroc.	الملحق العسكري الفرنسي ببوخاريست برومانيا واسمه بيلارين Pellarin هو الذي أخبر بإرسال جزء من العتاد المذكور بعثته من هذا البلد إلى المغرب، أواسط دجنبر 1900.
	بنادق	قرطوس		محمد بن عبد الكريم الشيخ التازي	69041 ريال	خ. س، ك 257، ص 53، رسالة السلطان المولى عبد العزيز إلى أمناء الدار البيضاء بتاريخ 7 ذي الحجة 1318/ 28 مارس 1901.	يمثل المبلغ المالي المذكور بمثته "بقية ما جلب على يده من العدة الجهادية وقرطوسها...".
				ماك لين	10000 جنيه إنجليزي	خ. س، ك 257، ص 136، رسالة السلطان إلى أميني الصويرة بأداء المبلغ بمثته لنائب ماك لين.	
		30000 من قرطوس شاسبو	ألمانيا			خ. س، و. ز، مج 23، وثيقة رقم 115 بتاريخ 25 جمادى الثانية 1325/ 5 غشت 1907.	يتعلق الأمر بالرسالة التي وجهها أمينا العرائش وقتئذ، أحمد الصابونجي ومحمد التازي إلى الشريف محمد المراني، يخبرانه بوصول ما ذكر بمثته، ويطلبان منه إرسال البهائم الكافية لنقل هذا القرطوس إليه.
4 بطاريات من مدافع جبلية		القرطوس الكافي لها	ألمانيا	الأمين محمد المقري		خ. س، م.م.خ. ح رقم 408/ 5، وثيقة بتاريخ 2 صفر 1328/ 13 برايو 1910.	ختم السلطان المولى عبد الحفيظ رسالته إلى الأمين المقري بالتأكيد على أن "الغرض بوصول ذلك عاجلا أكيد كما لا يخفاك...".

يستوجب مضمون جداولنا هذه بعض الملاحظات نجمل أهمها في النقط الآتية:

1) بلغت نفقات المخزن على مشترياته من السلاح والذخيرة، في التواريخ الواردة، ما بين 1877 و1910، 4610842 فرنك فرنسي، ولا يمثل طبعاً هذا المبلغ إلا بعضاً مما أنفقه المغرب فعلاً في هذا المجال، خلال الفترة المذكورة كلها، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار ما اضطر المخزن إلى اقتنائه مما ذكر، بعد اندلاع فتنة الروكي بوحمارة في أكتوبر 1902.

وقد ذكر بيير كيلان في مؤلفه "ألمانيا والمغرب..."، أن مشتريات البلاد من السلاح قد بلغت مليونين من الفرنكات، ما بين 1900 و1902 فقط.

2) وكما هو الشأن بالنسبة للعهدين السابقين، دأب السلطان المولى الحسن، وبعده كل من المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، على تكليف عدد من التجار المغاربة والأجانب، أو من الأمناء وأعوان الدولة الآخرين، كالحاج مُحمد بركَاش الإبن والمتكرر الذكر في العهد الحسني، والخَرَّاب ماك لين الإنجليزي، والحاج العربي جسوس، والعربي وعبد الكريم بريشة التطوانيان، والألماني هاسنير، والفرنسي كوتش، واليهودي روبيل ولد الحزان يوسف المالحي، ومحمد بن عبد الكريم الشيخ التازي، والمهدي بن العربي المنبهي، والتاجر الفرنسي المقيم بمدينة طنجة براونشفيك، والأمين محمد بن عبد السلام المقري بِجَلْب كمّيّات معلومة من العتاد الحربي والذخيرة[1].

1- حول أسماء وصفات بعض هؤلاء الوسطاء، أنظر ما يلي:

- خ. س، مح. ح رقم 113، رسالة الذمي روبيل ولد الحزان يوسف المالحي إلى الوزير =

وتسمح لنا هذه الملاحظة الأخيرة بالإشارة إلى مظهر من مظاهر سوء نية المتعاملين مع المغرب من بائعي السلاح الأوربيين ووسطائهم في مجال تزويده بما كان يطلبه من بنادق ومدافع، إذ كان معظمهم لا يترددون في بيعه القديم منها، أو العائب، أو ما كان منها على وشك الإقصاء، والتعويض بأحدث منها صنعاً وأحسن إتقاناً.

وهذا ما نلمس صورة عنه من خلال عدد من الحالات المعبرة، استقينا أولاها مما ذكره الوزير الصدر الطيب بليماني بوعشرين إلى التاجر الإنجليزي كورتيس، في

= الصدر محمد بن العربي الجامعي، بتاريخ 9 صفر 1303/ 17 يناير 1885، في شأن نوع جديد من البنادق يقترح بيعها إلى المخزن، مبيناً ثمنها وهو 90 فرنكاً للواحدة، مع إمكانية تخفيضه كلما ارتفع العدد المطلوب منها بنسبة تصل إلى % 10، في حالة تجاوز الطلب 4000 بندقية، إلى غير هذا من المعلومات المتعلقة بالشحن والإيصال إلى المكان الذي يعينه المخزن، كطنجة أو الصويرة مثلاً.

- خ. س، مح. م.ع.ع رقم 412/ 2، وثيقة بتاريخ 24 رمضان 1313، الموافق لـ 9 مارس 1896، في شأن ما جلبه من سلاح ومنتوجات أخرى الحَرَّاب ماكلين، والكل الآن بمرسى الجديدة، وطلبه الإعفاء من تعشير سلع ومواد أخرى خاصة به، وما في ذلك من ضرر على بيت المال...

- A.G.V, 3 h 4, Rapp. du Cdt Levallois n° 2, en date du 1er Mars 1884.
- A.G.V, 3 h 4, Rapp. du même officier n° 4, en date du 1er Mai 1884.

تحدث التقرير الأول عن سفر الحاج مُحمد بركَاش الإبن إلى بلجيكا وألمانيا خلال شهر دجنبر من سنة 1884 بهدف زيارة عدد من معامل صنع العتاد الحربي بهذين البلدين.

وأما التقرير الثاني، ففيه تفاصيل وصول بركاش المذكور إلى مدينة مكناس حيث كان يوجد السلطان المولى الحسن، وبمعيته مهندس من دار كروب يدعى ريل Reil، ونائب مدير معمل كوكريل (cockerill) من سورانك (Seraing) ببلجيكا، واسمه دي ماكار (De Macar). وذلك لتقديم العتاد المستورد إلى العاهل المغربي.

- A.G.V, 3 h 11, Rapp. Burckhardt n° 172, en date du 6 Décembre 1901.

حول ما وجهه من البنادق والقرطوس من مرسى مرسليا تاجر يدعى عبد اللطيف التازي.

شأن الأسباب والدوافع التي جعلت السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن يرفض تسلم الدفعة من الجعاب التي اشتريت على يده، حيث خاطبه قائلاً:

«... فاعلم أنها قلبت، فوجدت لا تصلح للجيش ولا للعسكر، والذي يصلح لمن ذكر، يكون متقن العمل جداً ومأموناً من البارود وعلى العمل الذي تكون عليه عُدَّةُ العسكر والجيش، وأما هذه فلا يستعملها إلا أهل سوس، وحتى هم قلبوها هنا، فوجدوها رقيقة جداً، ليست في الصحة كالعدة التي يستعملونها، والذي يليق هو الذي يكون على العمل الذي كان على يد الحاج محمد بنيس في الإتقان، والصحة، والرفق في الثمن...»[1].

وأما المثال الثاني، فنقتبسه من ملاحظات السلطان المولى الحسن حول أنواع القرطوس التي تم جلبها على يد التاجر الألماني هاسنير السابق الذكر سنة 1891، حيث تبين أن الذخيرة الخاصة ببنادق كومبلان:

«... ليست بجيدة لا قرطوساً ولا باروداً، والخفيف غير جيد لعدم تخليطه بالقزدير كما هو المعهود الآن في خفيف العدة المشرطة ذات الكلاطة من تخليطه بالقزدير ليكون صحيحاً...[2].

ولكن، ماذا عن موقف الجهات الرسمية، عسكرية كانت أو مدنية، في كل من باريز، ولندن، وبركسيل، وبرلين... من هذا النوع من التعامل المصطبغ بالغش والتحايل من قبل باعة السلاح والذخيرة الأوربيين؟ الحق أن معظم هذه الدوائر، وبالخصوص الفرنسية، كانت لا تجد أدنى حرج في بيع المغرب نوعاً من السلاح تحدث عنه الناصري بقوله:

---

[1]- خ. س، ك 10933، ص. 30، وثيقة بتاريخ 16 محرم 1284/ 20 مايو 1867.

[2]- خ. س، ك 630، ص. 5 وما بعدها.

«... ومع ذلك، فينقل لنا عنهم أنهم لا يبيعوننا منها إلا ما انعدمت فائدته عندهم، لكونهم ترقوا عنها إلى ما هو أجود منها، واستنبطوا ما هو أتقن وأنفع إلا فيما قل...»[1].

وبالفعل نجد آثاراً عديدة لهذه الظاهرة في كتابات هؤلاء المتعاملين مع المغرب من الأجانب، إذ يُعَبِّرُ فيها صراحة عن نوعية السلاح الذي ينبغي تفويته إليه، كلما تقدمت حكومته بطلب في هذا الصدد. وهذا ما نفهمه بكل سهولة مما ورد في مذكرة صادرة عن مكتب الاستخبارات التابع لوزارة الحرب الفرنسية، حول هذا الموضوع، حيث نقرأ ما يلي:

«... بإمكاننا تسليم سلطان المغرب بنادق من عينة سنة 1866 من إنتاج مصانع خاصة، ولكن بعد إصلاحها وإدخال بعض التعديلات عليها في معامل صنع السلاح التابعة لوزارة الحرب، كما نستطيع تزويده ببنادق ريمنكَتون المصرية...».

وكان العتاد الحربي المزمع بيعه إلى المغرب يتكون من الأنواع والقطع الآتية:

– 16000 بندقية قصيرة تدعى موسكتان (Mousquetons) بسكينها وحربتها، بحسب 18 فرنكاً للواحدة.

– 1000 قرطوسة لكل بندقية على الأقل، وثمنها 6 فرنكات.

– بنادق من نوع ريمنكَتون ومسدسات أخرى لم يتم بعد تحديد العدد المطلوب منها، بحسب 35 فرنكاً للبندقية الواحدة، و20 فرنكاً للألف من قرطوسها.

وحتى يتمكن الليوتنان إركمان من تقديم أحسن نظرة عن العتاد الحربي الفرنسي الذي تعتزم الحكومة الفرنسية بيعه إلى المغرب، في حالة موافقة السلطان

1- الناصري، مرجع سابق، ج 9، ص. 184 - 185.

على اقتنائه من فرنسا، وبالتالي التأثير عليه، أعطيت الأوامر للمسؤولين العسكريين عن خزائن السلاح والذخيرة بمدينة مرسليا (Marseille) لاختيار أحسن النماذج وأتقنها صنعاً ليتم عرضها على أنظار العاهل المغربي، على يد إركمان المذكور[1].

وقد تحدث هذا الأخير، في تقرير رفعه إلى الحاكم العام المدني للجزائر، عن امتعاض السلطان المولى الحسن وتدمره، واحتجاجه على باعة السلاح البلجيكيين، حيث زودوا المغرب ببنادق رديئة الصنع، وقديمة. والغريب في الأمر، أن هذا الضابط، يثير هذا الموضوع وكأنه ورؤساءه أبرياء من مثل هذه التصرفات والأفعال، والحق أنهم أيضاً كانوا يبيعون المخزن سلاحاً رديئاً وقديماً، أو يُهْدُونَه بعض القطع المدفعية التي ربما يكون من الأنسب والأليق أن تعرض في متحف قومي من متاحف معروضات نوادر أنواع السلاح القديم، عوض استعمالها في ميادين القتال[2].

ثم إن هذا السلوك والنهج الْمُتَّبَعَين في التعامل مع المغرب، لم يقتصرَا على فترة معينة دون أخرى، بل ظلا قائمي الذات، على امتداد القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين.

ولنا خير دليل على ما نقول فيما تضمنته وثيقة من الأرشيف الفرنسي، بتاريخ 16 مارس 1909، أي أنها ترجع إلى ظرف زمني جد صعب وحرج بالنسبة للسلطان المولى عبد الحفيظ الذي أزاح أخاه المولى عبد العزيز عن الحكم وانفرد به في صيف سنة 1907، حيث كان في أمس الحاجة إلى العتاد الحربي.

1- A.G.V, 3 h 2, Note au Ministre de la Guerrc, E.M.A, 2ème bureau, 16.
2- A.G.V, 3 h 2, Rapp. Erckmann n° 6, en date du 28 Juillet 1878.

فوقتئذ، كانت فتنة الجيلاني بن عبد السلام الزرهوني لا زالت لم تخمد بعد، بالرغم من أنها كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، بسبب تلاشي صفوف أتباع الفتان. وانضافت إليها بؤرة أخرى من الاضطراب والفتنة، كانت قد اشتعلت في هضاب الأطلس المتوسط، على يد قبيلة بني مطير، وهذا ما حدا بالعاهل المغربي إلى تقديم طلب إلى الحكومة الفرنسية، على يد سفير فرنسا بالمغرب فرانسوا رونيو (François Regnault) للحصول على بطاريات من المدافع، وبنادق، وما كان يلزمها من الذخيرة. ووافقت طبعاً جميع الجهات المعنية بالأمر على هذا الطلب، وتقرر إرضاء رغبة السلطان، فصدرت الأوامر من أجل اتخاذ التدابير العملية لجمع قطع العتاد الحربي المزمع بيعه إلى المغرب.

وقد جاء في التقرير الذي أعدته مصالح أركان الحرب العامة الفرنسية بباريز، حول هذا الموضوع، ما يلي:

«... باتفاق مع مديرية سلاح المدفعية، ترى أركان الحرب العامة أنه من مصلحتنا الترحيب بمثل هذا الطلب، وذلك لسببين رئيسيين. يكمن أولهما في تفادي توجه المولى عبد الحفيظ إلى قوة عظمى أخرى، في حالة رفضنا لطلبه، وثانيهما يتمثل في الحصول على موارد مالية ثمينة، من خلال تخلصنا من عتاد حربي، اسْتُغْنِيَ عن استعماله منذ مدة في تنظيماتنا العسكرية...» [1].

وقبل أن ننهي حديثنا عن النقطة الأولى من مبحثنا هذا، لا بأس أن نشير هنا إلى طابع الحدة والتنافس الشديد اللذين كانا يطغيان على علاقات أفراد عدد من المفوضيات الدبلوماسية بالمغرب، وكذا أفراد البعثات العسكرية المقيمين بالبلاد بينهم، كلما تعلق الأمر ببيع كميات من السلاح إلى السلطان، إذ كان

1- A.G.V, 3 h 16, Rapp. fait au Ministre (de la Guerre).

السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى يسار الصورة، مسبوقا بخيول لا يمتطيها أحد، وتدعى خيول "الكادة"

ممثلو كل الدول يسعون جاهدين للظفر بالصفقة، مسخرين كل أنواع وأوجه الكيد، والتشويه، والتآمر، بهدف بخس سلعة ومنتوج منافس الساعة الخطير، وإقصائه من ساحة التنافس.

على أن العسكريين الفرنسيين كانوا أكثر شراسة وتحاملاً على منافسيهم في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بإركمان، أو شلومبرجي، أو بوركهارت. ولنكتفي هنا بسوق مثال واحد فقط لاستبيان رغبة فرنسا في السيطرة والاستحواذ على السوق المغربية في السلاح كما في غيره، ويتعلق الأمر بما ورد في تقرير "جدسري" رفعه إركمان المذكور إلى الحاكم العام المدني للجزائر. فقد تحدث فيه، على الخصوص، عن حرصه الشديد والمستمر على تتبع تحركات واتصالات الرعايا الألمانيين الوافدين على المغرب، بين الفينة والأخرى، لعرض خدماتهم على الحكومة المغربية، أو في زيارات استطلاعية رسمية أو خاصة للبلاد، مجنداً في ذلك شبكة من المخبرين والعملاء، من أهالي البلاد ومن "عرب تلمسان" سكان مدينة فاس.

وهكذا، ما أن وطأت أقدام الدكتور أسكار لينز (Oscar Lenz) أرض هذه المدينة، في ربيع سنة 1880، بعد انتهاء رحلته الطويلة إلى مدينة تيمبوكتو، حتى بادر إلى تَعْبِئَة عناصر من هؤلاء، وفي مقدمتهم مرافق الرحالة الألماني نفسه، علي بوطالب، من مدينة معسكر بالجزائر والذي صار يتردد على بيته ويمده بكل ما كان يرغب في الحصول عليه من أخبار.

واغتنم إركمان أيضاً الفرصة للتذكير بما كان قد تحقق على يده، في خريف سنة 1878، حين عمد إلى نسف مأمورية وكيل معامل كروب لصنع

العتاد الحربي بمدينة إيسن (Essen) الذي كان قد حل بالمغرب وقتئذ، وتوجه إلى مدينة فاس، لتقديم عينات جديدة من المدافع والبنادق إلى السلطان والعلاف الكبير محمد بن العربي الجامعي، ولكن بدون جدوى، إذ كانت أكاذيب الضابط الفرنسي ودعايته المغرضة للتشويه بسمعة ألمانيا والحط والتنقيص من جودة عتادها الحربي، قد نجحت في التأثير على نفسية أعوان المخزن الكبار واستمالتهم إلى وجهة نظره. وبعد أن سدت جميع الأبواب في وجهه، اضطر إلى جمع بضاعته والعودة إلى بلاده، خاوي الوفاض[1].

وبخصوص النقطة الثانية المقررة في مبحثنا هذا حول محاولات سلاطين القرن التاسع عشر إحياء الأسطول البحري الحربي المغربي، فإننا نصطدم بعائق

1-A.G.V, 3 h 3, Rapp, Erckmann n° 29, du 28 Avril 1880.

وانظر أيضاً:

- A.G.V, 3 h 21, Qucdenfeldt, op. cit, p. 6.

فبعد أن أشار إلى حِرْصِ فرنسا الدُّؤُوب على أن تظل المحاور المفضل للسلطان وكبار رجالات الدولة، والمستشار المسموع الكلمة، والمزود الأهم للمغرب بالسلاح وغيره من المنتوجات، وبالتالي إبعاد باقي الدول الأوربية الأخرى، وفي مقدمتها ألمانيا، تعرض إلى نازلة مواطنه بائع السلاح المذكور أعلاه، مضيفاً بأن فرنسا، وبإيعاز من إركمان المذكور والحاكم العام المدني للجزائر، استغلت المناسبة فسارعت إلى إهداء العاهل المغربي، ست قطع مدفعية جبلية قديمة، ويرجع تاريخ صنعها إلى سنة 1858، ومن النوع الذي يشحن من الخلف، الأمر الذي ساهم كثيراً في إعراض المخزن عن شراء السلاح الألماني.

- A.G.V, 3 h 9, Rapp. du Cdt Schlumberger, en date du 15 Décembrc 1895, p. 3.

إذ لا يتوقف هذا الضابط عن إبداء ملاحظات سلبية، بل تشويه وتعييب المدافع الرشاشة من نوع كاردنر (Gardner) وكذا ذخيرتها من قرطوس ملفورد (Melford) والتي اشتريت على يد القائد ماك لين الإنجليزي. وقد زاد في غيضه وحنقه كونها قد سلمت لعناصر كتيبة الحرابة التي كان يدربها الضابط الإنجليزي المذكور، عوض تسليح أفراد طابور الطبجية بها والذين كان يشرف على تدريبهم ضباط البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب.

منهجي له أهميته في مثل دراستنا هذه على الخصوص، ونعني به ندرة الوثائق، بل انعدامها حول هذا الموضوع. فباستثناء ما نقرأه في كتابات الأخباريين المغاربة عن اهتمام هذا العاهل أو ذاك بالأسطول البحري والرفع من عدد قطعه، أو على عكس ذلك العزوف عن كل نشاط أو مغامرة بحرية والانطواء على النفس، أمام تحرشات وتهديدات الأجنبي، حين كانت تميل كفة التفوق والغلبة لصالحه، هو ما كان يحدث في غالب الأوقات، أو ما ورد عن هذا الجانب في الدراسات والأبحاث الصادرة في السنوات الأخيرة، فإن ما نتوفر عليه من معلومات ومعطيات عنه يظل غثاً، لا يسمح بمعالجته بشيء من التفصيل والتوسع.

ولعل مرد هذه الظاهرة بالأساس إلى غياب البحر، أو قل إن شئت إلى انعدام أي أثر له في حياة المغاربة اليومية، مادياً وثقافياً، وفي انشغالات واهتمامات حكومتهم، باستثناء فترات قليلة من تاريخهم، أي في فترات مد الحضارة المغربية.

وأياً كان الأمر، فإن آخر أسطول بحري جدير بهذا الاسم عرفه المغرب قبل سنة 1912، كان للسلطان المريني أبي حسن علي (732-752 هـ/ 1331-1351 م)، كُلُّ الفضْل والْمَزِيَّة في إعداده وتجهيزه لشن حملات عسكرية على نطاق واسع في إفريقيا الشمالية والأندلس، قبل أن يُمْنَى بهزيمتين قاسيتين، أولاهما في وقعة طريف والمعروفة أيضاً بوقعة ريو دي سلادو (Rio de Salado) في الكتابات الأجنبية، والتي جرت أطوارها في 30 أكتوبر 1340، وثانيهما في موقعة القيروان في 10 يبراير 1348، لينتهي أمره بعد موكب العاهل المريني وهو في طريق العودة من افريقية، في مطلع سنة 1351، قاصداً المغرب الأقصى[1].

1- المنوني، محمد، "ورقات عن حضارة..."، مرجع سابق، ص. 15 وما بعدها.

وعن مآل هذا الأسطول في العهود التي تلت هذه النهاية المأساوية، والتي صادفت علو كعب العالم الغربي، وبداية تفوقه مادياً وتقنياً على باقي العوالم الأخرى، وبخاصة العربي الإسلامي، وباستثناء بعض المحاولات المحتشمة والمحدودة في الزمان والمكان، والتي استهدفت إحياء وإنعاش الملاحة البحرية، ومغالبة الخصوم في أعالي البحار، والمتمثلة في الأسطول السعدي على عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي (986-1012 هـ/ 1578-1603 م)، ومراكب وسُفن مُجاهدي "جمهورية سلا"، في النصف الأول من القرن السابع عشر، وما تمكن من جمعه وتجهيزه من ذلك السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1171-1204 هـ/ 1757-1790 م)، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فكان الإهمالُ، والتلاشي والانقراض[1].

ونظراً لاختلال موازين القوة بين المغرب ومعظم الدول الأوربية المتعاملة معه أو المهتمة بشؤونه لفائدتها، وفي إطار سياسته الهادفة إلى تفادي كل أسباب المواجهة معها، اضطر المولى سليمان سنة 1817، إلى الإعراض:

> **«... عن أمر البحر رأساً بعد أن كانت قراصين المغرب أكبر وأحسن من قراصين صاحب الجزائر وتونس...»**[2].

---

[1]- م. و. م. ر، وثيقة بتاريخ 26 شوال 1207، الموافق لـ 6 يونيو 1793، وهي عبارة عن عقد اشترى بموجبه خمسة من رؤساء البحر بالعدوتين، رباط الفتح وسلا، وهم عبد الله بن علي بركاش، وولد الحاج المكي، وقاسم بن محمد الرايسي، ومحمد بن مبارك، وأحمد بن عبد الحق فنيش سفينة شراعية من نوع بريك (Brick)، من صاحبها الرئيس خوان مانيان (Capitan Juan Magnan) بمبلغ مالي قدره 6000 مثقال.

[2]- الناصري، أحمد بن خالد، "كتاب الاستقصا..."، مرجع سابق، ج 8، ص. 133.

وبعد أن تبنى خطة "الجهاد" في البحر السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام في بداية عهده، ووفر ما يلزم من سفن، ومعدات للرئيسين عبد الرحمن بركَاش وعبد الرحمن بريطل، اضطر العاهل المغربي إلى التراجع وعدم الخوض في مثل هذا الأمر، سيما بعد أن تعرضت مرسى العرائش إلى هجوم شنته عليها وحدات من الأسطول الحربي النمساوي أواخر شهر أبريل سنة 1830 إذ، كما عبر عن ذلك الناصري بقوله:

«... لما أراد إحياء هذه السُنَّة، صادف إبان قيام شوكة الفرنج ووفور عددهم وأدواقم البحرية، وصار الغزو في البحر يثير الخصومة، والدفاع والتجادل والنزاع...»[1].

وقد تناقل هذه الرواية من جاء بعد الناصري من الأخباريين والمؤرخين المغاربة والأجانب، ومن بينهم مؤرخ مكناس، عبد الرحمن بن زيدان الذي كتب، في هذا الصدد، ما يلي:

«... ثم إن الْمُتَرْجَمَ (المولى عبد الرحمن بن هشام) هو الذي أمر، على وجه السر، بتغريق الأسطول البحري المغربي لأمر أوجبه...»[2].

بيد أن وثيقة بتاريخ 24 صفر 1250، الموافق لـــ 2 يوليو 1834، تكشف لنا النقاب عن تمسك المولى عبد الرحمن بسياسة "الجهاد" في البحر، وعن استمراره في تجهيز سفن ومراكب، وإسناد قيادتها إلى عدد من رؤساء البحر، وأمرهم بالتطواف في عرض السواحل المغربية الأطلسية. وهذا ما نفهمه مما خاطب به عامله على تطوان، القائد عبد الرحمن أشعاش، بعد أن أمره باختيار ثلاثين شاباً من أبناء

1- الناصري، مرجع سابق أعلاه، ج 9، ص. 25.

2- ابن زيدان، عبد الرحمان، "إتحاف أعلام الناس..."، ج 5، ص. 153.

المدينة الأقوياء صحياً والمتوفرين على قسط من الفهم والذكاء، والقادرين على متابعة دروس وتداريب في الملاحة البحرية، حيث خاطبه قائلاً:

«... فقد أردناهم يتوجهون في مركبينا الجهاديين صحبة الرئيسين بريطل وبركاش. فقد أردنا إحياء السنة الجهادية، ولا ينبغي للثغور خلوهم ممن يعرف أمور البحر والسفر فيه وخصوصاً ثغر تطوان وطنجة...»[1].

على أن هذا لا يعني بالضرورة استئناف عمليات الهجوم والتصدي إلى بعض السفن والمراكب المارة بالقرب من السواحل المغربية، إذ أن ذلك ما لم يعد في متناول قطع حربية كانت تفتقر لأبسط التجهيزات العسكرية، وإلى الجنود والأطر المؤهلين للعمل في هذا القطاع، علاوة على أن عبارة "مركبينا الجهاديين"، لا يقصد منها الغزو والقيام بهجومات في البحر، بقدر ما يقصد منها الدفاع عن النفس وعن بيضة الإسلام.

ويبدو أيضاً أن السلطان لم يكن دائماً راضياً على عمل وتصرفات هؤلاء الرؤساء، فتهتز مشاعره من شدة الانفعال والاغتياض، كما نلمس ذلك ممّا كتبه إلى عامل طنجة عبد السلام بن محمد السلوي، مخبراً إياه بعدم رضاه على الرئيس عبد الرحمن بريطل، حيث قال:

«... فقد وصلنا كتابك صحبة الحاج عبد الرحمن بريطل قَبّحَه الله، ووصل صحبته ما سطره السلوي في شأنه، (ولعله يقصد الرئيس عبد السلام بن محمد السلوي)، وما أدى عنه، وصير عليه، فهاؤلاء الرؤساء إنما يكثرون علينا من الآراء والأقوال والدعوى، وإذا احتاجهم الإنسان، فعلوا مثل هذه الْمُوبِقَة، وباءوا بالخزي والهوان...»[2].

---

[1]- خ. س، مح. ر، وثيقة رقم 1/ 26/ ك 5.

[2]- خ. س، مح. ر رقم 33، وثيقة بتاريخ متم شعبان 1255/ 7 نونبر 1839.
وردت إشارة إلى الرئيس الشريف السلوي في:
- ابن زيدان، عبد الرحمن، "إتحاف أعلام الناس..."، ج 5، ص. 151.

بيد أن الأسطول المغربي لم يتعزز بسفن ومراكب حديثة الصنع وكبيرة الحجم إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعد أن فطن المولى الحسن، بحدسه الثاقب، وبخربته الواسعة، إلى الأهمية المتزايدة التي صار البحر يكتسبها في علاقات المغرب مع الخارج، وإلى الفوائد المتنوعة التي يمكن للمخزن أن يجنيها من خلال استغلاله للواجهة البحرية الأطلسية على الخصوص بهدف مراقبة سواحل البلاد، ونقل الجنود من نقطة إلى أخرى، ومدهم بالمؤن، والعدة، ومواد أخرى، قد يتعذر، في عدد من المناسبات، إيصالها إليهم عن طريق البر. وتوجت مساعي السلطان المولى الحسن الحثيثة سنة 1885 بتسلمه أول قطعة تكون منها الأسطول البحري الحديث، ويتعلق الأمر بالسفينة البخارية "الحسني" التي تم صنعها بأوراش مدينة ليفربول الإنجليزية، وتَكَوَّن طَاقَمُهَا، أول الأمر، من رُبَّان وتقنيين إسبانيين، قبل أن يعوضوا، سنة 1895 بآخرين من ألمانيا، الأمر الذي أثار زوبعة من الاحتجاجات من قبل السفير الإسباني بالمغرب وحكومته.

وفي شهر أكتوبر من سنة 1892، حصل المغرب على قطعة ثانية من شركة وورمان (Woermann) الألمانية، ويتعلق الأمر بسفينة الجر ونقل المسافرين على مدى مسافات قصيرة "التريكي".

سنتان بعد هذا التاريخ، وبالضبط في شهر سبتمبر 1894، انضافت إلى الوحدتين السابقتين سفينة بخارية أخرى، تم صنعها بأوراش مدينة "بريمن" (Bremen) بألمانيا، وأطلق عليها اسم "التُّرْكِي"، وعلى متن هذه السفينة نقلت مدافع كروب الضخمة وباقي التجهيزات الأخرى الخاصة ببرج الرباط.

وأخيراً، تسلم المغرب سفينة "البشير"، من صنع أوراش أورلاندو فراتلي بليفورنة (Orlando Fratelli di Levourna)، وتعد أحدث وأهم سفينة حربية حصل عليها المغرب خلال هذه الفترة[1].

1- اعتمدنا، في سوق هذه المعلومات، على المصادر والمراجع الآتية:

- خ. س، ك 630، ص. 3، رسالة السلطان إلى الطريس، بتاريخ 6 ذي القعدة 1308، الموافق لـ 13 يونيو 1891، يخبره فيها بصدور الأمر إلى أمناء بعض المراسي بأن يوجهوا له مبلغ 77142 ريال، برسم "القسمتين الحاليتين من ثمن المركب الحربي..." ليدفعه بدوره إلى السفير الإيطالي بطنجة.

وأما الحصة من المال التي كان على أمناء كل مرسى من المراسي المعنية بهذا الأمر، فكانت على النحو الآتي:

- الدارالبيضاء = 40000 ريال
- الجديدة = 20000 ريال
- أسفي = 10000 ريال
- طنجة = 7142 ريال

- خ. س، ك 630، ص. 115، رسالة السلطان إلى أمناء مرسى الرباط وسلا، بتاريخ 10 شعبان 1310، الموافق لـ 25 يونيو 1893، في شأن العقد المبرم مع الألمانيين الأربعة لقيادة وتشغيل السفينة التريكي "المنشا لجر الفلايك بمرسى العدوتين"، مدته سنة اعتباراً من 21 أكتوبر 1892، مع تحديد ما يعطاهم شهرياً في راتبهم، ومؤونتهم، على النحو الآتي:

- "الرايس" = الراتب = 90 ريالاً، المَؤُونة = 15 ريالاً.
- خليفته الأول = الراتب = 65 ريالاً، المؤونة = 15 ريالاً.
- خليفته الثاني = الراتب = 45 ريالاً، المؤونة = 15 ريالاً.

وأما "المسلمون الأربعة من أهل طنجة الموجهون معهم..."،فيعطاهم "مثل ما يعطى لأمثالهم من البحرية من المئونة".

- خ. س، ك 630، ص. 136، رسالة السلطان إلى الطريس في شأن توجيه السفينة "التريكي" من مرسى العدوتين الرباط وسلا إلى العرائش، وهي بتاريخ 23 محرم 1311، الموافق لـ 6 غشت 1894.

- ابن زيدان، عبد الرحمن، "إتحاف أعلام الناس..."، ج 2، ص، 503، في شأن إنجازات =

بيد أن كل هذه الجهود الهائلة والمساعي الحميدة التي بذلها المولى الحسن، في سبيل إنعاش وتطوير قطاع البحرية العسكرية، لم تؤت أكلها وذلك لأسباب بشرية، ومادية، وتنظيمية. وهكذا، فما كاد المخزن يتسلم السفينة الحربية "البشير"، وهي أحسن قطعة من نوعها أمكنه الحصول عليها، بعد انتظار دام عشر سنوات بالتقريب، حتى بادر إلى بيعها والتخلص منها، حيث اشترتها منه الحكومة الكولمبية، في شهر يبراير من سنة 1902. ونفس المصير سبق وأن عرفه "الْحَسَنِي" سنة 1900، حيث بيع لشركة ملاحية مقرها بالجزائر العاصمة، مقابل 20000 ريال.

لقد حدث هذا طبعاً في ظروف جد صعبة ودقيقة، ساهمت في تعقيد مهمة المولى عبد العزيز الذي وجد نفسه بغتة، على إثر وفاة الوزير الصدر أحمد بن موسى في 17 مايو 1900، أمام مشاكل كبرى وشائكة، قد يستعصي أمر التغلب عليها حتى على من كان أكبر منه سناً وأكثر تجربة. فعلى المستوى الداخلي، سجلت الفترة بداية حدوث تصدع في الجهاز المخزني، نتيجة احتدام الصراع والتنافس في صفوف أعوان المخزن الكبار من أجل اكتساب ثقة السلطان الشاب، والظفر بمودته وتَعَرُّض مالية الدولة إلى التبذير والإتلاف، مما أدى إلى إفلاسها، واضطرار المخزن إلى الاقتراض من الدول الأوربية التي سارعت إلى تقديم الأموال المطلوبة، وأخيراً، اندلاع حركات عصيان وتمرد هنا وهناك.

= السلطان المولى الحسن في قطاع الملاحة البحرية العسكرية والمدنية.

- A.G.V, 3 h 21, Cap. Larras, « L'Occupation du Maroc », op. cit., p. 22.

في شأن قطع الأسطول الحربي المغربي، عددها وقيمتها الحربية.

- Guillen (P.): « L'Allemagne et le Maroc… », op. cit. P. 327 et suiv.

ويتبين لنا أيضاً مما سبق ذكره أن الربابنة والتقنيين الذين كان المخزن يعول عليهم في تشغيل وتحريك سفنه ومراكبه الحديثة هم جميعاً أوربيون، وألمانيون على الخصوص، في حين كان المغاربة يقومون بالأعمال والخدمات العادية والمعتادة بالنسبة لِبَحَّارَةِ أي مركب بحري كان.

ومن ثمة تلمسنا لمسألة الأطر والعاملين في قطاع البحرية العسكرية. فعلى امتداد القرن التاسع عشر بأكمله، وبالرغم من محاولات السلطان المولى الحسن الهادفة إلى تكوين شبان مغاربة في فن الملاحة، وقيادة السفن والمراكب، إذ كان بعضهم توجه لهذه الغاية إلى إيطالية على الخصوص، في إطار البعثات الطلابية إلى الخارج للتعلم والتكوين في تخصصات عسكرية وهندسية مختلفة، فإن عددهم، في آخر المطاف، لم يتجاوز بضع مئات، علماً بأن هؤلاء "البحرية" هم أقرب إلى أُجَرَاءٍ، يُسْتَخْدَمُون في عمليات شَحْنِ وإِفْرَاغِ السُّفُنِ والْقَوَارِبِ مِن حَمُولاَتِهَا، منهم إلى جنود البحرية[1].

1- A.G.V. 3 h 1, Mémoire du Cap. Burel, op. cit., 1809.

قال بوريل إن عدد جنود البحرية المعينين للخدمة بالمراسي الآتي ذكرها هو على النحو الآتي:

طنجة = 200؛ العرائش = 250؛ الرباط = 400.

– خ. س، مح. ر رقم 2/ 6/ ك 5، رسالة السلطان إلى عبد السلام السلوي، عامل طنجة والعرائش، يأمره فيها بتمكين الوافدين من جنود البحرية وقوادهم، وهم من مدينة الرباط، على العرائش، بقصد إصلاح مركبين بها، من مؤونتهم اليومية على النحو الآتي:

– "الرايس" = 3 أواق؛ "الباشا رايس"، و"اليكانجي" = درهمان؛ الجندي البحري = 6 موزونات.

– خ. س، ك 299، وثيقة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1278، الموافق لــ 19 نونبر 1861، حيث أشير إلى عدد جنود البحرية في العدوتين، وهو 300 نفراً في الرباط ومثلها في سلا.

– خ. ص. س، سلسلة II، حرف – ب –، وثيقة رقم 512 بتاريخ 10 رمضان 1294، الموافق لــ 18 سبتمبر 1877، ورد فيها أمر السلطان إلى عامل سلا محمد بن سعيد باختيار شبان من أبناء المدينة للتوجه إلى الخارج، بهدف التكوين في "علم البحر والرياسة". =

الخـــاتمـــة

حاولنا، من خلال دراستنا هذه لموضوع الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، استغلال عدد وافرٍ من الوثائق المخزنية. وقد سمح لنا استنطاقها بالتركيز على بعض الجوانب والقضايا دون غيرها، آملين أن تُساعد على فهم وتَلَمُّس أَفْضَلَيْنِ لخُصوصيات مؤسسة الجيش ومكانتها في الجهاز المخزني وقتئذ.

وهكذا، عملنا على استجلاء بعض ملامح الدولة المغربية، بُغية وضع المؤسسة المذكورة في إطارها السياسي والاجتماعي والتنظيمي، على ضوء المستجدات التي عرفها على المُستوى الداخلي من جهة، والتطورات التي كانت تُمَيِّزُ تعامُلَه مع الدول الأوربية من جهة أخرى. وقد تساءلنا، في هذا الإطار، عن خصائص بِنْيَة الجيش المغربي البشرية، وعن أساليب وأوجه تكوين وتدريب عناصره على تقنيات وطُرُق الحرب والقتال الحديثة، وإلى أيِّ حَدٍّ كان هؤلاء يؤدون مأموريتهم، ويساهمون بالتالي في شَدِّ أزر الدولة ومساعدتها على تدبير وتسيير شؤون البلاد، والدفاع عن حوزتها، كلما دعت الضرورة إلى ذلك،

= - F. O 174/ 144.

50 جون هي دراموند هي إلى النائب السلطاني مَحمد بركَاش، في شأن عزم السلطان توجيه 50 شاباً "للركوب في قراصين الإنجليز لتعلم قوانين خدمة البحر..."، الرسالة بتاريخ 27 محرم 1302/ 17 نونبر 1884.

- A.G.V, 3 h 11, Rapp. Schlumberger n° 22, du mois de Juin 1897, p. 9.

في سياق الحديث عن عودة خمسة طلاب مؤخراً من إيطاليا حيث يتكونون هناك في تخصيص الملاحة البحرية، لينضموا مستقبلاً إلى القيادة العامة للسفينة التي كانت تصنع وقتئذ في أوراش مدينة ليفورنة، عقب على ذلك بقوله:

«... إنه لمن المؤكد ألا يستطيع أشخاص لم يسبق لهم أن تلقوا أدنى تكوين مدرسي، أن يصبحوا، خلال بضع سنين، ضباطاً في البحرية...».

مبْرِزين، في نفس الآن، الدور الأساس لقبائل الكَيش وعبيد البُخاري، باعتبارهما قُوتين مُنظِّمَتين وهَامَّتين، ولا سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ كان بإمكان المخزن التعويل عليهما في كل وقت وحين. وحاولنا أيضاً تتبع سياسة المخزن في هذا المجال، وإعطاء فكرة عن أعداد هذين التنظيمين وتطورهما على امتداد القرن التاسع عشر، كما قُمنا بنفس العملية بالنسبة لحُراك القبائل وعساكرها، وجُند النظام.

ومن الخلاصات التي سَمَح لنا استقراء الوثائق بالتَّوَصُّل إليها، أن أعداد تنظيم عبيد البُخاري وقبائل الكَيش، كانت تتراجع باستمرار، على امتداد القرن التاسع عشر، لأسباب سياسية ومالية وتنظيمية، ولاسيما بعد الشروع في تأسيس النواة الأولى لعسكر النظام، غداة وقعة إيسلي سنة 1844، وإسناد مهام تكوين عناصرها، أول الأمر، إلى ثُلَّةٍ من الضُّبَّاط والعسكريين المغاربيين والمشارقة، ثمّ في مرحلة لاحقة إلى مُكَوِّنين وعسكريين إنجليزيين وفرنسيين على الخصوص. وقد تَبَيَّن لنا هذا كُلُّه من الأرقام والبيانات التي أثبتناها في جداول مُفَصَّلَة، أشفعناها بأخرى عن الرَّوَاتب والأُجور.

وفيما يتعلَّقُ بحُرّاك القبائل الذين كان يُجندهم المخزن، ويَزُجُّ بهم في ميادين القتال، كُلَّما دعت الضَّرُورة إلى ذلك، فقد أدلينا في شأنهم أيضاً بأرقام مُفصَّلة وبيانات مُتنوعة عن أعدادهم، وانتسابهم القَبَلِي، وطريقة ومقاييس اختيارهم وتعيينهم، وهو الأمر الذي حَمَلَنَا على الاعتقاد بأننا نساهم في التعريف بظاهرة الحركة وأدَقِّ جُزئياتها وتفاصيلها البشرية والتنظيمية والمادية.

وأمكننا أيضاً استجلاء التحول الهام الذي أخذ يطرأ على تركيبة الجيش، ولا سيما غداة حرب تطوان، حيث أضحت أعداد الرُّماة والطُّبْجِيِّين أي المِدْفَعِيِّين في ازدياد مُستمر، في حين أخذت أعداد الخَيَّالة في التراجع. إلا أن هذه الظاهرة لا تعني البتة أن مفهوم وتصور المسؤولين العسكريين المغاربة، وفي مقدمتهم السلطان طبعاً، للعملية الحربية بِرُمَّتِهَا قد تَغَيَّر عَمَّا كان عليه الأمر أيام العرب ومن شابَههم من الأُمَم والشعوب، أي أن طريقة المغاربة الحربية ظلَّت تُعتمد على تاكتيك الكَرِّ والفَرِّ، وبالتالي ترجيح كفة سلاح الفُروسية على باقي التنظيمات العسكرية الأخرى.

وتعرَّضْنا أيضاً، في مرحلة مُوالية، إلى مسألة السلاح الناري والذخيرة اللذين كان المخزن يُزود بهما مُقاتليه من الكَيش والعسكر، فَتَبَيَّن لنا من مصادرنا، أن معظم أنواع البنادق والمهاريس، والمدافع على الخصوص، كان يَرْجِعُ تاريخ صنعها دوماً إلى عدة سنين خلت، وتُوجد في حالة سيئة ورديئة بسبب قلة العناية والاهتمام، وانعدام أعمال الصِّيانة، وهذا ما كان يجعلها عديمة الفائدة، إذا ما قُورنت بنظيراتها التي كانت بيد عناصر الجيوش الأوربية. وسواءٌ تعلق الأمر بالبنادق والذخيرة التي كان يتم صُنعها في معامل الدولة هنا وهناك، وبالخصوص في معامل تطوان، والعرائش، وفاس، أو بالتي كان يتم صُنعها في إطار عائلي وعشيري، فإن وسائل الإنتاج المستعملة، والأساليب المعتمدة، كانت بدائية وتقليدية، لا تَرْقى البتة إلى المُقارنة بما كان عليه الأمر في مصانع السلاح الحديثة بأوربا. وأمَّا العتاد الحربي المستورد من الخارج، أي من إنكَلترا، وبلجيكا، وإيطاليا، وفرنسا على الخصوص، فكان لا يَخْرُجُ عن أحد أمرين. فإمَّا أن تكون مُعظم قطعه عائبة وغير مُتقنة الصُّنع، وإما أن تكون من النوع

القديم الذي أصبح في وقت تفويته إلى المغرب مُتَجاوزاً تقنياً وعسكرياً، وتمّ الاستغناء عنه في التنظيمات العسكرية الأوربية. وهكذا، تنضاف سلبيات وعوائق العتاد الحربي العائب والمُتقادِم إلى قِلّة استعداد المحاربين المغاربة، وجهلهم بأساليب ومناهج القتال الحديثة. وانصب اهتمامنا أيضاً على أطر الجيش، فعملنا على التعريف بعدد وافر منهم، وتبيَّن لنا أنهم كانوا لا يتوفرون على أدنى قسط من التعلم ولا أدنى رصيد من التكوين العسكري والحربي، وبالتالي جهلهم التام بفنون ومناهج الحرب العصرية، وبما كان يجري من حولهم من أحداث ووقائع. لقد كانوا صورة حية لما كانت تمثله هذه المرحلة، موضوع دراستنا، من تطور اجتماعي، وثقافي، وتقني بالنسبة للمجتمع المغربي وقتئذ. على أنّ هذا لا يعني بالطبع التنقيص من شجاعتهم وإقدامهم، أو إنكار ما كان لبعضهم من دراية ومهارة في ميادين القتال، وفي تسيير وقيادة الرجال، وإنما قصدنا هنا الإلحاح على أن هؤلاء القُواد لا معرفة لهم بمناهج وطرق الحرب العصرية، كما كان يتَلَقَّاهَا نُظَرَاؤهم في المدارس والمعاهد الحربية الأوربية، إذ كانوا يُحَاربون، ويذهبون إلى ميادين القتال، وكُلُّ ما يتوفرون عليه من خِبْرة ومعرفة بالحرب وشؤونها، يَتَلَخَّص فيما قد اكتسبوه انطلاقاً من تجاربهم في المعارك التي كانت تَخُوضها قبائلهم.

وأما ما كان يُقدمه المخزن من أجور ومؤن إلى هؤلاء القواد ورجالهم، كَيشاً كانوا أم عسكراً، فإنها كانت جد زهيدة لا تفي بالغرض، ولا تكفي البتة لِسَدِّ حاجيات الفرد الضرورية، فما بالك إذا كان عليه إعالة أسرة من زوج وثلاثة إلى أربعة أبناء على الأقل. ومن ثمة كان اضطرار معظمهم إلى مُزاولة عمل آخر، في أوقات الفراغ من الخدمة في الجندية، كأُجراء أو حرفيين أو باعة

متجولين، سعياً إلى كسب بعض الأواقي، عساها تُساعد على مُواجهة تكاليف العيش وشظفه.

على أنّ من كان بيده مال كثير، ولا يتأتى ذلك طبعاً إلا لثلة من الكُبراء، كانوا يتحولون إلى تُجار مرابين حقيقيين، يستثمرون أموالهم في عمليات تجارية كانت تتخذ من المحلة نفسها سُوقاً كبيراً ومُتَنَقِّلاً، فيحصل عموم الجُند على بعض المواد بالنَّسِيئَةِ، ريثما يتوصلون برواتبهم ومؤنهم، متخذين بذلك من المجال الجغرافي المتنوع والفسيح الذي كانت تتحرك فيه المحلة السلطانية أسواق مُربحة.

ثم تعرضنا، بعد ذلك، إلى لباس الجند، فلاحظنا شيئاً من التشابه بينه وبين ما كان يرتديه باقي سكان البلاد، ولاسيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر. بَيْدَ أنه، واعتباراً من بداية عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، صار المخزن يقتبس قطعاً من الزِّيِّ العسكري التركي والأوربي، مُدمجاً إياها في كسوة عناصر جيش "النظام" على الخصوص، في حين ظلّ معظم أفراد الكَيش والعسكر، وحُراك القبائل طبعاً، يَرْتَدُون اللباس التقليدي المغربي الفضفاض الذي كان يعيق بالضرورة عن الحركة، ولَرُبَّما يليق ويواتي هُواة ألعاب الفروسية أكثر مما كان يصلح ويُناسب من كانت خدمتهم بالأساس، تتلخَّص في الفَرِّ والكَرِّ، وفي تسلق الجبال واقتحام الأوعار، وفي عبور الأودية والأنهار، وفي حمل الأثقال وتمهيد السُّبل والمسالك، في الأيام القائضة، كما في الليالي الظلماء العاصفة. واغتنمنا الفرصة أيضاً للحديث عن أنواع الثِّياب والمنسوجات التي كان المخزن يستعملها في إكساء جنوده وقواده، وعلى يد من كانت تُنْجَزُ هذه العملية، وما هي أهم

المراكز الحضرية التي كان يَتِمُّ بها صُنع البِذَلِ، والنعال، والعمائم؟ ويُمكن إسقاط نفس الملاحظة على قطاع السكن وإسكان أفراد الجيش، إذ لم يكن يوجد بالمغرب وقتئذ ثكنات أو محلات جماعية، مَبْنِيَّةٌ مَسَاكِنُها من الحجارة والطين، يأوِي إليها هؤلاء الناس، في حالة الإقامة أو الترحال. فالوسيلة الوحيدة المستعملة لإيقائهم من حَرِّ الشمس، وبُرودة الطقس وتَهاطُل الأمطار هي أنواعٌ من الأخبية والخيام المختلفة الأشكال والأحجام التي كانت تُصْنَع في كبريات المراسي والحواضر. على أن المخزن كان يعمل على توفير سكن قَارٌّ إلى ثُلَّةٍ من كبار قواد ورؤساء الجيش، إمَّا عن طريق التمليك أو الإيجار، كُلما حَطَّت المحلة الرحال بإحدى العواصم الثلاث، فاس، ومكناس، ومراكش على الخصوص. وقد أمكننا، في هذا الصدد، تقديم معلومات ومواصفات دقيقة عن سعة وحجم نماذج من الدور التي كان يُخصصها المخزن لمساعديه العسكريين، أو ينعم عليهم بها. ثم عزَّزْنا ذلك ببيانات ومعطيات كمية حول أثمنة كراء أنواع شتى من الدور والمباني في جهات مختلفة من البلاد، وفي تواريخ تُغَطِّي تقريباً القرن التاسع عشر بأكمله، بهدف إعطاء فكرة عما كان يمثله الإنفاق على سُكنى الفرد وأسرته من عِبْءٍ على القُدرة الشِّرائية لمغاربة الفترة المذكورة، وفي مقدمتهم قواد ورُؤساء الجيش. وانسجاماً مع سياسته في التعامل مع عناصر الكَيش والعسكر، ومن أجل ضمان ولائهم ووفائهم للدولة، وتمييزهم عن عموم السُّكَّان، دأب المخزن على تمتيعهم بعدد من الامتيازات والإنعامات، كإقطاع كبرائهم مثلاً أراضي فلاحية هنا وهناك، مع تَخْوِيلِهِم حق الانتفاع من أنصبة من مياه السَّقْي، وإعفاء الجميع من أداء الضرائب غير الشرعية، ومن الكُلَفِ والوظائف، ومنحهم صِلاَتٍ وإنعامات في مُناسبات معينة كالأعياد مثلاً.

وتعرَّضنا أيضاً إلى مسألة تطبيب وعلاج مرضى وجرحى أفراد الجيش، وخَلُصْنَا إلى القول بأنه لا شيء يُذكر في هذا المجال، وبأن ظروف عيشهم وعملهم كانت تُساعدُ كثيراً على تَفَشِّي مختلف الأمراض والأعراض في صفوفهم أكثر مما كان يحدُثُ في صُفوف الفئات الاجتماعية الأخرى، وبالخصوص حين كانت تجتاح البلاد القُحُوط والمجاعات، وما كان يَعْقُبُهَا من ويلات ومصائب الأوْبِئَة والطواعين، كالْكُولِيرَا والتِّيفُوئِيد مثلاً.

وكان ينضاف إلى الآثار السلبية والسيئة للجوائح الطبيعية والأمراض المُعدية، ضُروبُ وأصنافُ التعسفات والمضايقات والابتزازات التي كانت تستهدفهم على يد قوادهم ورؤسائهم، وكذلك على يد الولاة والحكام الآخرين.

واسْتَأْثَرَ باهتمامنا أيضاً موضوعُ سلوك أفراد الجيش، قُواداً وأنفاراً، سواء تعلق الأمر بما كان يَتَخَلَّلُ علاقاتهم اليومية وظروف عملهم من مشاكل وصراعات، في معسكراتهم ومُخَيَّماتهم، ساعة التوقف والاستقرار، أو وقت الظَّعن والتَّرْحَالِ، أو بما كان يصدر عن بعضهم من أقوال في تعاملهم مع غيرهم من مكونات المجتمع المدني، وبالخصوص سكان البوادي، وهو الأمر الذي أتاح لنا فرصة استبيان وتلمس مُستواهم الثقافي والفكري، وكذلك بؤس أوضاعهم المادية والمعيشية، والتي تُفَسِّرُ جوانب عديدةً من مُمَارساتهم وتصرفاتهم، الأمر الذي كان يدفع ببعضهم، بين الفينة والأخرى، إلى الهروب من أماكن خدمتهم، أو من الحركة ومعهم، في غالب الأوقات، لوازم المخزن أو القبيلة الحربية.

وأولينا الاهتمام أيضاً لظاهرة الانتفاضات والتمردات في مغرب القرن التاسع عشر، مُتسائلين عن الأسباب والدوافع المختلفة التي ساهمت في إيقاد

نيرانها، وتأجيج لهيبها، ونشر فتيلها، حيث ركّزنا على انتفاض قبيلة الرحامنة التي اهتز لها حوز مدينة مراكش بأكمله، في بداية عهد السلطان المولى عبد العزيز، وتوسعنا بعض الشيء في الإحاطة بجميع جوانبها وخلفياتها، بهدف إعطاء فكرة عن الدور الهام الذي كان يضطلع به عناصر الجيش في استتباب الأمن وقمع حركات العصيان ضد المخزن، دون إغفال أنَّ تَرَدِّي الأوضاع المادية والاجتماعية لفِئات عَريضة من المجتمع المغربي، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الخصوص، وتَدَنِّي مستوى عَيْشِهَا بسبب تمكن اقتصاد السوق وغزو المنتوجات الأوربية للأسواق المغربية، ودسائس الدول الاستعمارية، كلها عوامل ساهمت في تأجيج غضب السكان وجعلهم أكثر تقبُّلاً وتَحَمُّساً لدعاية وأكاذيب مشعوذين ومُغامرين من أمثال الجيلاني بن عبد السلام الزرهوني، أو أحمد الريسوني.

وعند تناولنا لمسألة خطط المخزن الدفاعية المتمثلة أساساً في سلسلة الأبراج والحصون التي كانت تتخلَّلُ الواجهة الأطلسية من البلاد على الخصوص، وفي القصبات والإدالات المنبتة في رُبُوعِهَا، ناقشنا مصطلح "الجهاد" الذي ظل حاضراً باستمرار في الكتابات المخزنية وغيرها على امتداد الفترة موضوع بحثنا هذا، فَتَبَيَّنَ لنا أن لفظة "جهاد" قد استُعملت في معنى الدفاع عن حوزة الوطن، وليس في معنى حمل الآخر، عن طريق الترغيب أو الترهيب، على الإذعان إلى الكلمة الحق واتباع سبيل الهداية والرَّشاد، وهو الأمر الذي كان يقتضي الدخول معه في مُجاهدة ومُكَابدة، وفي حرب ومُواجهة خارج الوطن بعيداً عن الأهل والولد.

وأما فيما يخصُّ القصبات والإدالات والقلاع المنتشرة في الجهات المختلفة من البلاد، في الجبال والوديان، وكذلك على امتداد المسالك الكُبرى التي كانت تُمَثِّلُ الممر الطبيعي والضروري للقوافل التجارية، وللسَّابِلَة، ولكتائب وتجريدات الجيش، فقد عملنا على التعريف بخُصوصياتها، وبأعداد رجالها وما كانوا يَتَقَاضَوْنَهُ من مُؤَنٍ وَرَوَاتِبَ، وكذا بعلاقاتهم بالقبائل المُجاورة لهم، ناهيكَ عَمَّا كان يُنْتَظَرُ منهم القيام به من طرف المخزن، والمتمثل، قبل كل شيء، في الحرص والسهر على استتباب الأمن، وإجْرَاءِ الأحكام والأوامر المخزنية.

وحَرِصنا أيضاً على التوسع في معالجة ظاهرة الحركة في مغرب القرن التاسع عشر، والتركيز على جوانب وإشكالات لم يسبق أن تعرض إليها من الباحثين مَنِ اهْتَمَّ بِمُؤَسَّسَة الجيش المغربي في الفترة الزمنية موضوع دراستنا هذه. وهكذا، عملنا على إبراز واستجلاء خصوصياتها وخلفياتها السياسية، والاجتماعية، والمادية، كما حاولنا رصد التطور الذي طرأ عليها، على امتداد الفترة المذكورة، وذلك من خلال موضوعات مُعَيَّنَةٍ ودَقِيقَةٍ، كعبء الحركة مثلاً على القبائل، أو فريضتي تموين الحراك، أو حمل أثقال المخزن، أو امتناع بعض الطوائف والقبائل عن المُشاركة في حملة السلطان العسكرية، سواءٌ تعلق الأمر بعهد السلطان المولى الحسن الذي اقترن اسمه بالحركة في ذاكرة المغاربة حتى مطلع القرن العشرين، أو بِفَتْرَتَي حكم والده السلطان سيدي محمد، وجده السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام.

هذه إذن أهم النقط والجوانب التي تعرَّضنا إليها في البابين الأولين من بحثنا، وهَمَّت قضايا ومواضيعَ ذات الصلة بتنظيمات الجيش وفُرقه، وعدد

رجاله، ورواتبهم، وسلوكهم، ولباسهم، وسلاحهم، إلى غير ذلك من طرق وأساليب التنظيم والتسيير، كما انْصَبَّ اهتمامنا على إبراز الخدمات والمهام التي كانت تُناط بهم، وفي مُقدمتها الإسهام في استتباب الأمن، وقمع الانتفاضات والتمردات، وتبليغ وتنفيذ الأوامر المخزنية، ناهيك عن ظاهرة الحركة وأهميتها في تدبير شؤون البلاد.

وسواء تعلق الأمر بالوسائل المادية والتقنية التي كان يُسَخِّرُها الجنود في أداء مهامهم وإنجاز أعمالهم، أو بالمُؤَهِّلاَت الثقافية والعسكرية لهؤلاء الجنود أنفسهم، فإننا ندرك بدون أدنى تعب أو عناء، أننا أمام جيش بلد تقليدي ذي بنيات اقتصادية، واجتماعية، وذهنية عتيقة. وبديهي أن تكون مَرْدُودِيَّته وخدماتُه، بالمقارنة مع الجيوش الأوربية الحديثة جد محدودة، إذ أمكننا الوقوف على أمثلة عديدة في مصادرنا لنقائصه، وعُيُوبِهِ ومواطن الضعف والخلل في طُرُق تدبير أموره وقتال رجاله.

هذا، وقد خصَّصْنَا الباب الثالث والأخير من عملنا هذا للحديث عن مجهودات سلاطين الفترة، وفي مقدمتهم السلطان المولى الحسن، والرامية إلى تحديث قطاع الجيش وتطوير أساليب عمل رجاله، حيث تعرضنا، في فقرة أولى، إلى إشكالية العون الأجنبي، وما هي الجهة الخارجية الممكن الركون إليها والتعويل عليها لإنجاح مشروع المخزن هذا، إذ كان يتعين إمَّا الاقتداء بتجربة بعض الدول المشرقية في هذا المجال، أي تركيا ومصر، أو الاستعانة بخبرة العسكريين الأوربيين ومهاراتهم الحربية.

وقبل هذا وذاك، تَساءَلْنَا عن الدوافع والأسباب السياسية والثقافية التي حملت كُلاًّ من العاهلين المولى عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه سيدي مُحمد، على نبذ كل تقارب وتعاون وثيق مع الدول الأوربية التي ما فتئت تتضح وتتأكد مخططاتها الاستعمارية ونواياها الحقيقية في البلاد، منذ وقعة إيسلي سنة 1844 وحرب تطوان سنة 1859 – 1860 على الخصوص، ثم أشرنا إلى الأسباب المنهجية والموضوعية التي جعلتنا نتبنى ونفضل استعمال لفظة "تحديث" عوض "إصلاح"، للحديث عن مجموعة الترتيبات والتدابير التقنية والعملية التي اتخذها المخزن، بهدف تحسين القدرة القتالية للجنود المغاربة، وظروف عيشهم وعملهم، مُوَفِّراً لنفسه أداة فاعلة لتعزيز مركزه، وبسط نفوذه وكلمته، وقمع كل انتفاضة أو حركة تمردية من شأنها أن تهدد سلطته وسلطة مختلف ممثليه في كافة أرجاء البلاد. ذلك أنَّ لفظة إصلاح، في نظرنا، تختزل شحنة من المعاني والدلالات النفسية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية، لا نظن أن هذه المُقَدِّمات والمتطلبات، أو على الأقل البعض منها، كان حاضراً في أذهان النخبة الحاكمة والمثقفة، أو على مستوى باقي فئات المجتمع المغربي الأخرى.

ثم تعرضنا، بعد ذلك، إلى المحاولات والمساعي التي ظل المغرب يبذلها، على امتداد القرن التاسع عشر، بهدف إنعاش وتوطيد صلاته وعلاقاته مع إخْوَانِه في الملة والدين، في كل من مصر وتركيا. إلاَّ أن ظروف وأوضاع الجانبين، السياسية، والإجتماعية، والمادية، والعوائق الطبيعية والتقنية، ناهيك عن دسائس، ومؤامرات، وضغوط بل تحرشات وتهديدات الدول الاستعمارية، قد حالت دون تحقيق هذه التوجهات والمشاريع التي غالباً ما كانت تُقبَّر في مهدها. وقد تَكَلَّلَت فعلاً مساعي كل من إنكلترا وفرنسا بالنجاح، بصفتهما القُوتين العظميين الأكثر اهتماماً

بالمغرب وشؤونه، والأشد حرصاً على نسف كيانه السياسي، ومقوماته الفكرية والثقافية، وتخريب اقتصاده، تمهيداً لبسط يدهما عليه، وذلك بقبول السلطان المولى الحسن رسمياً استقبال مُكَوِّنين عسكريين من البلدين المذكورين. وبذلكَ، تَكون كُلٌّ من إنكَلترا وفرنسا قد تمكنتا من ضرب عصفورين بحجر واحد، إذْ نَجَحَتَا في إقصاء الخبراء والضباط العرب والمسلمين من البلاد من جهة، وإقحام مُخبرين ومُراقبين في الأوساط المخزنية، بما في ذلك الحاشية المُقَرَّبة للسلطان من جهة أخرى.

وأيّاً كان الأمر، فعلاوة على الاستعانة بالعسكريين الأوربيين في مَجال تكوين وتدريب فرق من الكَيش وعسكر النظام على طرق الحرب الحديثة، تعرضنا إلى البعثات الطلابية لعدد من الدول الأوربية للتعلم والتكوين في اختصاصات عسكرية وحربية، ليس فحسب على عهد السلطان المولى الحسن كما هو معلوم ومشهور، بل أيضاً أيام جده المولى عبد الرحمن بن هشام ووالده سيدي محمد، على ضوء ما تضمنته وثائق مخزنية دفينة وغيرها حول هذا الجانب. وقد تساءلنا، بالمناسبة، عن المقاييس والاعتبارات التي كان يرتكز عليها المخزن في اختياره لهؤلاء الطلاب الموفدين إلى الخارج، وغيرهم من أهل الصنائع والحرف، وهل كانت هناك شروط ومؤهلات وصفات مُعَيَّنَة لكسب ورقة العضوية في الأفواج التي كانت تتوجه إلى أوربا، كالانتماء مثلاً إلى فئة النخبة الحاكمة مثلاً، أو الانتساب إلى قبيلة من القبائل أو جهة من الجهات، والحق أنه لا مجال البتة للاعتبارات العائلية والشخصية أو الفئوية، أو الجهوية والقبلية في اختيار هؤلاء الشبان المغاربة، إذ المهم بالنسبة للسلطان هو أن يكونوا صَغِيرَي السن ومن «**أهل الذكاء، والفطنة والصحة، والجسم...**».

بيد أنه في نفس الآن، يبدو أن أهمية خاصة كانت تُعْطَى لدرجة إلمامهم بمبادئ القراءة والكتابة، إذ كانت تُكَوِّن مِقياساً مِن مَقاييس اختيارهم، وهو الأمر الذي قد يساعد، ولاشك، على استشفاف أصولهم الإجتماعية. وكان طبيعياً أيضاً، أن نتساءل عما يكون المغرب قد جناه من وراء إيفاده لمئات من أبنائه للتكوين والتعلم، واستكمال الخبرة في مدارس عسكرية ومؤسسات تقنية أوربية، في إنكَلترا، وإيطاليا، وبلجيكا، وألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وحتى الولايات المتحدة نفسها، علماً بأنَّ ذلك كان قد تطلب رصد مبالغ هامة، طيلة الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر على الأقل، ناهيك عمّا أنفقه المخزن من أموال طائلة على تحصين وتسليح عدد من المواقع الساحلية على واجهة البلاد الأطلسية من جهة، وعلى تأسيس صناعة حربية حديثة في كل من فاس ومراكش من جهة ثانية، وعلى اقتناء العتاد الحربي والذخيرة من البلاد الأوربية من جهة ثالثة.

بيد أن كل هذه المجهودات والمحاولات قد باءت بالفشل، وذلك لأسباب مُرتبطة بأوضاع المغرب الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية من جهة، وبموقف الدول الاستعمارية الأوربية السلبي من حركة التحديث والتجديد التي كانت قد دُشِّنَت غداة وقعة إيسلي سنة 1844 من جهة ثانية. وهذا ما حذا بنا إلى القول إنَّ التدخل الأوربي وباستمرار في الشؤون المغربية، وفي صِيَغِهِ وأشْكَالِه المختلفة، لَيُعَدُّ بِحَقٍّ من المُثَبِّطَات التي عاقت كل مُحاولة لتجديد وتطوير هياكل الدولة، اقتصادية وثقافية كانت، أم عسكرية، الأمر الذي يجعلنا نلمس إحدى الإشكالات المُستعصية الحَلِّ في مغرب القرن التاسع عشر، وهي أنَّ كل مجهود وتفكير في اتِّخاذ ترتيبات وتدابير للتحديث، لابد وأن يتحقق بالاعتماد على العون الأوربي، وهذا ما كان لا يطمئن إليه المغاربة قاطبة، لأسباب نفسية، وتاريخية، وذهنية.

ملحـــــــــق

نماذج من الوثائق المعتمدة في البحث

الوثيقة الأولى

7/30

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم



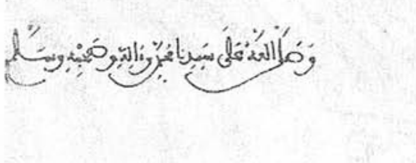
كاتبنا الارضى الفقيه عبد السلام السلوي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته
وبعد فقد كنا اردنا ان نشافهك بمسئلة من اهم المسائل لدينا ومن جملة عبيد سيدي البخاري المتفرقين
في قبائل الجبل والغرب وغيرهم لتمييز الحاجة الى [illegible] منهم الباقين على [illegible] [illegible]
الذي حل اليه في الجيش من [illegible] وغيرهم [illegible] وانما فيهم [illegible] السواد [illegible] وكذلك [illegible] اهل
سوس الذين [illegible] باولادهم واهل تافيلالت لا يتشوشون ولا [illegible] تشوفهم لاولادهم وقد اردنا
جعل تمييز على يدنا [illegible] بالصحب ويسرك الله تعالى بالقوة والنفع ان شاء الله ونستوهب من الله سبحانه
ان يجعله حماية للاصلاح وقد كان والدنا رحمه الله [illegible] من ذلك ثلاثة الاف وبعدما [illegible]
زمن [illegible] الى عمنا رحمه الله [illegible] [illegible] [illegible] علينا بكيفية جمعهم ولما اردنا [illegible]
بحول الله [illegible] الشريعة والتوسعة عليهم [illegible] [illegible] ومهما اجتمعت مائة الاولاد [illegible]
باولادها واحصنا اليك لتبنى نوايلهم وتستوثق منها [illegible] واذا اجتمعت مائة اخرى [illegible] عليك وما كنا
ليبيعوا على [illegible] ولا [illegible] كما كان [illegible] [illegible] [illegible] اهل [illegible]
معيشة واكثر [illegible] [illegible] للصدق [illegible] والله ولي التوفيق والسلام في 9 محرم الحرام فاتح 1253

رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى عامل طنجة عبد السلام السلوي المكناسي بتاريخ 9 محرم 15/1253 أبريل 1837.

الوثيقة الثانية

رسالة الخليفة سيدي محمد إلى والده السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام، بتاريخ 29 محرم 24/1254 أبريل 1838.

الوثيقة الثالثة





رسالة الخليفة سيدي محمد إلى والده السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، بتاريخ 29 جمادى الأولى 1255/فاتح غشت 1839.

ما جاء في السطرين الأولين هو كالآتي:

... يد مولانا ونعمة الله التي أولانا، يكون في شريف علمه أن خديم مولانا الشيخ... النصيري وجه لنا من ذعيرة أولاد نصير أربعة آلاف ريال، فدفعناها لأمناء مولانا هنا بفاس...

الوثيقة الرابعة

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

خديمنا الأرضى الطالب بوسلهام بن علي وفقك الله وسلام عليك
ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فيصلك كتب عمال طنجة وعمال
العرائش ما عدا أرهونة وبني مسارة وبني مزجلدة وبني يحمد وسطة فقد
رددناهم لعمال الغرب كما كانوا أشعرنا الله بذلك وأمرناهم بالتوفيق
والمعونة، أمره وقد أنعمنا على خدامنا الجيش الريفي بعشرة آلاف مثقال
فنأمر الأمناء أن يدفعوها لك من فيها عليهم على عادتهم المألوفة وأعلمنا بعدد
خيلهم ورجلهم وأسلحتهم وادفع للجيش العرائشي ثلاثة آلاف مثقال
من بيت مال العرائش وأعلمنا بعدد خيلهم ورجلهم وأسلحتهم وادفع
للأوداية ثلاثين أوقية للفارس ونصفها للراجل وأعلمنا بعدد خيلهم
ورجلهم وأسلحتهم والسلام في 16 رمضان المعظم عام 1256

رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى عامل طنجة والعرائش بوسلهام بن علي أزطوط، بتاريخ **16** رمضان **11/1256** نونبر **1840**.

الوثيقة الخامسة

ج 30 ز

234

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وصيفنا الأرضى الباشا الجيلالي بن بوعز وفقك الله وسلام عليك ورحمة
الله تعالى وبركاته وبعد فقد وصلنا كتابك وعرفنا مضمنه وعلمنا أحقيته
على الأمر الكريم بتولية المائة وأولويته بما من المحببين لاجتماع الأوصاف المحمودة
فيه ولكونه من أهل النجدة والحزم ومشاهدة المراد وثمار التجربة فلذلك وليته
وقدمته على غيره من ذلك الذي ينبغي في كل من يتولى مرتبة المائة أمثال المزايا والخصال
الحميدة ومن يعتمد عليه في الأمور ويعتنى في الورود والصدور وقد شهدت [illegible]
وغيره بما لا حيلة لذلك [illegible] وتقديمه على غيره وأقررناه على قيادة المائة وأمرنا
بتمكينه من [illegible] على المائة قبله وسلاحه وبوصول هذا الكتاب إليك الشرع
في تقييده في ديوان الجيش السعيد وأخرج الراتب من بيت المال [illegible] الله على العادة والسلام
في 6 صفر الخير عام 1261

رسالة السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى الباشا الجيلاني بن بوعز، قائد الجيش البخاري بمكناس، بتاريخ 6 صفر 14/1261 يبراير 1845.

الوثيقة السادسة

رسالة القائد الطاهر الرغاي إلى الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمن، بتاريخ 24 شعبان 1263/7 غشت 1847.

الوثيقة السابعة

الحمد لله وحده [illegible] وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد رسول الله وآله وصحبه وسلم تسليما

[illegible]

الوثائق الملكية — سجل 20839

[illegible]

رسالة الباشا الجيلاني بوعز إلى السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، بتاريخ 1 محرم 8/1265 دجنبر 1848.

الوثيقة الثامنة

رسالة القائد محمد بن الطالب الهنتيفي إلى السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام، بتاريخ 28 شوال 6/1266 سبتمبر 1850.

الحمد لله وحده وجد بيوم السبت 14 من رجب عام 1276 [illegible]
تعيين الذرة المفروضة على الخبازين الجبلاويين الحاج محمد [illegible]
على يد [illegible] الحاج محمد بن جلون [illegible]

عند الحاج احمد افلليبنه امراة 06 نشوش حمالة الزبير 0120
عند محمد الحمودي امراة 06 نشوش حمالة الذيب اشعيبل 0120
عند عبد الغفور الجبناني 06 نشوش حمالة بضوف 0120
عند الحاج الطاهر العروصي 06 نشوش حمالة جراجي 0120
عند الزبجون امراة 06 نشوش حمالة الفحصي 0120
عند بن الجنوني امراة 06 نشوش حمالة الرباطي 0120
عند الحشي وهيثي 06 نشوش حمالة بيي اشعيبر 0120
عند المغربي امراة 06 نشوش حمالة بضوف 0120
عند بن الحسني 06 نشوش حمالة الزبير 0120
عند العبدي امراة 06 نشوش حمالة الرباطي 0120
عند [illegible] الزاعي 06 نشوش حمالة بضوف 0120
عند محمد الزهر حيون 06 نشوش حمالة الرباطي 0120
عند الفقيه الكمون 06 نشوش حمالة بيي اشعيبر 0120
عند بن محمد ارجاز 06 نشوش حمالة الفحصي 0120
عند الواحدي حمادي 06 نشوش حمالة الرباطي 0120
عند بيي علال امغار 06 نشوش حمالة بيي اشعيبر 0120
عند العربي بنبسون 06 نشوش حمالة الفحصي 0120
عند الحاج عبد السلام البقالي 06 نشوش حمالة الرباطي 0120
عند القباطي امراة 06 نشوش حمالة الرباطي 0120
عند احمد بن الخياطي 06 نشوش حمالة بيي اشعيبر 0120

الجميع امراة — 120 وجه [illegible] 2400

تقيد عدد أمداد الذرة وثمنها بقصد صنع الخبز للجند، أثناء حرب تطوان

الوثيقة العاشرة

رسالة محمد بن عبد الجليل (من تجار فاس) إلى أمين الأمناء محمد بلمدني بنيس، بتاريخ 6 ربيع الثاني 22/1277 أكتوبر 1860.

الوثيقة الحادية عشرة

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله

رسالة المؤرخ علي بن محمد السوسي السملالي إلى السطان مولاي الحسن، بتاريخ 18 رجب 10/1307 مارس 1890.

الوثيقة الثانية عشرة

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

والسلام في 20 شوال الأبرك عام 1309

رسالة أمناء بنيقة مراكش إلى السلطان مولاي الحسن في موضوع صنع البارود بالمدينة المذكورة، وهي تاريخ **20** شوال **1309/18** مايو **1892**

الوثيقة الثالثة عشرة

الحمد لله وحده

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

أدام الله العز والتمكين والظفر والفتح المبين لسيدنا ومولانا أمير المؤمنين وسلام على سيدنا ورحمة الله

رسالة المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي إلى السلطان مولاي الحسن في موضوع صنع البارود بمدينة مراكش، وهي بتاريخ 22 شوال 1309/20 مايو 1892.

الوثيقة الرابعة عشرة

١٦٢

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

محبنا الأرضى [illegible] خديم سيدنا [illegible] الباشا السيد حم بن الجيلاني [illegible]
عن خير مولانا أيده الله [illegible] فقد ورد [illegible] عشرين [illegible]
[illegible] بالغار [illegible] وهو بلد [illegible]
[illegible] زوجها [illegible] بعد [illegible] النكاح
[illegible]
[illegible]
[illegible] عبد الله إن كان [illegible]
[illegible]
[illegible] عليها وأما
[illegible] بنت [illegible] زوجها [illegible]
[illegible] المرابط
[illegible]
[illegible] 3 جمادى الأولى عام 1311 [illegible] المقام العالي بالله

[illegible] بن [illegible]

رسالة باشا فاس الجديد سعيد بن فرجي إلى باشا مكناس حم بن الجيلاني، بتاريخ 3 جمادى الأولى 12/1311 نونبر 1893.

الوثيقة الخامسة عشرة

تحديد معالم "البلاد" التي أقطعها السلطان لأفراد فرقة جديدة من الكيش بفاس الجديد، مكونة من أهل تافيلالت وأهل الريف، والوثيقة عبارة عن إشهاد عدلي، بتاريخ 5 رجب 19/1311 يناير 1894.

الوثيقة السادسة عشرة

رسالة المعلم محمد التازي البارودي إلى الوزير الصدر المعطى بن العربي الجامعي، في شأن ما يصنع من بارود بمراكش على يده، وهي بتاريخ 25 شعبان 3/1311 مارس 1894.

الوثيقة السابعة عشرة

1312

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

سيدنا الفقيه الأعز الأرقى الوزير الأسعد سيدي احمد امنه الله
ورعاه وسلام عليكم ورحمة الله عن خير مولانا ايده الله ونصره وبعد
فنخبر جنابكم العالي بأن القايد المحجوب الامطاعي مخيم بعسكره بباب
الدار العالية بالله بني وليد بدار الكشاشرية لاجل حزمه وضبطه
وامانته من السلابين وهو مردد الاداء الذي يجب له بان يجمعون
على الحبس [illegible] من غير معقد ولاجل ذلك [illegible] اذا اقتضى
النظر الذي يجب ابقاءه على ما هو عليه وينزح [illegible] نعمكم الكونه
لا يرقى وعسكره [illegible] [illegible] النفع [illegible] اكثر من
المدينة [illegible] يقع ضرره على المدينة ونواحيها [illegible]
[illegible] خارج المدينة وكذلك [illegible] والحاصل [illegible]
[illegible] ومعقد وسطى [illegible] وعلى [illegible]
والسلام في 24 شوال الابرك عام 1312 محمد بناني [illegible]

رسالة محمد بناني (مخبر؟) إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى (أب أحماد)، بتاريخ 24 شوال 20/1312 أبريل 1895.

الوثيقة الثامنة عشرة

مح. ع رقم ا / 403

من الح عباس الفرتوتي الدهمي محمد بن الغازي الدهمي اليواري بن قاسم العقباني العايدي بن محمد العبودي الغالي بن محمد المحرزي محمد بن العربي المحرزي + طابعان أخريان لا يقرأ اسم صاحبيهما	قواد أعراب الرباط إلى السلطان

"...فقد بلغنا كتاب مولانا الشريف، أخبرنا فيه دام علاه، بما بلغ علمه من أن إخواننا المكلفين بالنزائل، صاروا يقبضون من السيارة في المرور بهم نهارا وفي المبيت عندهم ليلا ست أواقي للجمل، مع أن الذي أذن لهم سيدنا نصره الله في قبضه هو 8 موزونات للجمل في المبيت فقط، وأن ذالك كله منا حيث صرنا نكروا كل نزالة بثلاثين ريالا إلى الأربعين في العام، فأمرنا مولانا المعتز بالله بالكف عن تكليف أهل النزائل بما ذكر، ونجلسهم عند حدهم في قبض القدر المعين لهم من السيارة المبيت لا غير، لأن النزائل لازم لنا حراستهم بشيء أو بدون شيء، وإنما جعل مولانا المؤيد بالله ذلك إعانة لهم، فليقتصروا عليه ولا يتعدوه، وإلا كانت العهدة علينا فيه الخ. فلينه لشريف علم مولانا دامت بالله سعادته أننا واقفون عند السمع والطاعة، مقتصرون على ما حد لنا في القبض على 8 موزونات لا غير، فحاش الله أن نعصي الأمر أن نتعداه...

نعم، لا يخفى على أعتاب مولانا الشريفة أن إخواننا بالغوا أقصى الغاية في الفقر ولقرب زعير وغيرهم منا، لم تنالهم الأحكام، بحيث إذا كففناهم عن قبض القدر المذكور نهارا، رحلوا لزعير وبقيت الطريق خالية، وربما جعلوا اليد معهم، على نهبها، سيما وأن جل زعير نزلت الآن ببلدنا ولا قدرة لنا على دفعهم إلا حيلة وسياسة. فالمطلوب من سيدنا ومولانا المعتز بالله أن يمن علينا بإبقاء إخواننا أهل النزائل على ما كانوا عليه قيد حياة سيدنا المقدس، لما كان قدس الله سره أنعم عليهم بأربع موزونات نهارا وثمن موزونات ليلا، إعانة لهم على ذالك، كما كانت أسلاف سيدنا الطاهرة معنا، من زمن سيدنا الأكبر قدس الله روحه في فسيح الجنان إلى الآن. وعلى كل حال، العبيد يشكون ما حل بهم إلى سيدهم لعلهم يرحمهم، ولجنابه العالي بالله النظر طالبين من مولانا رضاه، وعن تمام الخدمة، والسلام، متم شوال 1314".

رسالة قواد قبيلة أعراب الرباط إلى السلطان، بتاريخ متم شوال 3/1314 أبريل 1897.

الوثيقة التاسعة عشرة

406

الحمد لله وحده — صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

أدام الله العز والنصر والتمكين والظفر والفتح المبين لسيدنا ومولانا أمير المؤمنين ناصر الملة والدين وبعد
تقبيل حاشية البساط الشريف وأداء ما يجب لعلي مقام مولانا من الإجلال والتعظيم والتشريف
فينهى لكريم علم مولانا دام علاه أنه ورد علينا الأمر الكريم الشريف جوابا عن توجيهنا العساكرية
الخمسة الذين منهم [illegible] الزكاوري وأخبر مولانا بأنه لم يصل لمحل خدمته [illegible] وأمرنا فيه سيدنا بتوجيههم
[illegible] سيدنا أعزه الله أن [illegible] المذكور هو أحد العساكرية المكتتبين على الزكاورة في
الدار البيضاء بالاستشهاد عليهم بعدول الثغر المذكور [illegible] وأخذهم أجرتهم [illegible] ولا زال
إلى الآن لم يصل [illegible] لتوجهه لمحل خدمته بحول الله وقوته [illegible]
ويجتمع بالدار البيضاء [illegible] العسكر بمحله مع
أن الزكاورة المذكورين [illegible] الشاوية وهم [illegible] في إنشاء العسكر السعيد
في العام الفارط [illegible] من الزكاورة 16 عشرة من الرجال للدار البيضاء ولكن [illegible] عليهم في العسكر
[illegible] المذكور [illegible] لمولانا أيده الله [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] بأنه في عامل الدار البيضاء [illegible]
[illegible]
مولانا [illegible]
[illegible]
[illegible] والوظائف السلطانية من واجب [illegible]
[illegible] وعلى [illegible]
[illegible] والسلام في 12 رمضان عام 1317 [illegible] أحمد بن العربي المديوني [illegible]

رسالة القائد أحمد بن العربي المديوني إلى السلطان مولاي عبد العزيز في موضوع عدم استقامة أمر عسكر فرقة الزكاورة من مديونة، وهي بتاريخ 12 رمضان 14/1317 يناير 1900.

الوثيقة العشرون

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

رسالة أبناء قائد عسكري توفي إلى الوزير الصدر الفقيه المختار بن عبد الله البخاري، بتاريخ 28 شوال 18/1318 يبراير 1901.

الوثيقة الحادية والعشرون

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

رسالة من الخليفة السلطاني بتافيلالت، الأمير مولاي الرشيد، إلى الوزير الصدر المختار بن عبد الله، في موضوع الاقتتال الذي نشب بين بعض قبائل المنطقة، وهي بتاريخ 12 ذي القعدة 1318/3 مارس 1901.

الوثيقة الثانية والعشرون

خ.ع.ح.م.ع.ر.خ 536

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

[illegible]

والسلام في 13 جمادى عام 1320

خدام سيدنا أيده الله

قبيلة سفيان كافة

رسالة باسم أفراد قبيلة سفيان "كافة" إلى السلطان مولاي عبد العزيز، في موضوع تقديم 500 نفرا من أبنائهم للانخراط في الجندية، وهي بتاريخ 13 جمدى الثانية 17/1320 غشت 1902.

الوثيقة الثالثة والعشرون



رسالة الكاتب أحمد بن عبد الواحد بن المواز إلى القائد المدني الكلاوي، بتاريخ 16 ذي القعدة 1324/فاتح يناير 1907.

الوثيقة الرابعة والعشرون

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

[illegible]

رسالة عامل تطوان القائد عبد السلام بن الحسين البخاري إلى النائب السلطاني بطنجة محمد الجباص، بتاريخ 20 ربيع الأول 1328/فاتح أبريل 1910.

الوثيقة الخامسة والعشرون

2242

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه و[سلم]

خديمنا الأرضى القائد بن يحيى الرحماني العوني وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد كان
تاكد لديك أمرنا الشريف أعزه الله بالتعجيل بعرض حركتك إلى حضرتنا الشريفة حسبما
تشعرت به أن مازال الفساد قبيلة الشراردة حيث فيهم رؤوس الفساد [illegible] يقود
والحزن بقصد زريبتهم ومقابلتهم بما يستحقون إذ طالت [illegible] غيرها للتوالي [illegible]
سبيلهم [illegible] بجهزنا لهما محلة سنية مظفرة وأوقعت بهما [illegible] إيقاعا [illegible]
أوقعتهم وبال أمرهم [illegible] ما احترموا [illegible] أنهم تمادوا برزوا بأنفسهم [illegible]
محلة الحوز [illegible] أرضهم وتعرضوا إلى القبائل [illegible] سببا يستغيثون على [illegible]
لا إجابتهم قبيلة بني مطير وأعراب سايس [illegible] على المحلة [illegible]
والعرابا والشبر والقتل ما لم يكن لهم في حساب ومازالوا في غوايتهم يعمهون ولسوء العاقبة
يجنون وما كان ذالك كله عن سبب اقتضاه ولا موجب أوجبه [illegible] الا أنهم [illegible]
القلوع على المحلة الحوزية [illegible] بسبب تلك [illegible] التي كان [illegible]
واجراها على أيديهم [illegible] الله [illegible] وعلى كل حال [illegible] الحزم والعزيمة
للانتفاع من الفساد واستئصال [illegible] الفساد منهم [illegible] بسطوة الله [illegible]
والاعتزام [illegible] المشتعلات [illegible] أن تعجل كل التعجيل بالتوجه بنفسك الى
حضرتنا الشريفة مصحوبا بحركة معتبرة من الصلحاء أخوانك الذين هم أولو العزم والصبر في كل
دار وتعجل بالسير إلى أعتابنا الغالية بالله دونما [illegible] ولا إهمال [illegible] في [illegible]
السبقية [illegible] والشكر [illegible] جنابنا العالي بالله والجوهرة الأولى التي نظمت في عقد
ما [illegible] الصلحاء الله وامانكم بمنه والسلام في 13 ربيع الأول النبوي الأنور عام 1329

رسالة السلطان إلى قائد قبيلة العونات من دكالة، بتاريخ 13 ربيع الأول / 14 مارس 1911.

البيبليوغرافيـــا

البيبليوغرافيا

أولاً: الوثائق الوطنية

أ – الخزانة الحسنية بالرباط

1) المحفظات

المحفظات السليمانية

محفظة واحدة

محفظات مولاي عبد الرحمن بن هشام

المجموعة الأولى ك 4، بها 16 محفظة صُنِّفت على النحو الآتي:

4 : 1/ ك؛ 4 : 2/ ك ؛ 4: 3/ ك ...

وأما المجموعة الثانية فهي ك 5، بها كذالك 16 محفظة صنفت على الطريقة الواردة أعلاه. والمجموعتان معاً تضمان حوالي 1100 وثيقة.

محفظات سيدي محمد بن عبد الرحمن، تمكناً من الاطلاع على المحفظات: 1، 2، 3، 4، 36 و37 و38 و39 و40 و41 و42.

المحفظات الحسنية

سنة 1290، 5 محفظات.

سنة 1291، 11 محفظة.

سنة 1292، 9 محفظات.

سنة 1293، 3 محفظات.

سنة 1294، 6 محفظات.

سنة 1295، 3 محفظات.

سنة 1296، 2 محفظات.

سنة 1297، 5 محفظات.

سنة 1298، 4 محفظات.

سنة 1299، 3 محفظات.

سنة 1300، 7 محفظات.

سنة 1301، 15 محفظة.

سنة 1302، 7 محفظات.

سنة 1303، 32 محفظة.

سنة 1304، 12 محفظة.

سنة 1305، 34 محفظة.

سنة 1306، 20 محفظة.

سنة 1307، 36 محفظة.

سنة 1308، 7 محفظات.

سنة 1309، 31 محفظة.

سنة 1310، 58 محفظة.

سنة 1311، 45 محفظة.

محفظات المولى عبد العزيز

ملحوظة: في بعض الأحيان يرد رقم عدد من المحفظات أكثر من مرة. ثم إننا تعمدنا عدم إثبات أرقام تصنيف المحفظات العزيزية والحفيظية بالخزانة الحسنية والتي تمكنا من مراجعتها، على غرار ما فعلناه عند ذكر المحفظات الحسنية، تفادياً للإطالة بدون فائدة، ما دمنا نثبت هذه الأرقام في هوامش البحث، كلما أردنا الإحالة على مصدر معلوماتنا.

سنة 1312، 28 محفظة.

سنة 1313، 35 محفظة.

سنة 1314، 53 محفظة.

سنة 1315، 27 محفظة.

سنة 1316، 8 محفظات.

سنة 1317، 3 محفظات.

سنة 1318، 31 محفظة.

سنة 1318، 31 محفظة.

سنة 1319، 4 محفظات.

سنة 1320، محفظتان.

سنة 1321، محفظة واحدة.

سنة 1322، محفظتان.

سنة 1323، محفظة واحدة.

سنة 1324، محفظة واحدة.

سنة 1325، 7 محفظات.

سنة 1326، محفظتان.

محفظات المولى عبد الحفيظ

سنة 1326، محفظتان.

سنة 1327، 14 محفظة.

سنة 1328، محفظتان.

سنة 1329، محفظة واحدة.

2) الكنانيش

لقد بلغ عدد الكنانيش التي تمكنا من الاطلاع عليها 161 كناشاً، إلاَّ أن مُعظمها خاص بعهد السلطان مولاي الحسن، إذ خُصَّ لوحده ب 99 كناشاً، أي أكثر من % 60 من المجموع.

3) القوائم الحسابية

وهي وثائق بها أرقام وأعداد وحسابات في شأن جميع نفقات الدولة، سواء تعلق الأمر بالجانب العسكري أو بغيره. وقد استطعنا تصفح المحفظات الآتية:

سيدي محمد بن عبد الرحمن، 8 محفظات.

مولاي الحسن، 22 محفظة.

محفظة رقم 2/ 433 [1281 هـ - 1320 هـ]، بها ملفات ترجع إلى عهود السلاطين سيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن والمولى عبد العزيز.

محفظات حفيظية.

- الوثائق الزيدانية:

توجد مصنفة في 30 مجلداً بالخزانة الحسنية تحت رقم ز 12607 وبها 10262 وثيقة.

ب - مديرية الوثائق الملكية بالرباط.

محفظة مولاي سُليمان [1206 هـ - 1238 هـ]

محفظة رقم 1، بها وثائق تغطي الفترة ما بين 1220 هـ و1291 هـ.

محفظة رقم 2، [1292 هـ - 1318 هـ].

محفظة رقم 3، [1263 هـ - 1325 هـ].

محفظة رقم 4، خاصة بعهد السلطان المولى الحفيظ.

محفظة طنجة، [1238 هـ - 1282 هـ].

محفظة فجيج، [1254 هـ - 1329 هـ].

محفظة مراكش، [1114 هـ - 1296 هـ].

محفظة المغرب وتركيا.

جـ - المكتبة الوطنية للمملكة المغربية (الخزانة العامة بالرباط سابقا).

كناش به رحلة المولى الحسن إلى سوس عامي 1299 هـ و1303 هـ. خ. ع. 21.

كناش به ظهائر صادرة عن السلطان مولاي الحسن إلى محتسب مراكش، مولاي عبد الله البوكيلي، ما بين 1296 و1311 هـ. خ. ع. ر د 3410.

"كناش مكاتب دار النيابة". خ. ع ك 2720 [1319 - 1325 هـ].

"كناش به شروط الأجناس". خ. ع. ر د 1694.

"كناش الداخل والخارج لبنيقة مراكش". ما بين 1311 و1313 هـ، خ. ع. ر د 1690.

"كناش صائر الجيش على عهد السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام". مخ.خ.ع. ر ك 1560.

"كناش في أمور البحر". خ. ع. ر د 1409.

"وثائق عن ثورة فاس أيام السلطان أبي الربيع". خ. ع. د 2795.

د - الخزانة العامة بتطوان.

المحفظات:

1	10	20	35
2	11	32	36
6	12	33	70 و117
8	27	34	110

هـ - الخزانة الصبيحية بسلا.

- المجموعة الأولى.
- حرف "أ" 12 محفظة.
- حرف "ب" 3 محفظات.
- المجموعة الثانية.
- حرف "أ" 12 محفظة.
- حرف "ب" 1 محفظة.
- حرف ج ود. 2 محفظات.
- المجموعة الثالثة.
- حرف "أ" 5 محفظات.
- حرف "ب" 12 محفظة.

ثانيا– الوثائق الأجنبية

أ – وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بباريز (AEP)

– المراسلات السياسية: Correspondance Politique

الأجزاء:

18 (1847)

22 (1849 – 1850)

30

37

42 (1877 – 1878)

58

67

73

74

– المراسلات القنصلية والتجارية: Correspondance Consulaire et Commerciale

الأجزاء:

20	1797-1790
21	1799-1798
22	1806-1800
23	1812-1807
24	1816-1813
25	1817

26	1819-1818
27	1821-1820
28	1824-1822
29	1830-1825
30	1836-1830
31	1842-1837
32	1848-1843

- مذكرت ووثائق: Mémoires et Documents

4	1853-1630
7	مايو - يوليو 1880
9	1847-1690
10	1882-1848
11	1844
12	القرن XVII^e
13	1781-1729
14	1762-1749

- سلسلة المغرب، السياسة الداخلية. رقم 180 [فبراير 1893 - دجنبر 1900].

ب – وثائق فانسين (A.G.V)

– سلسلة 3H

3H1 الملف الأول: دراسات ومشاريع قبل سنة 1877

3H2 الملف الثاني: تأسيس البعثة العسكرية الفرنسية

3H3 الملف الثالث: تقارير، مراسلات... 1880–1883

3H4 الملف الرابع: تقارير، مراسلات... 1883–1885

3H5 الملف الخامس: 1886–1889

3H6 الملف السادس: 1890–1892

3H7 الملف السابع: 1893

3H8 الملف الثامن: 1894

3H9 الملف التاسع: 1895–1896

3H10 الملف العاشر: 1897–1898

3H11 الملف الحادي عشر: 1899–1900

3H12 الملف الثاني عشر: 1901–1902

3H13 الملف الثالث عشر: 1903

3H14 الملف الرابع عشر: حول Linarès – فكَيــگ لجنة رسم الحدود المغربية الجزائرية.

تأسيس فرقة الحدود العسكرية 1901–1904

3H15 3H16 3H17 3H18

3H19 الملف التاسع عشر: عمالة وجدة. دراسات ومشاريع 1880-.1893

3H20 الملف العشرون: دراسات ومشاريع 1899-.1904

3H21 الملف الواحد والعشرون: تأريخ البعثة العسكرية 1877-1912.

- سلسلة E

الملف الأول: مذكرة حول إعادة تنظيم الحكومة الشريفة.

- سلسلة D19

المذكرات السياسية لسنوات: 1908 - 1909 - 1910.

- مجموعة من الملفات بها دراسات ومعطيات تقنية وبالستيكية عن بعض أنواع الأسلحة المستعملة من قبل الجيش الفرنسي (مُشاة)، في القرن XIX.

الملف الأول: 4C14 (1822 - 1826): اختبار بعض قطع مدفعية الجبل في حاميات:

Grenoble - Perpignan - Bayonne - Douai

الملف الثاني: معلومات عن بندقية 4F30: Lee Remington mle 1887

الملف الثالث: صنع السلاح: 4F25

الملف الرابع: البندقية ذات الجعبة المزدوجة: 4F26

الملف الخامس: مدفعية الجبل: 4C14، يتضمن هذا الملف معلومات عن كيفية نقل عدد من المدافع وخاصة المدافع الجبلية مع رسوم وبيانات لمختلف لوازم البغال المستعملة في حمل هذا النوع من السلاح.

الملف السادس: 4F29، في شأن التجارب التي تُجرى على نماذج من البندقيات رقم 1866 [أي السنة] في مجال الرمي (Le Tir) من قبل لجنة مختصة.

الملف السابع: 4B25، به ستة تقارير عن تجارب أجريت على بعض الأنواع من المهاريز والمدافع، سنة 1850.

ثالثا: المصادر والمراجع:

1 – معطيات وأبحاث عن الجيش.

1-1 باللغة العربية:

1-1-1 قديمة:

- "**أجوبة علماء فاس**"، في شأن الضريبة الجديدة للإسهام في تسديد الذعيرة الإسبانية غداة حرب تطوان. أنظر محمد داود، **تاريخ تطوان**، الجزء 5، ص 106 – 118.

- إدريس ابن، محمد بن إدريس العمروي الفاسي، ت 1264/ 1847. "**قصيدة دالية في الجهاد**". وردت في "**مظاهر يقظة المغرب الحديث**"، ج 1، ص 31 – 34.

- أفيلال، المفضل بن محمد بن الهاشمي الحسني التطواني، ت 1304/ 1886. "**قصيدة في الرثاء لتطوان**". وردت في "**مظاهر يقظة المغرب الحديث**"، ج 1، ص 364 – 377.

- أكنسوس، محمد بن أحمد بن محمد المراكشي، ت 1294/ 1877. "**الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**"، مخ. خ.ع.د 965، مخ.خ.س 26.

- التفنكولتي، أحمد بن إبراهيم، "**الرياض السعيد في تصفية مسائل العبيد**"، تحقيق وتعليق زهرة الأزرق، أطروحة، جامعة باريس السوربون، جزءان، مرقون.

- التمسماني، أحمد بن أحمد الريفي ثم العرائشي، ت 1195/ 1780. "**روض الجهاد الفائق لمن أراد الغزو بالصواعق**" (أرجوزة). خ.ع.ر.د 1342. خ.س.ر 21490، خ.س.ر 1942.

- الحاج ابن، احمد بن حمدون السلمي الفاسي (ت. 1316/ 1899). "**الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن**"، خ. س 12184، خ. س 1920، خ. س 11961.

- الخوجة، محمد بن أحمد التونسي، ت 1292/ 1876. "**رسالة في طريقة تحديث الجيش المغربي**"، مخ. خ. ع. ك 2733.

السملالي، علي بن محمد السوسي، ت 1311/ 1893. "**عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة**". مخ. خ. ع 480 د.

- السناني، إدريس بن علي، ت 1319/ 1901. "**التطوانية**" قصيدة زجلية وردت في "**مظاهر يقظة المغرب الحديث**"، ج 1، ص 364 - 377.

- سودة ابن، محمد المهدي بن الطالب بن محمد المري الفاسي، ت 1294/ 1877. "رسالة في إصلاح الجيش"، وردت في "**مظاهر يقظة المغرب الحديث**"، ج 1، ص 335-347.

- السوسي، محمد التهامي بن عبد القادر الباعقيلي ثم المكناسي، ت 1336/ 1918. "**غنية الانجاد في مسائل الجهاد**"، مخ. خ. س 12313 ز.

- الشديد، عبد النبي بن العباس الصنهاجي الرباطي، كان حياً في 1266/ 1850. **"نزهة المجالس في علم أحكام المدافع والمهاريس"**، أرجوزة، مخ. خ. س 1043.

- قصابة ابن، المكي بن قصابة بن محمد الرباطي، كان حياً عام 1288/ 1871. **"تذكرة المجالس في علم المدافع والمهاريس"** (أرجوزة)، خ. س. 1043.

- عزوز ابن، عبد الله القرشي، أواخر القرن XIII هـ. **"رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الشريف"**. مخ. خ. ع د 1623.

- العلوي، أبو بكر بن عثمان بن إبراهيم، كان حياً عام 1303 هـ. **"المنظومة الرجزية في تقييد المراحل المولوية من الحضرة المراكشية إلى النواحي الباعمرانية"**. مخ. خ. س 410.

- الفاسي، عبد الكبير بن عبد الرحمن المجذوب بن عبد الحفيظ الفهري، (ت 1295/ 1878). **"إعراب الترجمان عن قصة الأوداية مع مولاي عبد الرحمان"**. مخ، نسخة خاصة، ضمن مجموع، ص 447 - 462.

- الفزكاري، أبو القاسم بن الهاشمي بن قاسم الحسني العمراني، كان حياً عام 1211/ 1797. "رسالة" (في تعليم الرماية بقبيلة أحمر)، تقديم وتعليق محمد المنوني، **مجلة الباحث**، العدد الأول، 1972، ص 107 - 136.

- الفلاق، محمد بن محمد الأمغيطني العبدلاوي، (ت 1312/ 1894). **"كتاب تاج الملك المبتكر ومواده من خراج وعسكر"**، مخ. خ. س 11389 ز.

- "قوانين عسكرية" مطبوع، مصر، 1268 هـ، خ. س. 507.

- الكردودي، محمد بن عبد القادر الكلالي الفاسي، ت 1268/ 1852. **"كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة"**، طبعة حجرية، فاس، بدون تاريخ.

- اللجائي، محمد الغالي بن محمد الحسني العمراني، ت 1289/ 1871 - 1872. "**مقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام**"، مخ. خ. س 13030، 365.

- المجاصي، محمد بن الحسن. "**جني الأزهار ونور الأبحار من روض الدواوين المعطار**"، خ. س 1065 ز.

- مجهول. "**إحكام التحقيق وما يدل أهل الرماية على الطريق**"، مخ. خ. كلية الآداب، الرباط.

- مجهول (ألفت هذه الرسالة أيام المولى عبد الرحمان بن هشام). "**الباز في علم المدفع والمهراز**". خ. ع د 3368/ 2، ص 177، ص 185.

- مجهول، ألف في 23 ربيع الأول 1267. "**ترتيب الجيش السعيد**"، مخ. خ. ع ك 2735.

- مجهول، "**ترجمة التراتيب والقوانين الجاري بها العمل في القطر الجزائر**"، مح. خ. 12364 ز.

- مجهول، "**تعريب النظامات العسكرية الفرنسية**"، مخ. خ. س ر 12364.

- مجهول، "**تقاييد مشتملة على قواعد حرب العسكر المغربي**"، مخ. خ. س رقم 12457 ز.

- مجهول، "**كتاب القوانين الداخلية المتعلق بمشاة عساكر الجهادية**"، مطبوع، القاهرة، 1250 هـــ، 159 ص (ترجم إلى العربية من التركية)، خ. س.ر. 1211.

- المدغري، محمد العربي، ت 1309/ 1892. "**رسالة للتحريض على الجهاد**"، مخ. خ. ع د 3353، ضمن مجموع.

1-1-2 حديثة:

- أعفيف محمد، "الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان"، **مجلة كلية الآداب بالرباط**، العدد 7، 1981، ص 47 – 75.

- برادة ثريا، "**الجيش المغربي وتطوره في القرن XIX**، مساهمة في دراسة الإصلاحات العسكرية. منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

- حركات إبراهيم، "**الجيش المغربي في عهد الموحدين وبني مرين**"، **مجلة دعوة الحق**، العدد 9 و10، غشت 1969.

- المهناوي (محمد)، "**السلاح الناري بمغرب السعديين**"، د. د. ع، فاس، 1988.

1-2 باللغات الأجنبية:

1-2-1 قديمة:

Arnaud, (Louis, dz), "Au Temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912 ". Edit Atlantides, Casa, 1952.

Bardin (GM), "Dictionnaire de l'Armée de Terre ou Recherche Historique sur l'Artillerie. et les Usages Militaires des Anciens et des Modernes... ". Edit. 1851, Paris, 8 vol.

Baudoz (A), "Histoire de la Guerre de l'Espagne avec le Maroc", Paris, 1860 et 1868, 348 p.

Breuille (de), "Mission Militaire au Maroc 1882", bull. Sté. Géorg. et d'oran. Juillet 1885, p. 157.

Cat (Edouard), "La Cavalerie et l'Artillerie du Maroc". in **Rev.** Scientifique, 1883, T. 31, p. 383.

Chaussar (Cap.), "Espagne et Maroc. Campagne de 1859-1860, Paris, 1862, 452 p, 3 cartes.

Delafosse (Maurice), Les Débuts des Troupes Noires au Maroc. Hesp., Vol III, Rabat, 1923, pp. 1-11.

Erckmannn (J), "Le Maroc moderne", Paris, Challamel, 1885, 304 p.

Leclerc (R-Ch), L'Armée Marocaine, Alger, 1905.

Verlet-Hanus (Edmond Emile), "Etude Militaire sur la Mehalla, 15 mai 1909". in Mission du Service des Renseignements Attachés à la Mahalla du Haouz, M. G. D 20.

2-1-2 حديثة:

Berque (J), "L'Intérieur du Maghreb", Paris, Gallimard, 1978, (pp. 486-489, reflexions de l'auteur sur la Mehalla au temps de Moulay Hassan).

Cadiou (Yves), "La Winchester 1895". in la Gazette des Armes, n° 24, Février 1975, pp. 26-39.

Chappert (Magali), "Jules Erckmannn et les Débuts de la Mission Militaire Française au Maroc (1877-1883) ", Rev. d'Histoire Diplomatique, Juillet-Déc 1978, 46 p.

Caillé (J), "Les Marocains à l'Ecole du Génie de Montpellier, 1885-1888", Hesp., vol XLI, 1954, pp. 131-145.

Clausewitz (Carl Von), "De la Guerre", Paris, 1955.

Corvisier (André), "Armées et Sociétés en Europe de 1494 à 1789". Edit. P.U.F, Paris.

Dakhlia (J), Dans la Mouvance du Prince: la Symbolique du Pouvoir Itinérant au Maghreb. An. Ec. Soc. Civ., 43 (3), 1988, pp. 735-760.

Florentiis (Joseph de), Histoire du Fusil. Edit. de Vecchi, Paris, 1975.

Dziubinski (Andrzej) : « L'Année et la Flotte de Guerre à l'Epoque des Sultans Saadiens ». Hesp-Tam., Vol. XIII, Fasc. Unique, 1972.

"Dictionnaire d'Artillerie et d'Histoire Militaire", publié sous la direction de André Corvisier. Edit. PUF, Paris, 1988.

Funcken (Liliane et Fred), "Le Costume et les Armes des soldats de tous les Temps. 1- Des pharaons à Louis XV". Edit. Casterman, Paris, 1966.

Funcken (Liliane et Fred), "L'Uniforme et les Armes à Feu des Soldats du Premier Empire". Edit. Casterman, Paris, 1968.

Le Coz (Jean), "Les Tribus Guichs au Maroc. Essai de Géographie Agraire". R.G.M., Fac. Lettres, Rt, n° 7, 1965, pp. 1-52.

Lorain (Pierre), "Petite Histoire du Projectile". in La gazette des Armes n° 24, Février 1975, pp. 10-22.

Michel (Nicolas), "Itinéraires de la Mahalla (1757-1900) ". Rev. Maroc-Europe n° 7, 1994, Edit. la porte, Rabat, pp. 81-116.

Morsy (Magali), "Moulay Ismaïl et l'Armée de Métier. Rev. hist. Mod., vol 14, Avril-Juin 1967, pp. 97-123.

Nordman (Daniel), "L'Armée d'Algèrie et le Maroc. Le Dynamisme de la Conquête (fin du XIX s-début XX s) "in: Armée, Guerre et Politique en Afrique du Nord (XIX-XX siècles) Presses de l'ENS, Rue d'Ulm, Paris, 1977, pp. 33-47.

" " " , "Les Expéditions de Moulay et Hassan, Essai statistique" Hesp-Tamuda, vol XIX, Fasc. uniq., 1980-81, pp. 123-152.

Rainero (R. H), "La Création de la Makina de Fès". Rev. Maroc-Europe, n° 7, Edit. La Porte, Rabat, 1994.

Rollman (Wilfrid John), "The "New Oder" in a Pre-Colonial Society, Militairy Reform In Morocco 1844-1900". Ph. D, University of Michigan, 1983.

Roux (Arsène), "Quelques Documents Manuscrits sur Les Campagnes de Moulay El Hassan". Hesp., 1936, T. XXII, fasc I, pp. 90-93.

Simou (Bahija), "L'Islah au Maroc, les Réformes Militaires de 1844 à 1912". Publicat. de la Fac.Lettres de Rabat, Imprimerie Najah El Jadida, Casa, 1995.

2 – مصادر ودراسات عن تاريخ المغرب بصفة عامة

2-1 باللغة العربية:

2-1-1 قديمة:

- إدريس ابن، محمد بن إدريس العمروي الفاسي، ت 1296/ 1878. "**تحفة الملك العزيز إلى مملكة باريز**"، مخ. خ. س 10275.

- الأعرج ابن، مُحمد بن مَحمد بن عبد القادر الغريسي السليماني الفاسي، ت. 1344/ 1926، "**زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**"، ميكروفيلم، خ. ع. د 3657.

- "   "   ": "**اللسان المغرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**"، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971.

- بوجندار، محمد بن مصطفى الرباطي، (ت. 1345/ 1926،) "**الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**"، مخ. خ. ع د 1287.

- بوعشرين [كان حياً في سنة 1324 هـ] الحسن بن الطيب بليمني الخزرجي المراكشي، "**التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**"، تقديم وتصحيح محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994.

- بيرم الخامس، الشيخ محمد بن مصطفى بن محمد التونسي [ت. 1307/ 1889]، "**صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**"، القاهرة، 1302 – 1303 هـ.

- التسولي، أبو الحسن علي بن عبد السلام المدعو مديدش، ت. 1258/ 1842، "**البسيط**" جوابان عن الأسئلة الجزائرية، طبعة فاسية، خ. ع د 1198.

- " ، **"الجواهر النفيسة فيما يتكرر من الحوادث الغريبة"**، خ. س 12574 - خ. ع. د 882.

- الحجوي، محمد بن الحسن بن العربي الثعالبي، (ت. 1376/ 1956)، **"اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام"**، مخ. خ. ع ح 113.

- " ، **"انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره"**، مخ. خ. ع. ر حـ 123.

- " ، **"الخبر عن دولة السلطان مولاي عبد العزيز بن الحسن العلوي الحسني"**، مخ. خ، ع، ر. حـ 128.

- الزياني، أبو القاسم بن أحمد بن علي، (ت. 1249/ 1833)، **"البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف"**. مخطوط، خ. ع. د 1577 - خ. ع. ك 303 - خ. س 165 - خ. س 242 - خ. س 11542.

- " ، **"تاريخ الولاية المحمودة البدء والنهاية"**، ضمن مجموع، خ. س 12109 ز.

- زيدان ابن، عبد الرحمن بن محمد العلوي، (ت. 1365/ 1946)، **"إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929-1933، 5 أجزاء.

- " ، **"العز والصولة في نظم الدولة"**، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، جزءان.

- السباعي، محمد بن إبراهيم، (1332/ 1914)، "**البستان الجامع لكل نوع حسن، وفن مستحسن، في عد بعض مئاثر السلطان مولاي الحسن**"، مخطوط، خ. ع رقم د 1346 – د 1364.

- السملالي، علي بن محمد السوسي، (ت. 1311/ 1894)، "**مطالع الحسن واتباع السنن بطلوع راية مولانا الحسن**"، خ. س رقم 81.

- " " ، "**منتهى النقول ومشتهى العقول**"، مخ. خ. ع د 633.

- العماري، الطاهر بن بلقاسم بن العباس المراكشي، (كان حياً في 1299/ 1882)، "**نشاط الأذهان وتحفة الإخوان في استنباطات ومناقب مولانا الحسن**"، مخ. خ. س 1707. 61 ورقة من الحجم المتوسط.

- الفاسي، عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير (ت. 1383/ 1964)، "**قصة الأوداية مع مولاي عبد الرحمن بن هشام**"، نسخة من مخطوطة خاصة.

- الضعيف، محمد بن عبد السلام بن أحمد الرباطي، كان حياً في 1233/ 1818)، "**تاريخ الضعيف**"، تحقيق الأستاذ أحمد العماري، نشر دار المأثورات، الرباط، 1986.

- الكتاني، عبد الكبير بن هاشم الحسني الفاسي (ت. 1350/ 1932)، "**زهرة الآس في بيوتات فاس**"، خ. ع. ك 1281.

- الكتاني، محمد المأمون بن عمر بن الطائع الحسني الفاسي، (ت. 1309/ 1892)، "**قطعة عن الشاي في الأدب المغربي**"، خ. ع. ك 320، ضمن مجموع ص 133-145.

- اللجائي، عبد السلام بن محمد العمراني الحسني الفاسي، (ت. 1332/ 1914)، "**المفاخر العلية والدرر السنية في الدولة الحسنية العلوية**"، مخ. خ. س 460.

- مجهول، **"تقييد في ترجمة الوزير الصفار"**، مخ. خ. س 12419 ز.

- **"مذكرات القائد الناجم بن مبارك بن مسعود السوسي الأخصاصي"** (كان حياً في 1380/ 1960)، انظر **"المعسول"**، ج 20، ص 6 – ص 170.

- المشرفي، محمد بن محمد بن المصطفى الفاسي (ت. 1334/ 1915)، **"الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية"**، مخ. خ. ع د 1463 – وك 320 – خ. س 1020، خ. س 1019، خ. س 12489.

- المشرفي، محمد العربي بن عبد القادر بن علي المعسكري الفاسي (ت. 1313/ 1895)، **"أقوال المطاعين في الطعن والطواعين"**، مخ. خ. س رقم 2054.

- " " ، **"ذخيرة الأواخر والأول، فيما يتضمن من أخبار الدول"**، مخ. خ. ع ك 2659.

- " " ، **"رحلة المشرفي"**، مخ. خ. س 2420.

- " " ، **"فتح المنان في شرح قصيدة ابن الونان"**، مخ. خ. س رقم 12427 ز – ج 1، 371 ص – ج 2، 344 ص.

- " " ، **"مشموم عرار النجد والغيطان المعد لاستشناق الوالي وأنفاس المولى السلطان"**، مخ. خ. س 12082 ز.

- الناصري، أحمد بن خالد بن حماد السلوي (ت. 1315/ 1897)، **"كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954-1956، 9 أجزاء.

- الوزان، الحسن بن محمد الزياتي - ليون الإفريقي، "**وصف إفريقيا**"، ترجمة د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1980، ج 1.

2-1-2 حديثة:

- أفا، عمر، "**مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822 - 1906)**"، منشورات كلية الآداب بأكادير، 1988.

- البزاز محمد الأمين، "**تاريخ الأوبئة بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**"، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.

- بنمنصور، عبد الوهاب، "**أعلام المغرب العربي**"، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ج 1، مادة رقم 282 (بوحمارة)، ص 303 - 397.

- التوفيق، أحمد، "**المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان 1850 - 1912**"، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة ثانية، 1983.

- التوزاني، نعيمة الهراج، "**الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن 1290-1311/ 1873-1894**"، مطبعة فضالة، 1979.

- حجي، محمد، "**الحياة الفكرية بالمغرب على عهد السعديين**"، مطبعة فضالة، المحمدية، 1977، جزءان.

- داود، محمد، "**تاريخ تطوان**"، مطبعة المهدية، المجلدات السبعة ما بين 1959 و1976، المجلد الثامن، الرباط، المطبعة الملكية، 1979.

- الدكالي، محمد بن علي السلاوي (ت. 1364/ 1945)، **"الإتحاف الوجيز بأخبار العدوتين المهدى لمولانا عبد العزيز"**، تحقيق م. أبو شعراء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1986.

- سودة ابن، عبد السلام بن عبد القادر المري الفاسي (ت. 1400/ 1980)، **"دليل مؤرخ المغرب الأقصى"**، دار الكتاب، الدار البيضاء، طبعة ثانية، 1960، جزءان.

- " " ، **"إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع"**، منشورات موسوعة المغرب العربي، تنسيق وتحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج 7 وج 8.

- السوسي، محمد المختار بن علي بن أحمد، (ت. 1383/ 1963)، **"المعسول"**، مطبعة النجاح، ومطبعة الجامعة، الدار البيضاء، مطبعة فضالة، مطبعة الشمال الإفريقي، الرباط، 1960 – 1963، 20 جزءاً.

- " " ، **"إيليغ قديماً وحديثاً"**، تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، المطبعة الملكية، الرباط، 1386/ 1966.

- " " ، **"خلال جزولة"**، المطبعة المهدية، تطوان، د. ت، جزءان.

- الصديقي، محمد بن سعيد، **"إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة"**، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ت.

- عياش، جرمان، **"دراسات في تاريخ المغرب"**، ترجمة د. محمد الأمين البزاز ود. عبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1986.

- غريط، محمد بن محمد المفضل الفاسي (ت. 1364/ 1945)، **"فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان"**، المطبعة الجديدة، فاس، 1347/ 1929.

- الفاسي، محمد الطاهر بن عبد الرحمن (ت. 1285/ 1868)، **"الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية"**، تحقيق محمد الفاسي، مطبعة جامعة محمد الخامس، فاس، 1967.

- الفاسي، محمد علال بن عبد الواحد بن عبد السلام الفهري (ت. 1394/ 1974)، **"الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"**، مطبعة الرسالة، الرباط، د. ت.

- الكانوني، محمد بن أحمد العبدي (ت. 1357/ 1938)، **"أسفي وما إليه قديماً وحديثاً"**، القاهرة، 1353/ 1934.

- " ": **جواهر الكمال في تراجم الرجال**. المطبعة العربية، الدار البيضاء، 1937.

- المنوني، محمد بن عبد الهادي، **"صناعة الأسلحة النارية بالمغرب"**، **دعوة الحق**، السنة 13، عدد 8، شتنبر 1970، ص 102 - 108.

- " "، **"مظاهر يقظة المغرب الحديث"**، مطبعة المتوسط، بيروت، لبنان، 1985، جزءان.

2-2 باللغات الأجنبية:

2-2-1 قديمة:

Aubin (Eugène), "Le Maroc d'Aujourd'hui. Paris, 1904.

Achille (Fillias), "Campagne du Maroc. Tanger, Isly, Mogador, 1844", Paris, 1881.

Arensdorf, "La Province des Oulad Said". Soc. édit. et de Publ. mar. Casa, 1917.

Ben Daoud, "Notes sur le Pays Zaian" Arch. Berb., Vol 2, 1917, pp. 276-306.

Bernard (Augustin), "Les Confins Algéro-Marocains". Larose, Paris, 1911.

Bodin (M), "La Zaouïa de Tamegrout", Arch. Berb., vol. 3, 1918, pp. 259-295.

Brethes (J. O), "Contribution à l'Histoire du Maroc par les Recherches Numismatiques", Casa, 1939..

Campou (Ludovic), "Un Empire qui Croule, Le Maroc Contemporain", Paris, 1886, 255p.

Caraman (Adolphe de), "Notes sur les Parties du Maroc parcourues pendant les mois d'Avril, Mai et Juin 1825. Extrait du Spectateur Militaire, Paris, 1844, in 8, 50 p.

Cossé-Brissac (Ph. de), "Les Rapports de la France et du Maroc pendant la Conquête de l'Algérie", (1830-1847), Hesp., Vol. XIII, Fasc. 1 et 2, 1931, pp. 33-115 et 133-225.

De Card (E. Rouard), "Les Traités de la France et du Maroc", Paris, 1898.

" " ", "Les Relations de l'Espagne et du Maroc pendant le XVIII^e et le XIX^e siècles, Paris, 1905.

Erckmannn (Jules), "Le Maroc Moderne", Paris, 1885.

Foucauld (Vicomte Charles de), "Reconnaissance au Maroc 1884-1885", Paris, 1988.

Fumey (Eugène), "Choix de Correspondances Marocaines". Maisonneuve, Paris, 1900.

Gatell (Joaquim), "El Viajero Espagnol por Marruecos", Madrid, Instituto de Estudios Africanos, 1949.

Gouvion (Marthe et Edmond), "A'ayane Al-Maghrib Al-Akça", Paris, Gœuthner, 1939.

Guitta (Jacob), "Notes sur l'Epidémie de 1901", Tanger, 1902.

Harris (Walter Burton), "Morocco that Was", London, W. Blakwood and Sons, 1921.

Larras (N), "La population du Maroc", Bull. Soc. Géogr., Paris, 15 mai, 1906.

Leclerc (Charles-René), "Le Maroc Septentrional: Souvenirs et Impressions", Alger, 1905.

Le Glay (Maurice), "La mort du Rogui", Edit. Berger-Levrault, Paris, 1926.

Linarès (Dr F.) "Voyage au Tafilalet avec S. M. le sultan Moulay Hassan en 1893".

Bulletin de l'Institut. d'Hygiène du Maroc, juil - sept 1932, pp. 93-116, oct - déc 1932, pp. 95-136.

Maldonado (Eduardo), "El Rogui", Tétouan, 1949.

Martin (A. G. P), "Quatre Siècles d'Histoire Marocaine au Sahara 1504-1904", Leroux, Paris, 1923.

Meakin (Budget), "The Moorish Empire, a Historical Epitomé", London, 1988.

" " ", "The Hand of the Moors", London, 1905.

Moulièras (Auguste), "Le Maroc Inconnu", Oran, 1895.

Répertoire "Répertoire Alphabétique des agglomérations de la Zone Française de l'Empire Chérifien, classé par Tribus d'après les résultats du Recensement Quinquennal du 8 mars 1936", Rabat, 1941.

Segonzac (Edmond de), "Voyages au Maroc, 1899-1901", édit. Armand Colin, Paris, 1903.

Saint-René Taillandier (Georges), "Les Origines du Maroc Français". Récit d'une Mission. Plon, Paris, 1930.

Spillmann (Georges), "Les Aït Atta du Sahara et la Pacification du Haut-Draa", Imprimerie Nouvelle, Rabat, 1936.

Voinot (cap. Louis), "Oujda et l'Amalat", Oran, 1912.

Weisgerber (Dr F.), "Au seuil du Maroc Moderne", Rabat, édit. de la Porte, 1947, 368 p.

2-2-2 حديثة:

Abès (M), "Les Aït Ndhir (Beni Mtir). Arch. Berb., Vol. 2, 1917, pp. 149-194 et pp. 337-416 et Vol. 3, 1918, pp. 321-345.

" ", "Les Izayan d'Oulmès". Arch. Berb., 1916, pp. 265-278.

Arnaud (Cdt), Monographie de la Région de Meknés, in. Bull. de la Soc. de Géogr. du Maroc, n° 2, 1916.

Ayache (Albert), "Le Maroc, Bilan d'une Colonisation, Edit. Soc., Paris, 1956.

Ayache (Germain), "Les Origines de la Guerre du Rif", Edit. SMER, Rabat, 1981.

Berque (Jacques), "Qu'est-ce qu'une Tribu Nord-Africaine? SNED, Alger, 1974.

" " ", "L'Intérieur du Maghreb", Paris, Gallimard, 1978.

Brignon (Jean) et autres, "Histoire du Maroc", Edit. Hatier, Casa et Paris, 1967.

Brown (Kenneth L.), "People of Sale, Tradition and Change in a Moroccan Town City 1830-1930", London, Manchester, Univ. Press, 1976.

Caillé (Jacques), "Au lendemain de la Bataille d'Isly", Hesp., 1950, pp. 429-437.

Deverdun (Gaston), "Marrakech des Origines à 1912, Edit. Techn. Nord-Afric., 1959, 2 tomes.

Drague (Georges), "Esquisse d'Histoire Religieuse, confréries et Zaouias, Edit. Peyronnet, Paris, 1951.

Guillen (Pierre), "L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905", Edit. PUF, Paris, 1967.

" " ", "Les Emprunts Marocains 1902-1904", Publ. Sorbonne, Edit. Richelieu, Paris, s. d.

Hoover (Ellen Titus), "Among Competing Worlds: The Rehamna of Morocco on the Eve of French Conquest, Ph. D., Yale University, 1978.

Julien (Charles-André), "Histoire de l'Afrique du Nord", Edit. Payot, Paris, 1951, 2 tomes.

" " ", "Le Maroc face aux Impérialismes", Edit. J. Afriq., Paris, 1978.

Laroui (Abdallah) "Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme marocain", Edit. Maspéro, Paris, 1977.

Le Coz (J), "Le Gharb. Fellah et Colons", Rabat, 1964.

Le Tourneau (R), "Fès avant le Protectorat. Etude Economique et Sociale d'une Ville de l'Occident Musulman", Edit. La Porte, 2ème édit, Rabat, 1987.

Maazouzi (Mohamed Al), "L'Algérie et les Etapes de l'Amputation du Territoire Marocain", Dar El Kitab, Casablanca, 1976.

Mansour (M. AL), "Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman", Middle East and North African Studies, Press Ltd, Cambridgeshire, 1988, England.

Michel (Nicolas), "L'Approvisionnement de la Mehalla au Maroc au XIXe siècle", Hesp-Tam., Vol. XXIX, Fasc. 2, 1991, pp. 331-340.

Miège (Jean-Louis), "Le Maroc et l'Europe (1830-1894) ", Edit. PUF, Paris, 4 t., 1961-1963.

" " ", "Hassan I (1836-1894) et la Crise Marocaine au XIX° siècle", in: Les Africains (sous la direction de Charles-André Julien, Magali Morsy, Catherine Coquery-Vidrovitch, Yves Person), Paris, Edit. Jeune Afrique, T. 3, 1977, pp. 231-251.

Montagne (Robert), "Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc; Essai sur la Transformation Politique des Berbères Sédentaires (Groupe chleuh) ", Paris, Librairie Félix Alcan, 1930.

Nehlil (M), "Lettres Chérifiennes", Edit. Guilmoto, Paris, 1915.

Pascon (Paul), "Le Haouz de Marrakech", Edit. Mar. et Internat., Tanger, 1977, 2 tomes.

Rosenberger (Bernard) et Triki (Hamid), "Famines et Epidémies au Maroc aux XVI[e]-XVIIs", Hesp-Tam., Vol. XIV, Fasc. uniq., 1973, pp. 109-175 et vol. XV, Fasc. Uniq., 1971, pp. 5-92.

Terrasse (Henri), "Histoire du Maroc des Origines à l'Etablissement du Protectorat Français", Edit. Atlantides, Casa, 1950, 2 tomes.

ثالثاً: النشرات والمجلات المتخصصة.

نشرات ومجلات متخصصة.

1 – المصادر الدَّفِينَة لتاريخ المغرب	Sources Inédites de l'Histoire du Maroc
2 – المستندات المغربية	Archives Marocaines
3 – المستندات البربرية	Archives Berbères
4 – نشرة الجمعية الجغرافية بالجزائر	Bulletin de la Société de Géographie d'Alger
5 – نشرة الجمعية الجغرافية بالمغرب	Bulletin de la Société de Géographie du Maroc
6 – نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية	Bulletin du Comité de l'Afrique Française
7 – هسبريس، هسبريس تامودا	Hespéris, Hespéris-Tamuda
8 – المجلة التاريخية	Revue Historique
9 – مجلة العالمين	Revue des Deux Mondes
10– مجلة جغرافية المغرب	Revue de Géographie du Maroc
11– مجلة العالم الإسلامي	Revue du Monde Musulman
12– المجلة الإفريقية	Revue Africaine
13– مجلة الوثائق	

الفهـــارس

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس القبائل والجماعات والأسر

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

ه

و

أسماء الأماكن

أ

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الخرائط والرسوم والجداول والصور

1 – فهرس الخرائط والرسوم

– الجزء الأول

– الجزء الثاني

2 – فهرس الجداول

– الجزء الأول

– الجزء الثاني

3 – فهرس الصور

– الجزء الأول

– الجزء الثاني

مختلفات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- الجزء الأول

الباب الثالث:

المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الداوديات - مراكش
الهاتف: 74 37 30 024 / 91 25 30 024
الفاكس: 23 49 30 024